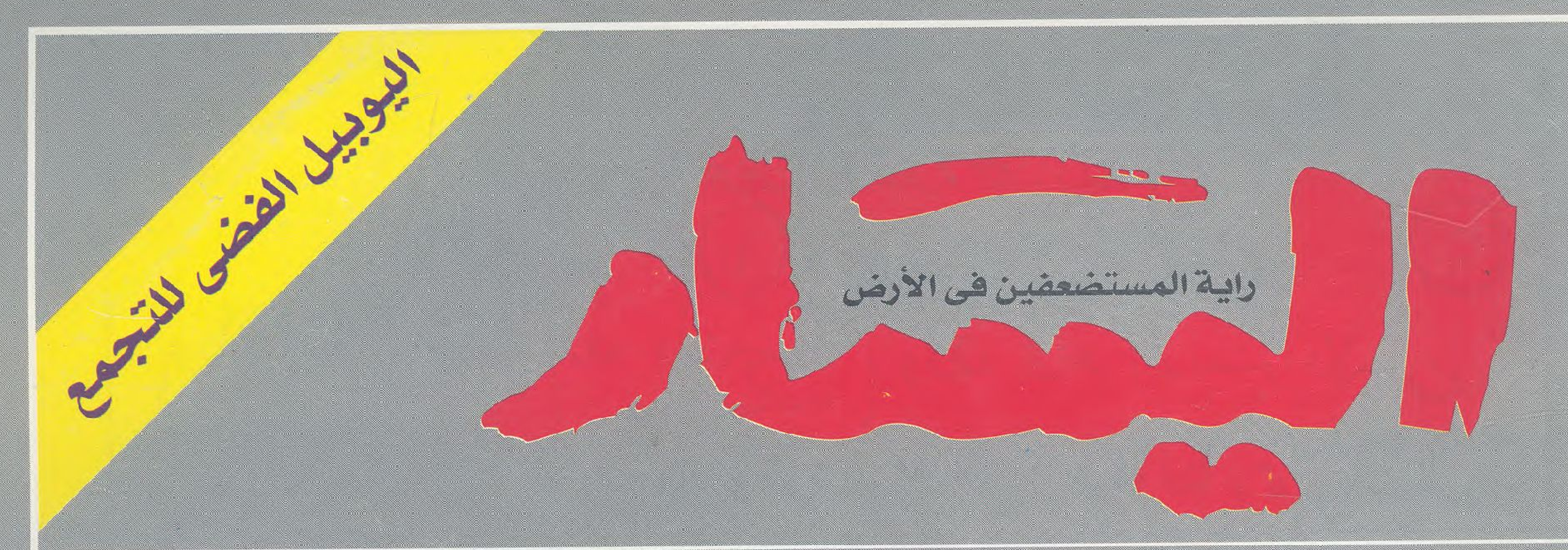


اليسار/العدد ١١٩ / مايو ٢٠٠١ / صفر ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهات

هأو.. حكومة بنت نكتة بصحيح .. تبيع المصانع
وتطرد العمال.. وبعد كده تحتفل بعيد العمال!
لا.. دى مش بنت نكتة.. دى بنت كلب !!
اليوم ١ مايو عيد العمال

درس العدوان الإسرائيلى على سوريا

المرأة فى النقابات المهنية .. بين الحضور والغياب

الأزمة السودانية .. هل تدخل حيز التدويل؟

ماذا بقى من الناصرية؟

مذبحة الجالية اللبنانية فى الكونغو

مبارك فى واشنطن..الأسوأ بين كل الزيارات

تحديات جديدة أمام القيادة الفلسطينية



إهـــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST.TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ -٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١- فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

للیســاردر

التجمــع والاخــوان

احتل الاحتفال باليوبيل الفضى للتجمع مساحة كبيرة فى هذا العـدد. وليس ذلك إنحيـازا للحـزب الذى تصـدر عنه هذه المطبوعة، بقدر ما هو إنحياز للجدية والروح النقدية التى سادت هذا الاحتفال، سواء فى الندوة التى نظمها **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام** أو اجتماعات **دورة «العيد الفضى والأنتفاضة»** للجنة المركزية للحزب.

وبلا شك فالمناقشات التى دارت هنا أو هناك تثير كثير من القضايا الهامة. وتتوقف **«اليسار»** أمام قضية حظت باهتمام واسع داخل حزب التجمع واجتماع لجنته المركزية. فمن بين ٣٣ تحدثوا حول التقرير السياسى تناول القضية ١٠ من أعضاء اللجنة المركزية من زوايا مختلفة. وقد آثار هذا الحوار فقرة وردت فى مشروع التقرير السياسى الذى نوقش فى المحافظات تناولت نتائج ودلالات انتخابات مجلس الشعب تقول «بصعود الاخوان المسلمين النسبى رغم الملاحقات الأمنية التى سبقت وواكبت الأنتخابات، بحيث أصبحوا يشكلون وحدهم تكتلا مماثل لكافة الأحزاب السياسية الشرعية، ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل ، **ومراجعة لبعض المقولات التقليدية التى استقرت خلال السنوات الماضية»**. ورغم حذف الفقرة الأخيرة تجنبنا للبس أثارته خلال المناقشات بين اعضاء اللجنة المركزية في المحافظات، فقد جرى النقاش فى اللجنة المركزية حادا في بعض الأحيان. وظهر بوضوح وجود اتجاهين واضحين. وقد عبر عن الاتجاه الأول الزملاء **محمد ابراهيم فزاع، ومحمد بشت والبدرى فرغلى وعبد الرحمن خير وماهر بيومى**. ولا يريد أصحاب هذا الاتجاه أى تماس مع الاخوان المسلمين أو أى عمل مشترك ويرونهم العدو والخصم الاول للتجمع ولليسار عامة. وقد عبر **ما هر بيومى** بدقه عن هذا الإتجاه قائلا.. **أن التيار الدينى المتأسلم موجود وضاغط وهو التناقض الرئيسى الذى نواجهه**. فتواجده نفى للثقافة والادب والفن والاعتماد على الذات في التنمية الأقتصادية. صحيح أن هناك تناقض بيننا وبين الحزب الوطنى ولكنه **تناقض ثانوى فى هذه المـرحلة**. ومسئوليتنا ان نستبعد الخطر البعيد (الحزب الوطنى) ونركز علي الخطر القريب الحال **(الاخوان المسلمين)**.



أما الاتجاه الثانى فقد عبر عنه **أنيس البياع** الذى طالب بإعادة الفقرة المحذوفة باعتبارها «فقره هامة» **واعترض على «تصدر النضال ضد الاخوان المسلمين أو لوياتنا الحزبية**، وغياب أى تفسير لالتفاف الشارع حولهم» وآضاف «الأخوان أهم تيار سياسى. ونحن ندير ظهرنا لهم. أصبحنا عمليا ضد الأخوان والوفد والناصريين ..فماذا يقى لنا.

وقد يكون مفيدا أن يدور الحوار بين الاطراف المختلفة داخل الحزب وخارجه للتوصل إلى فهم مشترك على الأقل.

من هنا تدعو اليسار كافة أصحاب المواقف والاتجاهات المختلفة للكتابة فيها بتفصيل وشمول مساهمة منها في توضيح المواقف ونقاط الاتفاق والاختلاف.

اليســار

موقفنا

درس العدوان الإسرائيلى على سوريا

عقب قيام **حزب الله** بأحد عملياته الجريئة ضد الوجود الإسرائيلى فى مزارع شبعا المحتلة ،قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارة جوية على محطة رادار سورية فى منطقة « **ضهر البيدر** » اللبنانية التى تقع على بعد ٤٥ كيلو مترا شرق بيروت، مما أدى إلى تدمير الموقع واستشهاد جندى سورى وإصابة أربعة جنود.

وأعلنت إسرائيل أن الغارة التى وقعت يوم الاثنين ١٦ أبريل جاءت ردا على مقتل جندى إسرائيلى فى العملية الفدائية التى نفذها **حزب الله** (اللبنانى) يوم السبت ١٤ أبريل ،و«استمرار سوريا فى دعم الإرهاب».

فطبقا لوجهة النظر الإسرائيلية ،فإن نشاطات **حزب الله** «تخضع لموافقة سورية مسبقة ..لأن مواصلة ضرب المواقع الإسرائيلية من أجل تحرير مزارع شبعا لا تخدم المصالح اللبنانية». وبالتالى فالرد عليها لابد أن يكون فى سوريا.. فكما قال «**بنيامين بن اليعيزر**» وزير «الدفاع الإسرائيلى» .. «**لم يكن هناك مناص من إرسال رسالة إلى سوريا ، التى اعتبرها الجبهة الوحيدة القادرة على لجم حزب الله**».

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها أعدت « قائمة أثمان جديدة ستدفعها سوريا ما لم توقف عمليات حزب الله» وأضاف **بن اليعيزر**، أن الهجوم العسكرى إشارة إلى سوريا أن قواعد اللعبة تغيرت ، وأننا لن نقف مكتوفى الأيدى وسنرد على كل أعتداء. وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلى الجنرال «**رون كينرى**» أن الغارة «رسالة إلى سوريا مفادها أن عليها توقع هجمات أخرى إذا فشلت فى كبح حزب الله ..إنها رسالة واضحة لا تقبل أى تأويل» ..«كفى ولا مزيد لقد نفذ صبر إسرائيل» .**ورددت مصادر إسرائيلية احتمال تجاوز العمل العسكرى ضد سوريا قواتها فى لبنان إلى الضرب فى العمق.**

ومن الواضح **أن شارون** أقدم على هذه الغارة لمجموعة من الأسباب .

* **إفشال هدف حزب الله من هذه العملية الفدائية** ،باعتبار أن حزب الله أراد بها توجيه رسالة إلى الإسرائيليين بعد تصعيد العدوان وحصار التجويع ضد الفلسطينيين واقتحام مناطق السلطة فى رفح ، بأن **الفلسطينيين ليسوا وحدهم فى المعادلة ، وأن ثمة ما يمكن أن يجعل الموقف اقليميا بمجمله ، بما يتجاوز مخطط إسرائيل للاستفراد بالفلسطينيين**».

* الرد على الموقف «المتشدد» الذى إتخذه الرئيس السورى «**بشار الأسد**» فى قمة عمان(٢٧ مارس ٢٠٠١) وإعلانه أن المجتمع الإسرائيلى «**مجتمع عنصرى. عنصرى أكثر من النازية**» وأن التسوية السياسية التى بدأت فى مدريد قد انتهت إلى الفشل» فبعد عشر سنوات، من عملية السلام الفاشلة بامتياز ،وأؤكد على كلمة بامتياز ،لأنه من الصعب أن نجد شيئا أفشل من هذا العمل السياسى خلال عشر سنوات» وتأكيده على مركزية القضية الفلسطينية إلى حد توجيه خطاب إلى أهل الجولان يقول فيه «إخواننا فى الجولان يسمعون ويشاهدون الآن وهم لا يقبلون أن يكون حل القضية الوطنية فى سوريا على حساب قضية إخوانهم الفلسطينيين» ..ودعمه للانتفاضة والحاحه على« أهمية تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل بإيقاف كل أشكال التعاون والتعامل معها من قبل الدول العربية لأى سبب ولأى ظرف حتى تخضع لشروط السلام كلها وتقوم بتطبيقها».

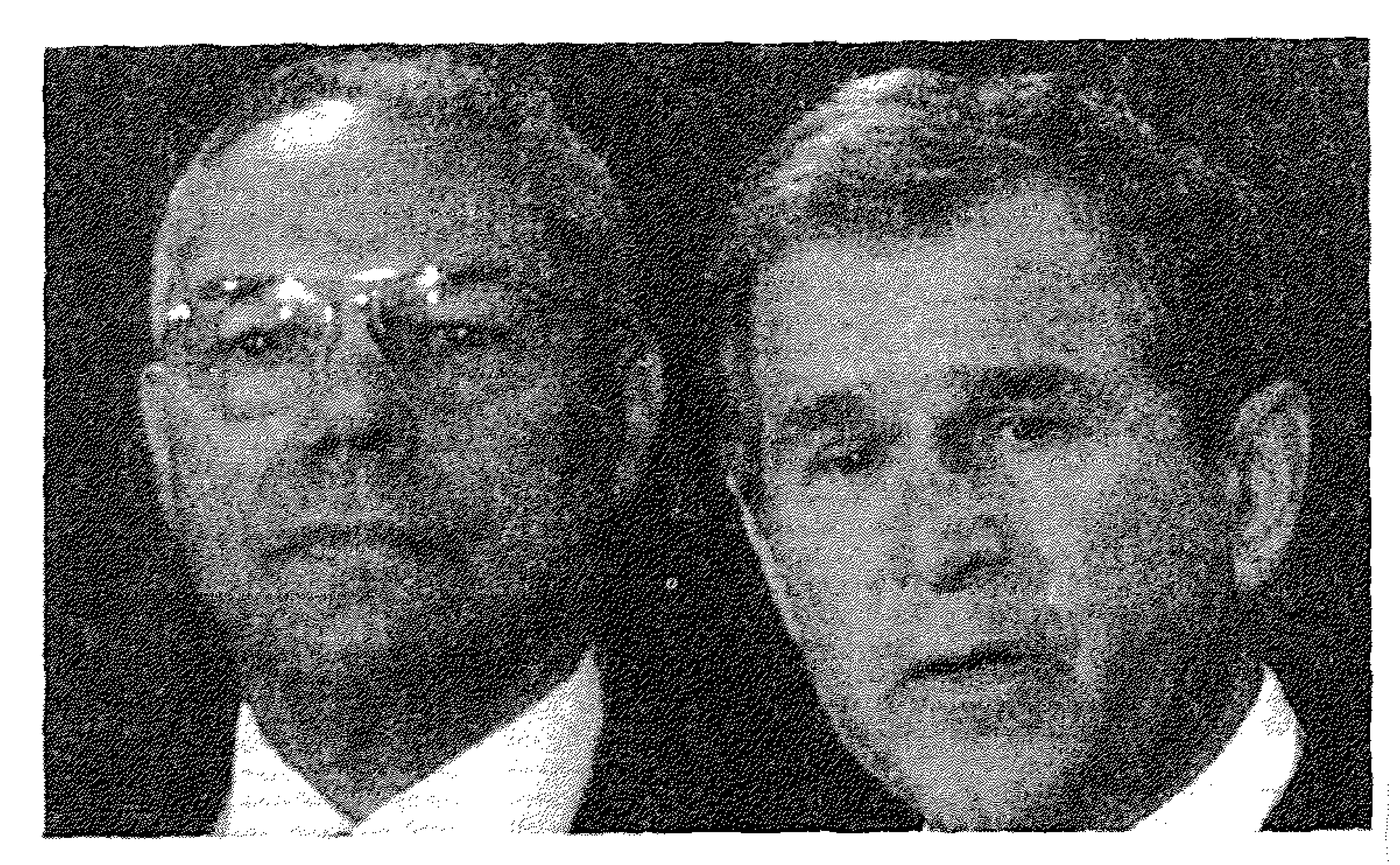
***التصور الخاطئ عن ضعف الموقف السورى** نتيجة الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية خاصة المطالبة بالإصلاح السياسى وبيانات المثقفين السوريين ووجود رئيس سورى جديد وظاهرة المنتديات النقابية ..وتدعيم موقف المطالبين بخروج الجيش السورى من لبنان ومنع المقاومة اللبنانية من العمل ضد إسرائيل بمقولة أن عملياتها تضر



شارون



بوش وباول





الرئيس بشار الأسد

بالاقتصاد اللبناني والاستفادة من وجود خلاف في الحكومة اللبنانية بعد نشر مقال في جريدة «**المستقبل**» التي يملكها «**الحريري**» رئيس وزراء لبنان واعتبارها توقيت عملية «**حزب الله**» الأخيرة خاطئا.

* الاستفادة من موقف الادارة الأمريكية الجديدة التي «**تدعم إسرائيل دون تحفظ**» وهو ما أكده رد الفعل الأمريكي الرسمي اتجاه العملية الفدائية لحزب الله والغارة الإسرائيلية على الموقع العسكري السوري في لبنان. فقد وصف السفير الأمريكي في بيروت عمليات المقاومة بأنها «انتهاكات متعمدة ومحسوبة للشرعية الدولية ومجلس الأمن، ومناقضة لموجبات القرار الدولي ٤٢٥» وأرجع الغارة الإسرائيلية على الرادار السوري إلى الهجمات الاستفزازية عبر الحدود في جنوب لبنان التي أنتجت هذا التصعيد» قائلا **أنه يأمل «أن تكون الرسالة فهمت»** وقالت مصادر أمريكية .. «أن عمليات حزب الله ترمي إلى إبقاء المسار اللبناني السوري حارا فتتولى سوريا إدارته لدعم أداراتها التفاوضية في حالة استئناف المباحثات».

ومن الواضح أن شارون لم يحقق هدفه من هذه الغارة التي بناها على كثير من الحسابات الخاطئة.

فقد اتخذت سوريا على لسان الرئيس الأسد موقفا متشددا. فقال الرئيس بشار الأسد في الاتصال التليفوني مع الرئيس الأمريكي بوش، أن «الوضع في المنطقة خطير بالفعل. وان اسرائيل وجهت ضربة مباشرة لعملية السلام (التسوية السياسية) التي دخلت العناية المركزة بعد العدوان الإسرائيلي ..خصوصا بعد التصريحات الحافلة بالمغالطات التي صدرت عن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وعن الناطق بإسم الخارجية الأمريكي **ريتشارد باوتشر**».

وطالب الأسد الادارة الأمريكية بالجرأة وتسمية الأمور بمسمياتها من خلال وصف ما قامت به إسرائيل ضد سوريا بأنه عدوانا. **وأكد أن من حق سوريا «الرد بالشكل الذي تراه مناسبا، والدعوة لضبط النفس لم تعد تجدي»**.. وأعلن الرئيس السوري عن فتح باب التبرع في جميع أنحاء سوريا لدعم الانتفاضة الفلسطينية «كي تتمكن من مواجهة الآلة الحربية الإسرائيلية وحالات الحصار والتجويع المفروض على الشعب الفلسطيني الأعزل».

وطالبت سوريا «العرب جميعا الاستعداد لاستخدام جميع الوسائل والامكانات - لاسيما السلاح الاقتصادي: النفط والاسواق- في معركة لجم العدوانية الصهيونية وحماية الانتفاضة وانتزاع تحرير الأرض العربية وعودة اللاجئين إلى ديارهم».

وعلى عكس الرهان الإسرائيلي فقد خمدت الحملة على الوجود السوري في لبنان وتراجع الحريري عن موقفه الناقد للمقاومة اللبنانية، وتولدت نواة لعودة التحالف السوري اللبناني الفلسطيني.

وتضامنت كل الحكومات العربية مع الموقف السوري. وطالبت الادارة المصرية جميع الدول بتحمل مسئولياتها في التصدي لهذا العدوان الإسرائيلي السافر الذي يهدد الوضع في المنطقة».

ومرة أخرى يبرز موقف عرب ١٩٤٨ المساند للحقوق الفلسطينية والعربية **فمحمد بركة** عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة طالب في الكنيست بتقدم شارون للمحاكمة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية (في فلسطين وسوريا). وأرسل **عبد المالك الدهامشه** عضو الكنيست عن الحركة الإسلامية برقية عزاء للرئيس **بشار الأسد** في شهداء الغارة الإسرائيلية.

وهاجم «اليسار» الإسرائيلي حكومة شارون، فقال **يوسي سريد** زعيم حركة «ميريتس» أن الغارة «تظهر الوجه الحقيقي لحكومة شارون. وتعيد للأذهان سياسته الدموية في لبنان».

ولاشك أن هذه الغارة الإسرائيلية تقدم دليلا جديدا على فشل التسوية السياسية التي بدأت بكامب ديفيد مرورا بمدريد وأوسلو. وتؤكد الحاجة إلى رسم استراتيجية عربية جديدة تعتمد استخدام أوراق القوة العربية والتنسيق بين دول الجوار (أو دول الطوق) سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

حسين عبد الرازق

مبـــارك فـــى واشـــنطـــون ٢٠٠١

الأســـوأ بـــين كـــل الـــزيـــارات

التقييم الموضوعي لزيارة الرئيس حسني مبارك الأخيرة للولايات المتحدة (٢-٦ أبريل) يؤكد على أقل تقدير بأنها **كانت من بين الأسوأ ضمن الزيارات شبه السنوية التي يقوم بها الرؤساء المصريون للعاصمة الأمريكية منذ أن ربط الرئيس الراحل أنور السادات بين البلدين قبل ما يزيد على ٢٥ عاما** بعلاقات «خاصة» و«استراتيجية».

المزاج العام كان حادا في الولايات المتحدة ومضمون اللهجة التي واجهها الرئيس المصري في لقاءاته مع الرئيس الجمهوري جورج **بوش** الابن ونائب الرئيس **ديك تشيني** ومستشارة الأمن القومي **كوندوليزا رايس** ووزير الخارجية **كولين باول** أن الادارة الجديدة «**غير مستعدة للمساعدة** الآن» ولن تغرق في مستنقع الشرق الأوسط كما فعل الرئيس السابق **بيل كلينتون** وأن دورها سيقتصر في أفضل الأحوال على حث الاطراف المعنية على حل مشاكلهم بأنفسهم مع عدم ممانعة قيام أطراف إقليمية -كمصر والأردن والاتحاد الأوربي- بالعمل من أجل تهدئة الموقف المتفجر.

سياسة إدارة الرئيس **جورج بوش** الخارجية منذ وصوله إلى البيت الأبيض وقبل إتمامه المائة يوم الأولى في منصبه أثارت امتعاض جميع دول العالم تقريبا **.فخلال أسابيع قليلة فقط فجرت إدارة بوش أزمات مع العراق بضربها المفاجئ وغير المبرر ومع روسيا (أزمة تبادل طرد الجواسيس) ومع كوريا الشمالية بتخليها عن مباحثات نزع السلاح ومع أقرب حلفائها في أوروبا بالانسحاب من اتفاقية كيوتو التي تهدف إلى الحفاظ على نسبة التلوث في الجو وحماية البيئة العالمية وأخيرا مع الصين كما تبدى من خلال أزمة طائرة التجسس الأمريكية التي هبطت في أحد المطارات الصينية بعد أصطدامها بطائرة مقاتلة تابعة لسلاح الجو الصيني بينما كانت تقوم بإحدى مهامها التجسسية .أما في الشرق الأوسط فكان نصيبنا هو سياسة «رفع الأيدي» و«المساعدة» لا «الإصرار» على التوصل إلى حل.**

«**البلدوزر**» ومجرم الحرب رئيس وزراء إسرائيل **آرئيل شارون** كان أكثر الناس سعادة بسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وكانت بمثابة هدية وصوله للسلطة .وعلى هذا الأساس حينما شد رحاله إلى واشنطن ليكون **أول من يلتقي بالرئيس بوش من منطقة الشرق الأوسط** (وفي هذا الأمر دلالة واضحة رغم ادعاء الحكومات العربية أن هذا أمراً عادي ومتوقعاً) قال **شارون** ان الوضع المتفجر في الأراضي المحتلة ليس الوحيد على قائمة أولوياته بل هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية، مثل استمرار حصار العراق ومنعه من الحصول على أسلحة متطورة ،وكذلك تنامي قدرات إيران العسكرية وخطر الإرهاب في المنطقة. وهذه كلها قضايا تطرب بالطبع لسماعها الادارة الأمريكية الجديدة ذات التوجه التصادمي والساعية إلى تأكيد سمعتها كالقوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة : تأمر فتطاع . ولكن من الناحية العملية **فان موقف إدارة بوش كان الضوء الأخضر لشارون للقيام بحلمته العسكرية المتشددة ضد الفلسطينيين وتوجيه ضربات قاسية وفي العمق لا تضع في الاعتبار مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية أو أية التزامات أو تعهدات منذ توقيع اتفاق أوسلو.**

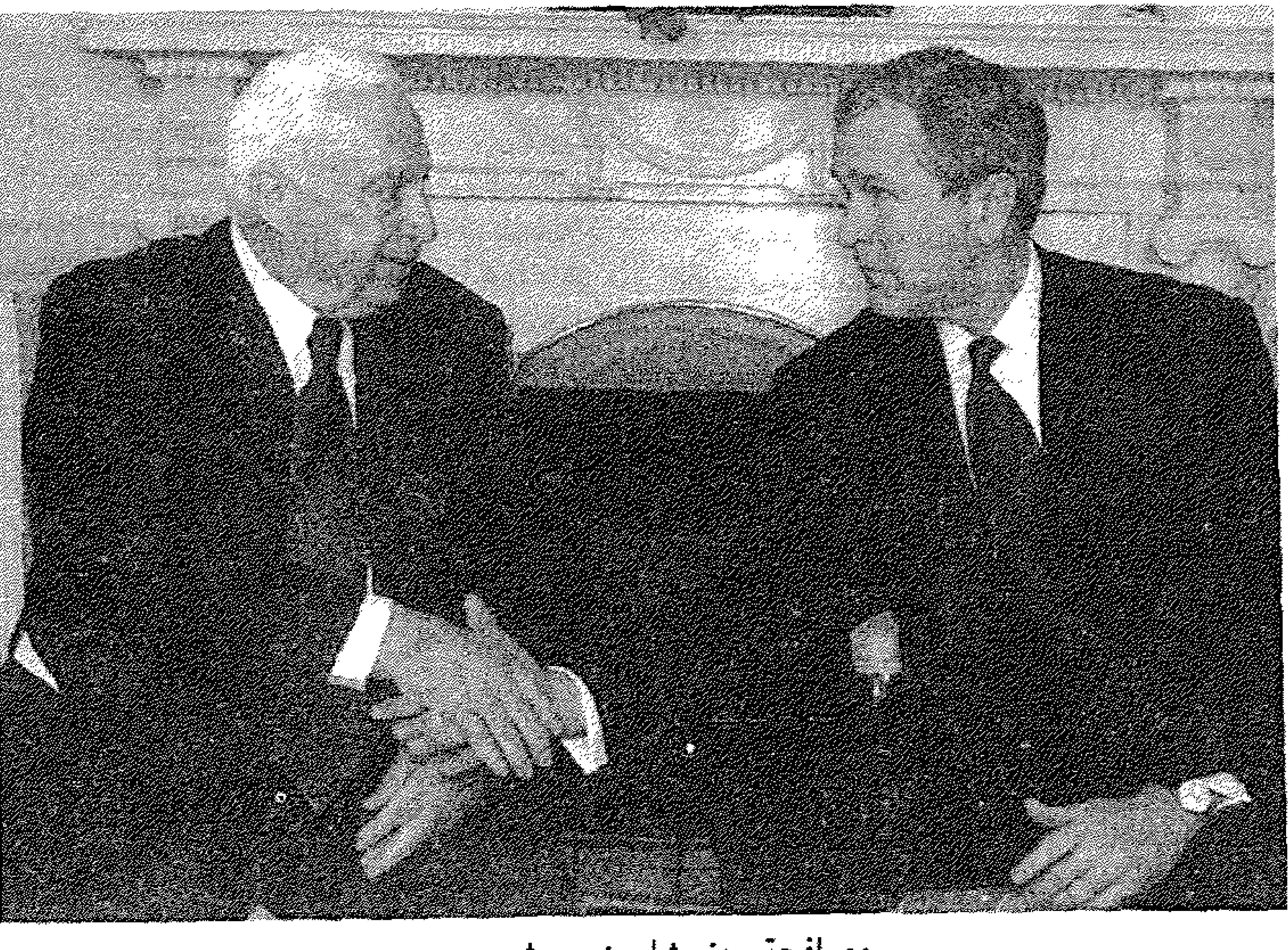
المسئولون المصريون الذين صاحبوا مبارك إلى واشنطن وصفوا الزيارة على استحياء بانها «حققت نتائج إيجابية» من ناحية إطلاع الادارة الجديدة على حقيقة الموقف في المنطقة وضرورة تبني موقف متوازن لكي لا يتدهور أكثر. وأضاف المسئولون أن ثمار هذا النجاح تمثلت في استئناف عقد الاجتماعات الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أمريكية، ولقاء سياسي بين وزير خارجية إسرائيل **شيمون بيريز** ووفد فلسطيني يضم كبار المفاوضين . ولكن الاجتماع الأمني الأول انتهى باطلاق نار كثيف على سيارة الوفد المفاوض الفلسطيني وصفوه بأنه محاولة اغتيال. أما فشل المباحثات السياسية فلقد تبدى من خلال استمرار القصف الإسرائيلي العنيف لمواقع السلطة في الضفة وغزة واستمرار سياسة تصفية نشطاء الانتفاضة من حركات حماس والجهاد وفتح.

ولم يخف الرئيس مبارك في رحلته في اشنطن خلال لقاءاته مع المسئولين والصحافة أنه لا يمانع في وقف الانتفاضة الفلسطينية بل إنه كشف أنه تحدث إلى الرئيس عرفات شخصيا وطلب منه توجيه رسالة علنية عبر التلفزيون يطالبهم فيها بإنهاء العنف .ولكن قبل قيام عرفات بذلك قامت إسرائيل بعملية قصف ثقيلة لأهداف فلسطينية في مدينة الخليل بالضفة الغربية فأصبح من غير الممكن للرئيس الفلسطيني توجيه هذه الرسالة .كما لم يستبعد مبارك إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام مع **شارون** وأنه لديه أمل أن يكون ذلك ممكنا، ولكنه أكد أنه لن يلتقي معه قبل أن يقدم خطة واضحة للسلام مع الفلسطينيين.



مبارك وبوش

خالد داود


مصافحة بين شارون وبوش

وجاءت الخطة في وقت لاحق باعلان **شارون** استعداده القبول بدولة فلسطينية في ٤٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية على أن تكون منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة.

وفي إطار سياسة خفض التوقعات و«الواقعية» المصرية- الأردنية ركز **مبارك** خلال مباحثاته في واشنطن على ضرورة أن تكون الخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تطبيق تفاهمات شرم الشيخ التي رعاها الرئيس **الأسبق كلينتون** والأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد أسابيع من اندلاع انتفاضة الأقصى .ومن المعروف أن **الرئيس مبارك شخصيا كان قد وصف هذه التفاهمات التي تم التوصل لها في شرم الشيخ بانها أقل مما كان يتطلع إليها الفلسطينيون والعرب** .وعلى الرغم من ذلك فلقد ذكرت التقارير الصحفية أن وزير الخارجية **عمرو موسى** اشتبك في حوار عاصف مع مستشارة الأمن القومي السيدة **رايس** التي أصرت على تحميل عرفات وحده مسئولية الموقف المتدهور، ومن المعروف أن التقارير تشير إلى أن **السيدة رايس** التي يثق بها الرئيس **بوش** من أكثر الداعين إلى التخلي عن التورط العميق فيما يجري في الشرق الأوسط ولكن بالطبع في إطار موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي الداعم لإسرائيل .وعلى الرغم من ذلك **فلم يتخل الرئيس مبارك طوال أيام زيارته لواشنطن عن التأكيد على أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على التوصل إلى تسوية في المنطقة بحكم رعايتها لكل الاتفاقيات التي تم التوصل لها بين العرب وإسرائيل منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .**

وقال مبارك «إن اللاعب الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة وليس الأمم المتحدة ولنكن عادلين وواقعيين. منذ بدء مسيرة السلام بين مصر وإسرائيل كانت الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي وما يزال الأمر كذلك حتى الآن وسيبقى على حاله غدا» **وتوقع مبارك أن الأمر قد يستغرق نحو أربعة إلى ستة أشهر قبل أن تعود إدارة بوش إلى لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط.**

ولم يتبن الرئيس مبارك كذلك موقفا متشددا من قضية العلاقات مع إسرائيل فقال إنه أمر بسحب السفير استجابة لضغط الرأي العام ومظاهرات الطلبة «**ولكنني لم أقم بتجميد العلاقات**» ودلل على ذلك بتزامن زيارته للولايات المتحدة مع زيارة وفد زارعي إسرائيلي للقاهرة لمناقشة التعاون بين البلدين في هذا المجال .كما **كرر الرئيس في تصريحاته أن مطلب بعض الدول العربية بإحياء مقاطعة إسرائيل لا يشمل مصر والأردن** بحكم ارتباطهما بمعاهدات سلام معها .وفيما يعكس طريقة تعامل الرؤساء العرب مع اجتماعات القمة العربية وأهمية ما يتم التوصل له من قرارات قال مبارك في أحد حواراته «**أسمع ما أريد فقط في مؤتمرات القمة العربية. وما لا أريد أن أسمعه ..لا أسمعه**» كما نفى مبارك أن مصر تستورد الأسلحة من كوريا الشمالية في الوقت الذي تدعو فيه إسرائيل لتوقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

ورغم هذه المواقف المعتدلة فلقد واجه الرئيس انتقادات حادة أثناء زيارته الأخيرة من أعضاء الكونجرس الأمريكي المؤيد في غالبيته لإسرائيل وكذلك من قادة المنظمات اليهودية الأمريكية الفاعلة. فلقد **قاطع عدد من كبار قادة المنظمات اليهودية الأمريكية زيارة مبارك ورفضوا المشاركة في غداء نظمه السفير المصري في واشنطن لقادة المنظمات اليهودية والعربية الأمريكية** وذلك بدعوى رفضه عودة السفير المصري إلى إسرائيل وعدم قيامه بالضغط على **عرفات** من أجل القبول بمقترحات الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** إلى توصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات كامب ديفيد العام الماضي . وقال مبارك في هذا الشأن إنه لم يكن يستطيع الضغط على عرفات للقبول بمقترحات كلينتون لأنها كانت تتضمن إعطاء السيادة لإسرائيل على الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة وهو أمر لا يستطيع أي زعيم عربي القبول به.

وشدد مبارك على أن عرفات لديه درجة من السيطرة على مناطق الحكم الذاتي ولكنها ليست سيطرة كاملة كما أنه لا يستطيع مطالبة شعبه بوقف العنف في الوقت الذي تواصل فيها إسرائيل حصارها للأراضي الفلسطينية .وقال مبارك :« عرفات ليس لديه زر يضغط عليه فيتم وقف الانتفاضة فورا .ولو طلب عرفات من شعبه الآن وقف الانتفاضة لقالوا له إذهب إلى الجحيم وذلك بسبب سوء الوضع الاقتصادي وعدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين »كما كرر **مبارك تحذيره التقليدي من أن عدم قيام الولايات المتحدة بلعب دورها واستمرار إسرائيل في تصعيد العنف ضد الفلسطينيين قد يهدد بانتشار العمليات الإرهابية في كل أنحاء العالم وليس فقط في منطقة الشرق الأوسط** .وأشار كذلك إلى أن التوتر القائم في المنطقة منذ اندلاع الانتفاضة أدى إلى الحاق **خسائر اقتصادية بكل دولها بما في ذلك مصر التي خسرت نحو خمسة وعشرين في المائة من دخلها السنوي بسبب انخفاض عائد السياحة وقلة الاستثمارات.**

كما تبدى أيضا خلال زيارة مبارك ولقائه مع أعضاء الكونجرس أن قضية اتهام المنظمات اليهودية الأمريكية للصحافة المصرية بمعاداة السامية والحض على كراهية اليهود تحولت إلى قضية حساسة في العلاقات الثنائية بين البلدين بلغت درجة أن **ابراهام فوكسمان** أحد قادة المنظمات الأمريكية اليهودية المتخصصة في رصد الدعاوي المعادية للسامية صرح للصحفيين أن جماعته ستعمل على الضغط على الكونجرس من أجل قطع مائة **مليون دولار من المعونة الأمريكية الاقتصادية لمصر» حتى يقوم مبارك باستخدام نفوذه لاتخاذ إجراءات لمنع الدعاية المعادية للسامية في الصحافة المصرية. »** وتبنى المنظمات الأمريكية اليهودية طلبها على أساس أن **الرئيس مبارك** هو الذي

يقوم بتعيين رؤساء تحرير ما يعرف فى مصر باسم «**الصحف القومية**» أو شبه الرسمية .ولكن مبارك شدد فى تصريحاته أن «**الصحافة حرة فى مصر**» وأن مجلس الشورى(الذى يتم انتخاب نصف أعضائه وتعيين الباقى) هو الذى يقوم بتعيين رؤساء تحرير الصحف. وقام رؤساء المنظمات اليهودية بتسليم مبارك ملفاً يتضمن العشرات من الرسوم الكاريكاتورية فى الصحافة المصرية رأوا فيها دعوة مباشرة لمعاداة اليهود. ويبدو واضحا أن الرسوم الكاريكاتورية تثير تلك المنظمات أكثر من المقالات مهما بلغت حدتها حيث إن **الصورة الكاريكاتورية لليهودى** فى معظم الرسوم التى تم عرضها على مبارك عادة ما تبقى فى إطار الشخص الجشع ذو الانف الطويل واللحية غير المهذبة والمولع بسفك الدماء.

وفيما يتعلق بقضية العراق كان الرئيس مبارك شديد الحساسية فى تناوله لها فى لقاءاته مع المسئولين الأمريكيين الذى لم يخفوا استياءهم من تنامى العلاقات بين القاهرة وبغداد وإضفاء صبغة احتفالية على استعادة هذه العلاقات على حد تعبير نائب وزير الخارجية الأمريكى **ادوارد ووكر** .وحمل الرئيس مبارك العراق مسئولية فشل القمة العربية الأخيرة فى عمان لرفضه التوصل لتسوية للنزاع مع الكويت وافق عليها غالبية القادة العرب. **ولكنه امتنع عن توجيه انتقاد مباشر للرئيس صدام حسين قائلا إن الكثيرين فى العالم العربى الآن يرون أنه بطل بسبب موقفه من القضية الفلسطينية** وإعلانه تشكيل جيش لتحرير فلسطين وتوجيه مليار يورو من عائدات النفط العراقى لدعم انتفاضة الأقصى .وحذر مبارك المسئولين فى واشنطن من أنه كلما **قامت الولايات المتحدة بضرب العراق ازداد النظام هناك قوة. وركز** على ضرورة التعامل مع قضية التخفيف من معاناة الشعب العراقى فى إشارة ضمنية إلى موافقته على السياسة الأمريكية الجديدة المسماة بـ« **العقوبات الذكية**» والتى تهدف إلى تشديد الحصار العسكرى مع السماح للعراق بحرية استيراد السلع من الخارج لانهاء معاناة الشعب العراقى.

وربما تكون المفاجآت المتعلقة بالشأن الداخلى أكثر تميزا لدى تقييم نتائج زيارة مبارك لواشنطن وذلك من خلال سلسلة الحوارات التى اجراها مع كبريات الصحف ومحطات التلفزيون الأمريكية والتى عادة ما يخصص لها وقت وفير فى برنامجه وذلك أيضا فى إطار شرح وجهة النظر العربية للرأى العام الأمريكى .وبالطبع فإن المحاورين الأمريكيين يطرحون القضايا الشائكة التى قد يكون من المستحيل تناولها مباشرة فى الصحافة المحلية سواء رسمية أو معارضة. **فللمرة الأولى أعلن الرئيس مبارك بكل صراحة ووضوح أن« نحن (مصر) لسنا سوريا. وابنى «جمال» لن يصبح الرئيس القادم . أرجو أن تنسوا ذلك الأمر».**

كما كشف مبارك فى حوار مع **الواشنطن بوست والنيوزويك عن إنه «سوف نحاول العثور على نائب للرئيس .إنه أمر صعب وأنا أقوم بمراجعة العديد من الأسماء»** .

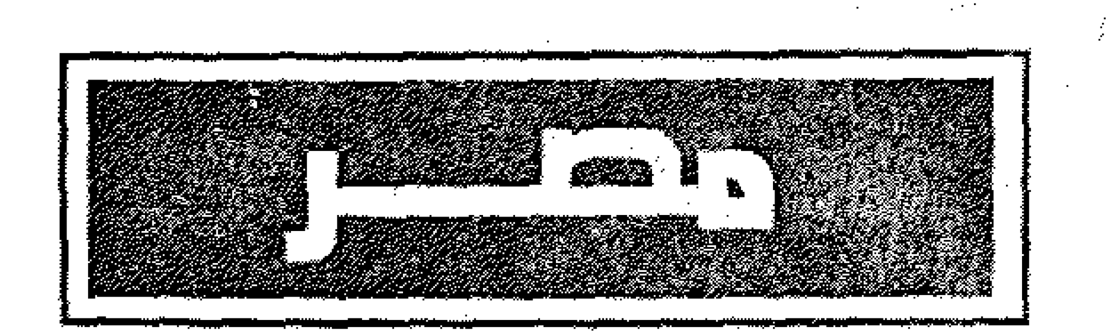
ومن المعروف أن الرئيس مبارك البالغ من العمر ٧٢ عاما لم يعين نائبا للرئيس منذ توليه الحكم فى ١٩٨١ .،كما أن الصعود المتسارع لدور نجله **جمال** فى الحياة السياسية فى مصر إثر تعيينه فى أمانة الحزب الوطنى الحاكم ومصاحبته لوالده فى عدد من الزيارات الخارجية زاد من التكهنات فى السنوات الأخيرة أن الرئيس المصرى يعده لخلافته كما هى الحال فى عدد من الدول العربية ذات النظام الجمهورى مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان .**ويمكن اعتبار تصريحات الرئيس مبارك للواشنطن بوست الأكثر وضوحا من ناحية نفيه لمثل هذه التكهنات ولكنها فتحت الباب فى نفس الوقت لتكهنات أخرى حول الشخص الذى سيختاره لمنصب نائب الرئيس.**

وكان الرئيس مبارك قد أشار فى حواراته مع وسائل الإعلام الأمريكية إلى أن اتصالاته لم تنقطع مع المسئولين الاسرائيليين بما فى ذلك رئيس الوزراء الحالى وأن مبعوثه للاتصال بحكومة **شارون** كان رئيس جهاز الأمن القومى المصرى اللواء **عمر سليمان** .واللواء سليمان تم تداول أسمه من بين مرشحين عدة لخلافة وزير الخارجية المصرى **عمرو موسى** بعد أن يتولى منصبه الجديد كأمين عام لجامعة الدول العربية فى١٥ مايو القادم. ولكن اسمه تم تداوله أيضا كمرشح لمنصب نائب الرئيس بحكم علاقته القوية بالرئيس مبارك ومصاحبته له فى كل رحلاته الخارجية تقريبا بجانب ارساله كمبعوث شخصى لقادة الدول العربية.

ورغم أن جماعات تمثل مسيحيين مصريين مقيمين فى الولايات المتحدة سبقت زيارة مبارك بحملات إعلانية واسعة تزعم فيها تعرض الاقباط للاضطهاد واشكال التمييز فإن هذه القضية لم تطرح نفسها على جدول أعمال **الرئيس مبارك** فى واشنطن ولقاءاته مع المسئولين الأمريكيين .كما أن الاحتجاجات التى نظمتها هذه الجماعات المعروفة باسم «**أقباط المهجر**» كانت ضعيفة للغاية مقارنة بالسنوات السابقة وتأثرت على ما يبدو بنداء وجهه **البابا شنوده الثالث** بطريرك الاقباط الارثوذكس للمسيحيين المصريين فى الولايات المتحدة قبل توجه **مبارك** إلى هناك ناشدهم فيه مساندة أهداف الزيارة والابتعاد عن إثارة المشاكل.

كما كرر **مبارك** فى الحوارات التى أجرتها معه وسائل الإعلام الأمريكية **موقفه من جماعة الإخوان المسلمين والرافض للاعتراف بها كحزب سياسى** وكذلك عرضه إرسال أعضاء جماعة الاخوان إلى أى دولة يقوم المسئولون فيها بالتحدث معه حول هذا الأمر وإبداء الاهتمام بشأنهم .وكان مبارك قد قال لرئيس وزراء تركيا الاسلامى السابق **نجم الدين أربكان** أنه يمكن أن يرسل الاخوان إلى تركيا لو كان مهتما بشأنهم إلى درجة كبيرة .أما هذه المرة فلقد قال مبارك ضاحكا لأحد محاوريه «**إذا كنتم تريدون أن يأتى الاخوان المسلمون هنا إلى الولايات المتحدة لإعلان مساندتكم لهم فإننى على استعداد لارسالهم إليكم . ولكنكم ستعانون أنتم فى وقت لاحق**».

ومن الناحية الاقتصادية فان خروج الادارة الديمقراطية من البيت الأبيض بهزيمة **آل جور** أمام **بوش** فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة كان معناه إعادة النظر فى أطر التعاون الاقتصادى المستقبلى بين البلدين وبدء حوار حول أشكال جديدة. فى نفس الوقت فإن **المطلب المصرى بعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة -كما هى الحال مع الأردن - سيبقى طى التجميد فترة ما** .ليس فقط بسبب إصرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ربط هذا الاتفاق بتسوية شاملة فى المنطقة وعلاقات جيدة مع إسرائيل لكن لان هذه الاتفاقية مرتبطة بشروط أمريكية عديدة تتعلق باصلاحات جذرية فى الاقتصاد المصرى والقوانين المحلية. وعلى الرغم من ذلك فلقد ابدى الرئيس مبارك استيائه الشديد من مطالبة أحد أعضاء الكونجرس الادارة الأمريكية تخفيض المعونة العسكرية السنوية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر بدعوى إنه **لم يعد هناك حاجة لتكديس مصر للسلاح بعد توصلها لاتفاق سلام مع اسرائيل**. ومن المعروف أن القاهرة وواشنطن اتفقتا قبل ثلاثة أعوام على تخفيض تدريجى للمعونة الاقتصادية السنوية بمقدار **خمسين مليون دولار** حتى تصل إلى خمسين فى المائة من قيمتها البالغة نحو مليار دولار. وتأمل الحكومة المصرية أن تعوض هذا التخفيض بزيادة الاستثمارات الأمريكية وهو الأمر الذى يسير ببطء حتى الآن.



وسيظل يجرى حاملاً الخير والنماء ..

سياسات التبعية والتطبيع والخصخصة تهدد مياه النيل

عريان نصيف

حاولنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة تسليط الضوء على مايحيط بالنيل المصرى من مخاطر خارجية ، والتى تمثلت فى:

*** المطامع الصهيونية فى مياه النيل.**

*** المؤامرات الاستعمارية للوقيعة بين دول حوض النهر وبين مصر.**

*** الضغوط الأمريكية المتواصلة لخصخصة إدارة النيل المصرى وتسعير مياهه.**

عارضين للتصدى من جانب الشعب المصرى - بفلاحيه وعلمائه وكل قواه الوطنية- لهذه المؤامرات ، بما مكن النيل المصرى من اكتساحها ، وتواصل فيضه حاملا لأبنائه المصريين كل الخير والإصرار والنماء.

وإذا كان المثل العربى يقول " اللهم احمنى من أصدقائى ، أما أعدائى فأنا كفيل بهم» فهو ينطبق - أشد ماينطبق - على المخاطر المحدقة بمياه النيل المصرية. فالشعب المصرى قادر - كما أسلفنا - على دحر المخطط الأمريكى الصهيونى - بكل أبعاده ومحاوره - فى هذا المجال الحيوى.

أما المخاطر الحقيقية فهى ترد - للأسف - من داخلنا ، وتزداد عمقا كلما ازدادت نبرة الحماس الحكومى لسياسات الخصخصة والتبعية والتطبيع.

البنك الدولى يفرض علينا " بيوت خبرة" غربية. تبشرنا بالجفاف والخراب.

فى الوقت الذى تحظى فيه مصر بوجود كتيبة من خيرة علماء الرى وبحوث المياه على المستوى العالمى ، فان البنك الدولى فى عام ١٩٨٧ - وفى سبيل وعده برعاية وتنفيذ المشروع المسمى " تطوير وتحسين شبكات ونظم الرى بالأراضى القديمة "، والذى كان من المفترض أن يقام على مساحة **١٩٣ ألف فدان** موزعة على ٨ محافظات - يفرض علينا أن يقوم بإعداد دراسة الجدوى لهذا المشروع المكتب الاستشارى " **سير ميردوخ ماكدونالد** " البريطانى. وتستجيب حكومتنا الرشيدة ، متجاهلة علماء مصر الوطنيين - من داخل وزارة الموارد المائية والرى ، ومن خارجها - فى سبيل إظهار حسن النوايا للصديق الأمريكى ومؤسساته الاقتصادية " الدولية".

وفجأة -- وقبل أن يعلن هذا المكتب الاستشارى انتهاء دراسته - تكون المفاجأة / القنبلة .. تحقيق صحفى فى جريدة **"التايمز"** يوم ٥ نوفمبر ١٩٨٧ يعلوه عنوان بالبنط العريض " مهد الحضارة العظيم يجف" (The mighty cradle of civilization is drying up)

ويلخص الباحث الأستاذ عبد التواب عبد الحى - الذى استطاع الحصول على نسخة من التقرير المرحلى لهذا المكتب الاستشارى ، الذى بنى عليه مراسل **التايمز** فى القاهرة هذا التحقيق الصحفى المشبوه - فى كتابه" **النيل والمستقبل**"، أهم ماورد فى هذا التحقيق فيما يلى :

*** نهر النيل يجف بعد ٨ سنوات.**

*** انخفض المخزون فى بحيرة ناصر إلى أقل مستوى له منذ ١٩٦٨.**

*** سوف ينفذ مخزون مصر المائى فى يوليو القادم.**

ويرسل وزير الرى المصرى ردا للجريدة البريطانية التى تزعم الموضوعية ، متضمنا أنه من خلال الرؤية العلمية الصحيحة ومشروعات الإدارة المائية المصرية ،" فاننا لن نسمح للجفاف أن يطول مصر .. مهد الحضارة العظيمة" ، ولكن الجريدة " الموضوعية " تتجاهل نشر هذا الرد.

والقضية - بطبيعة الحال - ليست مجرد " فرقعة" صحفية ، ولكنها جزء من مخطط يستهدف:

١- التشكيك فى الإمكانات الايجابية للسد العالى فى توفير الحماية المائية لمصر.

٢- التآمر على تقليص الإنتاج الزراعى المصرى - بكل مترتباته الغذائية والصناعية- حيث يشير التحقيق - والتقرير - إلى أن" الخبراء" يرون - على ضوء مخاطر الجفاف هذه - تخفيض مصر لإنتاجها الزراعى.

٣- طرح البديل للإدارة المصرية للمياه ، والمتمثل فى " المؤسسات الخاصة الغربية " القادرة على إنقاذ مصر من الجفاف من خلال إدارتها " المثلى" لمياه النيل المصرية.. وماكان أغنانا عن كل هذه الضغوط والإهدارات لو لم تبد حكومتنا روح الاتضاع، وتقم بالاستجابة الفورية لتوجهات البنك الدولى ، ولو باستهانتها بامكانات خبرائنا المائيين ، ولو على حساب مصالح نيلنا ومقدراتنا.

سياسات التطبيع الزراعى والاقتصادى تواجه تصدى وزارة الرى - وكل مصر - لتمكين اسرائيل من مياه النيل

كما أوضحنا فى الجزء الأول من الموضوع ، فإن مدرسة الرى الوطنية - من علماء مصر - داخل الوزارة وخارجها - كانت ومازالت فى القلب من عملية تصدى الشعب المصرى لمد إسرائيل بمياه النيل.

ولكن ، لبعض التوجهات العامة فى السياسات المصرية الزراعية والاقتصادية ، موقف آخر ، لايرى غضاضة فى استفادة العدو الصهيونى بمياه النيل المصرية ، إن لم يكن بتوصيلها إلى إسرائيل ، فبتمكين الصهاينة منها فى داخل مصر.

ومن الأمثلة الخطيرة فى هذا الشأن ماتم :

- من خلال **البروتوكولات المنعقدة بين وزارتى الزراعة فى كل من مصر وإسرائيل.**

* فالبروتوكول المنعقد فى ديسمبر ١٩٩٢ ، والذى تقيم إسرائيل بمقتضاه مجمعات زراعية فى الأراضى الزراعية المصرية المستصلحة ، بمعرفة خبراء اسرائيليين وعمالة مصرية.

* وكالاتفاق المنعقد فى أبريل ١٩٩٣ ، بين الوفد المصرى - المكون من قيادات

وزارة الزراعة وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، وبين المسئولين الاسرائيليين ، بشأن العمل الاسرائيلى / المصرى المشترك فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى فى مصر.

- من خلال **اتفاقات وفود رجال الأعمال" المصريين" ونظرائهم الصهاينة:**

كالاتفاق الذى عقد فى مدينة القدس فى أكتوبر ١٩٩٣ حول الاستثمارات المشتركة فى سيناء.

- من خلال **استراتيجية تعمير سيناء والاستفادة بثمار ترعة السلام:**

فى الوقت الذى كان فيه العالم الوطنى الراحل **د. عبد الهادى راضى** ، يؤكد فى الاحتفال بافتتاح النفق الثالث من سحارة قناة سيناء .." أن العبرة ليست فى حفر قناة أو ترعة ، ولكن فى تحقيق الهدف من وراء ذلك ، وهو أن تكون محورا رئيسيا للتنمية الوطنية فى سيناء "، كان هناك من يعطى الفرصة واسعة للصهاينة - الذين لم يكن من السهل أن تصل إليهم مياه النيل - أن يحصلوا على الأراضى المصرية المستصلحة بمياه النيل.

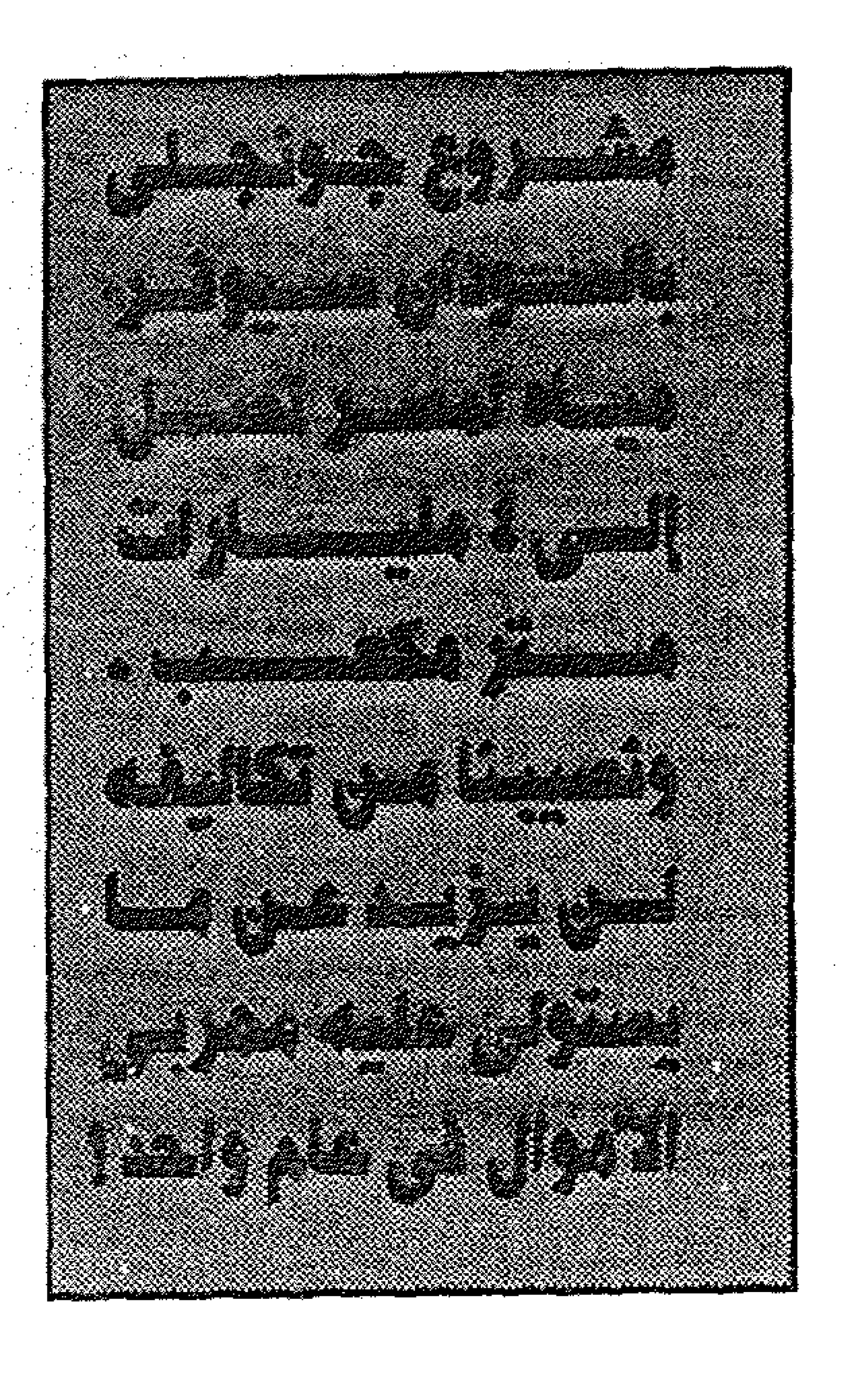
فتخصيص اللجنة العليا لتنمية سيناء نسبة ٥٥٪ من أراضى سيناء التى سترويها هذه الترعة للمستثمرين ، يعطى لإسرائيل - كما عبر آنذاك النائبان جليلة عواد وفؤاد هجرس - " الفرصة الذهبية للسيطرة على سيناء واحتلالها بأسلوب اقتصادى ، بعد أن فشلت فى احتلالها عسكريا .. وبأيدينا نحن".

وتتضح خطورة هذا الأمر مع إدراكنا أنه قد تم فى عام ١٩٩٤ إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على" عدم السماح للأجانب باقامة مشروعات استثمارية فى سيناء ، بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى ".

- **من خلال الشراء المباشر للأراضى المصرية:**

مثل شراء شركتى **زراعيم وحيفاكميكال" الاسرائيليتين** لمساحات من الأرض الزراعية فالاسماعيلية لإقامة مشروعات زراعية وزراعية/ صناعية وتجارية عليها .

- وكذلك الوضع بالنسبة لشركة " اجركسكو" الاسرائيلية للتصدير ، التى اشترت أراضى مصرية فى الصحراء الغربية لتقيم عليها - مستفيدة بالمياه الجوفية العربية وبالأرض المصرية أيضا - مشروعا كبيرا لزراعة البذور الاسرائيلية وتصديرها لتغطية متطلبات السوق الأوروبية من المنتجات الاسرائيلية ، كما ورد فى دراسة



للباحث حسام رضا.

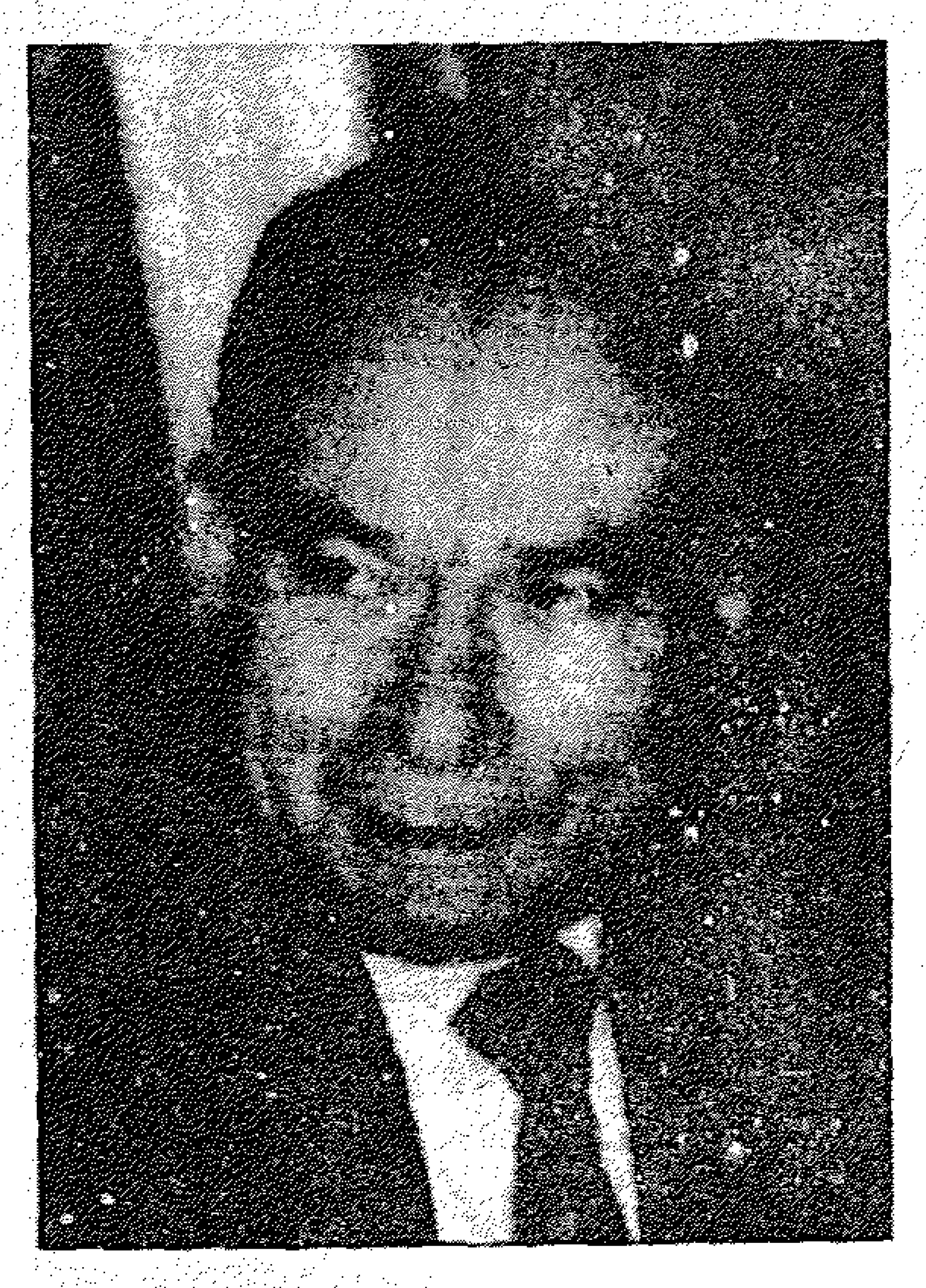
تلويث مياه النيل .. بالقانون

كان المصرى القديم - منذ آلاف السنين حريصا على أن - يؤكد أنه ليس فقط مواطنا صالحا بل وأيضا أنه يستحق النعيم والخلود بعد موته ، بقوله " **إننى لم أقتل ولم أسرق ، ولم أقطع شجرة ، ولم ألوث النهر".**

وفى مصر وزارة متخصصة للبيئة ، على رأسها وزيرة ، وهى - للأمانة الموضوعية- نشطة فى إطار الامكانات المتاحة ، **ولكن ماذا تفعل الوزيرة إذا كان تلويث - وتدمير- مياه النيل يتم .." بالقانون" ؟**

ولقد وصل الحماس البيئى لأحد الوزراء منذ عدة سنوات أن رأى - أثناء مروره بسيارته على إحدى القرى - فلاحا ينظف إحدى مواشيه فى الترعة ، فأوقف السيارة بغضب وتحفظ على" الواقعة" وأبلغ الشرطة التى حضرت وحررت محضرا لهذا الفلاح المسكين المرتعب مما يحدث له ، وهللت بعض الجهات الاعلامية - أو بالدقة الاعلانية - لهذه " القصة" وجعلت منها نموذجا يؤكد مدى اهتمام الحكومة بحماية مياه النيل من التلوث.

فى نفس هذا الوقت - وبمناسبة صدور **القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤** المجمع لقوانين البيئة - وحرصا على عدم الإضرار بالسادة أصحاب ومديرى المصانع الخاصة والاستثمارية- **ثم الغاء القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والذى كان ينص - حماية لمجارى نهر النيل - على عقوبة السجن للمسئولين عن الشركات الصناعية التى تلقى بمخلفاتها فى النيل** (حيث كانت الأغلبية الساحقة من هذه الشركات للقطاع العام)، وتم الاكتفاء كعقوبة على هذه الجريمة بالغرامة فقط (حيث ستمس العقوبة السادة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ، بعد أن أصبحت الشركات الخاصة والاستثمارية هى الأغلب فعلياً).



د. يوسف والى

ولقد وصل حجم مياه الصرف الصحى والصناعى ونفايات الوحدات النهرية القائمة - وفقا لبيانات الخطة القومية للعمل البيئى عام ١٩٩٧ - إلى« **١٥ مليار متر مكعب** تلقى فى مياه النيل سنويا وتمتد فى الترع والقنوات ، بكل ماالذلك التلوث من آثار وتداعيات على المياه والزراعة والأسماك النيلية وفى الأساس على صحة المصريين.

إلغاء الدورة الزراعية يخل بالتركيب المحصولى ويجهد التربة ويهدد المياه

بحرص - ويفخر-**د. يوسف والى** ، فى كل مناسبة ، على تأكيد أنه قد تم تحرير الزراعة فى مصر بنسبة ١٠٠٪. ومما يفخر به**د. والى فى هذا المجال إلغاء** الدورة الزراعية وتركيب الهيكل المحصولى ، فى الوقت الذى لاتوجد فيه دولة فى العالم - كما يؤكد **د.حسن عبد الغفور العباسى** أستاذ الاقتصاد الزراعى فى جامعة القاهرة - بدون تركيب محصولى .

ولقد أدى إلغاء الدورة الزراعية إلى المزيد من فقد وإهدار مياه النيل - رغم محدوديتها واحتياجنا لكل قطرة منها - دون أن يكون لها أي مكاسب للفلاحين المتحررين !!، بل على العكس فهم اليوم - وبعد الحرية التي منحها لهم د. والي! يشكون مر الشكوى من ذلك ، سواء لما يترتب عليه من إجهاد وضعف للتربة أو لصعوبة مقاومة الآفات ، بالاضافة اختلال التركيب المحصولي - المفروض الحرص عليه للضرورات الغذائية والصناعية - حيث تزايد الاتجاه نحو زراعة المحاصيل الأكثر ربحية - كما ورد في دراسة **د. محمد مدحت مصطفى** في هذا الخصوص - على حساب الابتعاد عن زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية، **وأصبح البرسيم يحتل قائمة المحاصيل بنسبة ٢٤٫٥٪ بينما تراجع القطن إلى أن صار بنسبة ٩٫٩٪!!**

تحويل زراعة الأرز إلى" لعبة" حزبية وانتخابية

لعبة تتكرر سنويا بنفس أطرافها : وزارة الري ، وزارة الزراعة ، الفلاحون من زراع الأرز، وأعضاء مجلس الشعب من مناطق زراعته. تحدد وزارة الموارد المائية - على ضوء مقننتها الثابتة - المساحات المحددة لزراعة الأرز ، ويقوم الفلاحون بالزراعة دون إلتزام بهذه المقننات ، تحرر وزارة الري محاضر للمخالفين تنسب إليهم فيها قيامهم بعملين مجرمين لكل منها عقوبته المستقلة وهما : **زراعة الأرز بدون ترخيص ، وإهدار مياه النيل**. يشكو الفلاحون - على حق - من فداحة هذه الغرامات . يتحمس نواب مجلس الشعب -(حتى من أعضاء الحزب الحاكم) - فالزراع أهم أغلبية ناخبيهم : يرتفع صوتهم عاليا بالتوجه إلى السيد النائب (**الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء**) لدفع الغرامات وإيقاف المحاضر ، يتفضل السيد النائب باصدار قرار فوري بذلك . يرتفع التصفيق عاليا لسيادته وللحزب الوطني الحاكم فهو أمينه العام .

... ومع الموسم التالي يتكرر نفس السيناريو بحذافيره.

والقضية لاتحتمل أن تتحول إلى لعبة حزبية وانتخابية ، ولا أن يصبح لها طرفان "**عماد حمدى الطيب**"- متمثلا في وزارة الزراعة ،" **وفريد شوقي الشرير**" متمثلا في وزارة الري. بل إن الأمر أهم وأخطر من ذلك بكثير ، فله محوران حيويان:

مصالح الفلاحين وجماهير المستهلكين ودواعي التصدير من ناحية ، وحماية القدر الثابت من مياه النيل من ناحية أخرى.

*** فالأرز من الزاوية الأولى:**

- أصبحت زراعته في السنوات الأخيرة تمثل المعادل الموضوعي للفلاح لزراعة القطن التي لاتؤدي إلا إلى خسارة للفلاحين أو على الأقل عدم توافر فائض مجز .

(بغض النظر عن كارثة تسويق الأرز في الموسمين الأخيرين نتيجة تحكم مافيات الاحتكار).

- والأرز - كما أكد تقرير مجلس الشورى عن السياسة الزراعية الصادر عام ١٩٩٢ **" محصول إصلاح للتربة"**، تقتضى دواعي الحفاظ عليها من الملوحة ، زراعته".

- والمجالس القومية المتخصصة قد أوصت - كما ورد في موسوعتها الصادرة في ١٩٩٣ - **بضرورة زراعته والاستمرار فيها وتوسعها حرصا على الدخل القومي ، وتخفيضا** - بالنسبة للاستهلاك الغذائي - من مشاكل الفجوة القمحية. **والأرز من الزاوية الأخرى.**

وفي حالة زراعة **مليون ونصف فدان**(كما حدث في موسم ٩٥ /١٩٩٦) ، تتكلف زراعته - وفقا للأرقام الواردة في رسالة المهندس **حسين علوان** رئيس الإدارة المركزية لتوزيع المياه ، إلى الكاتب في ١٩٩٦/٧/١٦-**١٤ مليار متر مكعب من مياه النيل الثابتة ومحدودة الكمية ،** بما يمثل خطرا جادا وحقيقيا على أمن مصر المائي.

... ومع أهمية وتوازي المصلحة في كلا المحورين ، فليست القضية " فزورة" صعبة الحل.

فمنذ عام **١٩٨٠** - وللموازنة بين كلا المصلحتين - قام **د. محمد البلال** - وخبراء مركز بحوث الأرز بمركز البحوث الزراعية - وبالرعاية المباشرة من العالم الوطني الراحل**د. مصطفى الجبلي** وزير الزراعة آنذاك ، باستنباط أصناف جديدة من الأرز المقاومة للجفاف توفر أكثر من **٢٠٪ من مياه الري** - لانقاصها عمر المحصول أكثر من ٣٠ يوماً - بالاضافة إلى قدرتها على مقاومة مرض" اللفحة" وزيادة الانتاجية بما يقرب من ٣٠٪.

ولكن - للأسف - فان ثمرة هذه البحوث العلمية المهمة وغيرها كبحث**د. محمد سليمان** بمتابعة **د. أحمد ممتاز** عام ١٩٨٨ ، لاتحظى إلا بمكان آمن في أعماق أدراج مكاتب وزارة الزراعة ، حتى تستمر الأزمة السنوية وتستثمر حزبيا وانتخابيا.

العلاقات الحميمة مع أمريكا وإسرائيل والتشدد مع السودان ولو على حساب أمن مصر المائي

كان السودان - وسيظل دائما - هو العمق الحقيقي والأساسي لمصر.

ولكن البعض -سواء في أروقة أو دهاليز الحكم ، أو ممن يخدمون عليهم اعلاميا وإعلانيا - لايروق لهم تماسك أواصر القربى بين مصر وأشقائها سواء في السودان أم أي بلد عربي آخر ، وينتهزون أي فرصة لخلاف عارض لينفخوا فيها ويشعلوها ويحاولون تحويلها إلى قطيعة وعداء.

وليس مصادفة أن هؤلاء المتشددين ضد تحسين العلاقات بين مصر وشقيقاتها من الدول العربية - مع اختلاف التوجهات وأنظمة الحكم - **هم أول وأخلص الداعين للعلاقات المتميزة مع الصديق الأمريكي والجار الاسرائيلي.**

والذي يعنينا في هذا المجال ، بصدد حماية ودعم أمن مصر المائي ، هو مادفع إليه الحرص الوطني في كل من وزارة الموارد المائية والمجالس القومية المتخصصة ، للدعوة إلى الإسراع في استكمال مشروع **جونجلي بالسودان.** فهذا المشروع هو ثمرة اتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ ، والرامية إلى اتفاق البلدين على قيام مشروعات مشتركة تؤدي إلى زيادة إيراد النهر بتقليل الفاقد من المياه الضائعة.

وإنجاز المرحلة الأولى منه توفر مياها إضافية - قدرها الباحث **عبد الله موسى العقالي** في كتابه عن المياه العربية - تبلغ **٤٫٧ مليار متر مكعب** ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان للاستفادة بها في التوسع الزراعي بالبلدين .

بينما انجاز المرحلة الثانية منه يوفر للبلدين - وفق تقديرات **المجلس القومي المصري** للانتاج والشئون الاقتصادية في ٢٠٠١/١/٩-**٣ مليار متر مكعب سنويا.**

ولن يزيد نصيب مصر من تكاليف انجاز المشروع عن قيمة مايستولي عليه بعض السادة مهربو الأموال المصرية إلى الخارج ، في عام واحد!!

***

والشعب المصرى..

الذي كان - ومازال - قادرا على دحر مؤامرات أعدائه الخارجين الطامعين في نيله ومصيره ..

فهو قادر أيضا على مقاومة الإهدارات الداخلية من حكومته الرشيدة ، لأنه يدرك مالاتدركه ، أو تدركه وتتجاهله والذي صاغه المصري القديم في " نشيد النيل الفرعوني ":

إن الخير الذي يجلبه النيل.. أجل نفعاً من الذهب والفضة وأغلى من الجواهر فالناس لن تأكل الذهب وان كان خالصا .. ولن تتغذى بالجواهر ولو كانت حرة نقية"



المرأة فى النقابات المهنية

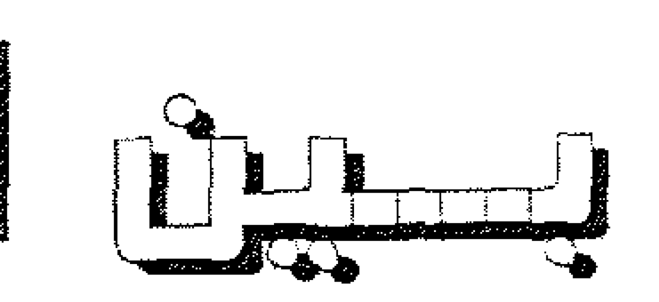




أمينة شفيق



ثريا لبنة



بين الحضور والغياب

للتعرف على أوضاع النساء وعلاقاتهن داخل النقابات المهنية، لابد من الإحاطة السريعة بحالة الحريات العامة فى البلاد والبيئة الاقتصادية الاجتماعية التى تعمل فى ظلها النقابات، والقانون الذى يحكم عمل النقابات مباشرة.

وتواجه الحريات العامة فى مصر تواجه قيوداً وعقبات كثيرة، أهمها على الإطلاق تلك المنظومة من القوانين المقيدة للحريات التى تبدأ بحالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ أكتوبر عام١٩٨١ حتى هذه اللحظة، وبعد أن كان يجرى تجديدها كل سنة أصبحت تجدد كل ثلاث سنوات دفعة واحدة - وتمر بقوانين الأحزاب والمطبوعات والعقوبات والصحافة ولا تنتهى بقانون الجمعيات الأهلية. ويضاف قانون الأحوال الشخصية إلى القوانين المقيدة لحريات النساء، وهو ما يتعلق مباشرة بموضوعنا هذا. **وللأسف فإن منظمات حقوق الإنسان التى ترصد القوانين المقيدة للحريات وتعمل ضدها لا تضع قانون الأحوال الشخصية ضمن هذه القوانين حتى الآن.**

أما البيئة الاقتصادية- الاجتماعية فإن أبرز ما تتسم به فيما يتعلق بموضوعنا هذا هو **انهيار الطبقة الوسطى** المتسارع حيث تصعد شرائح محدودة منها إلى مصاف كبار الملاك، بينما تتآكل أجور ودخول مستوى معيشة القسم الأعظم منها. والطبقة الوسطى هى فى نظر الباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع تمثل علامة إيجابية ورصيداً هاما للتطور، وإنه بالقدر الذى تنمو وتتقدم به هذه الطبقة، بالقدر الذى ينمو ويتطور به هذا المجتمع .. كما يرى المفكر الراحل د **رمزى زكى** فى كتابه الهام« **وداعا للطبقة الوسطى**».

ولكن «مع ظهور الليبرالية الجديدة ذات النزعة اليمينية المحافظة، فإن أوضاع تلك الطبقة تعرضت للاهتزاز الشديد».

والهدف الرئيسى لهذه الليبرالية الجديدة التى يسميها الباحث بالطائشة وفى مصطلح أخر المتوحشة هو:« الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذى دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة».

وتنقسم هذه الطبقة وفقا للباحث إلى ثلاثة شرائح عليا ووسطى ودنيا، والعليا هى الأقل عدداً، والدنيا هى الأكثر عدداً، والعليا غالبا ما تفرز الكتاب والفنانين والزعماء والسياسيين وتحتل مواقع هامة فى أجهزة الدولة.

أما الشريحة الوسطى فهى التى تعيش فى الظروف العادية فى حالة مستورة.

أما الأخيرة فهى غالبا أقرب إلى حالة الطبقة العاملة تضم جيوش الموظفين الصغار والكتبة وأصحاب المشاريع الصغيرة جداً وجمهور المهنيين ومعدلات ادخارها ضئيلة(١).

تبين لنا هذه المقتطفات الرئيسية من كتاب د. **رمزى زكى** التركيبة العامة للطبقة الوسطى التى ينتمى لها المهنيون وبينهم النساء، واللاتى سوف نجد بعد القراءة المتأنية لنوعية ونسب تواجدهن فى ساحة العمل المهنى وعضويتهن فى النقابات أن حالهن تتدهور، حيث يسرى عليهن القانون العام الذى تنسلخ بمقتضاه شرائح محدودة من الطبقة فترتفع إلى أعلى، وتبقى شرائح محدودة أخرى فى المنتصف، **وتنحدر الغالبية فى ظل الخصخصة وحرية السوق وروشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، التى بنيت عليها سياسات انكماشية أدت إلى بطالة واسعة وإلى انخفاض فى الأجور الحقيقية مع زيادة فى الأعباء المالية التى**

فريدة النقاش

تتحملها هذه الطبقة ، التى يحتاج وجودها الاجتماعى وصورتها إلى درجة معينة من الانفاق على مظهرها ونوعية خدماتها ..وهى **الخدمات التى جرت خصخصتها مثل التعليم والصحة** فقفزت أسعارها قفزات هائلة وأصبح المستورون عرضه للإنكشاف وقد ازدادت عليها الأعباء الضريبية بعد أن **انحازت دولة الليبرالية الجديدة لرجال الأعمال ضد العاملين وزادت من الأعباء الضريبية التى تدفعها الطبقة الوسطى والطبقة العاملة.** وهى أوضاع يترتب عليها مباشرة شعور عميق بالخوف من المستقبل والعزوف عن العمل العام واللهاث وراء حلول فردية ،والانفصال عن المجتمع بما فيه منظماته المدنية من نقابات وجمعيات وروابط وأحزاب،.وتتضاعف هذه العوامل مرات ومرات بالنسبة للمرأة المهنية بسبب تعدد أدوارها من جهة وظاهرة تأنيث الفقر التى أصبحت موضوعا للبحث من جهة أخرى.

أما العنصر الإيجابى الوحيد الذى نجم عن هذا التدهور -طبقا لرمزى زكى مرة أخرى- فهو بروز التضامن الطبقى وأشكال العمل المشترك بين العمال والمهنيين من أبناء الطبقة الوسطى بعد أن برز ما يسميه **بالبروليتاريا المهنية**(٢) وسوف تبين لنا الاحصائيات أن النسبة الغالبة من هذه البروليتاريا المهنية هى من النساء.

وبطبيعة الحال لم يبرز مثل هذا التضامن الطبقى بين العمال والمهنيين فى بلادنا ، اللهم إلا فى صور جنينية، وخاصة عندما خاض العاملون والعاملات فى **شركة مصر للأسواق الحرة** معركة طويلة ضد عملية الخصخصة شارك فيها العاملون والعاملات من المهنيين والعمال على حد سواء ، أو عندما تضامن العمال فى المطابع رمزيا مع إضراب الصحفيين فى العاشر من يونيه ١٩٩٥ احتجاجا على القانون الذى أطلقوا عليه وصف قانون اغتيال حرية الصحافة ٩٣ لسنة١٩٩٥.

كذلك فإن التنظيم النقابى يفصل بين المهنيين والعمال حيث لكل فريق نقابته الخاصة به بمعزل عن الآخر.

القانون ١٠٠

أما الإطار القانونى المباشر الذى تعمل فى ظله النقابات المهنية فهو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية.

وقد صدر هذا القانون فى ظل منافسة شرسة بين **الحزب الوطنى الديمقراطى** الحاكم من جهة **وجماعة الاخوان المسلمين** من جهة أخرى ، إذ أن الجماعة التى لم تنجح فى الحصول على ترخيص بالعمل السياسى اتجهت للعمل داخل النقابات المهنية وحققت قدرا كبيرا من النجاح أزعج الحكومة فسارعت لإصدار هذا القانون الذى اعتبرته الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان إضافة لترسانة القوانين المقيدة للحريات.



سيف الإسلام حسن البنا

رسوخ الصور القديمة عن المرأة فى المجتمع أدى إلى النظر باستخفاف إلى دورها حتى من جانب النساء أنفسهن فاعتبرهن البعض مسئولات عما يحدث لهن!

ولكن جماعة الإخوان المسلمين استطاعت أن تعمل فى ظل هذا القانون وتستولى على مجالس عدد من النقابات المهنية ففرضت عليها الحراسة.

وفى أول حديث له بعد انتخابه نقيبا للمحامين وهى أولى النقابات التى كسبت قضية رفع الحراسة فرفعت فعلا صرح **«سامح عاشور»** قائلا« سوف نحيى دور لجنة التنسيق بين النقابات المهنية وستكون أولى مهامنا إسقاط قانون انتخابات النقابات ١٠٠ لأنه غير دستورى»(٣).

وكان القانون قد صدر بطريقة مباغته فبعد أن أدلى **الرئيس مبارك** بتصريحات يؤكد فيها أن تعديل قانون النقابات أمر يخص أعضاءها فاجأت كتلة الحزب الوطنى فى مجلس الشعب الملايين من أعضاء النقابات المهنية بعرض وسلق مشروع قانون موحد للنقابات المهنية فى فبراير ١٩٩٣ يخضع النقابات ،على اختلافها- ودون استشارة جمعياتها العمومية -لقانون موحد يرفع نسبة الحضور فى الجمعيات العمومية الانتخابية إلى٥٠٪ فى المرة الأولى ثم ٣٣٪ فى المرة الثانية ثم يعين لها مجالس تديرها لمدة ستة أشهر ،فى حالة عدم اكتمال النصاب خلال ثلاثة أشهر مما يعد تدخلا إداريا سافرا سبق أن رفضه المهنيون عندما حل السادات مجلس إدارة نقابة المحامين عام١٩٨١ . ويحظر القانون إجراء الانتخابات فى أيام العطلات الرسمية لتجرى الانتخابات فى أيام العمل حيث يتاح للادارة قدرات أوسع على تعبئة الكتل المناصرة للحكومة . ثم ألغى المشرع مبدأ التجديد النصفى الذى كان إجراء ديمقراطيا يوسع قاعدة المشاركة ويفتح المجال أمام أعداد أكبر للوصول إلى المواقع النقابية العليا.

وكان القانون خطوة إلى الخلف مقارنة بالقانون السابق عليه الذى كانت تتوافر فيه بعض شروط أفضل للمشاركة الديمقراطية من قبل العاملين . **وأصبح العمل النقابى بمقتضى هذا القانون خاضعا للقبضة الادارية والتشريعية** ،وقد كانت سطوة الادارة على نقابة المعلمين ، تلك الادارة التى لم تلتفت إلى مطالبهم الحيوية ، هى السبب المباشر فيما سمى بانتفاضة المعلمين عام١٩٩٣ بعد طول تخاذل من النقابة العامة الخاضعة لسطوة الادارة وضيق هامش الحريات العامة ومصادرة حق التعدد النقابى.

وشهدت معظم النقابات المهنية حركة احتجاج واسعة ضد القانون الذى رفضته كل الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب ،وكانت أقوى هذه الاحتجاجات فى النقابات التى لعب فيها تيار الإخوان المسلمين دوراً متزايدا ،وهى **المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين** حيث شهدت مقاراتها اعتصامات .كما وجه المؤتمر العام الطارئ للنقابات المهنية الذى عقد مساء الخميس ١٨ فبراير وهو يوم إصدار القانون الدعوة إلى أربعة ملايين مهنى ومهنية إلى إضراب احتجاجى .كما دعت النقابات المهنية منفردة إلى أشكال للاحتجاج واجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية ،كما توجه المؤتمر العام للنقابات إلى قصر عابدين

.بينما طرحت نقابة المهندسين شعار إجراء الانتخابات طبقاً للقانون القديم ثم عادت وأجلت الانتخابات إلى أن يحسم القضاء النزاع.

ودافع الحزب الوطني والحكومة عن القانون الجديد بدعوى «أن مجالس النقابات المهنية الحالية غير معبرة عن الأغلبية الحقيقية لعضويتها لأنها انتخبت في ظل انحسار الاهتمام النقابي لدى معظم المهنيين ،وانصراف أغلبيتهم عن المشاركة الحقيقية في أعمال تلك النقابات سواء بعدم حضور الجمعيات العمومية للانتخابات أو حتى لمناقشة شئون المهنة، والدليل على ذلك أن الجمعيات العمومية التي لا يكون بين جدول أعمالها اجراء الانتخابات لا تكتمل نهائيا في بعض النقابات ،ومن هنا تجرى معظم النقابات الانتخابات بأعداد هزيلة(٤).

وقد نسى المرحوم **أحمد يحيى عبد الفتاح- الذى تولى الدفاع عن القانون-** أن أعلى نسبة وصلت إليها مشاركة الناخبين في انتخابات مجلس الشعب حتى ذلك الحين لم تتجاوز ٢٠٪ فى أحسن الحالات، بل ووصلت فى بعض المدن إلى٥٪.

المرأة فى سوق العمل والنقابة

ووفقا لبيانات المرأة والطفل في مصر حسب الأطلس البياني الصادر عن المجلس القومي للطفولة والأمومة عام١٩٩٦ بلغ عدد النساء **٢٩ مليون و مائة ألف فى عام ١٩٩٥** يشاركن فى سوق العمل بنسبة ٢٠٪ منهن أى ما يزيد على **٣ ملايين إمرأة من إجمالى القوى العاملة التى تبلغ ١٦ مليون عامل** ،ومن بين قوة العمل هذه هناك **٣٠٠ ألف مدرسة** ،وتبلغ نسبة الطبيبات من إجمالى المقيدين فى نقابة الأطباء **٢ر٢٩٪** بينما تبلغ نسبة النساء فى نقابة الصحفيين**٢٧٪** »، مع ملاحظة أن أول صحيفة نسائية تؤسسها وترأسها إمرأة أصدرتها فى مصر عام١٨٩٢ «هند نوفل» باسم الفتاة.

وفى احصاء أجريته يدويا -لأن قضية تواجد المرأة ونشاطها فى النقابات ليست من ضمن المشاغل النقابية -أجريته من واقع دفاتر عضوية الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى مارس٢٠٠١ تبين لى أن عدد أعضاء الجمعية العمومية هو**٣٦٩١** عضوا بينهم ١٠٥٤ صحيفة أى بنسبة ٥٥ر٢٨٪ بمعنى أن تمثيل الصحفيات قد زاد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١ بنسبة ٥٥ر١٪.

وهذه الأرقام تكتسب دلالاتها الفعلية حين نصل بعد ذلك إلى نسبة تمثيل المرأة فى مجالس النقابة المتوالية ونجد أنفسنا أمام فجوة كبيرة جدا بين حجم تمثيل النساء فى الجمعية العمومية وهو يتزايد كما رأينا وبين تناقص تمثيلهن فى المجالس المنتخبة رغم عدم تناسبه أصلا مع عددهن فى الجمعية العمومية.

وبتحليل تشكيلات مجالس إدارة نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٩٥ لم تفرز الدورات الانتخابية خلال تلك الفترة أكثر من نقابية واحدة فى بعض الدورات أو نقابيتين فى البعض الآخر ففى عام١٩٥٥ كانت النقابية الوحيدة هى **أمينة السعيد** حتى عام ١٩٦٦ (عضو مجلس نقابة) وفى عام ١٩٦٦ كانت النقابية الوحيدة أيضا هى **نوال مدكور** وابتداء من عام ١٩٧١ تحددت مدة الدورة النقابية بعامين، وابتداء من هذا التاريخ حتى عام ١٩٩٥ لم تنجح خلال تلك الفترة فى الوصول إلى عضوية مجلس النقابة سوى خمس نقابيات هن **أمينة شفيق، فاطمة سعيد، بهيرة مختار ، سناء البيسى، شويكار الطويلة(٦).**

مع ملاحظة أن نسبة تمثيل النساء فى مجلس نقابة الصحفيين هى على ضآلتها وعدم تناسبها مع العضوية النسائية هى أفضل أشكال التمثيل فى النقابات المهنية كافة باستثناء ثلاث نقابات أستطاعت نساء الوصول إلى موقع النقيب فيها وهى نقابة الاجتماعيين **«ثريا لبنة»** ونقابة المرشدين السياحيين **«ليلى قنديل»** ونقابة الممرضين **«نازلى قابيل»**،وتتشكل غالبية عضوية النقابة الأخيرة من النساء ، بينما تبلغ نسبة النساء العاملات فى وزارة الصحة **٤ر٦٤٪** من قوة العمل بسبب احتكارها مهنة التمريض لهن.

وليست نقابة الصحفيين سوى نموذج واحد من بين اثنتين وعشرين نقابة مهنية فى البلاد تعمل كلها فى البيئة القانونية السياسية والاقتصادية الاجتماعية ذاتها والتى أدت إلى غياب الصحفيات تماما عن المجلس الأخير الذى جرت الانتخابات له١٩٩٩.

وفي واحدة من النقابات المهنية التى أنشئت سنة١٩٧٥ نجد أن **اتحاد الكتاب قد** حافظ فى كل دورة له على وجود كاتبة واحدة فى مجلس ادارته من بين اثنى عشر عضوا وفى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى الثالث والعشرين من مارس هذا العام نجحت الروائية والناقدة **«فوزية مهران»** فى الوصول إلى مجلس إدارة اتحاد الكتاب.

وباطلاعى على أسماء المرشحين لمنصب النقيب وأعضاء مجلس نقابة المهندسين فى انتخابات ١٩٩١(٧) لكل شعب النقابة ، لم أجد بين المرشحين سوى ثلاث مهندسات **زينب عفيفى و«نشوى عبد الله»** فى شعبة الغزل والنسيج وتاريخيا كانت المرأة تشكل قوة



فوزية مهران

• دولة الليبرالية الجديدة انحازت لرجال الأعمال ضد العاملين وزادت من الأعباء الضريبية التي تدفعها الطبقي الوسطى والعاملة

العمل الرئيسية في صناعة الغزل والنسيج ،«وميرفت السعدني» في الشعبة الكهربائية من عدد مرشحين وصل إلى ٢٠٤ أي بنسبة ٤٧ر١٪ من المرشحين ولم تنجح مرشحة واحدة في الوصول إلى المجلس.

وفي صورة كبيرة للجمعية العمومية منشورة في نفس العدد لم ألمح وجه مهندسة واحدة. وبعد مراجعة لأعداد مجلة المهندسين في السنوات ما بين ١٩٨٨- ١٩٩١بحثا عن موضوع أو مقال أو إحصاء فيه نسبة تواجد المهندسات في المهنة وفي النقابة أو تحقيقا عن مشكلاتهن النوعية فلم أجد.

وبعد لأي وجدت اسم «**هدى السمرى**» تحرر بابا عن المهندسات مرة باسم المهندسات ومرة باسم المرأة ومرة باسم أبناء المهندسين فإذا بي أمام صفحة نسائية تقليدية تماما يوجد مثلها في غالبية الصحف والمجلات. ففي العدد الأول وجدت العناوين التالية «وجبة للبرد» ومجموعة أخبار عادية عن المرأة وباب تحت عنوان« قالوا » يتضمن تهكما شديدا على المرأة مثل الزوج آخر من يعرف والزوجة آخر من يعترف ..«والمرأة هي التي تدفع الرجل للتقدم... للتقدم لخطبتها » مع دفاع حار في كلمة الافتتاح عن الحجاب ».

وفي عدد آخر قدمت المحررة كلمة افتتاحية بعنوان «كيف تختارين حذاءك» ومادة أخرى عن النباتات الطبية «البصل» ، واستضافت مهندسة قدمتها باعتبارها ناجحة في عملها لكن سؤالا وجه لها يقول: هل تعتبرين عملك مناسبا لك كامرأة؟.

وسؤال لمهندسة أخرى يقول في رأيك هل العمل مجز بالنسبة للمرأة ؟ وهل يعوضها عن تغيبها عن بيتها لساعات طوال؟.

ولا أعرف إن كانت هي المصادفة أم شعور جماعة الإخوان المسلمين المسيطرة على النقابة بخطر هذه السيطرة هو أن المهندستين اللتين أجرى معهما الحوار مسيحيتان ، وبصرف النظر عن ديانتهما فقد تعاملت معهما المحررة كنساء فقط وليس كمهنيات لهن قضايا تخص المهنة والنقابة والعمل العام بالاضافة للقضايا الخاصة وربما قبليا.

وفيما بعد سوف تتبين لنا طبيعة الدور الذي لعبته قوى الإسلام السياسي حين سيطرت على النقابات وعلاقة ذلك بوضع المرأة المهنية كنقابية منذ نجح الاخوان المسلمون في انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٨٤ وأخذ مجال سيطرتهم يتسع في نقابات المحامين والمهندسين والصيادلة إلى أن حصلت قائمتهم على أغلبية مطلقة في الانتخابات الأخيرة لنقابة المحامين وهو المجلس الذي لم ينجح فيه إمرأة واحدة ، رغم أن النساء يشكلن ٨٪ من عضوية النقابة، وبعد أن كانت تهاني الجبالي أول محامية تنتخب لعضوية المجلس ثم تلتها بشرى عصفور.

كذلك سيتبين لنا أثر سيطرة الحكم على نقابة المهن التعليمية التي تضمن ٧٥٠ ألف عضو بينهم كما سبقت الإشارة ٣٠٠ ألف مدرسة أي بنسبة ٤٠٪ من عضوية النقابة.

الحضور والغياب

فرغم الحضور المتنامي للنساء في عضوية النقابات المهنية نتيجة لسياسات التعليم المجاني وحق العمل والتوظيف للجميع التي انتهجتها ثورة يوليو إلا أن **المرأة غابت عن المواقع القيادية في هذه النقابات أو وجدت بشكل رمزي وموسمي كما اتضح لنا في العينات السابقة.**

وإذا كنا قد سقنا الأسباب العامة المتعلقة بالبيئة القانونية السياسية والبيئة الاقتصادية الاجتماعية ، فلابد أن نتعرف على أوضاع النساء أنفسهن والتناقضات التي يقعن فيها بسبب تعدد الأدوار بين **رعاية الأسرة** حيث ما يزال المجتمع بل والمرأة نفسها ترى أن هذه مهمتها وحدها من جهة ، وبين العمل في المهنة التي لابد أن تبذل جهدا مضاعفا فيها لكي تحصل على حقوقها من جهة أخرى . ويضاف لذلك في موضوعنا هذا العمل النقابي الذي يتطلب جهدا بل وتفرغا ووقتا تعجز النساء في الغالب الأعم عن توفيره إلا بعد أن يصلن لسن كبيرة نسبيا إذ يكون أبناؤها قد كبروا وخفت مسئولياتها إزاءهم.

وتواجه المرأة صعوبات إضافية إذا ما تقدمت للترشيح في نقاباتها في هذه السن الكبيرة لأن النجاح في النقابة يحتاج تراكما طويلا من العمل الدؤوب في أوساط الأعضاء والتعرف على احتياجاتهم وتبني مطالبهم وتقديم خدمات لهم. ولا يندر أن ترتبط هذه الخدمات في أوساط المهنيين بالمكانة التي يصل إليها المهني في عمله وغالبا مالا تستطيع النساء بسبب مجمل هذه الظروف الوصول في الصحافة مثلا إلى موقع رئيس التحرير ، أو تكون صاحبة مكتب هندسي كبير أو مكتب محاماة أو مكتب محاسبة أو عيادة كبيرة وهناك بطبيعة الحال استثناءات تؤكد القاعدة.

ومما لا شك فيه أن **مكانة المرشح الاجتماعية تلعب دورا مؤثرا في الانتخابات النقابية** وتصبح جزءا من السيرة التي تزكيه لدى الناخبين خاصة في ظل أوضاع غير ديمقراطية تتسم بالفوارق الطبقية الحادة .ومؤخرا أصبحت **الأموال تلعب دورا حاسما** لا فحسب في الانتخابات التشريعية والمحلية وإنما أيضا **في انتخابات النقابات** وأخذت الصحف تتحدث عن ملايين تنفق في هذه الانتخابات . وإمكانية النساء في الوصول إلى مراكمة ثروات كبيرة هي أقل كثيرا من إمكانيات زملائهن من الرجال الذين يمكنهم أن يستخدموا هذه الأموال في الانتخابات والوصول إلى مقاعد النقباء وأعضاء مجالس النقابات ، ولا تهتم النقابات المهنية إلا في حدود ضيقة للغاية بتقديم خدمات نوعية لعضواتها لمساعدتهن على تأدية الأدوار المختلفة مثل إنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال أو تقديم دورات تدريب لهن.

كذلك أدى استبداد الصور القديمة عن المرأة بالمجتمع إلى النظر باستخفاف إلى دورها بل أدوارها واعتبارها هي المسئولة وحدها عن التمزق الذي تعيشه.

وعلى العكس من المناخ الذي كان شائعا في الستينات والسبعينيات والنسق القيمي الذي ميزه احترام العمل واحترام المرأة أدت الثقافة التجارية الاستهلاكية المرتبطة بحرية السوق والخصخصة وإطلاق أيدي رجال الأعمال إلى بروز صورتين متناقضتين للمرأة كل منهما وجه للأخرى ، أولاهما **المرأة السلعة** .في الاعلانات والدراما السينمائية ،وثانيتهما **المرأة العورة** في أدبيات الإسلام السياسي حيث تراجعت قيمة العمل الذي قيل عنه في الستينات إنه شرف وواجب بل

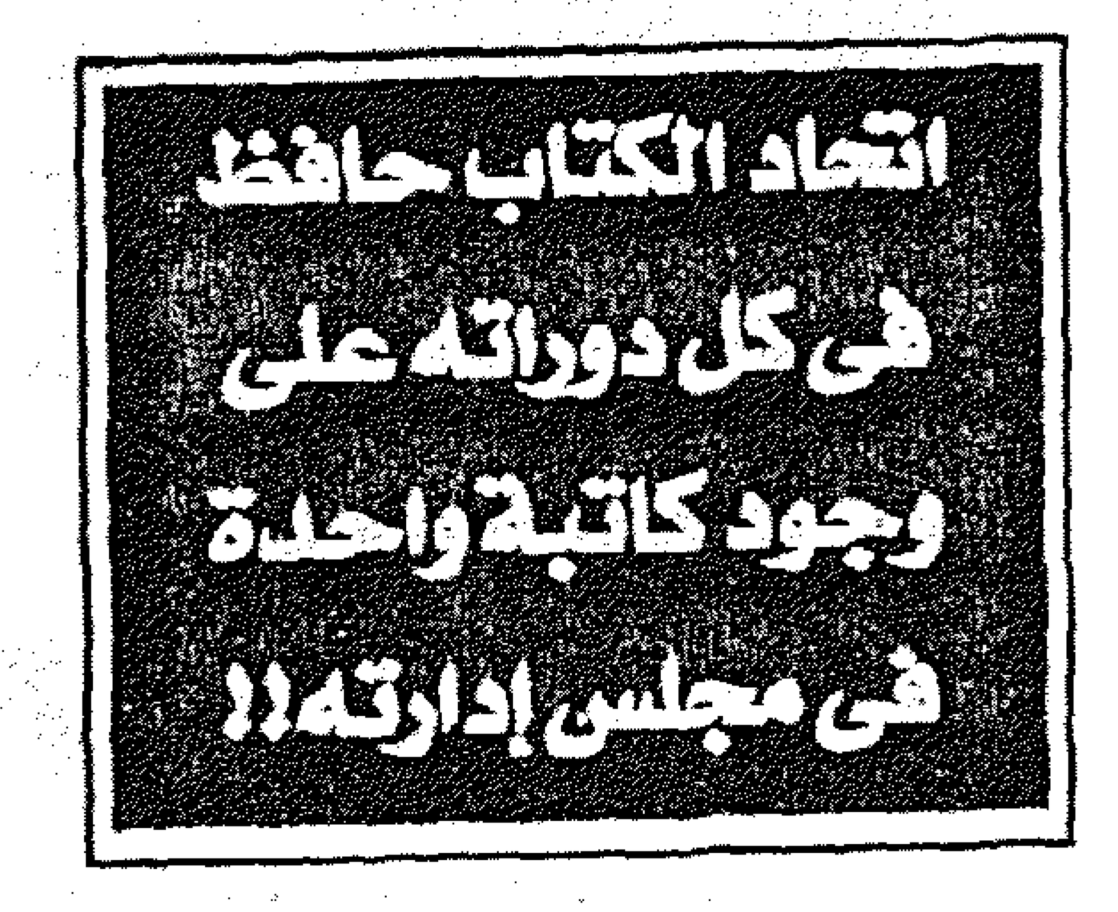
وأخذت تيارات الإسلام السياسي تدعو لعودة المرأة إلى البيت.

وبينت قراءة أجراها **اتحاد النساء التقدمي** في إعلانات الوظائف الخالية بجريدة الأهرام لمدة أسبوع سنة ١٩٩١ أن **الطلب على السكرتيرات الجميلات** هو أعلى طلب للوظائف الخاصة بالمرأة فجاء بنسبة ٣ر٢٨٪ **من العينة** ،بينما كان أعلى طلب بعد ذلك هو بنسبة ١٠٪ للبائعات ،وكان أقل طلب على المحاميات بنسبة ٥ر٪(٨).

ولأن منظمات الحركة النسائية الجديدة ما تزال ضعيفة فإنها عجزت عن ترويج فكرة التمييز الإيجابي في النقابات بحيث يمكن لهذه النقابات طبقا للفكرة المعمول بها في كثير من المنظمات في العالم تخصيص دورات تدريبية خاصة للنساء عضوات النقابات تراعي ظروفهن وتحترم مسئولياتهن المتعددة ، لا لكي يلحقن بالنقابيين الرجال وإنما لكي يصبحن قوة مضافة لتطوير العمل النقابي ودفعه للأمام وتوسيع قاعدته ، خاصة أن المهنيات كما سبقت الإشارة يقعن في الغالب الأعم ضمن الجماهير العريضة من الطبقة الوسطى التي تأتي في شريحتها الثالثة الفقيرة لأنهن الأقل تدريبا وفرصا في الترقي والأفقر بالرغم من أنهن أي المهنية هي المحظوظة ضمن النساء العاملات لأنها تنخرط في العمل المنظم لا الهامشي وتنضم لنقابة ،أي يلعب النشاط العملي رغم كل المعوقات دورا كبيرا في تراكم معارفها وخبراتها مما يشكل خطوة كبيرة جدا إلى الأمام على طريق تحرير المرأة وفقا لمبدأي العدل والمساواة.

وعلى الصعيد السياسي تتبادل السيطرة على النقابات المهنية قوتان هما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتيار الإسلام السياسي مع بعض التنويعات والظلال من قوى أخرى ديمقراطية تنتمي للتجمع والحزب الناصري وحزب الوفد أو التيار الديمقراطي العام لكنها ليست حاسمة في تقرير مصير النقابات ، وإن كانت تملك رؤية أكثر تقدما وعقلانية فيما يتعلق بقضية تحرير المرأة وكون وجودها المتزايد والفعال في النقابات المهنية هو علامة إيجابية على توجهات التنمية وآفاقها .وقد كانت ممارسة الإسلام السياسي بالنسبة للمرأة المهنية سلبية **وحين سيطروا على مجلس نقابة المحامين في بداية التسعينات منعوا المحاميات لا لشئ إلا لأنهن نساء من المشاركة في معسكر كانت تعد فيه دورات تدريبية وذلك حتى لا يختلطن بالرجال.**

أما الممارسة الحكومية فقد اتسمت



باشتداد القبضة الادارية على عمل هو بطبيعته لابد أن يكون ديمقراطيا فقد كان من نتائج هذه الهيمنة **أن نقابة المعلمين التي تولى منصب النقيب فيها دائما وزير التعليم منذ نشأتها عام ١٩٥٥ واحتفظ النقيب الأخير برئاسته لها بعد أن أصبح رئيسا لمجلس الشورى فقد عجزت النساء عن الوصول إلى مقاعد مجلس النقابة.** بل وأدت القيود الادارية إلى بروز دور متزايد لجماعة الاخوان المسلمين في المدارس حيث تركت النقابة البيروقراطية فراغا كبيرا وأخذوا يحاولون **إرغام المدرسات والطالبات على ارتداء الحجاب حيث تنشط الأقلية المنظمة** المدربة نشاطا ملموسا في ظل وجود أغلبية صامتة لا مبالية أو خائفة.

وإذا كان هذا الغياب في القمة رغم الحضور في القاعدة النقابية بكل مسبباته وملابساته يثير قلقا ،فعلينا أن نتوقع أن تقل بالتدريج أعداد ونسب التواجد النسوي في القاعدة المهنية خلال العقود القادمة لأن النساء سوف يحصدن النتائج المرة لسياسات السوق الحرة بلا ضوابط والخصخصة التي تطردهن من العمل أو تحيلهن إلى المعاش المبكر، وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة .. إذ يتناقص عدد **البنات اللاتي تلتحقن بالتعليم كل عام بسبب الفقر** والتعليم هو أساس المهن التي اشتغلت بها النساء منذ أكثر من قرن. إذ يبين جدول الفقر البشري للنساء والأطفال في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن معدل قيد الإناث في التعليم الثانوي بالنسبة للذكور هو٨٦٪ وأن الأطفال غير المقيدين في المدارس الابتدائية يصلون إلى١٨٪ معظمهم من الفتيات.

وقد أدرك المؤتمر السنوي الخامس للنقابات المهنية عام١٩٩٤ خطورة ظاهرة الفساد في بعض النقابات المهنية فقال في توصيته الرابعة:

«النقابات المهنية لها دور كبير في إطار المجتمع والدولة وعليها أن تبادر بإصلاح شئونها الداخلية بصورة ديمقراطية لكي تسهم بفاعلية في القضايا العامة ورسم السياسات كل في مجال اختصاصه في إطار المادة٥٦ من الدستور خاصة المشاكل الملحة مثل البطالة والتحدي القادم في المستقبل(٩).

إن التحدي القادم في المستقبل الذي تتحدث عنه التوصية بعد تطبيق شروط الجات يحمل مخاطر جسيمة للمهنيين عامة وللنساء منهم بشكل خاص ،لأنهن الأقل تدريبا **وتعليما ولن يصمدن في المنافسة أمام المهني الأجنبي الذي سوف تنفتح أمامه السوق المحلية دون أية قيود طبقا للاتفاقية** ولذا لابد من تدريبهن المتواصل .ولعل هذا التحدي الذي ستكون البطالة الواسعة أول نتائجه أن يدعونا لإعادة النظر في **قوانين النقابات التي تفصل بين المهني والعمالي فتحرم كل منهما من قوة الآخر ومساندته بينما أن العنصر المشترك بينهما وهو العمل المأجور هو أساس توحيد لمصالح المهنيين والعمال المشتركة بالرغم من التفاوتات في الأجور ونظمها.**

وسوف يكون مفيدا أن تنشأ لجان المرأة داخل النقابات أسوة بلجنة المرأة والطفل في الاتحاد العام للعمال لتتابع أوضاع المهنيات وتشجعهن على ممارسة العمل النقابي وتتعرف بشكل ملموس على احتياجاتهن وتعظم من شأن مساهماتهن في العمل العام والتنمية فرفع شأن المرأة في أي موقع ذو مردود إيجابي على الوطن كما يؤكد العلم وتقول التجربة.

(١) د. رمزي زكي .. وداعا للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربي ١٩٩٦ ،والمقتطفات من عرض نقدي للكتاب قدمته الكاتبة في راديو لندن في نفس العام.

(٢) رمزي زكي- مصدر سابق.

(٣) جريدة الأهالي في١٤/٣/٢٠٠١ ،من حوار أجراه ثروت شلبي مع سامح عاشور ص٩.

(٤)أحمد يحيى عبد الفتاح ،عضو اللجنة التشريعية بالحزب الوطني من حوار معه أجرته مجلة« اليسار» فبراير ١٩٩٣ ص٢٨.

(٥)أطلس بياني صادر عن المجلس القومي للأمومة والطفولة -ديسمبر ١٩٩٦.

(٦) المرأة المصرية والعمل العام ورؤية مستقبلية- مجموعة باحثات ، سامية سعيد ،المرأة المصرية في النقابات واتحاد العمال ص٧٤ ، مركز البحوث والدراسات السياسية-جامعة القاهرة.

(٧)مجلة المهندسين مارس ١٩٩١ -تصدرها نقابة المهندسين.

(٨) المرأة في سوق العمل ،غالية حمد الله، كراسات المرأة المناضلة ، اتحاد النساء التقدمي - حزب التجمع١٩٩١.

(٩) النقابات المهنية وقضايا المجتمع المصري ، نقابة المهندسين المصرية، لجنة التنسيق بين النقابات ص٢٠٧ ، ١٩٩٥.

سوف تواصل الكاتبة وضع المرأة في النقابات المهنية الأخرى كل نقابة على حدة.

ذكريات نقابية

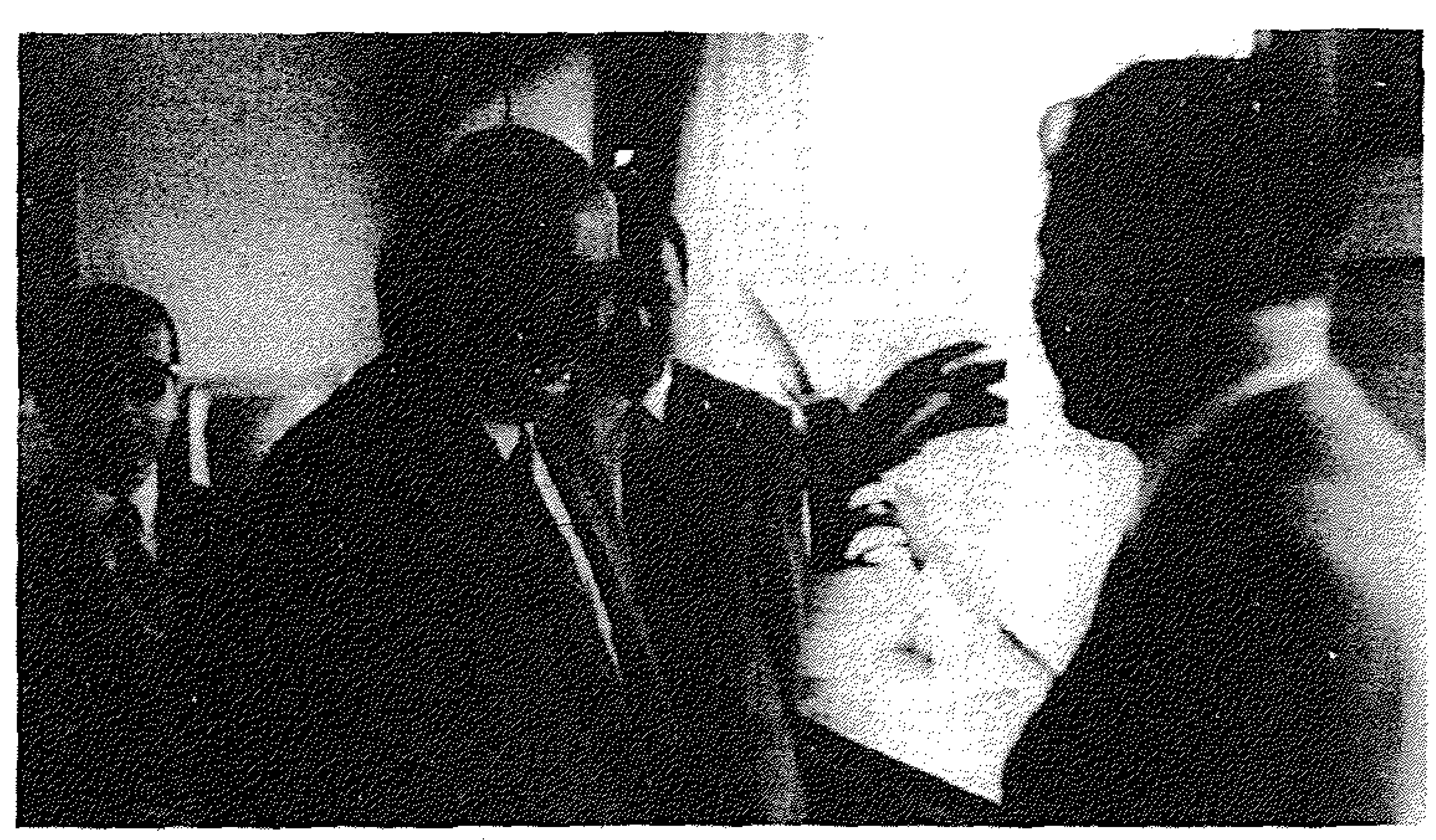
صلاح غريب.. العامل ابن البلد الاسكندرانى الذى أصبح وزيرا

عندما نشرت الصحف فى أعقاب حركة ١٥ مايو ١٩٧١ أنباء حل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وأمانته العامة وتشكيل أمانة عامة مؤقتة برئاسة د. **عزيز صدقى ضمت بين صفوفها صلاح غريب** كأمين للعمال ،فوجئ المتابعون لأخبار الحركة العمالية عن بعد بهذا الأمر وتصوروا أنها قفزة من المجهول إلى الصفوف الأولى ، وأرجعوا ذلك فى المقام الأول إلى ما كان بين **صلاح غريب وممدوح سالم** رجل النظام الحاكم الجديد القوي من علاقات وثيقة منذ أن كان مديرا لمباحث أمن الدولة فى الإسكندرية فمحافظا لها ، حيث تركز معظم نشاط **صلاح غريب** النقابى فى الاسكندرية مسقط رأسه ومحل عمله ونشاطه منذ أواسط الأربعينيات. ولكن فات على هؤلاء أن **صلاح غريب** كان يتولى مناصب قيادية فى الحركة النقابية منذ أواخر الخمسينيات .ففضلا عن **موقعه كنائب لرئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج فإنه كان عضوا فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال** فى دورة ١٩٥٩-١٩٦٣ ، ثم عندما دمجت النقابات العمالية فى٢٣ نقابة واستقر الرأى على أن تمثل كل نقابة فى المجلس بعضو واحد ،اكتفى **صلاح غريب** بموقعه فى النقابة وفى الاسكندرية بشكل خاص، ليظل رئيس النقابة **أحمد فهيم** ممثلا لها وحده فى المجلس التنفيذى للاتحاد الذى كان رئيسا له منذ عام ١٩٦١. وظل **صلاح غريب** يمارس فى الاسكندرية نشاطه النقابى والسياسى المعروف وسط عمال الغزل والنسيج فيها . ويبقى النقابيون الذين أتوا من المجهول ليصبحوا أعضاء فى المجلس التنفيذى للاتحاد طوال الفترة من يوليه ١٩٦٤ حتى حركة ١٥ مايو ١٩٧١ يتعاملون مع **صلاح غريب** باعتباره قيادة محلية وثانوية قليلة الشأن بالمقارنة مع أوضاعهم المتميزة حتى حدث ما حدث.

سبحان مغير الأحوال

كان **صلاح غريب** فى داخله ابن بلد **«اسكندرانى»** يتمتع بما يتمتع به « **أولاد البلد»** من ذكاء وخبث فطريين ،وخفة دم وروح دعابة متأصلين ،وشهامة .وكان لا يجد غضاضة دوما أن يتبادل الهزار والدعابة مع من حوله ممن يكن لهم ودا ، أو من أصحاب النفوذ والسلطان (قبيل لمعان نجمه) من باب التسلية وتسرية الوقت . وأذكر أنه عاد إلى حضور جلسات المجلس التنفيذى **لاتحاد العمال كممثل لنقابة عمال النسيج** بعد وفاة ممثلها السابق فى المجلس **المرحوم أحمد فهيم رئيس الاتحاد ورئيس نقابة عمال النسيج** فى أواخر عام ١٩٦٩ ،وكان يطلب منى فى بعض الأحيان من أوائل عام١٩٧١ حضور اجتماعات المجلس لتسجيل ما يدور فيه تمهيداً لإعداد محضر الجلسة ،فقد كانت العادة قد جرت فى الاتحاد منذ فترة سابقة على إثقال كاهل المستشار القانونى للاتحاد وكاهلى بكثير من الأعباء التى تخرج عن تخصصاتنا استغلالا لحماستنا للنشاط النقابى، وعزوفا عن تدعيم الهيكل الفنى للاتحاد بموظفين جدد بدعوى عدم توافر الإمكانيات المالية اللازمة .وأذكر أننى رأيت بعض أعضاء المجلس الذى كانت دورته قد امتدت منذ عام١٩٦٤ حتى ذلك الحين، والذين لم يكن بعضهم قد سمع بالحركة النقابية العمالية عندما كان **صلاح غريب** عضوا فى مجالس **إدارة نقابة النسيج أو فى المجلس التنفيذى لاتحاد العمال** ، يتعاملون معه باستخفاف واستظراف باعتبارهم من كبار قادة الحركة النقابية الحاليين على المستوى القومى وهو مجرد قيادة محلية غير معروفة مثلهم.. ثم إذا بهم يباغتون ذات صباح بعد **حركة ١٥ مايو ١٩٧١** فيقرأون اسمه فى الصحف الصباحية **أمينا للعمال فى الاتحاد الاشتراكى** ،وما أدراك ما أمين العمال فى ذلك الحين ،حيث كان يملك مفاتيح الحاضر

صلاح غريب.. فى زيارة لتشيكوسلوفاكيا



والمستقبل بالنسبة لكافة من ينشطون فى داخل الحركة النقابية ،فضلا عن أنه برز بهذا الشكل كأحد العناصر ذات النفوذ فى النظام الجديد إضافة إلى ما كانوا يسمعونه عن ارتباطه الوثيق **بممدوح سالم وزير الداخلية الجديد** كما سبق وأن أشرنا .وكان لافتاً للنظر تلك الطريقة الجديدة التى تعامل بها هؤلاء الأشخاص مع **صلاح غريب** عندما حضر أول اجتماع للمجلس التنفيذى بعد ذلك، وما حظى به منهم من احترام وتبجيل والاهتمام الذى أغدقوه عليه والتزلف الذى حاصروه به .ولقد عانى **صلاح غريب بعد** ذلك من تبدل أحوال المنافقين عندما فقد منصبه الوزارى ثم **فضل عليه سعد محمد أحمد كرئيس لاتحاد العمال** فى الانتخابات التى أجريت بعد ذلك ،بحيث لم يعد المنافقون فى حاجة إلى خطب وده أو التزلف إليه ،خاصة مع بدء أفول أهمية الاتحاد الاشتراكى ،فتجاهلوه بشئ غير إنسانى من الفظاظة وقلة الذوق.

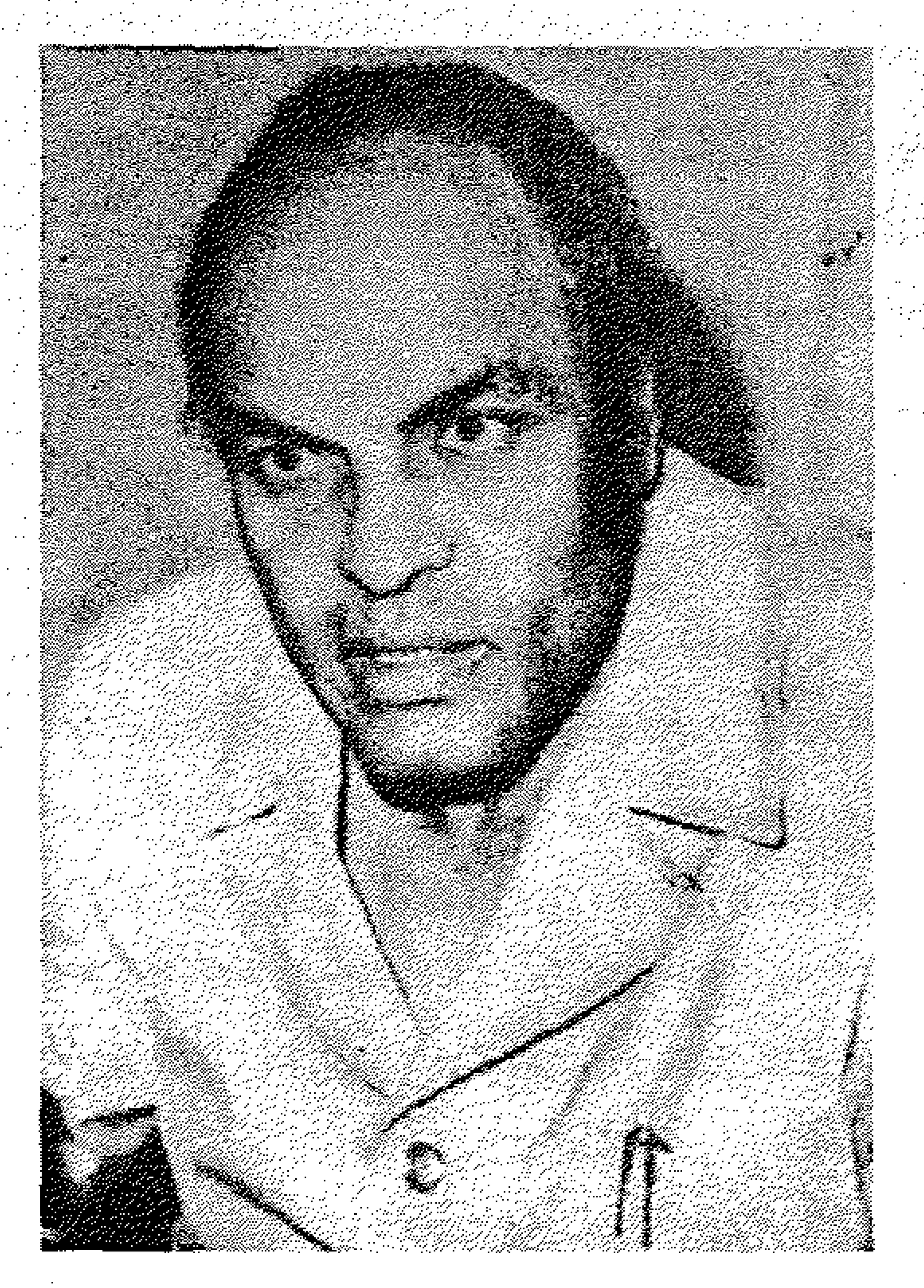
فوائد التثقيف السياسى

كنت أعرف **صلاح غريب** ويعرفنى قبل ذلك الوقت وإن لم يكن بشكل وثيق ،فقد كنت أراه عندما يحضر اجتماعات المجلس التنفيذى للاتحاد قبل يوليه ١٩٦٤ .وكنت أنا معروفا للقيادات النقابية التى تتردد على مقر الاتحاد (٣٢ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة) منذ التحاقى بالعمل فيه فى شهر أكتوبر ١٩٦٣ ،فقد كنا ثلاثة من الموظفين الجامعيين فضلا عن عدد محدود جدا من الموظفين الكتابيين، ولذلك كان من اليسير أن نعرف ونتعرف على تلك القيادات التى تتردد على المقر غير متسع الأبهاء بحيث كان بعضهم ينتظر لبعض الوقت فى مكاتب الموظفين حتى يتاح له أن ينتهى مما جاء من أجله، فضلا عن أننى كنت أشتغل بالعلاقات الخارجية للاتحاد بما لها من أهمية بالنسبة لهؤلاء النقابيين حيث كانت وسيلتهم للسفر إلى خارج البلاد بكل ما فى هذا السفر من جاذبية بالغة فى ذلك الوقت.

وأذكر أن **الاتحاد كان ينظم دورة تثقيف نقابى للقيادات العمالية الإفريقية** المتحدثة باللغة الفرنسية فى شهر أكتوبر من عام ١٩٦٥ ،وكانت الدورة تعقد فى معهد الدراسات النقابية التابع لنقابة عمال الغزل والنسيج والكائن فى ضاحية أبى قير بالاسكندرية ،وكان يشرف على الدورة المرحوم الدكتور **عبد الرؤوف أبو علم** وكنت أساعده فى ذلك .وفى مساء أحد الأيام دخل علينا **صلاح غريب** وبرفقته **على ضفدع** زميله فى مجلس إدارة النقابة وأحد قيادات عمال الغزل والنسيج فى كفر الدوار ،وكانا، رحمهما الله، على صداقة وثيقة، وقالا إنهما أنهيا لتوهما دورة تثقيف طويلة للقيادات الجماهيرية فى **معهد الدراسات الاشتراكية الشهير التابع للاتحاد الاشتراكى** ، وقال **ضفدع للدكتور أبو علم** إنهما تعرفا من خلال الدورة على الأساليب التى يتبعها **«الشيوعيون ولاد الكلب»** ،وذهلت وأنا أنظر إليهما باستغراب ،أهذا كل ما تعلمه القائدان النقابيان من دورة تثقيف سياسى تنظم للقيادات السياسية والشعبية فى البلاد ، ولم أكن قد استوعبت جيدا بعد الصلات الخفية التى تقوم بين بعض القيادات الشعبية وأجهزة الأمن.

تنبيه خفى

المهم أن **صلاح غريب** انتخب رئيسا لاتحاد العمال فى شهر يوليه التالى ، ضمن صفقة شارك فى تخطيطها بعض القيادات الاشتراكية التى كانت قد أدخلت إلى أمانة الاتحاد الاشتراكى فى أعقاب حركة مايو .وبعدها بأيام وصل إلى مصر وفد سوفيتى للاشتراك فى الاحتفال بعيد ثورة ٢٣ يوليه ،وكان الوفد برياسة **بوريس بونوماريوف** مسئول الشئون العقائدية بالحزب الشيوعى السوفيتى على ما أذكر، وتقرر أن ينظم اتحاد العمال ندوة للوفد مع القيادات النقابية،.وكان على أن أعد برنامج هذه الندوة وترتيباتها ،وذهبت مع **المرحوم أحمد الرفاعى نائب رئيس الاتحاد وإبراهيم خليفة سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية وعبد العظيم المغربى بأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى** لعرض الموقف عليه .وفوجئت به وأنا أعرض عليه المقترحات به يقول لى:« **أيوه ياعباس وتدخل أحمد الرفاعى لينبيهه إلى أن اسمى جمال وليس عباس وعلى ما أذكر فإنه عاد إلى مناداتى باسم عباس مرة ثانية فعاود أحمد الرفاعى** تذكيره باسمى الحقيقى .ولم يكن فى ذلك ضعف ذاكرة منه وإنما بقصد خفى ،وفهمت الرسالة التى يريد صلاح غريب أن يبلغنى إياها للوهلة الأولى .لقد كان يريدنى أن أعرف أن ما فات قد مات ، وأن **صلاح غريب** الذى كنت أراه فى المناسبات الخاصة يتلقى بسماحة دعابات سخيفة من آخرين ،**صلاح غريب** هذا الذى أعرفه ويعرفنى ،غير **صلاح غريب** الماثل أمامى والذى أصبح رئيسا فى **اتحاد العمال** .وكظمت غيظى وهياجى حتى غادرنا مكتبه ، ثم أفرغت ما فى نفسى من سخط بالغ،وحاول المرحوم **جاد رضوان** أن يهدئنى ،وانتحى بى جانبا وقال لى إن **عبد اللطيف بلطية وزير العمل وقتها أوصاه**- .وكان **جاد**



سعد محمد أحمد

رضوان وثيق الصلة به جدا على المستوى الشخصى - وطلب منه أن يوصينى كذلك، بأن نتعاون مع **صلاح غريب** وأن ندعمه فى مواجهة عناصر **مناوئه له**. ولم يهدئنى ذلك فلم أكن على ارتباط وثيق ببلطية، رغم ما كان بينى وبينه من علاقة شخصية طيبة، بحيث أستجيب لتوصيته خاصة فى موقف سخيف مثل هذا الذى حدث، وذلك لأسباب كثيرة ليس مجالها هنا.

ومن الغريب أنه بمرور الوقت توثقت صلتى **بصلاح غريب** ،وأصبح يثق فى ثقة كاملة بحيث كان يوقع الخطابات المحررة باللغة الانجليزية والمرسلة إلى المنظمات الأجنبية دون أن تكون مصحوبة بترجمة عربية اكتفاء بملخص سريع لموضوع الخطاب أخبره به شفاهة ودون أن يساوره شك فى صدق ما أقول ،ويتركنى أضيف باللغة الانجليزية الكثير مما لم يقله باللغة العربية فى محادثاته مع الوفود الأجنبية رغبة فى تحسين ما ورد على لسانه من أقوال لا ترقى إلى مستوى الحدث ، وذلك رغم ما كان يقال له عن توجهاتى المذهبية ما كان يرفع له بالتأكيد من تقارير أمنية بهذا الشأن ، بينما لم ينجح جاد رضوان فى إقامة صلة وثيقة مماثلة معه لقناعة **صلاح غريب بما يربط جاد رضون بعبد اللطيف بلطية** الذى ساءت علاقته به، حيث كان القادة النقابيون يعجزون دائما عن التفريق بين العلاقات الشخصية الحميمة والولاء للمنظمة.

تجنب المشاكل

كان **صلاح غريب** يرأس فى دورة **١٩٧١-١٩٧٣** تلك للمجلس التنفيذى للاتحاد مجموعة متنافرة من القيادات النقابية

الماركسية والناصرية والانتهازية والوجوه الجديدة على الحركة النقابية التى جاء بعضها من الشارع إلى قمة التنظيم ،كما كان **يقول الممثل خفيف الظل رأفت فهيم** عن نفسه وقد وجد أنه أصبح فجأة عضوا فى المجلس التنفيذى لاتحاد العمال **ممثلا لعمال الكهرباء** دون أن يكون له أدنى سابق معرفة بالعمل النقابى ،ولكنه كان مجلسا نتاجا لتلك التوليفة التى أفرزتها التخطيطات التى جرت فى أمانة الاتحاد الاشتراكي وقتها .ومن الجدير بالذكر أن محاولة جرت قرب نهاية انتخابات تلك الدورة التى كانت تجرى فى مقر اتحاد العمال بشارع الجمهورية ،وهى أول انتخابات تجرى فى الغرف المغلقة، لاسقاط **صلاح غريب**، حيث حاولت **عائشة عبد الهادى القيادية البارزة** بين عمال الكيماويات ،والتى كانت تمثل فى ذلك الحين إحدى القيادات الناصرية البارزة فى أوساط الحركة النقابية ،إقناع **أحمد الرفاعى رئيس نقابة عمال الزراعة** التى لم يكن مندوبوها قد أدلوا بأصواتهم بعد بأن يطلب من مندوبيه ،وكانوا من بين أكبر مندوبى النقابات عددا، حجب أصواتهم عن صلاح غريب مما سيؤدى إلى سقوطه ،ولكن **أحمد الرفاعى** رفض ذلك وقال إنه أعطى كلمة ولن يخلف وعده فضلا عن أن **صلاح غريب** مرشح السلطة وليس من مصلحة الاتحاد أن تبدأ دورته الجديدة بمعاداة السلطة.

ولم يكن معظم أعضاء المجلس على قناعة بجدارة **صلاح غريب** بتولى رئاسته ،ولم يكن هو راغبا فى التصادم مع أحد، وإنما كان حريصا على تسيير الأمور بهدوء وخاصة بعد أن عين وزيرا **للقوى العاملة** وأصبح يشغل المناصب القيادية الثلاثة الهامة على الصعيد العمالى ، **رئاسة اتحاد العمال وأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى**(والتى كانت تجعله يترأس تلقائيا **مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية) ووزارة القوى العاملة** ..وهو ما لم يتح لأحد من قبله أو من بعده ،فقد كان يدرك أن المطلوب منه أساسا هو تأمين الهدوء والسكينة فى أوساط الحركة العمالية وعدم السماح بما يثير الشغب والاضطراب فى أوساطها إلى أن تتوطد أركان **نظام أنور السادات** بعد أن تمكن من الإطاحة بمنافسيه على السلطة ..ومع ذلك فقد شهدت الحركة العمالية المصرية فى بداية تلك الفترة أول إضراب عمالى منظم منذ فترة طويلة ،وهو ذلك الإضراب الذى قام به **عمال شركة الحديد والصلب** واستمر عدة أيام ، وبذل فيها **صلاح غريب وأحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربى** جهودا محمومة لتسوية الأمر ،فضلا عن محاولة جر الحركة العمالية إلى تأييد الإضرابات الطلابية العنيفة التى حدثت فى بداية عام١٩٧٣ بسبب رفضهم **لسياسة أنور السادات** وقتها بالنسبة لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧.

وقد نجح **صلاح غريب** إلى حد كبير فيما كان يبتغيه ، فلم يتصادم مع القوى اليسارية داخل المجلس عندما كانت لها الغلبة فى الرأى، ولم **يعترض مثلا على بيان إدانة إعدام القائد النقابى السودانى الشهير الشفيع أحمد الشيخ حتى جاءت التعليمات حاسمة من القيادة السياسية بسحب البيان ، ولم يقف حجر عثرة فيما كان يقوم به عبد العظيم المغربى أمين المجلس التنفيذى** . حتى إذا مالت الكفة ضد هذا التيار واستطاع المناوئون له والمتعاونون مع أجهزة السلطة التخطيط للتخلص من العناصر اليسارية فإنه ساير الاتجاه الغالب . بل إنه لم يستجب للرأى الذى كان ينادى باعتقال القيادات النقابية اليسارية واكتفى بقبول نصيحة **الأستاذ عبد المغنى سعيد** رحمه الله بتعديل اللوائح القانونية الخاصة بشروط الترشيح لعضوية التنظيمات النقابية بحيث تقلل من فرص دخول العناصر الجامعية ،ومعظمها من أصحاب الفكر اليسارى والناصرى ، إلى الصفوف القيادية النقابية فى الدورة الجديدة.

أزمة اتحاد العمال العرب

وفى معركة اختيار الأمين العام الجديد للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، لم يكن له موقف معلن مخالف للاتجاه الذى كان يقوده التيار اليسارى والذى حاول جاهدا اختيار أمين عام يمثل أفكاره ،ولكنه لم يستطع أن يتوصل إلى ذلك حيث كان أحد أفراده ، المرحوم **عوض عبد القادر** ،نائب **رئيس الاتحاد ورئيس النقابة العامة للخدمات الادارية**، يطمع فى المنصب استنادا إلى شغله لمناصب قيادية فى الحركة النقابية المصرية منذ عام ١٩٦٤ ،بينما الآخرون لا يرونه جديرا بالمنصب ويتشككون فى صدق توجهاته التقدمية ،وحيث كان **أحمد الرفاعى** أقوى المرشحين الآخرين يعرف ببصيرته السياسية الثاقبة أن السلطة لن توافق على ترشيحه وأن ذلك الأمر قد يخلق متاعب مثيرة له ولزملائه هم فى غنى عنها .ولم ترض السلطة على الحل الوسط الذى انتهى إليه هذا التيار بترشيح **خيرى هاشم** عضو المجلس التنفيذى للاتحاد ورئيس النقابة العامة إلى عمال البريد والبرق والهاتف ،فقد كانت عليه تحفظات كثيرة .



د. عزيز صدقى

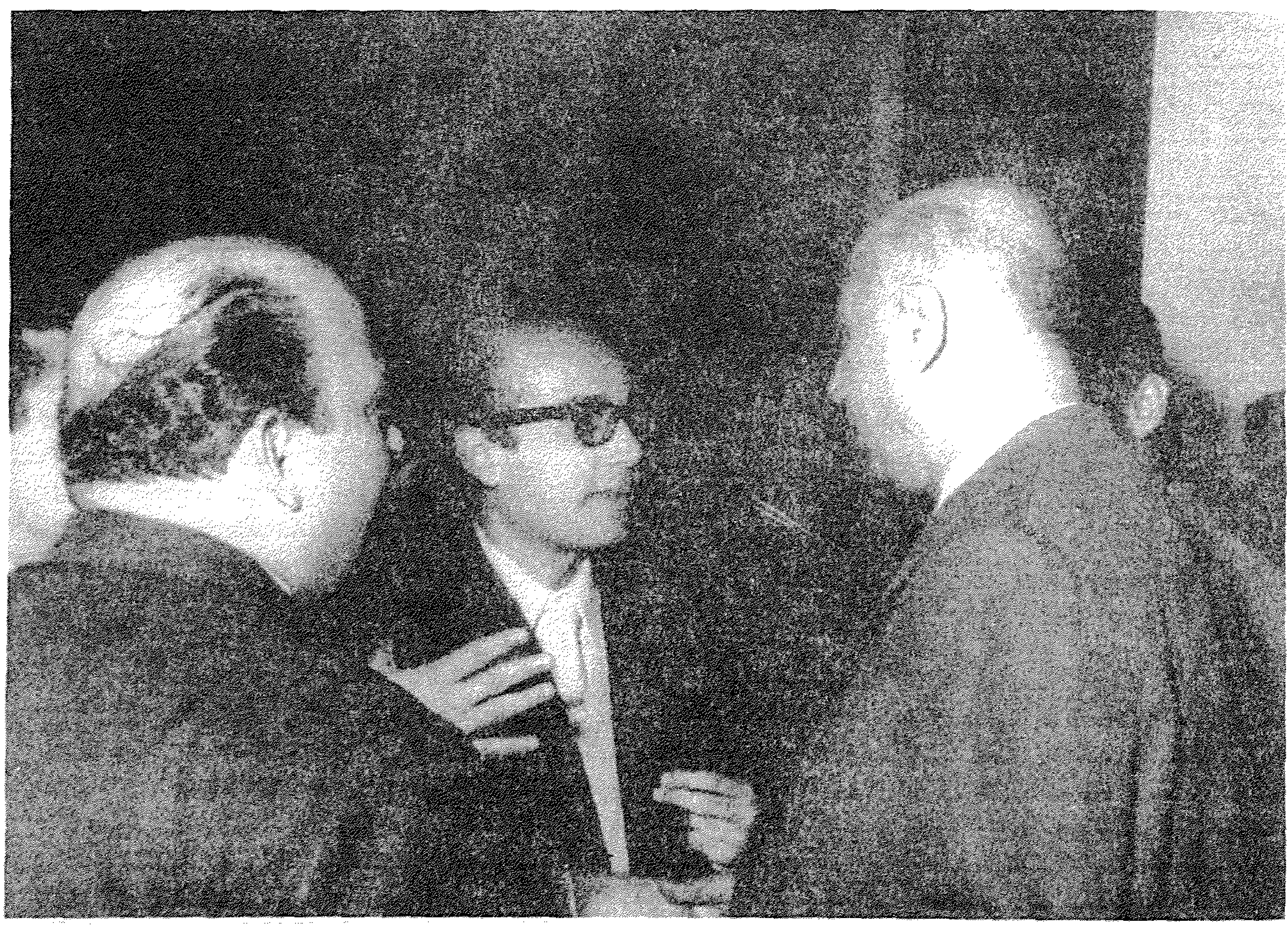
وما زلت أذكر تلك الأمسية التى كنت أهم فيها بمغادرة مبنى الاتحاد بشارع الجمهورية بعد إنتهاء فترة العمل المسائية حين التقيت **بأحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربى وإبراهيم خليفة** وآخرين من أعضاء المجلس التنفيذى يغادرون المبنى هم الآخرون فطلبوا منى أن أصحبهم إلى الفندق القريب من مقر الاتحاد فى شارع الجمهورية والذى كان يقيم فيه **خيرى هاشم** لكى نتناول العشاء معاً، وهناك اكتشفت أنهم قد اتفقوا على ترشيح **خيرى هاشم** أمينا عاما للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، وأن الغرض من هذا اللقاء هو الاتفاق على تفاصيل التحركات المقبلة فأصبت بدهشة بالغة وإن كنت قد كتمت دهشتى فى وجود مضيفنا المرشح .وكان مصدر دهشتى« أننى أعلم أن **خيرى** لم يكن ضمن قائمة أعضاء المجلس التنفيذى الأصلية للاتحاد التى انتهت إليها تخطيطات

البعض فى أمانة الاتحاد الاشتراكى بعد حركة مايو ، وإنما كان المرشح عن نقابة البريد والبرق والهاتف هو **أحمد طه** القيادة النقابية والشيوعية المعروفة ،وأن **خيرى** قد حل فى القائمة محل **أحمد طه** فى آخر لحظة مما أصاب الأخير بحالة هياج شديدة جعلته يهدد بخلع ملابسه كلها والوقوف أمام مبنى الاتحاد احتجاجا على هذه الخيانة .

وفضلا عن ذلك فقد رأيت **خيرى هاشم** بعدها عندما فتح باب الترشيح لمجلس الأمة ،يأتى ثائرا إلى مبنى الاتحاد بعد أن حجبت عنه شهادة تزكية الاتحاد الاشتراكى ،أهم مستندات الترشيح ، فى محاولة لمنعه من ترشيح نفسه لانتخابات المجلس فى الزقازيق .وجاهد **عبد العظيم المغربى** حتى حصل له على الشهادة . وبعد أقل من يومين كان **عبد العظيم المغربى** يتعرض لنفس الموقف للحيلولة بينه وبين **الترشيح فى دائرة المعادى** ،ولما أراد الاستعانة بالاتحاد لتأييده فى موقفه ،مال على **خيرى هاشم** قائلا: « **واحنا مالنا يابابا.. عبد العظيم عايز يدخلنا فى متاهات ليه؟** » أو لم تكن متاهات تلك التى أراد **خيرى هاشم** أن يدخل الاتحاد فيها قبل يومين عندما حجبت عنه شهادة الاتحاد الاشتراكى هو الآخر وكاد أن يحرم من دخول انتخابات مجلس الأمة لولا تدخل **عبد العظيم المغربى** لنجدته وجهوده التى أثمرت عن منحه الشهادة المطلوبة ،فما الذى غير الموقف إذن؟ وتساءلت بينى وبين نفسى عن المعايير التى اعتمدت عليها المجموعة فى اختيار **خيرى هاشم** مرشحا لمنصب بالغ الأهمية مثل **منصب الأمين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب** .ولم أحر جوابا ، ولم أستطع أن أحصل على تفسير لذلك من أصحاب الفكرة فقد تسارعت الأحداث بحيث شغلتنا عن البحث والتدقيق.

على أن جناح السلطة المؤيد لهذا التيار ،والمتمثل فى**د. عزيز صدقى رئيس الوزراء** حينئذ وأمين الاتحاد الاشتراكى وقت طبخ عملية تشكيل المجلس التنفيذى للاتحاد ، ود .**محمود الخفيف ود. فؤاد مرسى** عضوى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين ،عمد، بعد أن شعر برفض الجهات الأمنية والجهات الأخرى المسئولة عن **أمور العمل والعمال لترشيح خيرى هاشم** ،إلى ترشيح نقابى كان مجهولا تماما إلى وقت قريب فى الأوساط النقابية المصرية والعربية هو **فوزى الدسوقى العمدة** وكان أحد الكوادر النقابية غير المشهورة المنتمية إلى عمال السكك الحديدية، ولكنه كان على صلة وثيقة **بمحمد عثمان إسماعيل أمين التنظيم** فى الاتحاد الاشتراكى العربى فى ذلك الوقت والذى زكاه لمجلس الشعب عن العمال .وأسقط فى يد المجموعة اليسارية ،ولم تستطع أن ترفض ترشيح الجناح المؤيد لها من السلطة فقبلت على مضض ،ولكن عندما أشتد الصراع بين أجنحة السلطة حول هذا الأمر لم يستطع العمدة أن يصمد وتصنع المرض ودخل إلى المستشفى ،واضطر اتحاد عمال مصر إلى سحب مرشحه فى الوقت الذى كانت أعمال مؤتمر اتحاد العمال العرب دائرة وأيامه تقارب على الانتهاء .وانتهى الصراع داخل السلطة بانتصار جناح **سيد مرعى** أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين وفرض **عبد اللطيف بلطية** أمينا عاما للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب (رغم أنه كان مستبعدا عن الأضواء منذ نحو سنة بسبب علاقاته

صلاح غريب فى حوار مع جمال إمام



الوثيقة **بشعراوى جمعة وعبد المجيد فريد أمين الاتحاد الاشتراكى لمحافظة القاهرة)** على غير رغبة المجموعة اليسارية أو **صلاح غريب** الذى لم يكن يريد لبلطية أن يبرز شأنه مرة أخرى ،بعد أن تعطل عمل المؤتمر لبعض الوقت ،وأصبح الشغل الشاغل لأعضائه وللوفود الأجنبية التى تحضره هو التخمين فيمن سيفوز بالمنصب ، سواء كان مرشحا جديدا أو أن ينتهى الأمر بقبول الحل الوسط باستمرار **د. فوزى السيد** فى موقعه كأمين عام .وكان موقفا شديد الحرج للحركة العمالية المصرية أمام الوفود العربية والأجنبية.

إيثار السلامة

والحقيقة لم يكن **صلاح غريب** بصمة واضحة فى مسيرة الحركة النقابية ولم يكن لديه استعداد فطرى لذلك. وفيما يبدو فإنه وجد أن الأسلم ألا يطلب من أحد فى تلك الفترة التى كانت مليئة بالشكوك الأمنية أن يتقدم له باقتراحات فى هذا الشأن قد تسبب له متاعب هو فى غنى عنها ، وأبرز ما تم خلال دورة رئاسته الأولى للاتحاد كان نتيجة نشاط المجموعة اليسارية التى حاولت تنشيط الاتحاد ودعم روابطه بالقواعد العمالية من خلال تنظيم ثلاثة مؤتمرات موضوعية على ما أذكر لمناقشة أبرز ما يشغل اهتمامات الحركة النقابية وقتها ،وهى مؤتمرات عن **تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية والثقافة العمالية** .فلما أطيح بهذه المجموعة فى مارس ١٩٧٣ ،تجمد نشاط الاتحاد إلى أن أجريت انتخابات جديدة لعضوية المجلس التنفيذى فى منتصف ذلك العام لدورة استمرت حتى عام ١٩٧٦ ،وهى آخر دورة **لصلاح غريب** فى الحركة النقابية. وقد استطاع فى هذه الدورة أن يحكم سيطرته على المجلس بعد أن نجح ببعض الألاعيب القانونية والمناورات الانتخابية فى استبعاد جميع العناصر المناوئة له، سواء كانوا من اليساريين أم من المشاكسين الآخرين الذين سببوا له متاعب كثيرة. ودخل المجلس عدد من الوجوه الجديدة أو المعاودة للنشاط ،مثل **سعد محمد أحمد**، وهم يعرفون أنهم يعملون تحت رئاسة وزير القوى العاملة وأمين العمال بالاتحاد الاشتراكى ،ومن ثم فقد كانوا مسلمين منذ اللحظة الأولى بقيادته لهم.

نفاق لا ولاء

وقد واجه **صلاح غريب** متاعب جمة بعد إخراجه من الوزارة ،خاصة عندما خلفه فى الوزارة **عبد اللطيف بلطية** بعدما كان بينهما من صراعات مكتومة ،فبعد أن كان مكتبه فى الوزارة أو اتحاد العمال لا يخلو البتة من الزوار ،كان الدور الرابع من مبنى الاتحاد الذى يوجد فيه مكتبه يغط فى سكون تام، خاصة فى الفترة المسائية التى يكون فيها بلطية موجودا فى مكتبه **باتحاد العمال العرب** القريب من مبنى الاتحاد .وكان **صلاح غريب** يقضى الأمسية بطولها قابعا فى مكتبه فى الاتحاد لا يدخل عليه خلالها أكثر من زائر أو اثنين من أصفيائه وخلانه بعد أن ابتعد عنه حتى معظم أولئك الذين كانوا يحرصون على قضاء السهرة معه فى شقة بباب اللوق يسامرونه ويتسامرون معه ، أما أصحاب المصالح فكانت وجهتهم مكتب بلطية، وخاصة أن تلك الفترة شهدت بداية تضاؤل أهمية الاتحاد الاشتراكى وأماناته.والأكثر من ذلك أنه حدث بعد أن انتخب **سعد محمد أحمد** رئيسا للاتحاد خلفا له فى عام ١٩٧٦ أن دعا سعد القيادات النقابية السابقة إلى احتفال يقام فى الاتحاد بمناسبة بدء الدورة الجديدة، وبعد انتهاء الاحتفال سارعت قيادات الاتحاد الموجودة إلى مغادرة المبنى دون أن يهتم أحد منهم بأن يعرض على **صلاح غريب** توصيله إلى حيث كان يقيم كلما جاء من الاسكندرية فى استراحة نقابة عمال الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة بعد أن تخلى عن شقته فى باب اللوق. ونزل هو بحكم العادة إلى جراج الاتحاد يبحث عن سيارة توصله إلى تلك الاستراحة ، وأحس سائقو سيارات الاتحاد بالحرج والحيرة فتواروا بعيدا عن أنظاره ،رأيته ينظر بحسرة يمنا وشمالا ثم يمم وجهه شطر البوابة خارجا إلى الشارع ليستقل سيارة أجره.

البحث عن المصالح

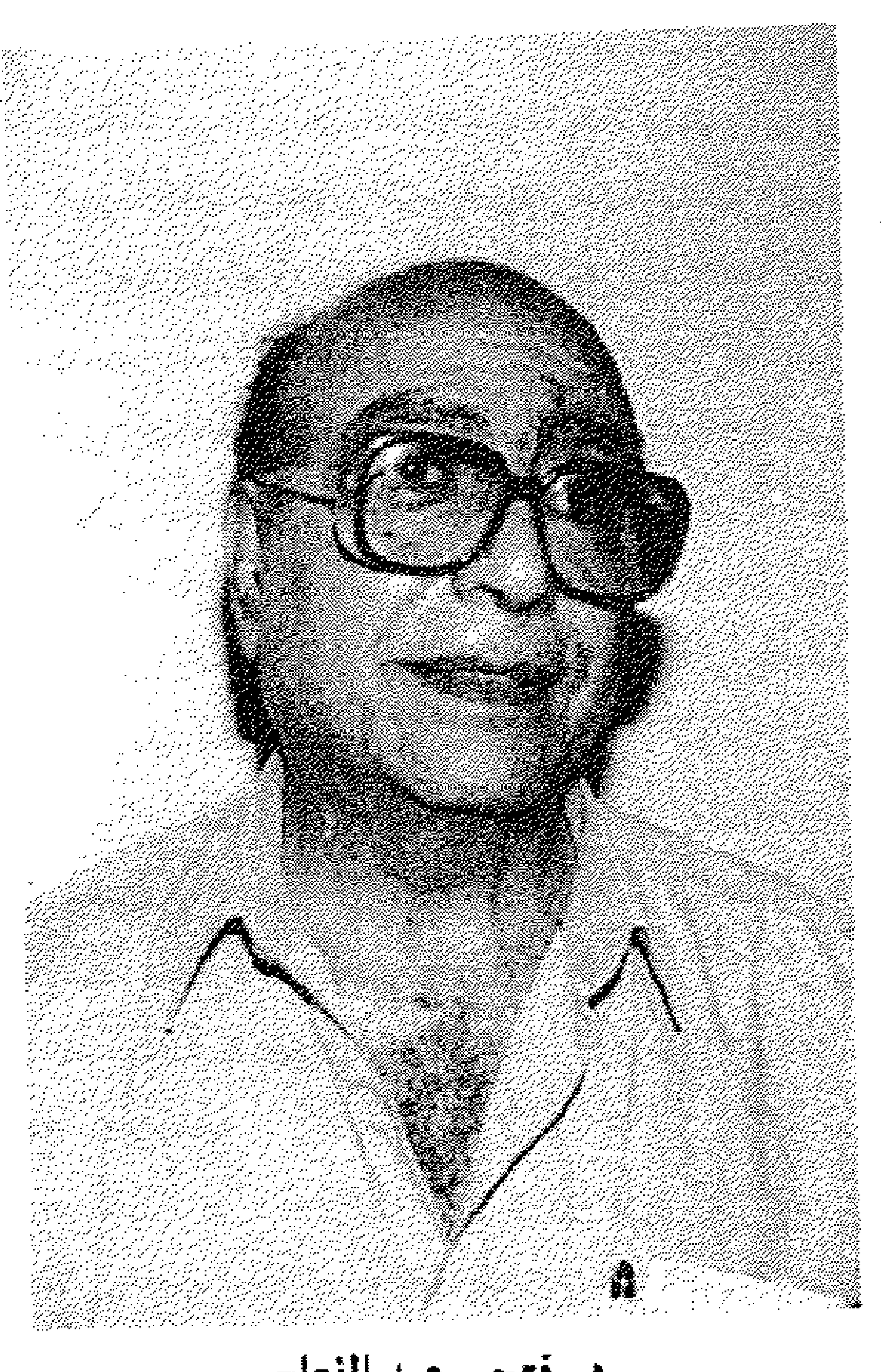
وفى صيف عام ١٩٧٥ أجريت انتخابات عضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ،وكان عمال مصر يشغلون عضوية فريق العمال بالمجلس منذ عام ١٩٦٨ ،بدءا **بأحمد فهيم** الذى خلفه بعد وفاته **عبد اللطيف بلطية** ليكمل فترة عضويته ،**فإبراهيم خليفة** ،وانتهزت فرصة خروج **صلاح غريب من الوزارة** فاقترحت عليه أن يرشح نفسه لعضوية فريق العمال بالمجلس. ولابد هنا من الإشارة إلى النظام المعمول به داخل فريق العمال بمنظمة العمل الدولية حتى تكون واضحة فى ذهن القارئ.فمنظمة العمل الدولية قائمة على نظام التمثيل الثلاثى، أى أنها **تتكون من ممثلى الحكومات ومنظمات أصحاب العمال والعمال**،وينضوى كل جانب منهم فى فريق مستقل فى جميع اجتماعات هيئات المنظمة من مؤتمر عام ولجان فنية وصناعية وفى مجلس إدارة المنظمة . ويتكون فريق العمال فى مجلس الادارة من أعضاء أصليين ومناوبين واحتياطيين.ويحضر جميع الأعضاء الأصليين والمناوبين اجتماعات المجلس بينما يحضرها عدد من الأعضاء الاحتياطيين يحلون محل الغائبين من المجموعتين الأوليين للمحافظة على قوة تصويت كل من المجموعتين الأخريين .وكان **أحمد فهيم** عضوا مناوبا وحل محله بلطية بعد وفاته كما ذكرنا ، بينما كان **إبراهيم خليفة** عضوا احتياطيا ،ولكنه كان يحضر معظم اجتماعات المجلس حيث كان على قمة المجموعة الاحتياطية.

كان فريق العمال منذ تكوين منظمة العمل الدولية يخضع لنفوذ الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة بما له من عضوية واسعة فى أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وإفريقيا وآسيا.غير أن انتخابات الفريق فى عام١٩٦٨ شهدت تحالفا مؤثرا بين **الاتحاد العالمى لنقابات العمال والاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لنقابات جميع عمال افريقيا** استطاع الفوز بعدد من المقاعد بأكثر مما كان يفوز به من قبل ، بل استطاع أن يهدد نجاح من المرشحين المهمين لدى الاتحاد الحر. فعلى سبيل المثال فاز المرحوم **أحمد فهيم** بمقعده كعضو مناوب من أول جولة تصويت ، بينما احتاج **المندوب الإسرائيلى** المرشح على قائمة الاتحاد الحر أن يدخل الانتخابات فى ثلاث جولات تصويت إلى أن استطاع الفوز بعدد الأصوات المطلوبة للنجاح .واهتزت صورة الاتحاد الحر نتيجة لذلك فأخذ يخطط لكسر ذلك التحالف وللقضاء على أى محاولة للتأثير على نفوذه داخل المنظمة مستقبلا .وكانت انتخابات عام١٩٧٥ هى المحك العملى لنجاح جهوده فى هذا الصدد فى ظل كثير من المتغيرات التى شهدتها الساحة الدولية حتى ذلك الحين.

فقد كانت الساحة الدولية شهدت العديد من المتغيرات نتيجة **لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وللحظر البترولى الذى فرضه العرب إبانها** .وكان من بين ذلك أن **الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة** أخذ يخفف من تأييده المطلق للمواقف الإسرائيلية ويرسل إشارات تنم عن رغبته فى إقامة نوع من الحوار مع النقابات العمالية العربية .وفى الوقت الذى كانت بعض الاتحادات العمالية العربية تسارع إلى الانضمام إلى عضوية **الاتحاد العالمى لنقابات العمال** مخالفة لدستور الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب الذى يحظر الجمع بين عضويته وعضوية أى تنظيم دولى آخر ،كان من رأيى أن من مصلحة عمال مصر، تمسكهم

بموقفهم الرافض للانضمام إلى عضوية أى تنظيم عمالى دولى بخلاف اتحادى العمال العرب والأفارقة ،أن يقيموا صلات حوار مع جميع المنظمات العمالية الدولية ،ومن بينها **الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة** بما له من نفوذ على الصعيد العالمى الدولى.وفى الحقيقة أننى كنت متأثرا فى ذلك برأى طرحه على **بوريس أفيريانوف مدير العلاقات العمالية فى اتحاد عمال روسيا** ثم **الأمين العام المساعد للاتحاد العالمى للنقابات** فى جلسة طويلة بمطار القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٩ انتظارا للطائرة التى ستقلها عائدا إلى موسكو ، حيث ذكر لى أنه رأى أن من مصلحة منظمته السوفيتية فى ذلك الحين أن تجرى حوارا مع الاتحاد الحر حتى تكون مواقف المنظمتين واضحة وحتى يمكن فتح قنوات للتعاون والتأثير المتبادل المفيد للطرفين ،وأنه بذل جهودا خارقة حتى استطاع أن يقيم جسورا ما فى هذا الصدد إن تكن خافية ،وفضلا عن ذلك فقد كنت أرى أن اتحاد عمال مصر قد اكتسب بمرور السنين قوة وخبرة تمكنه من التعامل مع الجميع عن بصيرة كاملة، خاصة وأن مبدأنا كان دائما هو الالتزام بالحياد الإيجابى .ومن هذا المنطلق أجريت خلال مصاحبتى للسيد **مختار عبد الحميد** رئيس نقابة عمال الزراعة فى ذلك الوقت لندوة دولية لعمال الزراعة عقدت بمقر منظمة العمل الدولية فى جنيف فى أوائل عام ١٩٧٥ ،لقاءات مع بعض ممثلى الاتحاد الحر فى جنيف لاستطلاع إمكانية إقامة مثل هذه الصلات،وقدمنا تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذى للاتحاد.

وعندما ذهبت لحضور **مؤتمر العمل الدولى** فى يونيه من ذلك العام وأخذنا نمهد للترشيح لانتخابات فريق العمال ،كان من الطبيعى مواصلة الحوار مع ممثلى الاتحاد الحر والذى انتهى بعقد لقاء مباشر بين **صلاح غريب** والأمين العام للاتحاد الدولى على عشاء عمل خاص حضره من الجانب المصرى إضافة إلى **صلاح غريب** كل من **إبراهيم خليفة** الذى كان فى ذلك الحين مستشارا عماليا للوفد المصرى الدائم لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف وكاتب هذه السطور .وتم الاتفاق فى الاجتماع على أن يؤيد الاتحاد الحر انتخاب **صلاح غريب** لعضوية فريق العمال بأن يترك مكانا خاليا فى قائمته الرسمية لكى يقوم أعضاؤه بانتخاب **صلاح غريب** عليه ، وأن يوجه اتحاد عمال مصر دعوة رسمية للأمين العام للاتحاد الحر لزيارة مصر فى وقت لاحق.



د. فتحى عبد الفتاح

وبعدها بأيام قلائل كانت البعثة السوفيتية الدائمة فى جنيف تقيم حفل استقبال تكريما لوفود عمال البلدان الاشتراكية والبلدان الصديقة .ومقر البعثة السوفيتية يقع بالقرب من قصر الأمم الذى تعقد فيه جلسات مؤتمر العمل الدولى ،ولما وصلت إليه بصحبة **صلاح غريب** وجدنا تجمعا حول **عبد اللطيف بلطية** بوصفه الأمين العام لاتحاد العمال العرب ومعه **إبراهيم زكريا الأمين العام للاتحاد العمال لنقابات العمال** ،وكان التجمع يضم عددا من القيادات النقابية المشرقية الأعضاء فى الاتحاد العالمى .وعندما انضممنا إلى الجمع تبين أن مدار الحديث يدور حول قائمة مطبوعة لمرشحى الاتحاد الحر أضيف إليها بالقلم الحبر اسم صلاح غريب فى المكان الخالى بمجموعة المناوبين ،ومن المحتمل أن يكون الاتحاد الحر قد فعل ذلك لتذكير أعضائه باسم المرشح الذى يجب أن ينتخبوه فى هذا المكان، فلم يكن **صلاح غريب** شخصية معروفة على الصعيد العمالى الدولى بحيث لا يحتاج إلى تذكير ،أو أنه فعل للوقيعة بين **اتحاد عمال مصر** وحلفائه العرب والاشتراكيين ،ووجه الاتهام إلى **صلاح غريب** بأنه تحالف مع الاتحاد الحر خروجا على مجموعة **الاتحاد العالمى واتحاد العمال العرب.**

وكان الموقف ببساطة أن التحالف القديم المناوئ للاتحاد الحر قد تفتت،**فالاتحاد المسيحى لنقابات العمال** الذى كان يعرف فى هذا الوقت باسم **الاتحاد العالمى للعمل ،واتحاد نقابات عمال إفريقيا** لم يعودا أطرافا فى التحالف القديم وفضلا إقامة تحالف مصلحة مع الاتحاد الحر يضمنان به فوز عدد من مرشحيهما فى الانتخابات ، ولم يكن خافيا فى ذلك الحين أن الأمين العام الجديد للاتحاد الإفريقى يكاد يكون ألعوبة فى أيدى الاتحاد الحر واتحاد عمال أمريكا . وبذلك أصبح موقف الاتحاد هو المهيمن على مجريات الأمور داخل فريق العمال من جديد .وفضلا عن ذلك فلم يكن **اتحاد عمال مصر عضواً فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال مثل إتحادات عمال سوريا والأردن وفلسطين والكويت واليمن الجنوبى فلم يكن له مصلحة إذن فى إقامة أى تحالف** ليس له معنى إلا الانضمام إلى صفوف الخاسرين مقدما .علاوة على أن العلاقة مع الاتحاد العالمى كانت قد أخذت تتسم منذ فترة بنوع من البرودكانعكاس لتدهور العلاقات الرسمية بين حكومة مصر وحكومات البلدان الاشتراكية والخلافات العربية القائمة حول سياسة الخطوة خطوة التى كانت تتبعها مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت لتحرير سيناء بعد حرب أكتوبر .وفضلا عن ذلك فقد كان ثمة اتفاق ضمنى معلوم بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر على أن يترك مكان فى قائمة مرشحيه الأصليين للمرشح السوفيتى ،ووجد **صلاح غريب** باحساسه الغريزى بالمصلحة الذاتية أن الموقف لا يستحق أكثر من التأكيد على أنه لا يوجد أية صفقة بين اتحاد عمال مصر والاتحاد الحر بأكثر مما تقتضيه التكتيكات الانتخابية ، ثم غادر المكان.

وبالطبع لم يجد **صلاح غريب** صعوبة فى الفوز فى الانتخابات ،بينما لم ينجح أى مرشح لمجموعة الاتحاد العالمى والعمال العرب على ما أذكر فى قائمة المندوبين الأصليين والمناوبين بغير ما تضمنه الاتفاق الضمنى مع الاتحاد الحر.

وبعد العودة إلى مصر ،حرص بلطية على معالجة آثار تحركات اتحاد عمال مصر مع الاتحاد الحر التى قد يكون لها مردود بين أعضاء اتحاد العمال العرب المنضمين إلى الاتحاد العالمى ،ومن ثم فقد عمل كل جهده للحيلولة دون زيارة الأمين العام للاتحاد الحر إلى مصر. وفوجئت يوما بأن **صلاح غريب** يطلب منى أن أذهب لمقابلة **بلطية فى مكتبه فى وزارة القوى العاملة**، ووجدت معه مدير عام العلاقات الخارجية بالوزارة الذى كنت أعلم كل العلم أنه لا دراية له بشئون الحركة العمالية الدولية رغم أنه كان مستشارا عماليا فى **براغ وجنيف**، وهما من أهم أماكن

النشاط العمالي الدولي ،ولكن اهتماماته كالعادة كانت منصبة على مسائل العمل والعمال الحكومية ،وطلب مني بلطية أن أوضح له الموقف من زيارة **أمين الاتحاد الحر**، وعندما قاطعني مدير العلاقات الخارجية بالوزارة بملاحظات غير دقيقة أسكته بلطية مفهما إياه أنني أعرف ما أقوله خيرا منه .وفي النهاية قال لي بلطية إن هذه الزيارة يجب ألا تتم، وطلب مني أن أتوجه من مكتبه مباشرة إلى حيث ينتظرني **صلاح غريب** في مكتبه بأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي لأبلغه بذلك،. وقد فعلت ما طلب مني وتوجهت مباشرة إلى صلاح غريب في مكتبه ووجدت معه **سيد الزفتاوي عضو المجلس التنفيذي للاتحاد وممثل نقابة عمال التجارة** وأخبرته بالحوار الذي دار مع **بلطية** وبتوجيهاته في هذا الشأن ،ولم تتم الزيارة بالطبع لأن الوزير في ذلك الوقت كان أكثر نفوذا من أمين العمال بالاتحاد الاشتراكي على عكس ما كان عليه الأمر في الستينيات.

الناس مقامات

وقد ظل **صلاح غريب** متواضعا ولم تجعله مناصبه المهمة المتعددة يتخذ سمة أهمية مبالغة ممقوتة كما فعل وزير عامل سابق. كان حريصا على المحافظة على وضعه كوزير أمام الناس، ولكنه عندما كان يخلو إلى زملائه النقابيين ، أو من يثق فيهم من مرؤوسيه ،فإنه كان يتصرف بتلقائية شديدة دون تعالٍ على أحد. وحدث أن رأس وفدا للاتحاد لحضور **المؤتمر العام لاتحاد عمال الاتحاد السوفيتي** الذي خصص لتنقلات كافة الوفود العربية أتوبيسا يجمعهم وخصص **لصلاح غريب** سيارة خاصة بوصفه وزيرا على أن يشاركه في ركوبها د. **فوزي السيد ولكن صلاح غريب** ركبها مرة واحدة ثم طلب أن ينضم إلى الأتوبيس مع باقي الوفود العربية. ولما كان السوفييت يقدسون تسلسل القيادات فإنهم نظموا للوفد **المصري لقاء مع فيكتور شلبين رئيس الاتحاد وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي** والذي كان مرشحا في ذلك الحين للتصعيد إلى مناصب أعلى ، وأعقب اللقاء غداء خاص في قاعة الطعام المخصصة لرئيس الاتحاد في الفندق ،حضرته معنا **الأستاذة أمينة شفيق** التي كانت مدعوة بصفتها الصحفية لحضور المؤتمر .والظريف أننا لم نكن نعرف مقدما بموعد اللقاء ، ولم يكن هناك نشاط محدد في برنامج الوفود ، فذهب **صلاح غريب** يتمشى للتريض .وبعدها وجدت **أمينة شفيق** تأتي إلى مذعورة وتخبرني أن أحد العاملين بالعلاقات الخارجية في **اتحاد العمال السوفيتي يبحث عن صلاح غريب** حيث تحدد للوفد المصري لقاء مع **شلبين** بعد وقت قصير، وانطلقت أنا وأمينة نجري في اتجاهات مختلفة **بحثا عن صلاح غريب** حتى عثرنا عليه يتمشى بالقرب من الفندق .أما الوفد السوري الذي كان يرأسه **عز الدين ناصر الأمين العام لاتحاد عمال سوريا** فقد رتب له لقاء مع المستوى القيادي المقابل له مما جعله يستشيط غضبا لأنه كان يتصور أن وضعه السياسي العام داخل سوريا سيؤهله للقاء مع شلبين ،ولم يدرك حينئذ أن الرتبة مسألة مهمة جدا عند البيروقراطية السوفيتية.

الحمار والجمل

كان **صلاح غريب**،يتمتع ،كما أشرت آنفا ، بخفة دم أولاد البلد وروح دعابتهم ،ومن أمثلة ذلك أنه حدث بعد وقت قليل من تعيينه وزيرا للقوى العاملة أن كنا بمقر الاتحاد مساء يوم خميس، وهو أمر غير معتاد، بسبب مقابلة بعض الوفود الأجنبية ،وكنت أهم بدخول مكتب **صلاح غريب** قبل وصول الوفد بقليل، وفتحت باب المكتب بهدوء وكان معه زميله وصديقه **علي ضفدع** الذي كان قد أصبح رئيسا لنقابة عمال الغزل والنسيج ،فسمعت صلاح غريب يقول له بتفكه«**عارف يا علي .. الوزارة كلها دكاترة ،مفيهاش حمار غيري أنا**» ،وكنت على وشك الضحك للدعابة اللطيفة غير أنني صعقت وأنا أسمع علي ضفدع يقول له بكل جدية« **هية بالدكترة يا سيادة الوزير**» ،وأغلقت الباب وانسحبت حتى لا يرى« **الوزير**» ما على وجهي من إمارات الدهشة.

وكانت تشيكوسلوفاكيا والمجر تبديان في تلك الأيام اهتماما بالغا باستقدام أعداد كبيرة من خريجي المدارس الصناعية المصرية لتدريبهم على أساليب العمل الصناعي الحديثة بحيث ثارت شكوك أجهزة الأمن المصرية حول الخلفيات الحقيقية لهذا الاهتمام .وجاء وفد تشيكوسلوفاكيا برئاسة وزير العمل للتباحث مع **صلاح غريب** حول تفاصيل هذا العرض .ويقول **أحمد الرفاعي** رحمه الله أن **صلاح غريب** بعد أن استمع إلى شرح مفصل من الوزير الضيف في مكتبه بوزارة القوى العاملة أراد أن يطيب خاطره وأن يقول له إن طلبه هين بأن يقول له ما معناه «هو انت جيت في جمل» ،ولكنه قالها له بالانجليزية الركيكة التي لا يستطيع سواها:« **did you come in a camel**) ،ولم يفهم الضيف **التشيكوسلوفاكي الدعابة فانتفض قائلا** بالانجليزية: «لا .لقد أتيت بالطائرة».

شهامة أولاد البلد

وكان **صلاح غريب** يتمتع أيضا بشهامة أولاد البلد ،فكان لا يتورع عن تقديم ما يستطيع من خدمات كبيرة لمن يشعر تجاههم بمودة وحب ،حتى وإن لم يكن بمقدورهم أن يقدموا له خدمات مقابلة، ومن أمثلة ذلك أنه كان يعمل معي في الادارة زميل فاضل هو **محمود حسنين** الذي يرأس في الوقت الحالي وحدة الترجمة العربية في منظمة العمل الدولية ،وهو يتمتع بحساسية مفرطة وعصبية بالغة ربما يكون قد ورثهما عن والدته الإيطالية ،وكان قد عاد إلى مصر من أوروبا قبل الحادثة التي سأرويها بسنوات قليلة بعد أن قضى هناك سنوات طويلة في التعليم والعمل ،ولكنه اختلف اختلافا عنيفا مع زوج أم زوجته الفرنسية بسبب ملاحظات جارحة أبداها الرجل بشأن مصر وسياستها، ولما كان قد تعرف ،وقتها على **عبد اللطيف بلطية** أثناء حضوره لمؤتمر العمل الدولي، فقد أقنعه بالعمل في الاتحاد بالنظر إلى اجادته اللغة الفرنسية التي لم يكن لدينا في الاتحاد من يجيدها ،وكان **أنيس** محسوبا علي الاتجاهات اليسارية في الاتحاد وقت رئاسة **صلاح غريب** له، وكان يسكن في المعادي ويلتقي في قطار المترو كل صباح مع أمين صندوق الاتحاد الذي يسكن هناك،والذي كان يعتبر نفسه زعيم الاتجاهات الدينية المحافظة في الحركة العمالية .وفي ذات صباح حلا له أن يسلي نفسه في رحلة القطار من المعادي إلى باب اللوق بأن يستفز أنيس فقال له إن مجموعته تخطط ، بعد أن تخلصت من القيادات اليسارية للاتحاد المتمثلة في **أحمد الرفاعي وعبد العظيم المغربي وإبراهيم خليفة** ،في التخلص من اليساريين من بين موظفي الاتحاد ،واعتبر **أنيس** أنه المقصود بهذا الكلام ،فجاء إلى المكتب متوترا وثائرا .وقدرت ما هو فيه من توجس فقد كانت له زوجة وطفلتان، بينما كنت ما أزال أعزباً . وظللت أتتبع خطوات **سير صلاح غريب** حتى عرفت أنه وصل إلى مكتبه في الوزارة ، فأخذت سيارة أجرة من شارع الجلاء حيث يوجد مبنى الاتحاد متوجها إلى مدينة نصر حيث توجد الوزارة ، ولما أدخلت على الوزير قصصت له القصة ، فطلب مني بكل جدية أن أطمئن أنيس ، وأن أطمئن أنا الآخر ، وأن أحدا لن يمسنا بسوء ما دام رئيسا للاتحاد، رغم أنه يعرف في قرارة نفسه مدى شراسة أمين الصندوق وجماعته وتحمسهم لإبداء قدراتهم وجدارتهم أمام ولي

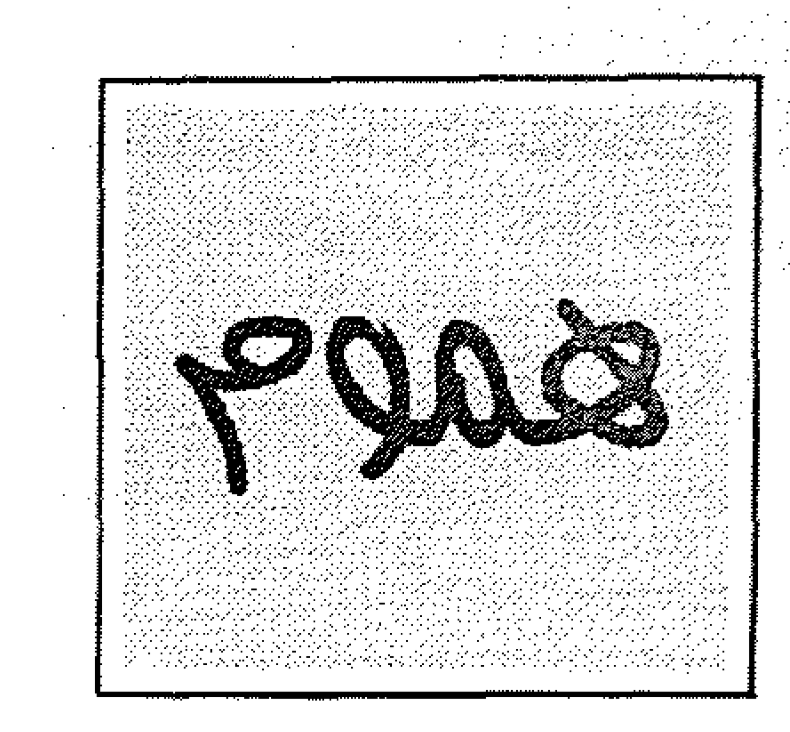
الأمر من المطاردين لكل عنصر يسارى فى المنظمات الجماهيرية، ، وإذا كانوا قد نجحوا فى التخلص من قيادات منتخبة فما بالك بموظفين يعتبرون فى عرف القيادات النقابية مواطنين من الدرجة الثانية.

ولم تكن تلك فقط هى المرة الوحيدة التى أبدى فيها دلائل شهامة معى .فقد كان لى شقيقة خريجة كلية التجارة تزوجت بعد تخرجها من الجامعة دون أن تلتحق بعمل ما. وبعد فترة أرادت الجمع بين «الحسنيين» ،وكنت فى ذلك الحين ،فى أواخر عام ١٩٧٣ ،فى إجازة بدون مرتب من العمل بالاتحاد حيث كنت قد التحقت بالبعثة التعليمية الكويتية مدرسا للغة الانجليزية فى اليمن الجنوبى ،وذهب والدى رحمه الله إلى وزير الكهرباء فى ذلك الحين والذى كان والدى قد تولى تدريبه كمهندس بعد تخرجه من كلية الهندسة ،ووافق الرجل على إلحاق شقيقتى بالعمل فى شركة الكهرباء فى الاسكندرية ،ولكنه طلب ترشيحها من وزارة القوى العاملة التى كانت تتولى فى ذلك الحين تشغيل خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة. وتوجه والدى إليه فورا ووافق بدون تردد على الطلب الذى قدمه له فى ذلك الشأن . ولم يكن صلاح غريب فى حاجة إلى أن يجاملنى بإصدار تعليماته بعمل ملحق لقرار تعيين قوى عاملة مرت عليه عدة سنوات ،فقد كنت أولا مجرد موظف مرؤوس له فى اتحاد العمال، وكنت ثانية فى إجازة من عملى قد تطول لأربع سنوات .

ومن الذكريات اللطيفة لبعض سفرياتى مع صلاح غريب أنه حدث أن صاحبته فى زيارة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية فى عام ١٩٧٦، وكان حينئذ مجرد أمين للعمل بالاتحاد الاشتراكى ويرأس بهذه الصفة مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية ،وكان مدعو للزيارة بهده الصفة لما كان بين المؤسسة واتحاد عمال ألمانيا الديمقراطية من تعاون وثيق .ولكن الظروف كانت قد تغيرت فى ذلك الحين نتيجة لتدهور العلاقات الرسمية بين البلدين ،وكنت فى هذا الوقت مبعدا من الاتحاد إلى المؤسسة لظروف سأتحدث عنها فيما بعد. وكان صلاح غريب يطمع من الزيارة أن يحصل على بعض المعونات التى تدعم من المؤسسة مما يعزز من مركزه على رأسها ،ولكن المسئولين فى الاتحاد الألمانى الشرقى لم يتجاوبوا معه ولم يكونوا على استعداد لإغضاب أصدقائهم فى المنظمات العمالية العربية فى المشرق العربى التى كانت على خلاف عنيف مع مصر وكل من لا يناصب أنور السادات العداء .وحدث أن ذكرت لمرافقنا أثناء الزيارة أن لى صديقا فى برلين هو الدكتور فتحى عبد الفتاح مراسل جريدة« الجمهورية» فى ألمانيا الديمقراطية فى ذلك الحين وأننى أود أن أراه وكان الاتحاد الألمانى قد اختار مقرا لاقامتنا قصرا فاخرا يقع وسط غابة بعيدة عن برلين. وكنت قد سبق لى أن تعرضت لمثل هذه المعاملة التكريمية فى ظاهرها ، التعذيبية فى واقعها ، عندما كنت أصحب إبراهيم خليفة سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية فى زيارة لألمانيا الديمقراطية فى عام ١٩٧٢، ولكن خليفة بشبابه وحيويته رفض رفضا باتا أن يقيم فى هذا القصر المنعزل وطلب أن نقيم فى فندق وسط برلين حتى تتاح لنا حرية الحركة. أما صلاح غريب الذى كان يمر بحالة اكتئاب نفسى نظرا لتغير ظروفه فلم يبد مانعا من البقاء حيث اختار لنا مضيفونا .وفى ذات مساء بينما كنت أنا وهو نتناول طعام العشاء وحدنا إذا بى أفاجأ بدخول د. فتحى عبد الفتاح علينا وفى صحبته الصديق الفنان نبيل السلمى رحمه الله .ورغم سرورى برؤيتهما إلا أن الموقف كان شديد الاحراج. كنت واثقا بأن صلاح غريب رغم عدم معرفته الشخصية بالزائرين فإنه لن يخالجه شك بحاسته الأمنية فى هويتهما السياسية والعقائدية .وكان من الواضح أن لدى الزائرين رغبة ملحة فى التحاور واستقصاء أخبار الوطن ،ولكننى كنت حريصا على ألا يخرج الحوار عما يمكن أن يسمح به وجود صلاح غريب ،واقترح على د .عبد الفتاح أن يأخذنى بسيارته إلى برلين للفسحة ومشاهدة المدينة فى المساء ،وكان واضحا أن الدعوة موجهة لى وحدى ،وسكت وتوقعت أن يتركنا صلاح غريب وحدنا بعد انتهائنا من تناول الطعام ، ولكنه لم يفعل ،وأسقط فى يدى ،فرغم رغبتى الأكيدة فى الاستمتاع بصحبة فتحى عبد الفتاح ونبيل السلمى وتبادل الحوار والأحاديث معهما ، فلم يكن من مصلحتى أن أستفز حواسه الأمنية ،فقد كنت كما ذكرت مبعدا من اتحاد العمال وليس لى مكان آخر أذهب إليه فى تلك الظروف الأمنية الصعبة التى كانت تمر بها مصر ، خاصة أننى كنت فى ذلك الحين قد أصبحت رب أسرة وليس أعزب مغامرا لا يهمه شئ . ولم أجد بدا من الاعتذار للضيفين عن عدم قبول عرضهما ،وكان الأسى يملؤنى وهما يغادران المكان آسفين لخيبة مسعاها .ومما زادنى أسى بعد ذلك انه هذه كانت آخر مرة أرى فيها نبيل السلمى ،الذى كنت ، رغم عدم توثق معرفتى به ، أكن له حبا خاصا منذ تلك الفترة القصيرة التى عمل فيها معنا فى جريدة العمال .

ولا أنكر أننى أحببت صلاح غريب على المستوى الشخصى ، لما ذكرته من سجاياه الشخصية وللود والثقة اللذين كان يعاملنى بهما ، رغم ما كنت أعيبه من أوجه قصوره كقيادة نقابية وما كنت أسمعه وأعرفه عن ارتباطاته السابقة بأجهزة الأمن ، ولم يكن هو وحده على كل حال الذى كانت له تلك الارتباطات فقد وصل الأمر بإحدى القيادات النقابية البارزة فى ذلك الحين، وكانت قيادة نسائية ،إلى أن تشهد فى قضية أمنية ضد بعض أصدقائها المقربين فى العمل النقابى ،وكانت شهادتها هى الأداة الأساسية التى استندت إليها إدانتهم فى القضية والحكم عليهم بالسجن . ورغم ذلك لم يتوقف نشاط تلك القيادة وبروزها على المستوى السياسى لسنوات طويلة جدا.

وأختتم حديثى عن صلاح غريب بذكر واقعة رواها لى أحمد الرفاعى فى آخر مرة التقينا فيها فى حديقة النادى الأهلى قبل وفاته بأقل من شهرين . قال إنه رغم ما كان بينه وبين صلاح غريب من مشاكل. ، فلم يكن كعادته يكن له أية ضغينة .وحدث أن كان فى زيارة لأحد أقاربه فى العجمى ذات صيف بعد سنوات طويلة من تقاعد كليهما عن العمل النقابى . فذكر له قريبه أن صلاح غريب له شاليه قريب فى المنطقة وأنه سأل عنه ذات مرة. فطلب أحمد الرفاعى أن يصحبه إليه ،ووجداه بالفعل فى الشاليه ،ولما رأى الرفاعى احتضنه مقبلا وباكيا من فرط التأثر بأن يهتم أحد من زملائه النقابيين السابقين بالبحث عنه ولقائه .وحزنت على ما فى نفوس بعض القادة النقابيين من مشاعر غير إنسانية .فباستثناء عدد قليل من زملاء صلاح غريب القدامى فى نقابة الغزل والنسيج ، فإن معظم القيادات النقابية التى كانت تحرص عندما كان فى قمة السلطة على الإحاطة به والتكالب على صحبته والتسابق على إشعال سيجارته ،انفضوا من حوله تماما ولم يحرص الكثيرون منهم على إبقاء علاقات الود التى كانوا يظهرونها له أو حتى مجاملته بالسؤال عنه فى المناسبات والأعياد. ورغم ما كان يتمتع به صلاح غريب من ذكاء ،فإن من المؤكد أنه خدع فيما كان يبدى له من مظاهر الولاء والإخلاص وتصورها مشاعر صادقة عند البعض على الأقل ،حتى تفتحت عيناه على الحقيقة المرة بعد أن بدأت هالات السلطة والنفوذ تغيب عنه بالتدريج .ويا حسرة على العباد!.



ما هو الفساد؟!

د. أحمد محمد صالح

هذا فى كوريا الجنوبية ، لكن فى مصر الموقف مختلف فإذا ارتفع أحد السياسين إلى منصب رفيع ،فإن عائلته ستؤمن ماليا طوال الأجيال التالية للعائلة. لذلك لم نستغرب منذة عدة أسابيع عندما رأينا على شاشات التلفزيون جلسة من جلسات مجلس الشعب المصرى ،وشاهدنا المتحدث باسم الحكومة فى المجلس وهو فى منصب رفيع بدرجة وزير يهب واقفا معنفا نواب المعارضة على اتهاماتهم بفساد الجهاز الإدارى للدولة، وقال : لا يوجد فساد فى الجهاز الادارى للدولة، ولكن هناك أخطاء فقط لا ترقى إلى درجة الانحراف !.

يا سبحان الله عسكرى المرور الذى يفتح يده طوال اليوم لجمع الغلة مجرد خطأ ادارى ،مكاتب الحكومة التى تؤدى خدمات مباشرة للجمهور وأدراجها المفتوحة لاستقبال الرشاوى لتسهيل المصالح مجرد خطأ ادارى ،الأرقام الضخمة التى يدفعها أولياء أمور الشباب العاطل للمسئولين ذوى المناصب الرفيعة لتوظيفهم هى أيضا خطأ إدارى ، **توظيف أولاد المسئولين فى الصندوق الاجتماعى بمرتبات توظف عشرات من شباب العاطلين هى مجرد أخطاء ادارية** ،وفضائح الصندوق الاجتماعى نفسه مجرد تجاوزات إدارية، وما يحدث فى الادارت المحلية والهندسية فى الأحياء والتى تسمح بمخالفات المبانى مقابل عمولات علنية وفى وضح النهار خطأ إدارى؟ الرشاوى فى تسهيل الصفقات المخالفة عبر الموانئ والجمارك مجرد خطأ إدارى بسيط ،**الدروس الخصوصية من الحضانة إلى الجامعة وتسريب الامتحانات ،وحالات الغش الجماعى** التى تحدث فى لجان الامتحانات بتسهيلات من المراقبين أنفسهم ،هى مجرد أخطاء إدارية ،**غسيل الأموال خطأ إدارى ! التسهيلات التى مكنت مافيا الأراضى من الاستيلاء على أراضى الدولة، وتلك التى سهلت حصول رجال الأعمال على الملايين من أموال المدخرين فى البنوك ، وسماسرة المعونة الأمريكية والمشروعات البحثية كل ذلك وأكثر مجرد**

أخطاء إدارية؟

زوجة السعودى والتى تقيم فى فندق فى القاهرة بجوار وزارة الداخلية المصرية، ويقال عنها إنها أميرة ، وصدر ضدها حكم قضائى بالقبض عليها منذ عدة أشهر فى اتهام بسرقة مجوهرات بعدة ملايين ، ولم يجرؤ مسئول على تنفيذ الحكم القضائى ،هل هذا فساد إدارى وسياسى ،وأم خطأ إدارى لم يصل لدرجة الإنحراف! .

إن المتأمل لأحوال الوطن، يلحظ تماما أن طفح الفساد فاض على الوطن وأن ما حدث هو انهيار قيمى كامل للمجتمع ، ويظهر أن الحكومة هى فقط التى لا ترى أن الفساد يعم البلاد ،لأن الحكومة نفسها تمارس الفساد فعلا.

الحكومة تزعم أن.. البطالة وتوظيف أبناء المسئولين فى الصندوق الاجتماعى بمرتبات توظف عشرات من شباب العاطلين والاستيلاء على أرض الدولة وتسهيل هروب رجال الأعمال بأموال البنوك مجرد أخطاء إدارية

وإذا كانت تلك السلوكيات الفاسدة أخطاء إدارية لا تصل لدرجة الانحراف فما هو الفساد ؟! .

وفى قراءة سريعة فى الكتابات الأكاديمية حول الفساد ، نعرف أن التعريفات الحديثة للفساد لا تثير الجدال والخلاف فقط بل إنها تبدو ناقصة وقاصرة أو حتى لاتمت بصلة إلى الشائعات والأحداث التى تثير الاحتجاجات فى وسط الجمهور ، فلا يهم أن يتلازم الفساد مع الفضيحة، فقد يتواجد أحدهما دون الآخر ، فلا يتحتم أن تتماشى تعريفات الفساد مع مشاعر الجماهير ، بل إنه حتى فى المجتمعات لتى حسمت فيها مفاهيم الفساد القانونية والاجتماعية ، وأصبحت إلى حد ما متوافقة ما زال فى معظم التعريفات التحليلية للفساد جانب كبير من الغموض فى الأفعال السياسية التى تعتبر فى نظر الكثيرين فسادا وتتعلق بالانصاف والعدالة والعلاقة بين الثروة والسلطة ، **ولم يمكن حتى الآن وضع تعريف شامل ومقنع للفساد ، فافلاطون وأرسطو وثيوقليدس ومكيافيلى وكذلك شومر** استخدموا كلمة الفساد للإشارة إلى تصرفات الأفراد الأخلاقية أكثر من الاشارة لجملة التصرفات الأخلاقية للمجتمع . وتركز التعريفات التى تركز على السلوك بصفة عامة بأن الفساد هو إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة ، لكن ما المعايير التى تحدد معنى سوء الاستخدام؟ خاصة فى ارتباطها بفكرة المنفعة الخاصة؟ ولم يتفق حتى الآن على معيار شامل وعام . واهتمت دراسات عديدة بالادراكات الاجتماعية والثقافية للفساد **وعرف فيها الفساد بأنه سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية لوظيفة عامة بسبب خاص أو عائلى أو شخصى متعلق بمكاسب مالية أو مركز مرموق ، أو يخالف القواعد**

الناس لم تعد تثق فى المؤسسات ولا المؤهلات ولا القدرات .. وإنما تثق فقط فى مقدرتها على تحقيق ما تريد بطرق ملتوية

بممارسة أشكال معينة من النفوذ الشخصى .وهذا التعريف يتميز بدقة نسبية .

وإذا تجاوزنا مشكلات ماهية الوظيفة العامة أو المنفعة الشخصية نجد أن القوانين قد تكون غامضة أو متناقضة . كما أنها تتغير بالفعل من حين لآخر ، ومن ثم قد يصبح السلوك المقبول على نطاق واسع محظوراً أو محرما فى وقت آخر وتلك النقطة يسميها بعض الباحثين أصل الفساد .فقد تكون بعض التعريفات القانونية الجديدة للفساد تصويرا لتغيرات سياسية جوهرية .

رئيس الفلبين «ماركوس» على سبيل المثال أعاد صياغة أقسام معينة من الدستور الفلبينى لكى يضفى الشرعية على نهبه لثروة الفلبين .ومن ثم فقد يكون للفساد معان أخلاقية تختلف عن نصوص القانون أو تتجاوزها ، بينما توجد بعض الأفعال غير المشروعة يمكن الدفاع عنها أخلاقيا أو معنويا .ويوفر لنا التعريف القانونى دون شك ميزة السلامة واليقين .فهو يعرف الفساد بأنه الفعل الذى يحدده القانون الجنائى بأنه فساد ، أو هو ما تحرمه القوانين المهنية والقواعد الأخلاقية .ومع إقرار وتحديد ما هو المسموح به وما هو المحظور .ويضع القانون من حيث المبدأ الحدود الواضحة التى ينبغى عدم تخطيها وبموجبها يمكن للفرد سواء كان من العامة أم الخاصة موظفا أم مواطنا عاديا أن يحدد نوع السلوك الذى يتبعه بكل ثقة، لكن هذا التعريف القانونى للفساد يعانى سلبيات كثيرة منها **أتساع ممارسات الفساد بحيث نادرا ما تقتصر على المجال الذى تحدده قوانين العقوبات** .فبعض الجرائم مثل سوء التصرف فى الأموال العامة أو التصرف غير القانونى غالبا ما تنطوى فى حد ذاتها على فساد دون أن تعد فسادا فلا. يمكن إدخال أعمال التوريط والتعقيدات التى تنطوى عليها الممارسات المنحرفة ضمن الفئات التى صنفها القانون الجنائى.

وبعيدا عن فلسفات تعريف الفساد فإن المصريين يعرفون تماما الطريق إلى المناصب الرفيعة التى تقدم المحاباة والمحسوبية ، ويدفعون تكلفة ذلك. ويعرفون أيضا كيفية التخلص من مخالفة مرور، وتسهيل ايجاد وظيفة فى الجامعة أو فى بنك أو فى القضاء ، أو تسهيل إجراء أو عمل بموجب رسالة توصية من الكبار، كذلك يعرف المصريون جيدا الطريق إلى الحصول على عقد دون المرور بالشروط التنافسية .باختصار: المصريون كيفوا حياتهم مع الفساد بأنواعه .

وإذا كان هناك من يقول إن الفساد فى كل الدنيا .فإن الفساد يرتفع وينخفض حسب معطيات كل مجتمع-والمسألة لا تؤخذ بمعيار قانونى فقط .فالجانب القانونى رادع لكنه لا يقضى على الفساد ، لابد من تلمس أسباب الفساد بأسلوب علمى أى لا يمكن الفصل بين الفساد وبين عوامل حدوثه واستمراره. فعدم وضوح العلاقات فى المعاملات أحد أهم أسباب انتشار الفساد، وعندما تأتى إلى إدارة ما وتجد شروطا معقدة فاعلم أن الفساد موجود .**فالفساد ابن البيروقراطية المغرقة فى الاشتراطات.**

فظاهرة الرشوة أو غيرها من الظواهر المرضية ربما تكون انعكاسا لعوامل وأسباب متعددة قد يكون لبعضها صلة أو علاقة بالظروف الموضوعية فيما يعزى بعضها إلى ظروف واستعدادات ذاتية. إذا أخذنا الظروف الموضوعية ، فحين لا تقوم المؤسسات بأداء دورها بالشكل المطلوب وبدون تمييز وتفرقة بين المواطنين .فستحدث إشكالية واضحة للعيان .بمعنى **حينما تدخل المحسوبية والواسطة ويتدخل ذوو النفوذ فى تسيير المعاملات ، فمن المؤكد أن من يمتلك كارت الواسطة أو هاتفا من مسئول متميز ستسير أموره بسرعة تفوق سرعة الصوت ، أما من لا يمتلك هذه القوة فسيكون سير معاملته أشبه بسير السلحفاة** .وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإنسان فى هذه الحالة سيلجأ إلى- أو سيقوم بإيجاد- وسائل غير مشروعة لكى يتمكن من إنجاز أعماله ، ويعود بالذاكرة إلى المبدأ المكيافللى الذى يقول إن الغاية تبرر الوسيلة من هنا .قد تبدأ المشكلة بشكل بسيط وحالات فردية ، إلى أن تصبح القاعدة العامة .ومن هنا أيضا فإن تفشى هذه الظاهرة يمثل عدم وجود العدالة والمساواة بين الأفراد ، أما الاستعداد الذاتى للفساد وخاصة الرشوة .ففى ظل سباق الماراثون نحو تكوين الثروة وبأية وسيلة تصبح الرشوة إحدى الوسائل التى تساعد على تحقيق حلم الثروة والقوة،

وفى ظل مجتمعاتنا الاستهلاكية وما يترتب عليها من مظهرية تعتمد على القشور وليس على الجوهر ، سنجد مجموعة لا بأس بها تسلك الطريق السهل للشراء والاستهلاك فى آن واحد .فى حين تمنع المحاسبة والتدقيق والمعاقبة لكل من لا يتعامل مع الناس كأفراد متساوين فى الحقوق والواجبات .علاوة على أن المنظومة القيمية للمجتمع قد تغيرت بشكل أحدث خللا ملحوظا فى تعاملاتنا اليومية فالراشى والمرتشى -فى هذه الحالة- هما من ضحايا النظام السائد .وعليه فإن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى قرار حاسم يتساوى فيه الجميع .

فمن الملاحظ فى معظم الحالات أن من يقوم بتلك العمليات لا يناله أى جزاء أو عقاب بل على العكس قد يكون نموذجا يحتذى به لدى أصحاب النفوس الضعيفة، فحدث خلل فى المجتمع بحيث أن الناس لم تعد تثق فى المؤسسات أو المؤهلات ولا القدرات بل تثق فقط فى انها تستطيع أن تحقق ما تريد بطرق ملتوية .وهنا الخطورة.. أن نخلق حالة إحباط ونساعد على تفشى الظاهرة ، والقضية تنطلق من فرضية أخرى وهى انعدام الوازع الدينى الحقيقى لدى الكثير ، فرغم انتشار مظاهر التدين الشعبى والادعاء بالتمسك بالأخلاق والفضيلة، زادت سلوكيات الفساد بين هؤلاء المدعين . وهنا نذكر أن الأديان وضعت ضوابط التعامل من خلال عدد من المعايير والأسس يبنى عليها مجتمع قائم على سلامة لعطاء وصدق المعاملة، من هذا المنطلق حرمت الأديان الرشاوى- تحت أى مسمى-لأنها تفتح باب الفساد بأنواعه .

ودعونا نتفق أن **بداية مواجهة الفساد تبدأ بالاعتراف به أولا** . وعلى الحكومة أن تعترف بممارسات الفساد التى تسود فى الوطن بداية من **عسكرى المرور المسكين وهو واقف يتلقى رشاوى السائقين علنا ورمزا للحكومة** .والأتاوى التى يدفعها المواطنون فى أقسام الشرطة لكتابة محضر أو تنفيذ حكم من الأحكام ، مرورا بفساد الإدارات المحلية ، حتى نصل إلى الفساد السياسى ، وقتها فقط يمكن مواجهة الفساد المستشرى فى الوطن.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.. احتفل باليوبيل الفضى لحزب التجمع



د. مصطفى كامل السيد ود. عمرو هاشم ربيع وفريدة النقاش ود.هالة مصطفى

مناقشات ساخنة حول أسباب الجمود السياسى بعد ٢٥ سنة أحزاب!

احتفل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، على طريقته ، بمرور ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر وباليوبيل الفضى لحزب التجمع.

وطريقة مركز الدراسات فى الاحتفال ، كما قال د. عبد المنعم سعيد، مدير المركز ، فى كلمة الافتتاح لا تعتمد على إرسال بطاقات الزهور المعطرة ، بل طرح التجربة، ومسارها ، وخبرتها للبحث والدراسة.. وهو ما تم بالفعل من خلال الندوة التى نظمها المركز يوم الأحد ٨ أبريل الماضى ،وأشرف على تنسيق أعمالها الأستاذ ضياء رشوان ،الخبير بالمركز.

وقد عقدت (ندوة ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر ، نموذج حزب التجمع) أربع جلسات :

* دوافع الانتقال من الحزب الواحد ، إلى التعددية وقد رأست الجلسة فريدة النقاش ، وتحدث فيها د. مصطفى كامل السيد ود. هالة مصطفى ،ود.عمرو هاشم ربيع.

* الجلسة الثانية: تقييم تجربة التعدد الحزبى خلال ربع قرن ، و رأسها أ. منير فخرى عبد النور، وتحدث فيهاد. أحمد عبد الله ،وعقب عليه د. شوقى السيد.

* الجلسة الثالثة : ورأسها د.عبد المنعم سعيد، وتحدث فيها د. إيمان حسن، وعقب عليها د. رفعت السعيد .

* الجلسة الرابعة : الصيغة الفكرية لحزب التجمع ، ورأسها عبد الغفار شكر ،وتحدث فيها أ. السيد ياسين ، وعقب عليه د. إبراهيم سعد الدين.

الدولة والمعارضة

وقد دارت فى الندوة مناقشات عميقة ،حول صيغة التعددية الحزبية المقيدة فى مصر ، اختلفت فيها الآراء حول حدود مسئولية الدولة.. أو الأحزاب عن الجمود السياسى ، بعد ربع قرن من إعلان السادات إنشاء ثلاثة منابر فى الاتحاد الاشتراكى فى مارس عام ٧٦ ، ثم تحويل المنابر إلى أحزاب ، بقرار فى نوفمبر من نفس العام.

وامتدت المناقشات أيضا إلى طبيعة البنية الاجتماعية التى تعمل فيها الأحزاب ،وإلى خصوصية حزب التجمع ،وهو الحزب الوحيد ،من بين الأحزاب المؤسسة الثلاثة لتجربة التعددية (التجمع وحزب مصر والأحرار) الذى كان قادرا على الاحتفال بيوبيله الفضى، بينما تمزق الخلافات حزب الأحرار منذ وفاة مؤسسه مصطفى كامل مراد ، بينما حل، «الوطنى» محل حزب مصر ، الذى جمده السادات ، ثم عاد إلى الحياة بحكم قضائى عام٩٤ وانهمك فى محاولات يائسة لاستعادة ٢٢٠ مقرا و١٠٣ سيارات ومليون وربع من الجنيهات آلت إلى الحزب الوطنى، من ممتلكات حزب مصر!.

ولم يقتصر النقاش على سبيكة التجمع ،وخصوصيته بل إن الندوة كانت متميزة ، فى المناقشة النقدية لسياسات الحزب ، التى صدرت من أعضائه أنفسهم ، الذين لم يحولوا المناسبة إلى كرنفال احتفالى ، بل نقدوا أنفسهم ،ونقدوا القيادة ، ولم يكتفوا بإلقاء المسئولية على الإطار الخانق لتجربة التعددية المقيدة فى مصر..

وعلى العموم ،فقد كشفت الندوة عن

متابعة

مدحت الزاهد

د. هالة مصطفى .. ود. شوقي السيد: الأحزاب عاجزة.. والأغلبية تضع النظام السياسي في قفص الاتهام



د. هالة مصطفى

وجهتي نظر، في تفسير جمود الحياة السياسية، وانعكاس ذلك على الأحزاب ..

* وجهة نظر تبنتها د. هالة مصطفى ود. **شوقي السيد ألقت بالمسئولية على الأحزاب، التي عجزت عن تجديد الحياة السياسية، ومد جسور الصلات بالجماهير، وتحديث خطابها، وتوسيع عضويتها بدماء جديدة، وتجديد قياداتها بجيل الشباب** .. وانهمكت بدلا من ذلك في صراعات داخلية عقيمة للاستيلاء على المقر والجريدة، وتدوير القيادة بين النخبة والقاء مسئولية فشلها على شماعة الدولة.

ووجهة نظر تبنتها الأغلبية، عبرت عن التيار الرئيسي للمشاركين، لم تنكر الظواهر السلبية في نشاط الأحزاب لكنها اعتبرتها نتاجا للقيود التي تحيط بالتجربة الحزبية (قانون الأحزاب، لجنة شئون الأحزاب) والقيود **على الحريات العامة** في حق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتشكيل الجمعيات، وتنظيم الاجتماعات والمسيرات السلمية، وحرية التنظيم النقابي، والحكم بالطوارئ، كما امتدت المناقشات إلى الظواهر المجتمعية التي تحيط بنشاط الأحزاب مثل الأمية والبيئة الزراعية، عند د. هالة مصطفى، والثقافة التقليدية، والنظام الابوي وإنكار الآخر عند د. حسن حنفي.

ومثلما اختلفت الآراء في تشخيص الظاهرة، اختلفت أيضا في سبل علاجها، وتعددت الآراء وتنوعت، ولكن لندخل أولا في الأبحاث التي قدمها المشاركون.

أحادية .. متعددة

في الجلسة الأولى، أشار **د. مصطفى كامل السيد** إلى أسباب التحول، من التجربة الليبرالية الأولى، إلى النظام الاحادي، وقال **د. مصطفى** إن التجربة لم تصمد، لأن الوفد حزب الأغلبية، لم يحكم إلا قرابة ٧ سنوات، من ٢٨ سنة، بين عامي ١٩٢٤ و١٩٥٢ فالتجربة الأولى **تميزت بتعددية، لم يحكم فيها حزب الأغلبية، إلا قليلا!.**

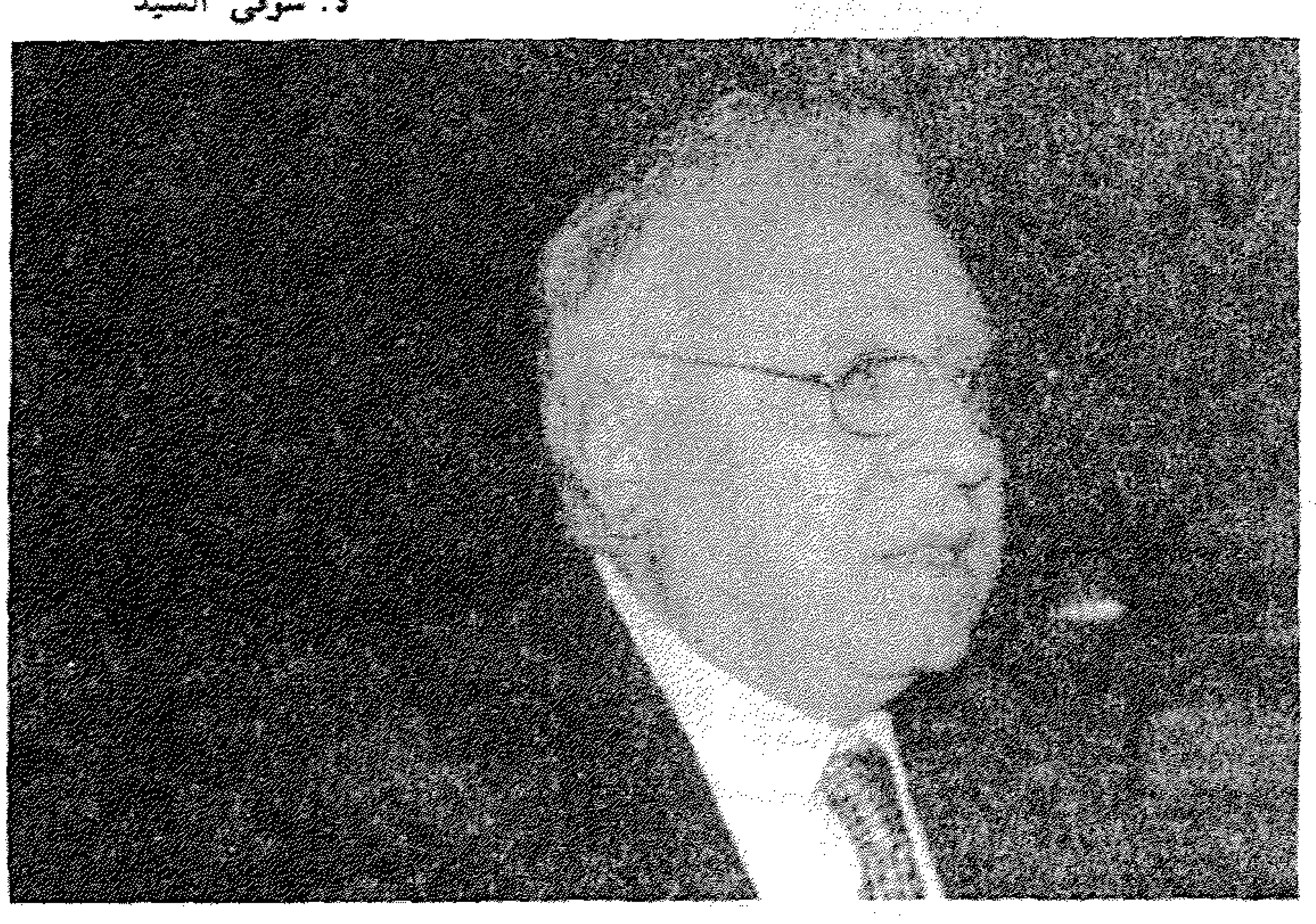
وتناول **د. مصطفى** التغيرات الدولية والاقليمية التي واكبت ثورة يوليو، كانتصار الأحزاب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية، وجنوب شرق آسيا، وتركيز هذه الأنظمة على قضايا التنمية السياسية والاقتصادية، وصعود حركة التحرر الوطني، **في العالم الثالث، التي أولت انتباهها للتحرر من الاحتلال الاجنبي ومخلفاته. وأشار د. مصطفى إلى أن هذا السياق أفرز تجربة التنظيم السياسي الواحد، يمثل كل الشعب،** ولكن هذا التنظيم لم يوفر فرص المشاركة الكاملة، ولم يكن مدرسة للممارسة السياسية.

وتناول **د. مصطفى** حركات الاحتجاج التي انفجرت في المجتمع المصري، **بعد هزيمة ٦٧، والتحولات التي طرأت على سياسة** الحكم، واستمرار التقاليد الليبرالية، **ليفسر** عملية التحول الثاني **من الأحادية إلى** التعددية المقيدة، وأضاف إليها **رغبة السادات** في إيجاد قوة في المجتمع توازن قوة المؤسسة العسكرية.

وذكر **د. مصطفى** أن القيود التي أحاطت بالتجربة منذ البداية **منعت الأحزاب من التحول إلى كيانات حقيقية، تملك القدرة على التأثير في سياسات الحكم، وتملك فرصة الاتصال بالجماهير، وإمكانية تداول السلطة وقال إن آخر ما أبدعه الحكم في هذا المجال، منع الناخبين من الوصول إلى صناديق**



د. شوقي السيد



الاقتراع ، عندما صدر حكم المحكمة الدستورية ، بإشراف القضاء على الانتخابات في كل مراحلها.

محاكمة الأحزاب

خلافا لهذه المداخلة، كانت د. **هالة مصطفى** قد سبقت برؤية أخرى ،واعتبرت فيها أن المشكلة تكمن في خلل حقيقي في أداء الأحزاب لوظائفها ، بما في ذلك الحزب الوطني الحاكم.

واعتبرت **د. هالة** أن هناك علامة إيجابية تتمثل في عملية النقد الذاتي ، التي شهدتها الأحزاب ، بعد انتخابات ٢٠٠٠ ..وطرحت في هذا السياق عدة أسئلة: **منها مغزى حصول المستقلين على ثلاثة أضعاف مقاعد الحزبين ،في الانتخابات البرلمانية الأخيرة؟**

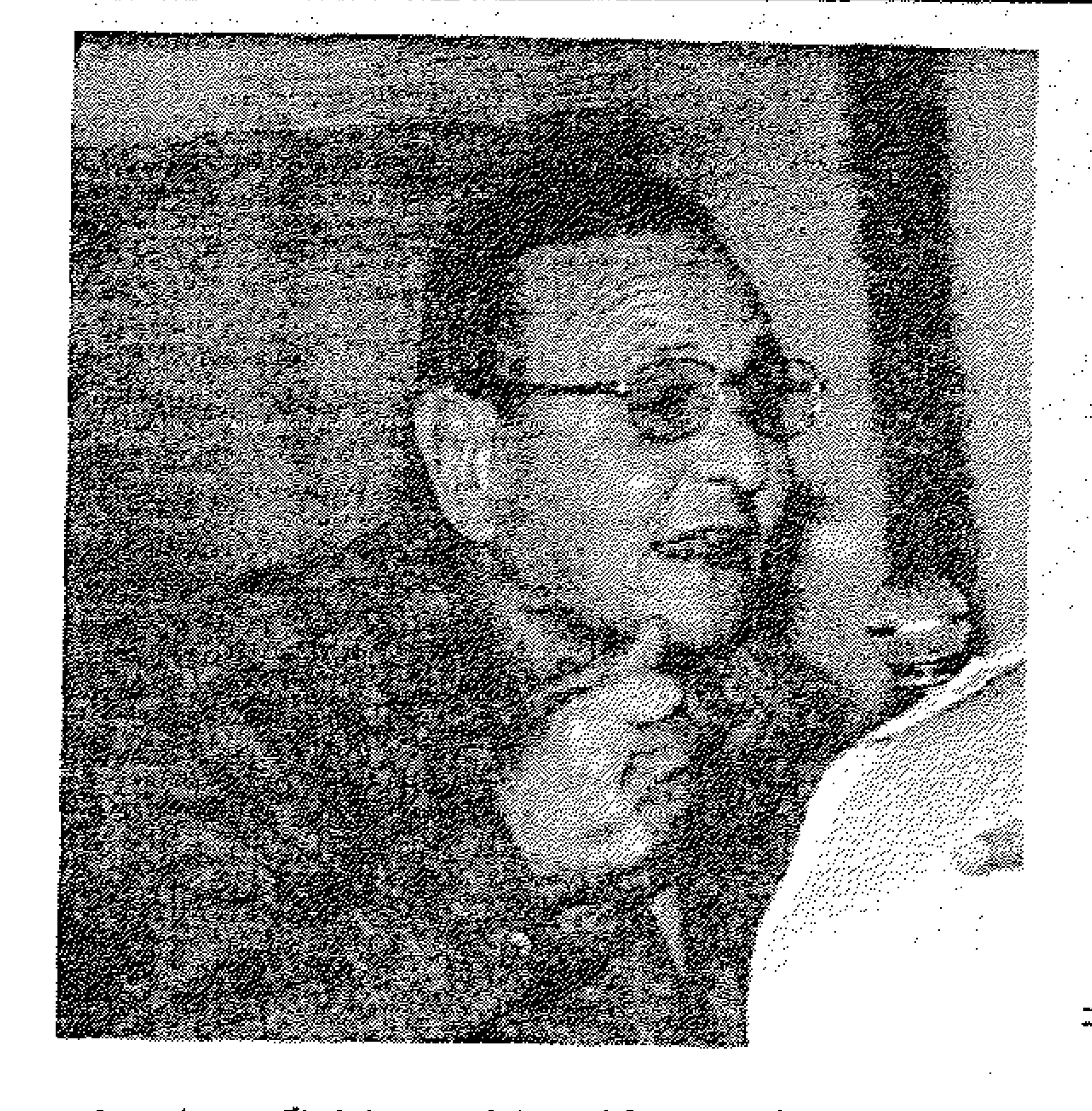
وقالت أن السؤال في هذه الحالة يصبح مشروعاً:

هل نحن في حاجة إلى أحزاب ؟ أو هل هناك إيمان حقيقي بالأحزاب؟.

وقالت **د. هالة** أن الأحزاب ، لم تجر تحديثاً على خطابها السياسي، لمواكبة الحراك الاجتماعي الكبير ،والقيادات القديمة ما زالت في مواقعها ، ولا تزال المرأة تعاني من التهميش داخل التجربة الحزبية ،فالأحزاب تسهم في تكريس ،ما هو قائم وتقليدي ،كما أن الأحزاب ، في أغلبها ما زالت قاهرية، وتفتقد الطابع المؤسسي ،وتغلب عليها الروابط العائلية والشللية ،ولا تعرف دوران النخبة، وتجديد القيادة ، وافتقار رئيس الحزب يؤدي إلى انفجارات داخل الأحزاب ،كما لم تنجح الأحزاب في وظيفة تجميع المصالح ،والتثقيف السياسي.. وتساءلت د. **هالة : كيف يمكن إقامة نظام حديث في مجتمعات تسودها ثقافة زراعية ، وبنيان اجتماعي أبوي حيث تغلب على اتجاهات التصويت في الريف، اعتبارات العصبيات العائلية والقبلية.**

عطية الصيرفي:

الطبقات في مصر في حالة فوضى شاملة : الفلاح تاجر.. والعامل عاطل.. والموظف سائق تاكسي ..والرأسمالية بقرار



مسئولية مشتركة

وفي مداخلته أشار **د. عمرو هاشم** إلى المحددات الداخلية والخارجية لنشاط الأحزاب وقال إن الإطار القانوني والدستوري يؤثر على أداء الأحزاب لوظائفها وهو إطار تهيمن عليه السلطة التنفيذية في نظام سياسي برلماني ويرأس فيه رئيس الجمهورية الذي يتمتع بسلطات مطلقة الحزب الحاكم بما يؤثر على باقي الأحزاب وقال إنه ليس صحيحاً أن صحيفة لم تصادر ولم يقصف قلم في عهد الرئيس مبارك وضرب مثالا بمصادرة كتاب الأهالي (لماذا نعارض مبارك) وقال د. عمرو إن النظام يعصف عند الضرورة بأحكام القضاء كما حدث في حالة تعطل جريدة الشعب التي استمرت معطلة رغم أحكام القضاء، وتناول د. عمرو الأحزاب من الداخل ،وقال إن الأحزاب تعاني مشاكل في التمويل ،والحصول على المعلومات،واتاحتها لأعضائها ،وقياداتها ،كما أنها تشهد صراعا بين الشباب والشيوخ ،والحرس القديم والجيل الوسيط، وهي من الداخل تفتقد البنية الديمقراطية.. وضرب مثالا على ذلك بالتعديل الذي ادخل حزب الوفد على لائحته الداخلية لمنح رئيس الحزب حق تعيين ٢٠ ٪ **من أعضاء الهيئة العليا** وبموقف التجمع من اتفاق عمان، والذي تم فيه التصويت لصالح الاتفاق تحت ضغط القيادة.

مداخلات

ومن القاعة جرت مداخلات أشار فيها د. رفعت السعيد إلى أن مشكلة الديمقراطية ،تتعلق بالمجتمع كله ،وتترك تأثيراتها على الأحزاب ، وأن الحزب الوطني يعين القيادات في كل مستويات الحزب، دون استثناء ، بينما تنتخب القيادات في التجمع وتتغير لائحياً كل دورتين.

وذكر **محمد علوان** ، أن مصر ، لا تزال تعيش نظام الحزب الواحد، ولا يزال الناخبون ينتخبون فيها بالرموز! وطريقة تقسيم الدوائر، تتم لصالح الحزب الحاكم، والنشاط السياسي غائب عن الجامعات، وقال إن الوفد، **ليس حزباً عائليا ،وان في مصر الآن ٤ أحزاب فقط مؤثرة مع الشيوعيين والإخوان وطالب محمد**

منير فخري عبد النور يتوسط د. أحمد عبد الله ود. شوقي السيد



علوان بتحول ديمقراطي حقيقي.

وأوضح د. ابراهيم سعد الدين ان التجربة الحزبية في مصر لم تنقطع، إلا بين عامي ٦٤ و٦٨ ،وبعد هزيمة يونيو عادت الأحزاب ، المحجوبة عن الشرعية إلى الوجود ، وأن منذ مظاهرات فبراير ٦٨ بدأ الصراع في المجتمع ، وداخل الاتحاد الاشتراكي نفسه، ضد سيطرة الرأى الواحد، والحزب الواحد.

وأشار **مجدى أحمد حسين** ، في مداخلته ، إلى أن موقف الحكم من التجربة الحزبية ، هو الذي يفسرو ضعفها ، وقال إنه لا يوجد ملعب ، تحكمه قواعد ، **ولا زالت مطاردة كوادر الأحزاب وأعضائها ،مستمرة فبعد ربع قرن، على بداية التجربة ، تعود إلى الخلف ولا تتقدم.**

مناورة

وقال د. **حسن حنفي** ، إن تجربة التعددية التي بدأت في مصر عام ٧٦ ، لم تنطلق من إيمان حقيقي بالتعددية ، بل من أجل استمرار النظام وتدعيمه ، في ظروف جديدة، وتساءل **د. حسن** عن امكانية ازدهار نظام حزبي في مجتمع تغلب عليه الثقافة التقليدية ، وذكر أن المستقبل يطرح إمكانية ظهور ٤ تيارات رئيسية : **تيار ليبرالي ،وتيار قومي ،وتيار ناصري ، وتيار ماركسي.**

وذكر **صلاح عدلي** أن أزمة التجربة الحزبية ارتبطت باندماج الحزب الحاكم في الدولة ومؤسساتها ،وأننا لا زلنا نعيش في أحادية بقالب تعددي!.

وقال **إن مظاهرات ٦٨ هي التي دفعت السادات للتغيير ، وإن غياب الثقافة السياسية، والتحديث تتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي يحاصر حرية الابداع وحقوق التعبير والتنظيم.**

وأشار **د. عبد المحسن حموده** إلى أن الشعب المصري ليس أميا ، فهو من أكثر الشعوب وعيا ، لكن تنقصه الحرية والقيادة ،**وقال إن التجربة الليبرالية التي امتدت من ثورة ١٩ إلى ٥٢ أكبر دليل على حيوية الشعب.**

وطالب د. حموده بالغاء قانون الأحزاب ،وباقي القوانين المقيدة للحريات.

الظواهر المجتمعية

وذكر **د. فخري لبيب** إن القيود على التجربة الحزبية، أفرزت أحزاب الجبهات والوجاهات والعائلات ،ولم تكن الأحزاب افرازا مجتمعيا طبيعيا ، بل نشأت بقرار ،

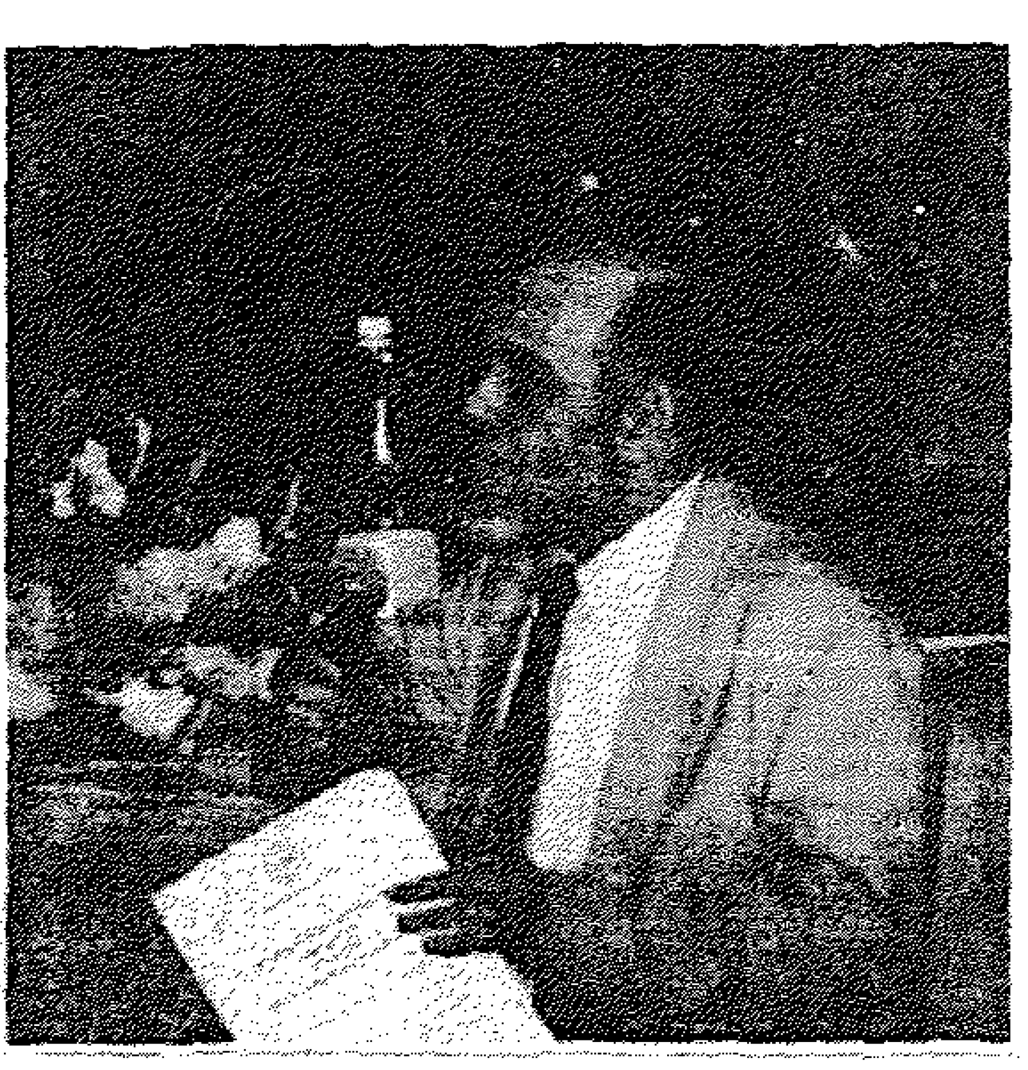


صلاح عدلي





البدرى فرغلي



مجدى قرقر

وقال أن عضو الحزب ينضم إلى أقرب الاحزاب إلى فكره ، ولو سألت معظم أعضاء الأحزاب ..هل هذا حزبك؟ سوف يجيب : **بل هو الأقرب إلي!** وقال أن الالتحاق بالاحزاب أصبح مغامرة ..فأبنائي مطاردون رغم انهم لا صلة لهم بالسياسة ،كما اننا فوجئنا باربع سيارات كاراتيه تحيط بحفل افطار نظمه تجمع مدينة نصر في رمضان الماضي.

مصلحة حكومية

وقال **خالد يوسف** إن بنية السلطة من بنية المجتمع ، وان ثقافة الرأى الواحد ،هي أيضا ثقافة السلطة. وإن الوضع لم يختلف كثيرا بين الستينيات ،والربع قرن الأخير ،فالمؤسسات التعددية يمكن أن تستخدم كغطاء لوأد الديمقراطية.

وذكر **عطيه الصيرفي** ، أن الأحزاب ، عندما تنشأ بقرار ، تتحول إلى فروع لمصلحة حكومية ، وقال **ان التحول إلى التعددية كان في جوهره انقلابا على العسكرية الناصرية ،والاشتراكية الناصرية ،ولكن تم بالأعراف المملوكية** المتوارثة،وأضاف عطية الصيرفي أن النظام الشمولي تحول إلى عبوة ناسفة فجرى تغييره.

مرحلة انتقالية

وفي افتتاح الجلسة الثانية حيا **منير فخرى عبد النور** حزب التجمع الذي نجح في تطوير فكره لمواكبة التغيرات الجديدة، وقال إنه اكثر تفاؤلا ، من كل من تحدثوا ، لأن المرحلة الحالية انتقالية ،وسندخل وجوبا في مرحلة جديدة . وقال إن الهوة بين النخبة والرأى العام ، تهدد بانفجار ، وأن إتاحة شروط المنافسة بين الأحزاب ، يمكن أن تقطع الطريق على هذا الانفجار.

وتناول د. **أحمد عبد الله** ، أوضاع التجربة الحزبية الان، وقال إننا نعيش في الهامش الديمقراطي ، ولابد من الانتقال إلى المتن ، لأن اللعب في الهامش ، معناه أن تظل هامشياً.

لكن د. **أحمد حيا الهامشيين ،وتضال حزب التجمع ، فلولاهم ما كان في مصر حياة سياسية** .. وأضاف أن المشكلة أن المنهج الذي يحكمنا من عام ٧٦ وحتى الآن و النظام السياسي ، الذي يحكمنا نظام احتكاري ، ديكوري بيروقراطي ، استبدادي.

وقال إن بين عامي ٧٦ و٧٨ ، في مستهل التجربة حسم أمر التطور السياسي لربع قرن، **فعندما ظهر التجمع وانضم إليه ١٧٠ ألف عضو ، ثم ظهر الوفد وانضم إليه ٩٠٠ ألف عضو، عاجل السادات التجربة**

اليوبيل الفضى للتجمع

بصريات اجهاض مبكرة ،وكشف عن نواياه الحقيقية ، عن الرغبة فى وجود احزاب محتجزة خلف الأسوار العالية، فنخبة الحكم ، لا تقصد أن تصبح مصر دولة ديمقراطية.

وذكر د.**عبد الله** أن التغيير لا يمكن أن يحدث بموعظة والنظام بدير المسألة فى مناخ يحمل لكل أحزاب المعارضة والجماهير رسالة موجزها «**لا أمل لكم**» وعندما طرأ تحسن على الصندوق ، لجأ للبلطجة المباشرة، وأصبحنا أمام خيارين كليهما مر، إما أن يحكمنا البلطجية أو الدراويش!.

وقال **إن المدخل هو ضرب ميكانيزم التيئيس ، وإحالة نخبة الحكم ، التى انتهى عمرها الافتراضى إلى التقاعد.**

جبهة وطنية

ودعا د. أحمد عبد الله إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة لإحداث تغيير سياسى جوهرى لإنهاء احتكار الحكم، وصياغة دستور وطنى جديد يتيح انتخاب رئيس الجمهورية بين عدة مرشحين ، وقال إن النظام هو الذى يكسب من الصراع بين الاحزاب ، وان واجبها فى المقابل استعادة روح ٥ فبراير ٨٤ ، حين ائتلفت الاحزاب وراء مطالب الإصلاح السياسى.

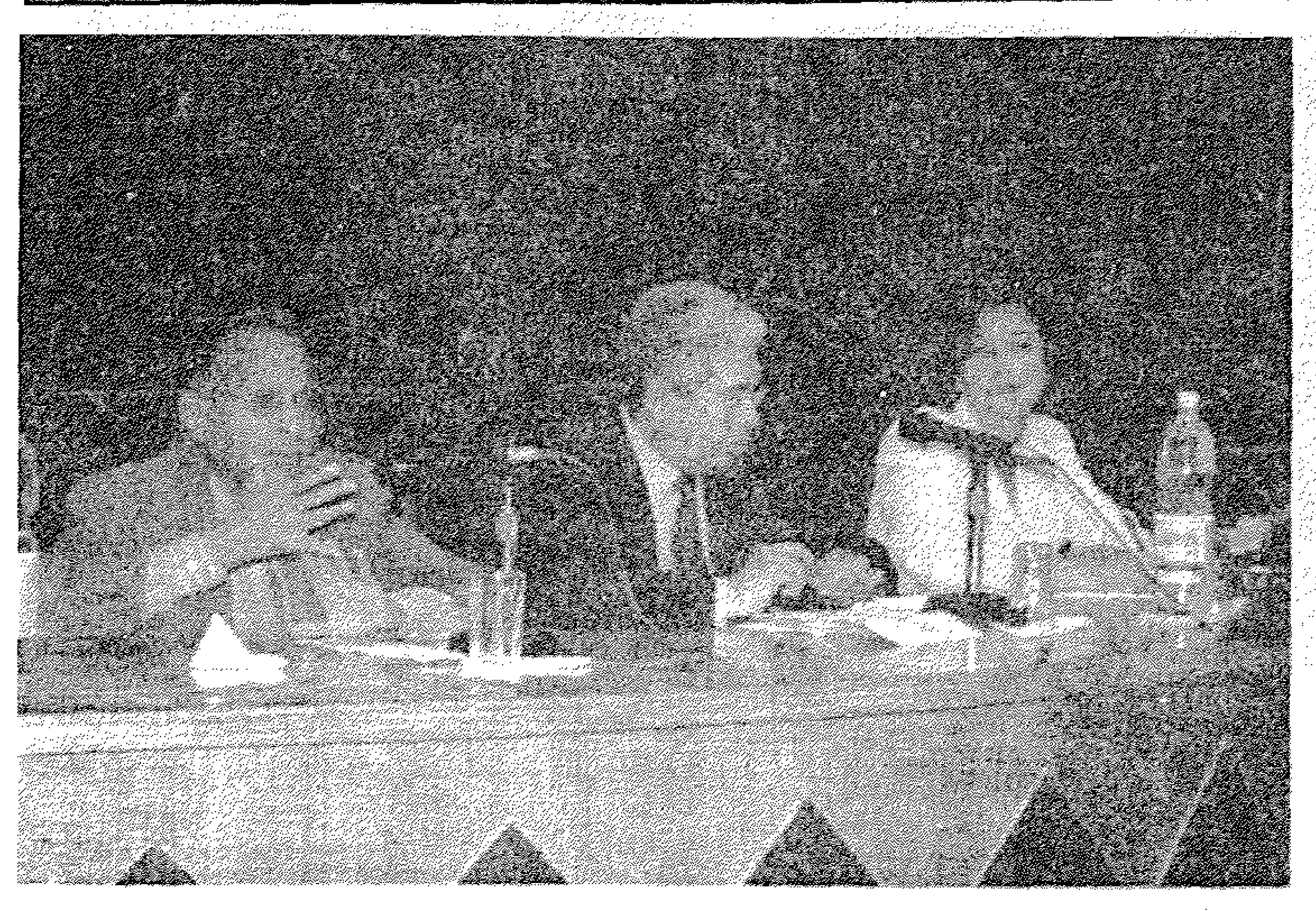
محاليل وأنابيب

وفى تعقيبه أشار د. **شوقى السيد** إلى أن **الأحزاب الحالية تعيش على المحاليل والأنابيب ، وإن لدينا ١٦ حزبا ٦ بموافقة حكومية والبقية بأحكام القضاء ، لكن الوضع لا يزال محلك سر** ،فالاحزاب لا ، وعدد أعضاء الأحزاب وممثليها فى البرلمان ، وإصداراتها الصحفية لا زالت محدودا ، والمنازعات الداخلية فى الأحزاب ، امتدت إلى ساحات القضاء ، لسنوات طويلة.

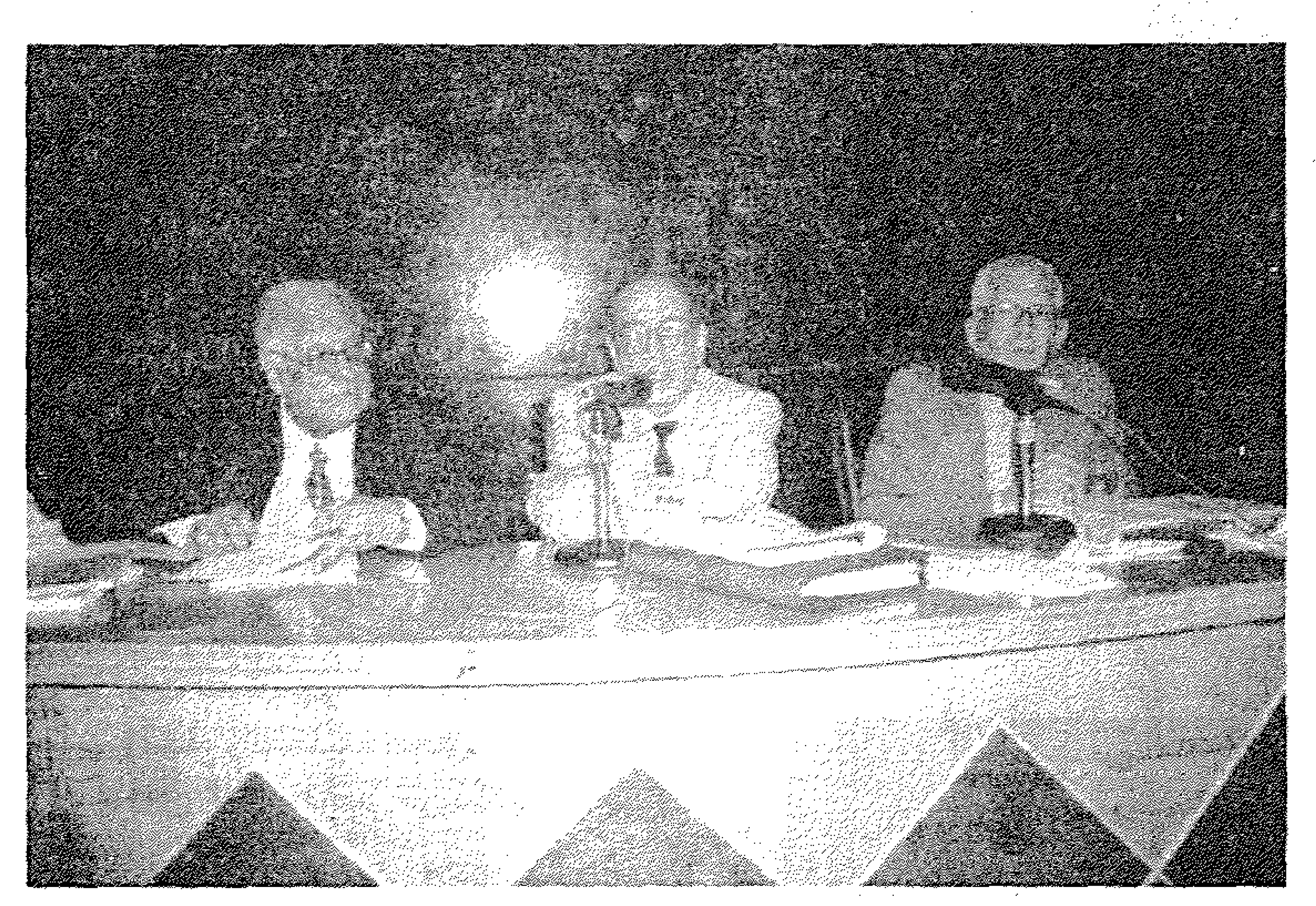
والمجلس الأعلى للصحافة وافق للأحزاب على **٧٤ صحيفة، لم يصدر منها غير ٣٤ ،والعضو الذى يلتحق بالحزب يخشى أن تقعصه الديكتاتورية خارج الحزب ، أو داخله** وفى ختام مداخلته حيا د. **شوقى** حزب التجمع ، الذى حظى باستقرار كبير منذ نشأته.

طرف ثالث

وتناول د. **يونان لبيب رزق** التجربة الحزبية فى مراحلها المختلفة ، وقال إن الحزب الكبير (الوفد) لم يصل ،فى بعض الأحيان ، إلى الحكم إلا بتدخل ، طرف ثالث ، كالقصر أو الانجليز ، بينما تم زواج كاثوليكى بين الحزب الوطنى والسلطة، لكن الحزب الحاكم أصابته خيبة كبيرة فى الانتخابات الأخيرة، وأثبت انه عبئ على السلطة وليس سندا لها . وقال إنه مطلوب **حكم «بالخلع» بين الوطنى والحكم** كما أن هناك الآن «أشباح» أحزاب ، وأحزاب اعتمدت على التاريخ ، دون مراعاة المتغيرات الجديدة.



إيمان حسن ود. عبد المنعم سعيد ود. رفعت السعيد



د. إبراهيم سعد الدين وعبد الغفار شكر والسيد يسن

حياة وحياة

وفى مداخلة من القاعة ، ذكر **البدرى فرغلى انه بعد ٢٥ سنة** اكتشف أن هناك طريقين للحياة الحزبية..**حياة فى القنوات الفضائية والغرف المكيفة.. وحياة مع الجماهير ، فى المصانع والمقاهى ،وهى حياة غنية ، خفية تلتقى فيها ببشر قادرين على التغيير .وقال إنه فى ظل هذا الزفت والعجين والطين يحيى حزب التجمع!.**

وقال د. سمير قياض ، إن المشكلة الرئيسية تتعلق بما هو مجتمعى ، وبصراع التقدم والتخلف ،وهو يشمل حزب الحكومة ،وهو ليس -كما يدعى- حزبا عملاقا ،فقد خرج من عباءة الحكم، وغير قادر على الاستمرار منفرداً.

وقال د. **سمير** إن النضال من خلال الهامش الديمقراطى ليس مستحيلا ، بل إن هذا النضال يوفر الفرصة لتوسيع الهامش ، والانتقال إلى المتن ، ولكن الامر لا يتعلق بضربة قاضية وتنتهى المسألة

أزمة سياسية

وذكر **حسين عبد الرازق** ، إن هناك أزمة

د. رفعت السعيد :
سبيكة التجمع أخذت من كل الافكار ما هو صحيح

السيد يسن :
سقوط الاتحاد السوفيتى لا يعنى سقوط الماركسية

د. أحمد عبد الله :
بين عامى ٧٦ و٧٨ حسم السادات مستقبل الديمقراطية لربع قرن

سياسية حقيقية فالدستور لا يقر بالتعددية ،والمؤسسات الرئيسية للحكم تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية ،كما أن حالة الطوارئ مستمرة، وكذلك تعذيب المواطنين فى السجون واقسام الشرطة ، بينما تحاول قوى معادية للديمقراطية مثل الجماعات الإسلامية السيطرة على النقابات ..وأضاف **أن هناك خطوطا حمراء حددتها الدولة للممارسة الحزبية ممنوع تجاوزها ، بما أدى إلى اتجاه الأحزاب لاعتبار تمثيلها فى البرلمان هو الاساس ،وليس فاعليتها بين القطاعات الجماهيرية.**

وذكر **د. مجدى قرقر** إن قانون الأحزاب يمنع قوى كبيرة من الوجود القانونى ، وأن لجنة شئون الأحزاب تستخدم أساليب البلطجة مع أحكام القضاء ، وأن النظام السياسى يوجه ضربات مؤثرة للأحزاب كلما تنشط نضاليا ، مثلما حدث مع التجمع ، ثم حزب العمل.

مصالح الكادحين

وفى تعقيبه على بحث **د. إيمان حسن** عن تجربة التجمع (المنشور فى هذا العدد) استعان **د. رفعت السعيد** بالفيلسوف السكندرى **كلمنت** ، فى شرح سبيكة التجمع **«فالحكمة أن تأخذ من كل الأفكار ما هو صحيح».**

وقال **إن التجمع لم يلجأ فى حسم الصراعات إلى أسلوب الأغلبية والأقلية** ، وإلى استبعاد الآخر، **وإنه اجتهد دائماً فى** تجديد الفكر، لكن تجديد الفكر عملية صعبة، لا تتم بقرار! وتحدث **د. السعيد** عن سبيكة التجمع ، وقال إنه تشكل من فصائل مختلفة(ماركسية، ناصريين ، تيار قومى ، وتيار دينى مستنير) وكان **دور السبيكة التجمعية أن تأخذ من كل الأفكار ما هو صحيح.**

وقال أن نواب التجمع عارضوا ،فى كل الدورات ، بيان الحكومة ،وكان رد التجمع على هذا البيان ، اشتباكا فى العمق ، مع سياساتها ، بينما **أيد التيار الإسلامى فى مجلس الشعب بيانات الحكومة وميزانيتها ،ومع هذا ترتفع أصوات داخله تتهم التجمع بالتهادن!.**

ضد التكفير

وذكر **د. رفعت السعيد** أن **موقف التجمع من الإسلام السياسى لم يستهدف إرضاء حاكم ، فهو يعتبر ان هذا التيار خطر على الديمقراطية** ،والتقدم السياسى والاجتماعى فى مصر، وعندما كانت الحكومة **تغازله** ،وتفتح له الأبواب ، كان التجمع **يعارضه** بشراسة.

وفى مداخلة سريعة: قال **د. عبد المنعم سعيد إن موقف التجمع من تيارات التكفير ، يمثل علامة مضيئة فى تاريخ الحياة السياسية** ، فيمكن لهذه التيارات أن تقود البلاد إلى حرب أهلية ، تأكل الأخضر واليابس.

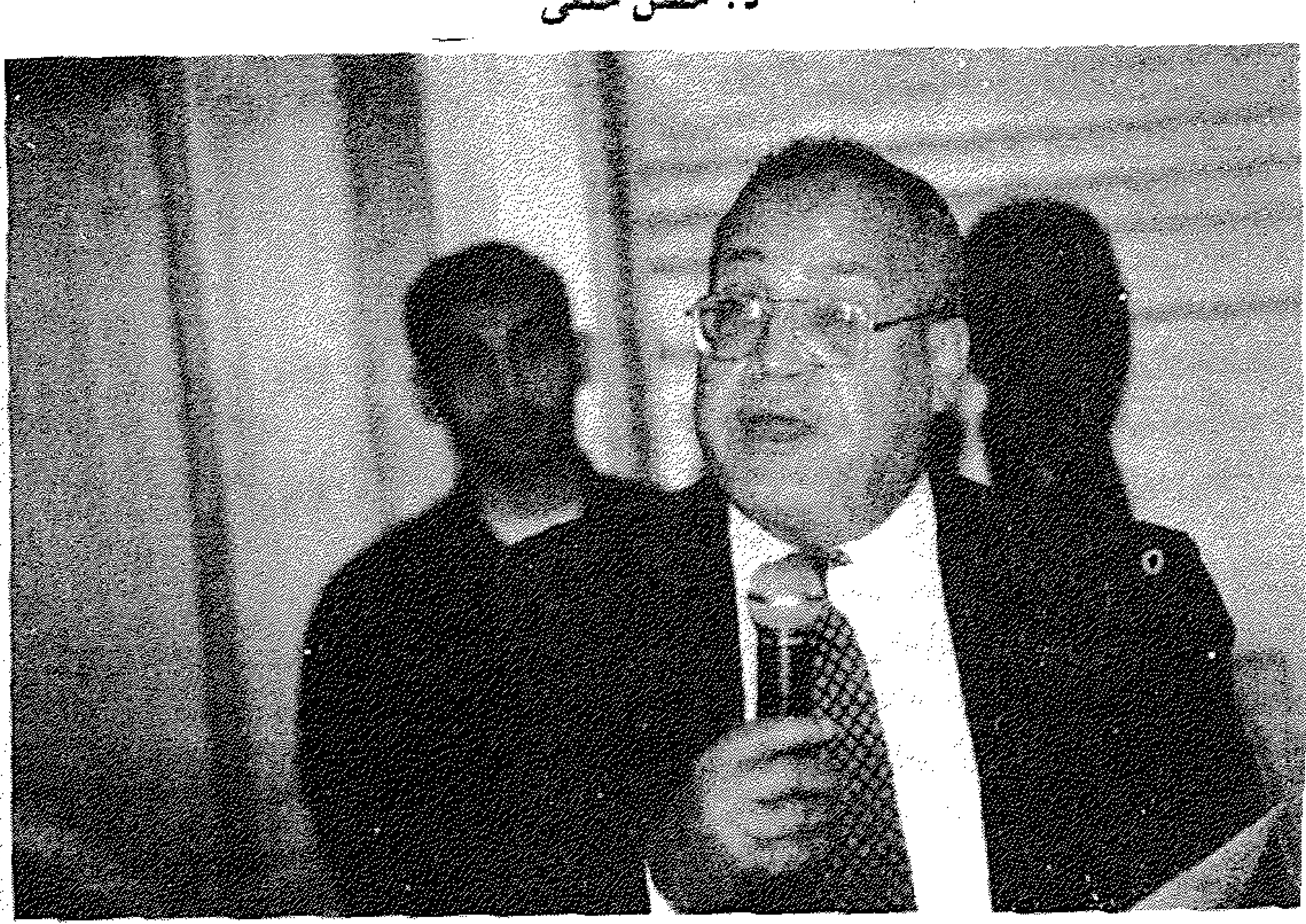
واتفق معه فى هذا التقدير **د. عبد المحسن حمودة** ، وتناول فى هذا السياق المسار الدموى ، لما جرى فى الجزائر ودعا **حسنى عبد الرحيم حزب التجمع إلى حل نفسه ، لانه لا يمثل كل قوى اليسار.**

وذكر **عاطف المغاورى** أن حزب التجمع ، لا يزال تحت المطاردة ، وهذا ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، لكنه أكد على أهمية العمل فى صفوف الجماهير لتجاوز حصار العزلة.

وأشار **فخرى لبيب** إلى أن أحد عوامل استمرار صيغة التجمع ، إنه لم يأخذ بفكرة المركزية الديمقراطية ، وسعى إلى تخصيب جديد ، لكنه لاحظ أن التجمع لم ينجح فى أن يكون بيتا لكل قوى اليسار.

وانتقد عطيه الصيرفى موقف التجمع من حرية الاجتهاد مستشهدا بالمعارضة التى


د. حسن حنفى



اليوبيل الفضى للتجمع



محمد علوان ..الوفد ليس حزبا عائليا

وواجهت بها دعوته إلى التعددية النقابية ،فى مواجهة التنظيم النقابى الهرمى المركزى الأصفر.

وطالب هانى الحسينى بتجديد الصيغة التنظيمية للتجمع ، بما يساعد على الانتشار فى صفوف المثقفين والمفكرين والعمال ، وقال إن المعارضة فى التجمع كان لها أثر إيجابى ، وإنها تستعد لجولة جديدة من أجل تغيير القيادة.

وأشار **عبد العظيم المغربى** ،إلى إن التجمع ،الآن لم يعد يعبر عن الفكرة والمشروع ،والأسباب ،والأسباب التى دعت إلى إنشائه ، هى أكثر الحاحاً الآن، وإنه كان بيتا لليسار ، لكنه الان ينبغى أن يكون بيتا لكل الوطنيين وأضاف **إن سبيكة التجمع تكلست ، وإن الحزب الناصرى ، أيضا ، صار حزبا سلفيا ، وإن المطلوب الآن، هو تخليق حركة وطنية جديدة.**

الصيغة الفكرية للتجمع

وفى الجلسة الرابع استهل **عبد الغفار شكر** الحديث بالتأكيد على أن التجمع حافظ لكل أعضائه على أصولهم الفكرية، ولكنه سعى إلى التوحيد السياسى على أساس برنامجى، وقال إن البرنامج السياسى له مجموعة من المبادئ الفكرية العامة **(الديمقراطية كطريق للتغيير، الاشتراكية العلمية ، الوحدة الوطنية)** وتناول **السيد ياسين** تجربة التجمع ، كحزب فريد على الساحة السياسية ، بخبرته التنظيمية ،وكفاءاته الفكرية ، وقدرته على إدارة الحوار الديمقراطى بين أعضائه.

وعرض لوثيقة **«نحو مجتمع المشاركة الشعبية»** وقال إن هناك مفاتيح رئيسية لفهم هذه الوثيقة هى:

النقد الذاتى ..والتشدد الأيديولوجى ..واليوتوبيا وقال السيد ياسين ، إن الوثيقة تبدأ بنقد ذاتى جسور، حين وضعت عنوانا مقدمة الدراسات التمهيدية للبرنامج عن« **نهاية العقائدية» وكتب الدراسة د. إسماعيل صبرى عبد الله ووجهت نقدا ذاتيا لممارسة الماركسية ، التى حولتها إلى ما** يشبه العقيدة الدينية، لها نصوصها المقدس ، الصالحة لكل زمان ومكان . فكان للماركسية ، بكلمات الوثيقة ، ، أئمة مفسرون! وحاولت تعميم دراسة ماركس لأوروبا على كل المجتمعات.

الماركسية لم تسقط

لكن **السيد ياسين** ، اختلف مع تعبير« **نهاية العقائدية»** وقال إنه لا يعتقد أن **حزب التجمع ليس حزبا عقائديا** وأشار إلى أن المقصود ، ربما ، يكون، **نهاية الديجماطوقية.**

ورفض **سيد ياسين** تفسير بعض قيادات التجمع لانهيار الاتحاد السوفيتى ، باعتبار أن الخطأ كان فى الممارسة ، بينما النظرية سليمة ، أو أن البناء الاقتصادى كان قويا، لكن الانفاق العسكرى أدى إلى استنزاف الموارد . وقال أن النظرية الماركسية تختلف عن الطبيعة الإنسانية ، فهى تعلى من شأن الجماعة ، على حساب الحافز الفردى ، تستحق المراجعة.

اليوتوبيا

لكن **السيد ياسين** ، مع هذا فرّق، بين سقوط الأنظمة السياسية، وسقوط النظرية الماركسية ، وقال إن تجديد الماركسية بأحلامها عن العدل والحرية ممكن وضرورى.

وذكر أن **د. ابراهيم سعد الدين سار فى هذا الطريق بمحاولة التوفيق بين السوق والتخطيط ، لكن د. ابراهيم العيسوى ظل أرثوذكسيا.**

وأضاف السيد ياسين أن اليوتوبيا ما زالت حاضرة، فى برنامج التجمع ، وانتقد غياب دراسات عن الخريطة الطبقية الراهنة فى مصر ،والتحولات التى طرأت عليها.

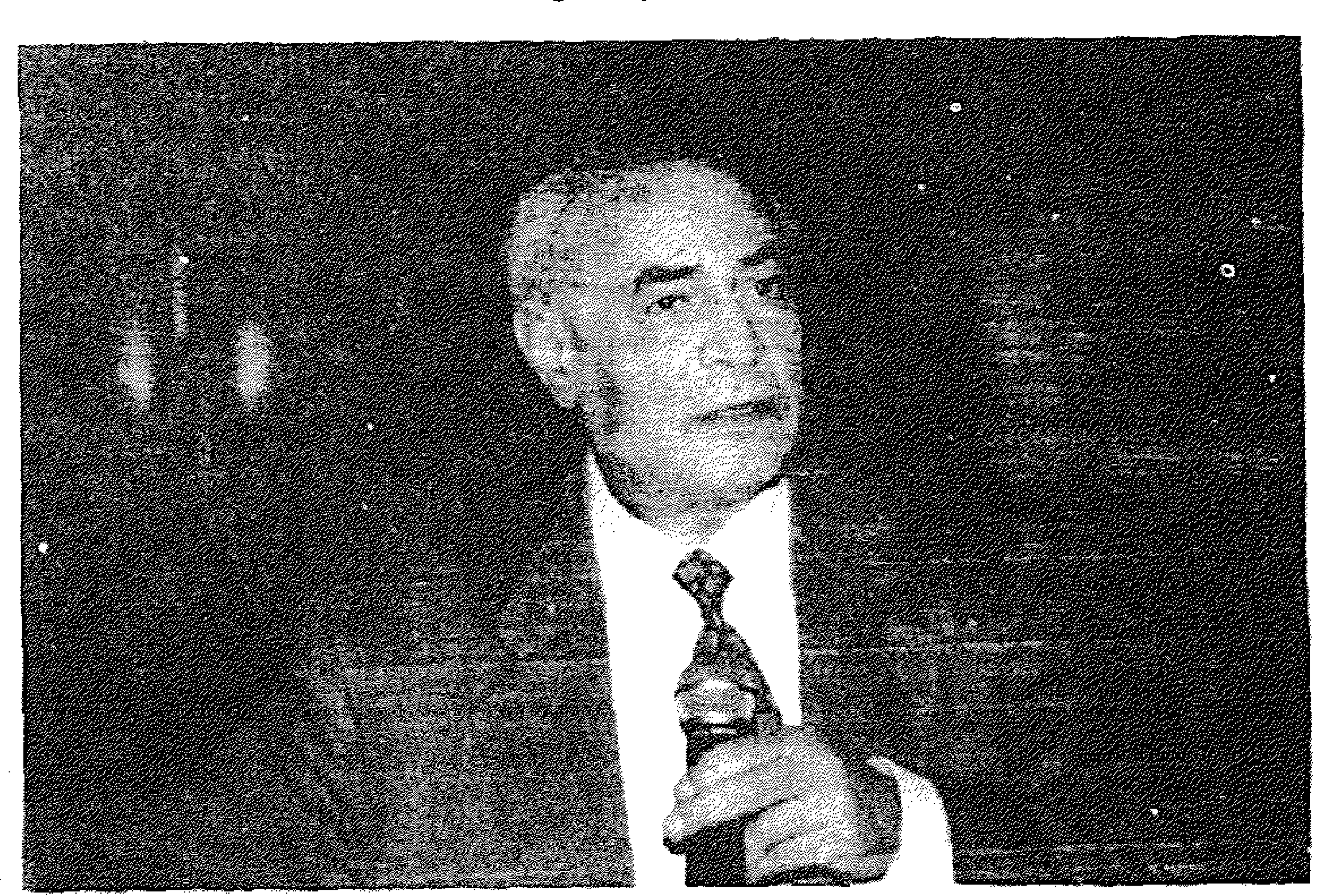
وقال إن فترات التحول فى المجتمعات الإنسانية ، تؤدى إلى ازدهار اليوتوبيا.

مداخلات

وفى تعقيب على دراسة **السيد ياسين** ،



د. سمير فياض





عبد العظيم المغربى



أبو سيف يوسف



محمد عوده

تناول د. **إبراهيم سعد الدين** الأصول الفكرية للتجمع ، فى نشأته ، وقال إن أصل الفكرة هو السعى لبناء مجتمع اشتراكى ، باجتهاد خاص ، ودون التمسك الحرفى بالماركسية ، وتعبئة قوى عديدة لتحقيق هذا الهدف ، من خلال تعدد التيارات ، ووحدة البرنامج.

وذكر د. **سعد الدين** أن التحولات التى طرأت على سياسات الحكم والاتحاد الاشتراكى فى اتجاه اليمين ، ساعدت على بلورة الصيغة التجمعية ، وضرب مثالا بموقف **د. يحيى الجمل الذى قال عند انضمامه للتجمع ، إن موقعى الطبيعى فى حزب الوسط ، لكن حزب الوسط اتجه إلى اليمين !.**

وأوضح د. إبراهيم ، إن **د. إسماعيل صبرى عبد الله** ،لم يقصد بنهاية العقائدية ، سقوط الماركسية ، بل سقوط الحزب المؤسس على عقيدة فكرية جامدة، وأضاف أن البرنامج العام ، يحتاج إلى برامج تفصيلية، وما زال الحزب يعيش مرحلة فكرية ، مع انتهاء المرحلة الايمانية ،والأساس فى البرنامج هو تحديد: **إلى من تنتمى ؟ وأى مصالح ندافع عنها ؟. والبرنامج يحدد القوى الاجتماعية التى تؤكد التجمع انحيازه لمصالحها.**

طبقات بقرار

وفى مدخالات القاعة ،ذكر **عطية الصيرفى** أن الطبقات فى مصر فى حالة فوضى ، وإن الرأسمالية الكبيرة نشأت بقرار ،والطبقة الوسطى فى حالة انهيار، والقرية تحولت إلى بوتيك ، ويمكن أن تجد فلاحا أصبح تاجراً، كما أن الموظف يقود تاكسياً ،وهناك **بروليتاريا مهنية كادحة بذهنها ، وبروليتاريا فى المناطق الجديدة محرومة من كل الحقوق.**

وذكر **د. إبراهيم العيسوى** أن البرنامج يمثل اجتهادا فى وقت أزمة فكرية ،ومن الطبيعى ألا ينشأ مكتملاً، فخطوطه العامة وأفكاره الرئيسية تحتاج قدرا كبيرا من التفصيل . وقال إن الهدف المرحلى بعيد المدى لا يزال «الاشتراكية» ، ولكنه يركز فى المدى الأقرب على« **المشاركة »والتنمية المستقلة»** إنطلاقا من انه لا مقايضة بين العدل الاجتماعى ،والحرية السياسية.

وذكر **العيسوى** أن البرنامج طور فكرة الملكية العامة بالتأكيد على الملكية المجتمعية(**اتحادات ، تعاونيات ، نقابات**)وهذا لا يلغى السوق، حتى فى المجتمع الاشتراكى، **لكن قضية العدالة لابد أن تكون حاضرة فى برامج التنمية ، بحيث لا تترك السوق كلية ، للعرض والطلب.**

الفساد والمفسدون

وذكر **د. مجدى قرقر** إن برنامج التجمع حافظ على هدف العدل الاجتماعى ، دون أن ينكر الحافز الفردى ، وتبنى صيغة للمشاركة الشعبية ، لا تتعارض مع الاشتراكية .وطرح التنمية المستقلة فى مواجهة التبعية ، لكن هناك مسائل مهمة ،لم تأخذ حظهما مثل **هوية الأمة، والصراع العربى-الإسرائيلى ،وظاهرة الفساد، والمفسدين .**

وقال **ثروت سرور** إن اليوتوبيا حلم لا يمكن لحزب اشتراكى أن يتجاهله ، والتغيير يبدأ بالاحلام .

الثورة العلمية

وذكر **أبو سيف يوسف** أن الماركسية هى رؤية للعالم وهى تحليل ملموس لواقع ملموس ، وليست عقيدة جامدة، وقال إنه بعد ٢٥ سنة ، على نشأة التجمع، لابد أن نتوقف ونفكر ،وهذا مشروع ،فالثورة العلمية والتكنولوجية تفتح آفاقاً جديدة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، وثورة الاتصالات تفتح افاق تداول المعلومات وتبادل الآراء والخبرات.

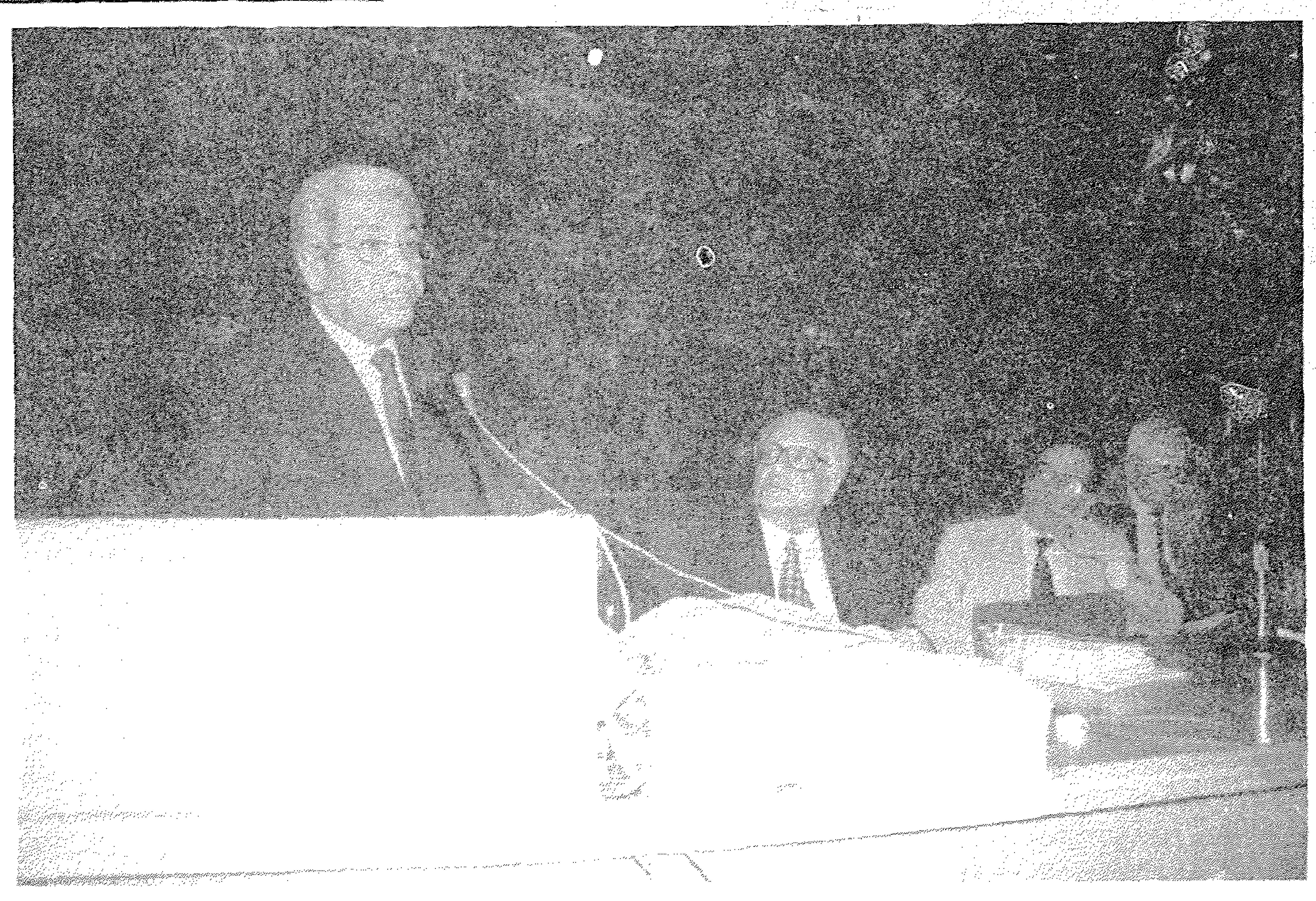
وذكر صلاح عدلى إنه **لا ينبغى لحزب أن يفتح الباب لتناقض بين برنامجه السياسى ،وأساسه الفكرى** وأكد **ماهر بيومى** على أهمية تجاوز أزمة اليوتوبيا بالبرامج التفصيلية ،وبالاهتمام بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير.

وتناول الكاتب الصحفى **محمد عودة** أزمة الاشتراكية ، وطرح السؤال **لماذا نعتبر ما جرى فى الاتحاد السوفيتى، وأوروباالشرقية ، نهاية التاريخ؟ ولماذا نتجاهل تجربة الاشتراكية فى أسيا وكوريا ..واستعادة الأحزاب الاشتراكية لعافيتها فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية.**

وقال إن الرأسمالية ليست نهاية التاريخ ، فهى تمر بأزمة عنيفة ، وفى مواجهة الرأسمالية ،والعولمة المتوحشة تنهض قوى عديدة للنضال ،فالمستقبل ليس مظلما وكئيبا ،وحلم العدل والحرية ما زال يحتفظ بكل حيويته ، وجدراته ، وقدرته على تحقيق انتصار.

التطور فى التجربة الحزبية .. أقل مما يجب .. ومما تستحقه مصر

كلمة د. عبد المنعم سعيد فى افتتاح ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر - التجمع نموذجاً



د. عبد المنعم سعيد

اسمحوا لى أن نبدأ أعمال ندوة" **ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر** : نموذج حزب التجمع" بالترحيب بكم باسم مؤسسة الأهرام ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، والشكر والتقدير لصاحب المبادرة فيها الأستاذ **حسين عبد الرازق**، والزميل والصديق **ضياء رشوان** الذى قام بالإعداد لها ، والأساتذة والزملاء والزميلات الذين سوف يشاركون فيها من القاعة أو من المنصة . واسمحوا لى أيضا أن أتوجه بالتهنئة الحارة إلى **حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الوحدوى** بعد مرور ربع قرن على إنشائه حيث كان أول الأحزاب السياسية التى تم الإعلان عنها فى تجربة التعددية الحزبية الجديدة ، وأتمنى أن تتاح الفرصة لمركز الدراسات أن يقدم ذات التهنئة لكل الأحزاب المصرية الشرعية . ليس من خلال البرقيات الملونة، وباقات الزهور العطرة ، ولكن من خلال الدراسة والفحص والتمحيص للتجربة بحلوها ومرها .

وحتى يكون ذلك ممكنا اليوم وفى أيام أخرى فان واجبى هنا أن أحدد ماالذى نحن بصدد فهمه واستيعابه واستخلاص الدروس منه . وبداية فإننا نتحدث عن ربع قرن من التجربة الحزبية ، وهى فترة زمنية انقلبت فيها الدنيا رأسا على عقب ، وتغيرت مصر كثيرا ، وشابت فيها رؤوس كثيرة ، **وولد فيها مايقرب من نصف سكان مصر حاليا أو**

د. عبد المنعم سعيد

حوالى ثلاثين مليونا من البشر. وأصارحكم القول إن التغيرات التى حدثت لدينا ولدى غيرنا خلال خمسة وعشرين عاما خاصة خلال الأعوام العشر الماضية تقول إن **التطور فى التجربة الحزبية كان أقل مما يجب ، وأقل مما تستحقه مصر ، وأقل مما هو لازم لإقامة مجتمع ديموقراطى متكامل يتنافس فيه الجميع بشرف وأمانة من أجل خدمة ورفعة الوطن من موقع السلطة ، أو من موقع المعارضة.**

وحتى نفهم لماذا كانت الحال كذلك فلابد أن نفحص التجربة ، وقد وجدت فى القاموس لكلمة **"التجربة"** " ثمانية تعريفات ، فهى الوعى والتفهم للواقع أو حدث بدنى أو نفسى ، وهى مجموعة الحقائق والأحداث التى تجرى ملاحظتها ، وهى المشاركة فى

بدون أحزاب حديثة ديناميكية وفاعلة هناك صعوبة كبيرة فى اعتبار التحديث هدف لمصر

الأحداث ، وهى الحالة التى تنتج عن الاشتباك مع نشاط أو شأن ، وهى المعرفة والمهارة أو الممارسة الناتجة عن المراقبة أو المشاركة فى الأحداث ، وهى الأحداث التى تكون حياة الانسان، وهى الأحداث التى تشكل الوعى بماضى جماعة أو أمة أو الإنسانية ، وهى شئ ماواجهه الشخص وعاش فيه ، فى كل هذه التعريفات الثمانية سوف نجد ثلاثة **عناصر أساسية تحدد معنى " التجربة" وهى وجود حقائق أو أحداث ، وإدراك للحقائق أو الأحداث ، ثم دروس أو حكمة نستخلصها من هذا الإدراك.**

أما **الحزب السياسى** وحسب تعريف **د. هالة مصطفى** فى كتابها عن الأحزاب فهو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتفقون على برنامج معين أو أفكار محددة . معنى ذلك أن هناك ثلاثة عناصر أساسية ينبغى التنبه لها عند الحديث عن الأحزاب ، البشر أو الأفراد الذين يشاركون فيها ، والأفكار السياسية التى يجتمعون عليها ، والهيكل التنظيمى والمؤسسى الذى ينظم حركتهم التى ربما تكون فى إتجاه العمل على تطبيق هذه الأفكار فى المجتمع كله من خلال السلطة السياسية.

وهكذا فإن الحوار حول " **التجربة الحزبية فى مصر**" سوف يعنى التداول حول الإدراك للأحداث والحقائق المرتبطة بهذه التجربة سلبا أو إيجابا ، وتحتاج إلى تطوير فى الأحزاب من حيث بنائها التنظيمى والمؤسسى والأفكار التى تتبناها أو الطريقة التى تتبناها بها فى عالم ومجتمع متغير . هذا التحديد للموضوع يطرح بدوره مجموعة من التساؤلات الجوهرية ، أولهما **هل يمكن الحديث عن التجربة الحزبية فى مصر دون الحديث عن النظام السياسى كله فى جوانبه الدستورية والقانونية والإجرائية والعملية والقيمية؟**

السؤال هنا يتحدث عن نقطة البداية فى الموضوع ، وأحيانا يكون مهربا للجميع من عملية الحديث كلية ، فمن يقولون بضرورة البداية بالنظام السياسى كله يحاولون فى الحقيقة الهروب من الحاجة إلى الحديث عن الأحزاب التى هى جزء من هذا النظام ، وإرجائها إلى لحظة ربما لن تكون متاحة فى المستقبل المنظور ، خاصة أن الذين لايرغبون فى الحديث عن تغيير النظام السياسى سوف يطرحون كيف يمكن الحديث بينما حالة الأحزاب على ماهى عليها . وهكذا تدور الدائرة الجهنمية وتدوخ معها الرؤوس والعقول ، وينتهى الحوار أو اللاحوار ونحن لانزال جميعا عند نقطة البداية.

السؤال الثانى هو هل نحتاج الأحزاب أصلا فى المجتمع؟، وهنا عادة ماتطرح حجج تاريخية عن بدء التطور الديمقراطى فى الولايات المتحدة بدون أحزاب ، كما يطرح أن الأحزاب التى عرفتها مصر لم تكن أحزابا بمعنى الكلمة من الناحيتين التنظيمية والفكرية ، وإنما كانت حركات جماهيرية تمثل الأمة كلها مثل **حزب الوفد** قبل الثورة و **الحركة الناصرية** التى هى أوسع وأشمل من **الحزب الناصرى، وحزب التجمع الذى هو تجمع وليس حزبا بالمعنى التقليدى للكلمة.**

هذا السؤال يلغى موضوع دراسة التجربة الحزبية فى مصر ، ويرجئ التطور فى الأحزاب السياسية إلى عملية تاريخية كبرى تنضج فيها التجربة ، وبالتالى يتخلى البشر عن دورهم فى تغيير الواقع الذى يعرفون تماما أنه غير سعيد بالمرة.

السؤال الثالث،**هل يمكن فحص ودراسة مالانعرفه على وجه التحديد.** فالتجربة المراد فحصها وتغييرها ونقلها من حالة أدنى إلى حالة أرقى تفترض بحكم التعريف معرفة بالحقائق والأحداث ثم إدراكا لها واستخلاصا للدروس بشأنها ، ولاجدال فى وجود بعض المعرفة عن موقع الأحزاب فى النظام الدستورى والقانونى المصرى ، كما توجد معرفة بكيف تطور النظام الحزبى خلال ربع القرن الماضى ، ولكن **المعرفة بعد ذلك غائبة عن الأحزاب ذاتها من حيث حجم العضوية ، وحجم من يدفعون الاشتراك الحزبى ، ومن يشارك فى الحملات الانتخابية والسياسية والتصويت فى الانتخابات العامة ، وطرق اتصال الحزب بأعضائه ، وفوق ذلك كله تمويل هذه الأحزاب**، كما أنه ليس معروفا

المشاركون فى ندوة الأهرام



على الإطلاق شيئا عن إدراك أعضاء هذه الأحزاب عن أحزابها وأفكارها وقياداتها . وإذا كانت كل هذه الحقائق غائبة أو ناقصة للغاية، والإدراك غائب عن الإدراك ، فلن يوجد الكثير من الحكمة التى تسمح بتغيير الواقع!.

رغم هذه الأسئلة والإشكاليات ، فان باب الاجتهاد ليس مغلقا ، ويمكن إبداء عدد من الملاحظات التى تنير الطريق.

أولا ، أن الأحزاب ضرورة للنظام السياسى ، والنظر فى شأنها ليس فقط جزءاً من عملية النظر فى النظام السياسى ككل ، وإنما قد تكون واحدة من الطرق الرئيسية إلى تطويره وتحديثه .**فبدون أحزاب حديثة وديناميكية وفعالة ، فسوف تكون هناك صعوبة كبيرة فى اعتبار التحديث هدفا لمصر سواء كان للنظام السياسى أم الاقتصادى أم الاجتماعى أم أى شئ آخر .** وهى ضرورة لأنها هى التى تقوم بتجميع المصالح وترجمتها إلى أفكار وبرامج وخطط عمل توسع دائرة الاختيار أمام المجتمع.

ثانيا ،**أنه رغم الإدراك الكامل للقيود الواقعة على الأحزاب المصرية ، سواء ماارتبط بالأوضاع القانونية خاصة قانون الطوارئ ، ومايتعلق بحرية الممارسة والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية التى لاتزال مملوكة للدولة كالإذاعة والتلفزيون،** فان هناك مساحة كبيرة للنظر والتغيير داخل الأحزاب نفسها يمكن طرقها والسير خطوات فيها . وفى الحقيقة فان أكثر الجماعات السياسية تأثيرا على الشارع المصرى بصفة منفردة من غير القاعدة العريضة غير المنتمية إلى الأحزاب أو الجماعات السياسية والتى تزيد على ٩٢٪ من الشعب المصرى ، تنتمى **إلى التيار الإسلامى** الذى هو ليس حزبا قانونيا أو شرعيا على الإطلاق.

ثالثا ، أن البناء التنظيمى للأحزاب ربما كان أول ما يستوجب النظر، **فكل الأحزاب المصرية ارتبطت بأشخاص بعينهم دون تداول للسلطة خلال ربع قرن كامل** مهما كانت التبريرات السياسية والمبررات الشرعية . ورغم كل التقدير والتبجيل لهؤلاء ودورهم الوطنى فان الديمقراطية التى يقول بها عالم اليوم تقول بضرورة وجود حدود زمنية لتولى القيادة والمسئولية . وهنا يرد عدد من

قضية تمويل الأحزاب من الموضوعات الغائبة تماما عن النقاش العام فى مصر والحديث عن تحديث الأحزاب بدونها نوعا من المراهقة الفكرية

الأفكار:

١-**ضرورة تغيير البناء التنظيمى للأحزاب بحيث يكون ديمقراطيا بشكل كامل** ومن خلال انتخابات حرة تجرى تحت رقابة نزيهة، ويكون ذلك لكل القيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة ، وحتى المرشحين للمجالس النيابية يمكن اختيارهم من خلال انتخابات تمهيدية.

٢-**ضرورة تقييد الفترات الزمنية للقيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة** لإتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب وتجديد الدماء ومنع الشللية من السيطرة على مقدرات الحزب.

٣-**تغيير البنية المؤسسية للأحزاب لكى تتواءم مع العصر** وتعتمد أدواته الحديثة فى الاتصال والإعلام والتواصل مع الأعضاء واستطلاع آرائهم بطريقة علمية تختلف عن الأسلوب التقليدى الراهن القائم على المؤتمرات والاجتماعات والندوات.

٤-**ضرورة وجود كوادر محترفة ومدربة على صياغة الأفكار والبرامج وخطط العمل المستندة إلى بحوث علمية حقيقية تجريها مراكز بحوث متطورة ترتبط بهذه الأحزاب.** إن الهرب الذائع فى الأحزاب المصرية إلى الماضى والشعارات الأيديولوجية يعود فى كثير منه إلى غياب المعرفة عن الحاضر والمستقبل . فالقضية ليست برامج سياسية يتم البحث لها عن معلومات تؤيدها فى الواقع ، وإنما هى معلومات تقود إلى برامج ممكنة التحقيق ، وقابلة للحوار حولها فى المجتمع.

٥-**كل ماسبق من أفكار تتطلب تكلفة وتمويلا كبيرا**، وللأسف فان قضية تمويل الأحزاب من الموضوعات الغائبة تماما عن النقاش العام فى مصر ، وأن وضعها على ساحة الحوار العام ليس فقط لأنه بدون توفير التمويل تصبح قضية تحديث الأحزاب نوعا من المراهقة الفكرية ، وإنما لأنه لايجوز أن تكون هناك أحزابا مفلسة وعاجزة تماما عن إدارة حزبها وصحيفتها اقتصاديا بينما تتخذ فى ذات الوقت مواقف تتعلق بالإصلاح الاقتصادى فى مصر وأحيانا العالم كله . هنا فان التجربة العالمية تشير إلى أن الأحزاب الحديثة هى مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة توفر تمويلها من خلال شركات ومؤسسات إعلامية رابحة وتدار على أسس اقتصادية تقوم بالإنفاق على الحزب وحملاته وبحوثه.

٦- وبالنسبة لحزب التجمع تحديدا ، والذى أكن له ولقيادته كل الاحترام والتقدير لدوره الوطنى ، ونضاله الصلب ، **فان الأوان قد آن للمراجعة الفكرية للتجربة اليسارية كلها فى مصر والعالم.** فرغم أن الشوق للعدل والنضال من أجل التقدم الإنسانى يظل جوهر فكر اليسار وعمله السياسى ، فإن التجربة العالمية فى الوصول إلى العدل والتقدم قد باتت أغنى بكثير مما وصلنا حتى الآن.

السيدات والسادة

اسمحوا لى أن أرحب بكم مرة أخرى ، وأختم حديثى بالدعاء إلى الله العلى القدير أن يمنحنا الشجاعة لكى نغير فى وطننا وأحزابنا مانستطيع تغييره ، وأن يمدنا بالصبر على مالانستطيع تغييره ، وأن يمنحنا الحكمة لكى نعرف الفارق بين مانستطيع ومالانستطيع.

والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

التجمع أكثر الأحزاب المصرية قدرة على التكيف والتطور المستمر فى مواجهة الظروف المتغيرة



إيمان حسن

البحث فى قضايا الأحزاب السياسية وتجربتها وحصيلة نضالها، هو فى الواقع **بحث فى موضوع« طبيعة الدولة » فالدولة-** خاصة فى دول العالم الثالث-هى التى تحتكر الاستخدام الشرعى للعنف فى المجتمع ،وهى التى تضع الإطار القانونى وتصنع الحدود التى يتم بداخلها تحديد أدوار المؤسسات الأخرى ،ومنها بالطبع الأحزاب السياسية **،فالقضية الأعم هنا والدائمة المناقشة هى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى ،وإلى أى حد تتمتع هذه الأخيرة باستقلالية نسبية تجاه الدولة.**

ومن ثم فمن الأهمية بمكان التعرض للإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتاريخى الذى تمارس فى إطاره مؤسسات المجتمع المدنى وظائفها .وفى إطار تقييمنا تجربة حزب التجمع فى مصر ،فسوف يتم الرجوع كلما تطلب الأمر ذلك إلى تلك الأطر التى يمارس من خلالها حزب التجمع دوره ووظائفه فى النظام السياسى.

واليوم و نحن نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس **حزب التجمع** الذى ارتبط ببواكير التحول إلى التعددية السياسية ، يهمنا بشكل أساسى التأكيد على عدد من أهم ملامحه:

أولا: يمثل حزب التجمع التجسيد العملى الآن للمشاركة الشرعية المؤسساتية لليسار المصرى بروافده الفكرية المختلفة فى تجربة التعددية الحزبية القائمة،وقد انعكست هذه الحقيقة على نشأة الحزب وبنيته التنظيمية وبرنامجه السياسى، ومجمل مواقفه وعلاقاته.

ثانيا: تحتل القضية الاجتماعية- الاقتصادية والانحياز للدفاع عن حقوق الكادحين والطبقات الفقيرة ، أعلى سلم الأولويات فى برامج الحزب العامة والانتخابية ونشراته ودراساته ،ومادة صحيفته ، ساعده على ذلك ما يملكه من خبرة تنظيمية جيدة وتوافر عدد كبير من الكفاءات الفكرية والعلمية المتخصصة فى المستويات القيادية للحزب.

ثالثا: حزب التجمع- حتى هذه اللحظة - من أكثر الأحزاب قدرة على التكيف والتطور المستمر فى مواجهة الظروف المتغيرة ،وهو الحزب الوحيد الذى لم يتعرض لانفجارات أو إنشقاقات كبرى داخله ، رغم وجود صراعات فكرية.

رابعا : حزب التجمع من أنشط الأحزاب فى المجال الثقافى والفكرى.

نشير أيضا هنا إلى عدد من ملامح التعددية السياسية المقيدة فى مصر :

أولاً :إن عملية الانتقال نحو التعددية السياسية تمت بمبادرة من القيادة السياسية التى أدارت عملية الانتقال نحو التعددية الحزبية.

ثانيا : حرص النظام السياسى على حصار تجربة التعددية الحزبية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والممارسات الواقعية ،ففرضت القيود على تعدد الأحزاب منذ اللحظة الأولى وعلى تمثيل كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المصرى.

ثالثا : هيمنة السلطة التنفيذية على النظام السياسى- متمثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والأجهزة التنفيذية- وهذه السمة هى أخطر سمات التعددية السياسية المقيدة فى مصر، لذلك لابد من التأكيد هنا على ما تتمتع به مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء من سلطات ونفوذ فى مواجهة كل من السلطتين التشريعية والقضائية .وهو الأمر الذى أدى إلى إضعاف فاعلية دور الأحزاب الرسمية وبالذات فى



خمسة من قيادات التجمع يستمعون باهتمام للمناقشات

اليوبيل الفضى للتجمع

ضوء غياب التوازن بين إمكانيات أحزاب المعارضة وإمكانيات الحزب الوطني.

رابعا: أنه على الرغم من حدوث بعض التغيرات وبعض الانفتاح السياسي الذي شهدته الحياة السياسية المصرية ، في عهد الرئيس حسنى مبارك ،إلا أنه ظلت واستمرت العديد من الإشكاليات المرتبطة بتجربة التعددية الحزبية ومن أهمها استمرار القيود والحصار على أنشطة الأحزاب السياسية ونشير هنا بشكل سريع إلى تلك المحددات الخارجية أي تلك النابعة من النظام السياسي -على أنشطة الأحزاب السياسية ، فهناك أولا عدد من المحددات الدستورية والقانونية مثل **دستور ١٩٧١ ، وقانون الأحزاب السياسية بتعديلاته المتتابعة والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ -والذى ظل ساريا حتى وقت قريب- والقانون رقم١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الذي استمر العمل به إلى ما قبل انتخابات ٢٠٠٠.**

هناك أيضا عدد من المحددات السياسية المرتبطة بهيمنة السلطة التنفيذية والافتئات على السلطتين التشريعية والقضائية، وتدخل الأجهزة التنفيذية في العملية الانتخابية ، أيضا هناك عدد من المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتعلق بالانفصال **بين الحياة الحزبية وجوهر اهتمامات المواطن العادى لانشغاله بتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية**، هذا بالإضافة إلى دور الانتماءات التقليدية(العصبية والقبلية) في التأثير على اتجاه التصويت في الانتخابات.

فإذا أضفنا إلى ذلك عزوف المواطن المصرى عن المشاركة السياسية وعدم حياد الأجهزة الإدارية والقيود المفروضة على بقية مؤسسات المجتمع المدنى(النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التطوعية) فإن صورة البيئة التى تمارس فيها الأحزاب السياسية في مصر أدوارها ، تكتمل لتفسر لنا مأزق وأزمة التعددية الحزبية في مصر.

لا شك في أن ظروف نشأة حزب التجمع وتطوره والمحددات الخارجية التى فرضت منذ اللحظة الأولى قد انعكست بشكل أساسى على دوره في الحياة السياسية المصرية خلال تلك الفترة وفي هذا الإطار نلقى الضوء على عدد من المحطات الرئيسية التى مر بها تطور الحزب:

أ) أن القيود التى فرضت على تعدد الأحزاب منذ اللحظة الأولى قد أدت إلى أن يتشكل حزب التجمع وفقا لصيغة تنظيمية



مجدى أحمد حسين مناقشا

تتيح انضمام تيارات سياسية، ذات توجه يسارى ، وذات ولاءات أيديولوجية مختلفة، وحدت بينها في البداية سياسات الرئيس السادات التى تميزت بالحدة والمواجهة والتعقب البوليسى وتضييق قنوات الاتصال واقتحام المقرات وزاد من حدة المواجهة تبنى الرئيس السادات لعدد من السياسات اعتبرتها تلك التيارات بمثابة «ردة» سياسية واقتصادية واجتماعية عن تلك التى تبنتها القيادة السياسية في الخمسينيات والستينيات.

ب) بتولى الرئيس مبارك السلطة ،واتجاهه إلى تخفيف حدة المواجهة بين مؤسسة الرئاسة وأحزاب المعارضة في بداية عهده ، تبلور تيار معتدل داخل حزب التجمع هو التيار «التجمعى» الذى يدين بولائه إلى صيغة التجمع وليس إلى أى تنظيمات أخرى **.فبدأ التباين بين موقف التيارات المكونة لحزب التجمع في الظهور خاصة بعد نتائج انتخابات ١٩٨٤ ، ثم انفجر الصراع بينها داخل الحزب حول عدد من القضايا المهمة والأساسية بعد نتائج انتخابات ١٩٨٧.**

ج) أدى الصراع الفكرى داخل التجمع إلى عدد من النتائج منها: **تغيير رئيس التحرير ومجلس التحرير بجريدة الأهالى - استمروا في مواقعهم من١٩٨٢-١٩٨٧ -وقد اتهموا بالتطرف يساراً،وتعيين مجلس تحرير جديد استطاع تخفيف حدة المواجهة بين الجريدة والحكومة ،وتصعيد المواجهة مع التيارات الدينية باعتبارها الخطر الرئيسى الذى يهدد الأحزاب والنظام السياسى كله** .وهناك عدد من المتغيرات الأخرى التى ساعدت على غلبة الصيغة الشخصية والتجمعية والتى تقوم على القواسم المشتركة بين قوى اليسار ، أهمها:

* استقلال التيار الناصرى في حزب مستقل.

* **الأزمة التى أصابت الحركة الشيوعية وألمت بحركة اليسار وتنظيماته المختلفة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتحولات في دول أوروبا الشرقية.**

* **خروج أبرز ممثلى التيار القومى إما بالانسحاب مثال د. يحيى الجمل أو بالوفاة مثل د.محمد أحمد خلف الله والأستاذ لطفى واكد، وقد كانوا نواب الرئيس في فترات مختلفة.**

* **تركيز الحزب في العقد الأخير على العمل البرلمانى بما يوجبه ذلك من الالتزام بقواعد الشرعية.**

والخلاصة أن التيار التجمعى قد نما وتبلور داخل الحزب واكتسب نفوذا متزايدا في عهد الرئيس حسنى مبارك، انطلاقا من رؤية متكاملة لترتيب أولويات الصراع وأشكاله ،وأنه استطاع عبر هذا النمو أن يقدم الأسس الفكرية للأيديولوجية التجمعية لمواقف سياسية شملت العلاقة بالنظام السياسى والتيار الدينى والفئات الوسطى وأشكال النضال ووضع القوى المحجوبة عن الشرعية داخل الحزب ،كما استفاد هذا التيار من شموله لعدد من أبرز مؤسسى التجمع في إعادة ترتيب البيت لتغليب خططه وتوجهاته في أعقاب انتخابات ١٩٨٧ على الخصوص ،وتحجيم التيارات الأخرى.

في هذا السياق وفي إطار تقييم محصلة التجربة الحزبية لحزب التجمع ،تجدر الإشارة إلى أربع وظائف أو أدوار يتوفر على أى حزب سياسى القيام بها. ويتوجب أداء الحزب لهذه الوظائف على حجم القيود المفروضة على حركته ، ومدى التدخل أو عدم التدخل في أنشطته ،ومدى قدرة الحزب- من ناحية أخرى-على مواجهة أو تجاوز هذه القيود ،هذه الوظائف هى **تجميع المصالح والتنشئة السياسية والتجنيد السياسى والمشاركة السياسية.**

أولا: تجميع المصالح

ويقصد بها تحويل المطالب الكامنة في الرأى العام إلى بدائل أو اقتراحات للسياسات العامة، أى أن الحزب يلعب دور المتحدث باسم المصالح التى ينحاز لها في عملية صنع السياسة.

قضايا العمال والفلاحين والطبقات الكادحة

وتعكس مواقف حزب التجمع في وثائقه

الأساسية أو مواقفه العملية انحيازه لقضايا الفلاحين والعمال والطبقات الكادحة، وقد قدم رؤية لمشاكل الطبقة العاملة وطرح استراتيجية لحل هذه المشاكل وحدد رؤيته لنمط التنمية الذي يراه كفيلا بحل مشاكل مصر الاقتصادية كما هاجم سياسة الحكومة باعتبارها تخدم المصالح البرجوازية المحلية المرتبطة بالرأسمالية العالمية وأدان آثار هذه السياسة على مستوى معيشة الموظفين والعمال وهاجم شركات توظيف الأموال ،وتدهور أوضاع التعليم والمستشفيات وناقش قضايا الإسكان والغلاء والدعم وأصدر العديد من البيانات التي تتضامن مع موقف العمال والفلاحين. وفي سابقة هي الأولى من نوعها رفع حزب التجمع بالتضامن مع أحزاب **العمل والناصري دعوة أمام محكمة القضاء الإداري ضد رئيس الوزراء يطالب فيها بوقف وإلغاء قراره ببيع نحو ٢٤٠ شركة قطاع عام واستند في دعوته إلى عدم دستورية بيع القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي.**

كما رفضت هيئة الحزب البرلمانية قانون(٢٠٣) الخاص بقطاع الأعمال وتقدم بمشروع قانون يقضي بحق لجوء العمال إلى الإضراب وتشكيل مجلس أعلى للأجور والأسعار يعمل على التوازن بينهما .ونظمت جريدة الأهالي (لسان حال التجمع) حملة ضد سياسة المعاش المبكر تحت شعار المعاش المبكر.. موت مبكر كما رفضت الهيئة البرلمانية قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية والوحدات غير السكنية.

قضية الاصلاح الديمقراطي

يؤكد الحزب في وثائقه على أهمية قضية الديمقراطية بأركانها الأساسية وقد رفض نواب حزب التجمع بالبرلمان القرارات بتجديد حالة الطوارئ ،وكذلك قانون تفويض رئيس الجمهورية في اتخاذ قرارات مهمة لها قوة القانون، وشنت جريدة الأهالي حملات ضد تعذيب السياسيين وقانون انتخابات مجلس الشورى وقانون الانتخابات بالقائمة النسبية وقانون مباشرة الحقوق السياسية ،وكان من **أهم المواقف التي تبناها الحزب وجريدته معارضته لترشيح الرئيس مبارك لفترة ثانية عام١٩٨٧ ،ولفترة ثالثة عام ١٩٩٣ ،وبالامتناع عن التصويت في مجلس الشعب لفترة رابعة عام١٩٩٩.**



حوار جانبي بين د. عبد المنعم سعيد ود. محمد عبد اللاه

القضية الوطنية

وقد تمحورت أهم مطالب الحزب في رفض اتفاقيات كامب ديفيد ..والتطبيع مع إسرائيل ،وأعلن تأييده للانتفاضة الفلسطينية ،كما أدان الحزب مظاهر التبعية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والتسهيلات العسكرية الأمريكية في مصر.

وفي إطار حديثنا عن الدور الذي يلعبه الحزب كمعبر عن المطالب الكامنة في الرأي العام يجب تسليط الضوء على الأداء البرلماني للحزب في عشر سنوات:

أهم المواقف التي تبناها الحزب وجريدته هي معارضته لترشيح مبارك عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣

لقد كان لنجاح الحزب في دخول البرلمان في أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥ و٢٠٠٠ ،أهمية بالغة، ورغم محدودية عدد نواب التجمع في المجلس فقد اجتهدوا في القيام بدور نشط في المعارضة يتسم بقدر من الموضوعية ،كما حاول الحزب وضع تقاليد برلمانية جديدة، مثل **تشكيل مكتب برلماني تابع للحزب يضم** النواب وعدد من القيادات وخبراء الحزب في كافة المجالات لتقديم المشورة ودراسة مشروعات القوانين وتقديم المقترحات والأسئلة وطلبات الإحاطة .وقد قدموا خلال تلك السنوات العشر ردودا على بيانات الحكومة رافضين لسياساتها وتجاهلها حقيقة الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصري وعدم مصارحة الجماهير بأبعاد الأزمة الحقيقية ، وعادة ما يتضمن الرد، التركيز على السياسات الاجماعية والاقتصادية الخاطئة والتضخم والبطالة والسياسية الزراعية وأوضاع العمال والفلاحين ومحدودي الدخل والمطالبة بالإصلاح الديمقراطي.

إلا أن الحزب يواجه إشكالية حقيقية في آدائه لهذا الدور، جوهر هذه الإشكالية هو **ضعف الوجود الجماهيري للحزب وسط الفئات والقوى الاجتماعية التي يعلن انحيازه لمصالحها وقضاياها**، فالقواعد الاجتماعية للحزب وسط الفلاحين والعمال محدودة، كما إن آراء الحزب وتوجهاته لا تصل إلى قطاعات عريضة من هذه الفئات ،فالحزب ليس له وجود مادي(مقار -لجان ..إلخ) في

أهم إشكالية يواجهها التجمع هى ضعف وجودة الجماهير وسط الفئات والقوى الاجتماعية التى يعلن انحيازه لمصالحها

العديد من المناطق الريفية ومناطق التجمعات العمالية، ولما كانت الأمية تتفشى بين الفلاحين ،فلا يمكن التعويل على دور جريدة الأهالى باعتبارها لسان حال الحزب للتواصل معهم- أكثر من ذلك -فإن أغلب هذه الفئات لا تصوت فى الغالب لصالحه فى الانتخابات البرلمانية-وهذا يعود بنا إلى المحددات الاجتماعية والثقافية التى تحدثنا عنها سابقا-وعلى سبيل المثال فقد حصل الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ على أقل نسبة أصوات فى الدوائر الريفية.

هذا فضلا عن ضعف وجود الحزب على مستوى المجالس المحلية كما أن تمثيله بمجلس الشعب-من الناحية العددية- يتسم بالضعف الأمر الذى يحول بينه وبين التأثير فى صنع السياسات العامة للدولة.

ثانياً : التنشئة والتثقيف السياسى

ويقصد بها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية، ويقوم حزب التجمع بهذا الدور على مستويين الأول تثقيف سياسى موجه إلى عضوية الحزب وقياداته، والثانى تثقيف سياسى موجه للجماهير ويعتبر الدور التثقيفى الداخلى والذى يتمثل فى عملية إعداد الكوادر فى الحزب ذا أهمية كبرى ومحورية . وذلك بحكم نشأة وتكوين الحزب منذ البداية باعتباره يضم كافة روافد اليسار المصرى من ناصريين وماركسيين وقوميين وقيادات دينية مستنيرة. **ويعتبر حزب التجمع من أنشط الأحزاب السياسية فى هذا المجال ومن ثم فالعمل التثقيفى فى الحزب يتضمن أولا تثقيف الأعضاء الجدد الذين لا يملكون موقفا سياسيا متكاملا وثانيا: دعم وحدة الحزب وتعميق الاتفاق داخله .**

ومن ثم فقد حاول الحزب منذ سنوات نشأته الأولى تخصيص عدد من القيادات الفكرية المؤهلة للقيام بالعمل التثقيفى وعمل برامج تثقيف بالمحافظات وتنظيم عدد من الحوارات الفكرية بين كافة القوى والتيارات المكونة للحزب .هذا بالاضافة إلى الدورات التدريبية والندوات التثقيفية . وساعد الحزب على تحقيق هذا الدور الامكانيات الفنية للعمل التثقيفى ووجود كوادر على درجة عالية من الكفاءة إلا أن ما يحجم ويحد من قيام الحزب بهذا الدور المحورى الامكانات المالية وانشغال بعض القيادات القادرة على القيام بهذا الدور، كما عانت هذه العملية من عدم الانتظام خاصة فى المحافظات نتيجة عزوف القيادات السياسية بها عن الالتحاق بهذه الدورات وهنا تدخل أهمية وظيفة التجنيد السياسى **فالحزب يعانى من ضعف وجود صف ثان مؤهل لقيادة حزب التجمع بالمقارنة بقيادة الحزب الموجودة الآن . هذا عن التثقيف الداخلى للأعضاء** ،أما بالنسبة للتثقيف السياسى للجماهير فتلعب فيه جريدة الأهالى الدور الرئيسى بجوار كتاب الأهالى ومجلة أدب ونقد ومجلة اليسار وبعض الجرائد الاقليمية.

وقد ظهرت جريدة الأهالى- فى فبراير ١٩٧٨ -فى ظل حملة متواصلة ضد اليسار وضد الحزب ومواقفه وقادته والتى ازدادت ضراوتها بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ . وواجهت الجريدة منذ البداية مشاكل التمويل والطباعة والتوزيع فى ظل احتكار الحزب الحاكم للصحف «القومية» ،وكانت الجريدة مصدر استياء دائم للرئيس السادات فى ذلك الوقت.

وقد اعتبرت مهمة الجريدة فى ذلك الوقت التثقيف السياسى، بمعنى توضيح مواقف الحزب المختلفة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماهير.

وقد عبرت الجريدة عن انحيازها للطبقات الشعبية فعالجت بإسهاب **قضايا الدعم والقطاع العام وصندوق النقد الدولى وعالجت أيضا قضايا الغلاء والبطالة وقضية الاستثمارات والبنوك الأجنبية وشنت حملات ناجحة على بؤر الفساد فى الحكومة والمحليات وساندت كثيرا كفاح الطبقات الكادحة للدفاع عن مطالبها فأيدت إضراب سائقى السكة الحديد ومطالب عمال النقل وعمال المحلة المضربين عن العمل ،وخاضت فى قضية الإصلاح الديمقراطى العديد من المعارك ضد قانون الطوارئ والتعذيب وقوانين الانتخابات وقوانين النقابات المهنية ، وطالبت بإلغاء القوانين الاستثنائية ولعبت الجريدة دوراً مهماً فى قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وتأييد الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، وأدانت اتفاقية كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل.**

إلا أن هناك عدد من المحددات أثرت وأضعفت من الدور التثقيفى للجريدة حيث انعكست إشكالية علاقة الحزب بالجماهير وضعف فاعليته ومحدودية انتشاره على علاقته بالجريدة باعتبارها وسيلة الحزب الرئيسية والوحيدة تقريبا فى مخاطبة الجمهور العام ،وفى ظل القيود المفروضة من قبل النظام السياسى وفى إطار الصيغة التنظيمية للحزب تحملت الجريدة عبئاً كبيرا فى التعبير عن خط الحزب ومواقفه خاصة قبل وصول الحزب إلى مجلس الشعب.١٩٩٠ وتثار دائما العديد من الإشكاليات المرتبطة بجريدة الأهالى ،وتعكس الانتقادات الموجهة لها خلال ال٢٥ عاما الماضية الصعوبة التى تواجهها فى التوفيق بن الضرورة الحزبية والضرورة الصحفية ،كما تعكس من ناحية ثانية إشكالية حسم هوية الجريدة . **هل هى جريدة جماهيرية تخاطب كل المواطنين أم جريدة دعائية تتوجه للمثقفين ، خاصة اليساريين منهم .وقد انعكس الصراع الفكرى الذى دار بالحزب بعد نتائج انتخابات ١٩٨٧ على توجهات الجريدة فاتجهت بعد تغيير قياداتها الرئيسية إلى مزيد من الاعتدال والمرونة وتهدئة الاشتباك مع السلطة السياسية على صفحات الجريدة. وتصعيد المواجهة مع التيارات الدينية المتطرفة.**

ووفقا لوثائق المؤتمر الرابع لحزب التجمع فقد انتقد بعض أعضاء الحزب الجريدة واتهمت الجريدة باليمينية ومهادنة الحكومة، وكانت قد اتهمت بالانحراف يسارا إبان الصراع الفكرى الذى تفجر بالحزب عام ١٩٨٧ .وحتى هذه اللحظة فالجريدة تواجه عديداً من الانتقادات من داخل الحزب بسبب تراجع التوزيع ، وأعلن البعض عن شعورهم بأن الجريدة باتت فاقدة للشخصية الصحفية المعارضة كجريدة يسارية وأنها لا تترجم صحفيا الخط السياسى للحزب.

الأهالى بين إصدارين

والحقيقة أن كثير من أعضاء الحزب

اليوبيل الفضي للتجمع

والعديد من المثقفين ينظرون بعدم رضا عن الجريدة وكثيرا ما يذكرون الآخرين بجريدة الأهالي عندما كانت تقود المعارضة السياسية إبان عهد الرئيس السادات والقضايا الساخنة التي أثارتها والاتهامات التي وجهت لها والتي كانت تعكس مدى تأثيرها على الرأي العام وقتها- مثل الإثارة والتشكيك وتهديد السلام الاجتماعي وتكدير الأمن العام وإثارة الحقد بين الطبقات -وتتم مقارنة ذلك كله بأحوال الجريدة في عهد الرئيس مبارك،حين أصبح على الحزب والجريدة أن يتعاملا مع المتغيرات الجديدة، حيث خفت طابع التوتر والتربص بين السلطة والأحزاب وأشيع إلى حد ما مناخ من الانفراج السياسي .واستطاعت التيارات الأقل تشددا أن تكتسب نفوذا متزايدا داخل الحزب في مواجهة التيار الأكثر تشددا الذي كانت له الغلبة والسيطرة الفكرية في عهد الرئيس السادات.

ثالثا: المشاركة السياسية

يقصد بوظيفة المشاركة السياسية، الاضطلاع بدور ما في عملية صنع القرار السياسي ،ويعتبر التصويت والترشيح للانتخابات والانضمام لعضوية الأحزاب السياسية أبرز صور المشاركة السياسية، وتوضح دراسة أوضاع المشاركة السياسية في مصر أنه على الرغم من تعرض المجتمع المصري للعديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلال العقود الماضية ،فإن حجم المشاركة السياسية لم يتغير كثيرا، وقد عاني الحزب من الفشل في الانتخابات والوصول إلى البرلمان في انتخابات ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧ ،وقد أثر ذلك بشدة على تقلص علاقته بالجماهير وعلى تضييق قنوات مشاركته في الحياة السياسية، **إلا أن نجاح الحزب في الانتخابات التالية في١٩٩٠و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ كان له أثر- رغم ضآلة حجم تمثيله بالبرلمان-على إعادة بعض الحيوية** للحزب، وكانت المعارك الانتخابية التي خاضها طوال تلك السنوات فرصة لتنشيط الأداء الحزبي وتحريك آلياته ،وكانت بمثابة اختبار لكفاءة الحزب وقدرة كوادره على العمل بين الجماهير والوصول إلى صيغة لخطاب سياسي يكون مقبولا جماهيريا.

ونتوقف هنا في الجانب الآخر للمشاركة السياسية ولكن داخل الحزب والتساؤل هنا **عن الديمقراطية الداخلية وآليات صنع القرار في الحزب** .فنجد أن طبيعة تكوين الحزب والصيغة التنظيمية له قد فرضت أسلوب التراضي والتوافق بين التيارات والأجنحة التي يتكون منها الحزب كآلية لاتخاذ القرارات داخله ،الأمر الذي أدى إلى **تعرض الحزب لبعض الأزمات خاصة في ظروف احتدام الخلافات ، إلا أن الحزب كان ينجح دائما في احتواء هذه الخلافات** ، مثال الخلاف الكبير الذي انفجر في أعقاب انتخابات ١٩٨٧ ،وكذلك الخلافات التي تفجرت عقب التدخل العراقي في الكويت كذلك الخلاف داخل الحزب بسبب الموقف من استفتاء الرئاسة عام ١٩٩٩ والذي أدى إلى استقالة الأستاذ **عبد الغفار شكر من** منصبه كأمين عام مساعد لشئون التثقيف السياسي والمكتب السياسي -حيث اتخذ الحزب قرارا بالامتناع عن التصويت في الاستفتاء على الرئاسة ،وكانت ١٩ من٢٦ لجنة محافظة قد أستطلع رأيها وطالبت بأن يصوت حزب التجمع بلا ،واعترض عبد الغفار شكر لإغفال آراء المعارضين أثناء التصويت على قرار الامتناع وعدم نشر هذه التفاصيل بجريدة الأهالي .إلا أن كلا الطرفين **(الحزب و عبد الغفار شكر) كانا حريصين على وحدة الحزب ولم يتم تفجير هذا الموقف واستمر عضواً باللجنة المركزية وعضوا بالحزب** وآلية الحزب في مواجهة هذه الخلافات هي فتح حوار واسع حول هذه القضايا الخلافية.

ويثير البعض في نفس الوقت قضية تركيز السلطة وضعف دوران النخبة وتدوير القيادات،حيث استحدث نظام للإبقاء على القيادات مع تغيير المسئوليات التي يتولونها وذلك منذ المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٩٣ ،فقد استحدث منصب رئيس الحزب ،وانتخب فيه **أ. خالد محيي الدين (بالإجماع) وانتخب د. رفعت السعيد أمينا عاما للحزب** كذلك تم انتخاب أ. محمد خليل أمينا للجنة المركزية ، وكان أمينا للتنظيم.

الأمر الذي يثير قضية تداول وتركيز السلطة داخل الحزب وخاصة على مستوى الهيئات القيادية، وإن كان التجمع قد أدخل تعديلات على وظائف الأمانة المركزية بحيث تكون مسئولة عن الادارة اليومية للحزب وتنفيذ القرارات السياسية والتنظيمية التي تصدرها اللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسي بما اتسع لتمثيل الجيل الوسيط بالحزب حيث تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠- ٥٠ عاماً.

إلا أن هذا التطوير قد ارتبط باستحداث مستوى المكتب السياسي-الهيئة الأعلى بالحزب- واستمرار الطاقم القيادي الأصلي في عضوية هذا المكتب.

في ضوء ما سبق فإن تطور حزب التجمع ومستقبله يرتبط بصفة أساسية بمجموعتين من المحددات.

أولاهما : المحددات الخارجية النابعة من النظام السياسي ويمكن بلورتها في حدود الاستمرارية والتطور في القيود المفروضة على التعددية السياسية عموما والنشاط الحزبي خصوصا ،فتخفيف هذه القيودمن شأنه إعطاء فرصة للأحزاب السياسية في مصر لدعم وتعميق دورها في الحياة السياسية.

والمجموعة الثانية : هي تلك المحددات الداخلية النابعة من الحزب ذاته ويرتبط مستقبل الحزب بقدرته على مواجهة تلك التحديات الداخلية بالربط بين رؤيته الاقتصادية الاجتماعية المتميزة والقاعدة الجماهيرية التي ينحاز لها، فالحزب لم يستفد ولم يستنفد هامش المناورة والحركة المتاح له قانونيا ويكاد يكون خرج تقريبا من النقابات المهنية وليس له عضوية تذكر في الاتحادات الطلابية كما أن وجوده ضعيف جدا بالنقابات العمالية خاصة بعد خروج عدد من عضوياته مع المعاش المبكر ولا يوجد صف ثان لاستكمال النضال داخل هذه النقابات .

ولا شك أن إعداد الصف الثاني من القيادات وضخ دماء جديدة واستكماله لبنائه التنظيمي ووحداته الأساسية في المحافظات والأقاليم ، ذلك كله سوف ينعكس على تطوير مجمل أدبيات الحزب وقطع الطريق على تركيز السلطة المرتبط بضعف المستويات الأدنى ومن ثم توسيع مبدأ المشاركة وتطوير الديمقراطية الداخلية.

وفي الختام نؤكد على أهمية الدور الذي لعبه الحزب في الحياة السياسية رغم كل القيود المفروضة على حركته ، ويهمني هنا أن أضيف كلمتين بخصوص فاعلية الحزب، الكلمة الأولى خاصة بقدرة الحزب على إدارة الصراع الفكري والحوار الداخلي ،الأمر الذي لم ينجح أي حزب في مجموعة الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية في تحقيقه ،وتعتقد الدراسة أن أحد عوامل هذه القدرة هو أن الصراع داخل الحزب هو **صراع فكري أكثر منه صراعاً شخصياً أو صراعاً على تولي المناصب القيادية للحزب.** مثلما حدث في عدد من الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية. أما الكلمة الثانية فهي خاصة بالأستاذ/ **خالد محيي الدين** رئيس حزب التجمع وأحد رموز الحياة السياسية في مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن، والباحثة تعتقد أن **رئيس حزب التجمع كان من أهم العناصر الأساسية التي ساعدت على وحدة الحزب واستكماله مسيرة العمل الوطني.**

اللجنة المركزية تحذر من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستقبل الوطن

وتدعو إلى وقف التطبيع وطرد سفيرى اسرائيل فى مصر والأردن

عبد الستار حتيتة

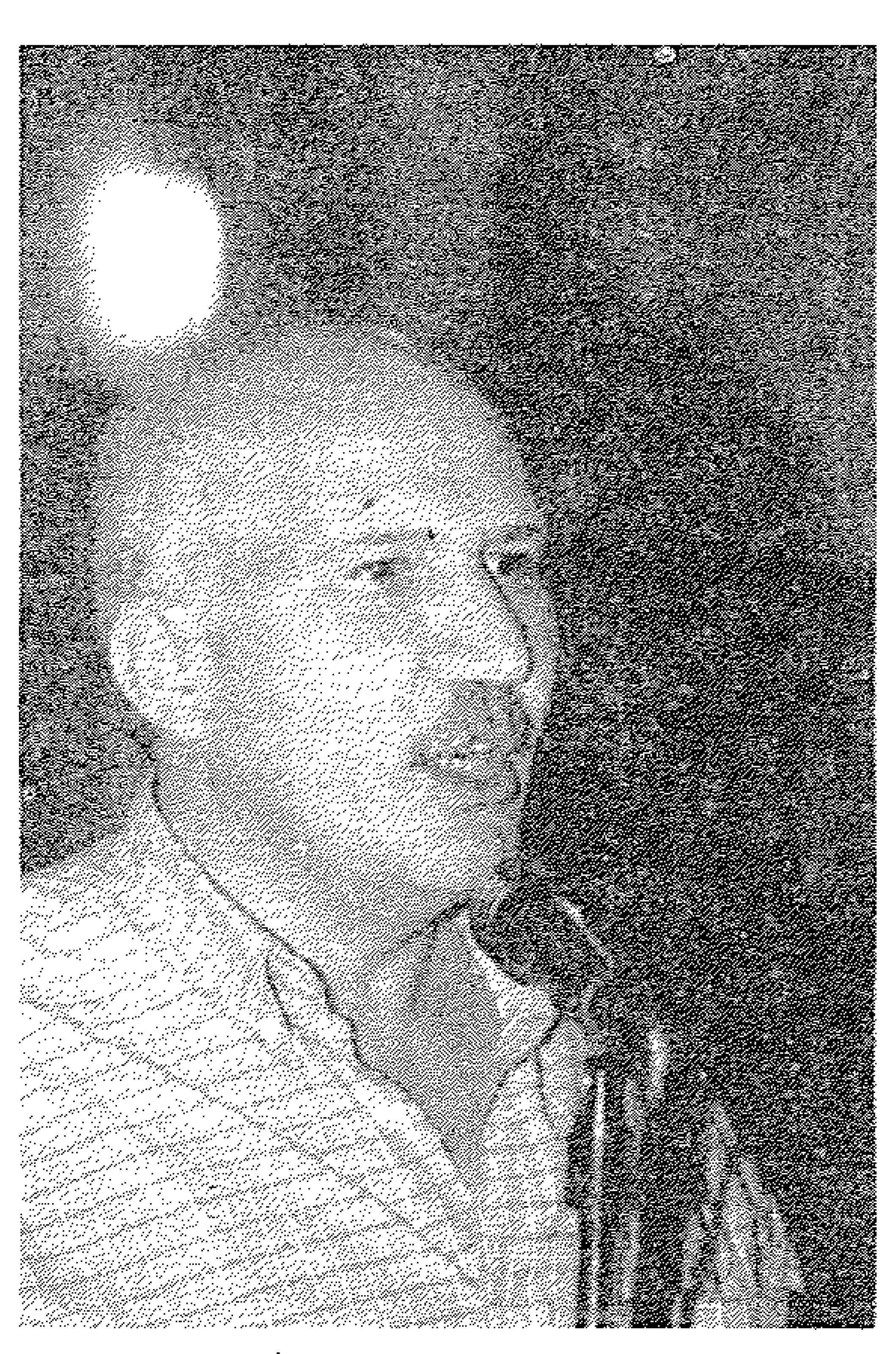
حذرت اللجنة المركزية لحزب التجمع فى دورتها الرابعة ، من خطر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، واستمرار سعى السلطة لتزوير الانتخابات العامة ، وجنوح الحكم نحو احتواء جميع أشكال النشاط الجماهيرى ، والمنظمات الشعبية ، وتعميق أزمة حرية الفكر والإبداع والاعتقاد ، بما ينعكس بالسلب على الثقافة والصحافة .**واعتبرت فيما يخص الشأن العربى ، الصراع مع(العدو) الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، خاصة إنتفاضة التحرير والاستقلال ، هى الحدث الرئيسى فى الساحة العربية.**

ودعت إلى وقف التطبيع ، وجميع أشكال التعامل الاقتصادى أو التجارى أو الثقافى مع إسرائيل ، وإحياء المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل ، وتجميد جميع الاتفاقات الموقعة بين كل من مصر والأردن ، مع الحكومة الإسرائيلية، وطرد سفيرى إسرائيل من القاهرة وعمان . ودعم السلطة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى بالمال والسلاح والمساندة السياسية والدبلوماسية، **ورفض وصف الانتفاضة بـ " أعمال العنف".**

كما طالبت بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية (المحتلة) ، وإعادة رسم الاستراتيجية العربية على أسس جديدة ، تقوم على استخدام جميع أوراق القوة العربية، طبقا لتطورات الأحداث ، والإمكانات المتاحة.

وأدانت اللجنة المركزية الموقف الأمريكى المنحاز للعدوان الإسرائيلى ، والرافض لأى إدانة دولية لإسرائيل فى ممارساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطينى.

.. وعلى المستوى الدولى ، رصدت اللجنة المركزية حدثين اعتبرتهما الأهم خلال الفترة الأخيرة ، أولهما **عودة فريق حرب الخليج إلى الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية** ، وهم(**بوش الإبن** كامتداد لوالده ، **وديك تشينى** الذى كان وزيراً للدفاع .**وكولين باول** الذى كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة) ، وهو ماسيكون له تأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العراق ، ومنطقة الخليج ، وحتى الصراع العربى الإسرائيلى.



سيد عبد العال

أما الحدث الثانى ، **فهو"العولمة المضادة"** التى تواجه انفراد العولمة الرأسمالية بالساحة الدولية ، وتحقيق انتصاراتها المتتالية ضد الشعوب ، وضد الكادحين ، حتى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولفتت اللجنة المركزية الانتباه إلى أن حركة المقاومة لهذه العولمة الرأسمالية ، قد أخذت تتسع وتتخذ طابعاً عالمياً ، مستهدفة بناء أشكال جديدة (من النضال) ، وتستنهض الحركات الاجتماعية من أحزاب تقدمية ، ونقابات وجمعيات أهلية ، ومنظمات للبيئة ، والحركة النسائية ، والملونين والمهاجرين والشعوب الأصلية.

هذه الأوضاع على الأصعدة المحلية والعربية والدولية ، إستعرضها **حسين عبد الرازق**، الأمين العام المساعد لحزب التجمع من خلال التقرير السياسى الذى قدمه للجنة المركزية ، ووافقت عليه بالإجماع ، بعد مناقشات ومداخلات ساخنة ، شارك فيها أكثر من"٢٢" عضواً من القاهرة والمحافظات.

ورصد التقرير السياسى تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية ، وعلى رأسها أزمة الركود ونقص السيولة،. وانخفاض قيمة الجنيه المصرى ، منذ تولى الدكتور عاطف عبيد الحكم . بالإضافة إلى ازدياد العجز فى الميزان التجارى، وميزان المدفوعات ، وتفاقم مشكلة البطالة ، خاصة بطالة المتعلمين ..إلى جانب العجز عن توفير الاستثمارات الضرورية للتنمية ، وانضمام قطاعات (اجتماعية) جديدة إلى جيوش الفقراء.

وقال التقرير إن الحكومة استمرت ، على الرغم من هذا فى الادلاء ببيانات مغلوطة ، وغير صحيحة .. لإشاعة جو كاذب من الإطمئنان والأمل.

وأشار إلى انخفاض معدل النمو السنوى



خالد محيى الدين وعلى يمينه د. رفعت السعيد ومحمد فرج وعلى يساره حسين عبد الرازق وحسن المهندس ومجدى شرابيه

لنصيب الفرد من الدخل من ٩ر٤٪ خلال السبعينيات والثمانينيات إلى ٦ر٢٪ طوال التسعينيات ، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى من ٢٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥ر١٩٪ عام ١٩٩٦ ، وانخفاض معدل مساهمة قطاع الصناعة من ٩ر٢٥٪ عام ١٩٦٠ ، إلى ١٧٪ عام ٩٥/ ١٩٩٦ ،وكذلك تراجع الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٠٪ فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ ، ليصل إلى ٢٦٪ ، اعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ ، وهو مايعني تراجع الأجور إلى لنصف تقريباً فى ١٥ عاماً (!)

وأكد التقرير على أن إلغاء دور لدولة فى الزراعة ، أدى إلى عدم درة هذا القطاع على الوفاء حاجات المصريين الغذائية ، وعدم لوفاء بالخامات (الزراعية) لمطلوبة للزراعة ، ووجود خطر على شبكة لرى ، بالإضافة إلى مشاكل فى السماد التقاوى ، والتمويل والتسويق . وقال إن سياسة الزراعة للتصدير أثبتت عدم جدواها نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج ، وزيادة أسعار الآلات الزراعية ، وتكاليف الخدمة للمحاصيل ، وارتفاع أسعار التقاوى والسماد والوقود وقطع الغيار .. وكل هذه التراكمات التى فشلت الحكومة فى حلها ، نتج عنها أزمات فى الأرز والقطن والسكر ، فى الفترة الماضية.

وأوضح التقرير أن العجز فى الميزان التجارى بلغ ١١ مليار و٤٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، ولفت الانتباه إلى الزيادة المستمرة فى حجم الواردات التى ارتفعت من ٤ مليارات و٨٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ ، إلى ٩ مليارات و٢١٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ ، بنسبة قدرها ٥ر٢٦٧٪ خلال عشر سنوات . وقال إن هذه الواردات واصلت ارتفاعها حتى بلغت ١٧ مليار دولار فى العام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، وهو ١٧ ملياراً و٨٦١ مليون دولار فى العام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ وأشار إلى أن معظم تلك الواردات عبارة عن سلع كمالية وترفيهية مثل الثلاجات والتليفزيونات ، ومنتجات الخزف والتبغ الخام ، والذهب والبطاطس ، وطعام القطط والكلاب ، وفوانيس رمضان .. وحتى الآيس كريم والفول المدمس (!)

وأكد التقرير السياسى الذى ناقشته اللجنة المركزية ووافقت عليه ، على أن الدين العام واصل ارتفاعه بصورة هددت الاقتصاد الوطنى ، حيث بلغ الدين العام المحلى ٢١٥ مليار جنيه فى يونية ١٩٩٩ ، ثم ارتفع إلى ٢٤٥ مليار جنيه فى يونية ٢٠٠٠ ، بنسبة قدرها ٧٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى . كما وصل الدين العام الخارجى إلى نحو ٢٨ مليار دولار(حوالى ١٠٦ مليارات جنيه) فى يونيه ٢٠٠٠ ، ليصل إجمالى الدين العام المحلى والخارجى إلى ٣٥١ مليار جنيه ، وهو مايمثل ١٠٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، لسنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠(!)

وحول قضية البطالة أوضح التقرير أن الحكومة تقدم أرقاماً مغلوطة عن العاطلين ، وتقول إن عددهم مليون و٣٦٠ ألف ، ونسبتهم ٨ر٦٪ من قوة العمل ، وقال إن

هناك تقديرات تؤكد أن عدد العاطلين يتجاوز ٣ ملايين عاطل وأن الإحصاءات الحكومية تتجاهل عمداً ٢٠٠ ألف عامل من الذين تركوا العمل بنظام المعاش المبكر ، و١٢٠ ألف عامل فصلوا من أعمالهم (فى المدن الصناعية الجديدة) .. بالإضافة إلى أولئك الذين تم تسريحهم من العمل فى أقطار الخليج (والذين يصل عددهم إلى حوالى ١٠٠ ألف سنوياً فى السعودية وحدها)

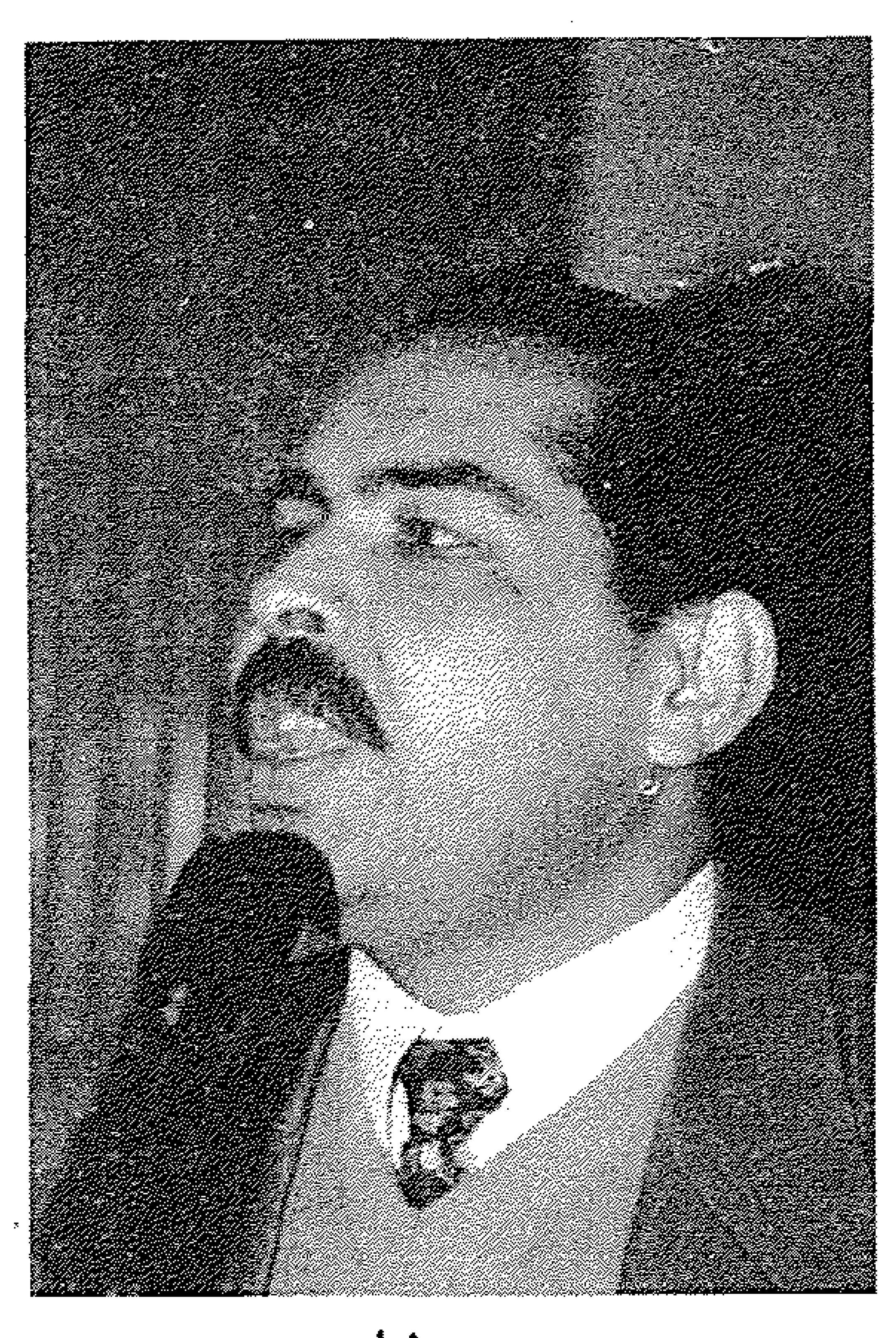
وتوقع التقرير ازدياد معدلات البطالة سنويا، طبقاً لبيانات الحكومة ، بما يزيد على ٢٢٥ ألف عامل سنوياً ،**ليصل عدد العاطلين بعد خمس سنوات إلى مليونين و٥٨٥ ألف عاطل** . وقال إن مثل هذه السياسات أدت إلى ازدياد الفقر فى مصر بصورة غير مسبوقة ، حتى **وصل عدد السكان الواقعين تحت خط الفقر إلى ٤٨٪ من عدد السكان ، وذلك فى العام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، حسب التقرير المصرى للتنمية الصادر عن معهد التخطيط القومى.**

وأشار التقرير إلى المخطط الحكومى الذى يهدف إلى.." **الانقضاض على ماتبقى من مجانية التعليم**" والاتجاه نحو تحميل الطلاب التكاليف الفعلية للتعليم فى جميع المراحل، وتحميل أولياء الأمور أعباء التمويل اللازم لبناء المدارس ، بحجة أن الدولة لاتستطيع توفير أكثر من ٣٠٪ فقط من تكاليف إنشاء المدارس خلال السنوات العشر القادمة!

بالإضافة إلى اعتزام الحكومة التخلى عن تقديم العلاج الآدمى للمرضى ، عن طريق ماأسمته بالعلاج المتاح ، والعلاج الضرورى المطلوب ، وذلك من خلال مشروع قانون التأمين الصحى الشامل.

وقال التقرير السياسى للجنة المركزية إن **"الفساد أصبح أقوى مؤسسة فى الدولة" حيث امتد إلى البنوك والجهاز المصرفى وأن المؤسسات الدولية المهتمة بانتشار الفساد ، تضع مصر من بين الدول الأكثر فساداً (فى العالم)..** وأكد أن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ، تسببت فى" خنق" الشباب (والخريجين بشكل خاص) ، حتى تضاءلت فرصهم فى الحصول على عمل مناسب ، أو سكن ملائم ، مما أدى إلى ضياع حقهم(الطبيعى) فى الزواج وتكوين أسرة .. **إلى درجة أن عدد الفتيات اللاتى فاتتهن فرص الزواج بلغ أكثر من ٣ ملايين فتاة، وارتفع متوسط سن الزواج للشباب إلى ٣٥ سنة ، وفقاً لتقارير الجهاز المركزى للإحصاء عام ٢٠٠٠(.)**

٦٦ر٢٤٪ فقط من اجمالى الناخبين أدلوا بأصواتهم فى انتخابات ٢٠٠٠



محمد فزاع

وعن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، كشف التقرير السياسى للجنة المركزية عن تراجع نسبة الذين أدلوا بأصواتهم من الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية (طبقاً لبيانات وزارة الداخلية) إلى ٦٦ر٢٤٪ فقط ، وهى نسبة ضئيلة ولافتة للنظر ، إذا ماقورنت بنسبة من أدلوا بأصواتهم فى انتخابات ١٩٨٧ (٥٤ر٥٠٪) ، **وفى انتخابات ١٩٩٠ (٥ر٤٤٪) وقال التقرير إن هذه النسبة المتواضعة دفعت وزارة الداخلية لأول مرة ، إلى عدم ذكر عدد(أو نسب) الذين أدلوا بأصواتهم ، مكتفية بالقول إن نسبتهم تراوحت بين ٢٥٪ و٤٠٪ (!!)**

وأوضح التقرير أنه تبين بعد ذلك أن الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الأخيرة لم يتجاوز٥ **ملايين ، و٩٨٦ ألفاً ، و٨٢ ناخباً ، من بين ٢٤ مليوناً و٢٧٠ ألفاً، و٨٨٢**لهم حق التصويت فى ٢٢١ دائرة وأن أقل نسبة تصويت كانت فى الاسكندرية (٧ر٤٣٪) ، بينما جاءت أعلى نسبة فى محافظة جنوب سيناء (٤٣ر٤٣٪).

وقال التقرير إن العوامل التقليدية كان لها الغلبة فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ ، **مثل الانتماء لعائلة أو قبيلة ، أو تكتلات قروية ،** بالإضافة إلى عوامل القدرة على تقديم الخدمات ، أو شخصية المرشح ، أو القدرة على الإنفاق المالى . وأن كل هذه العوامل كانت لها الغلبة على العوامل السياسية والحزبية فى تحديد الفوز فى الانتخابات.

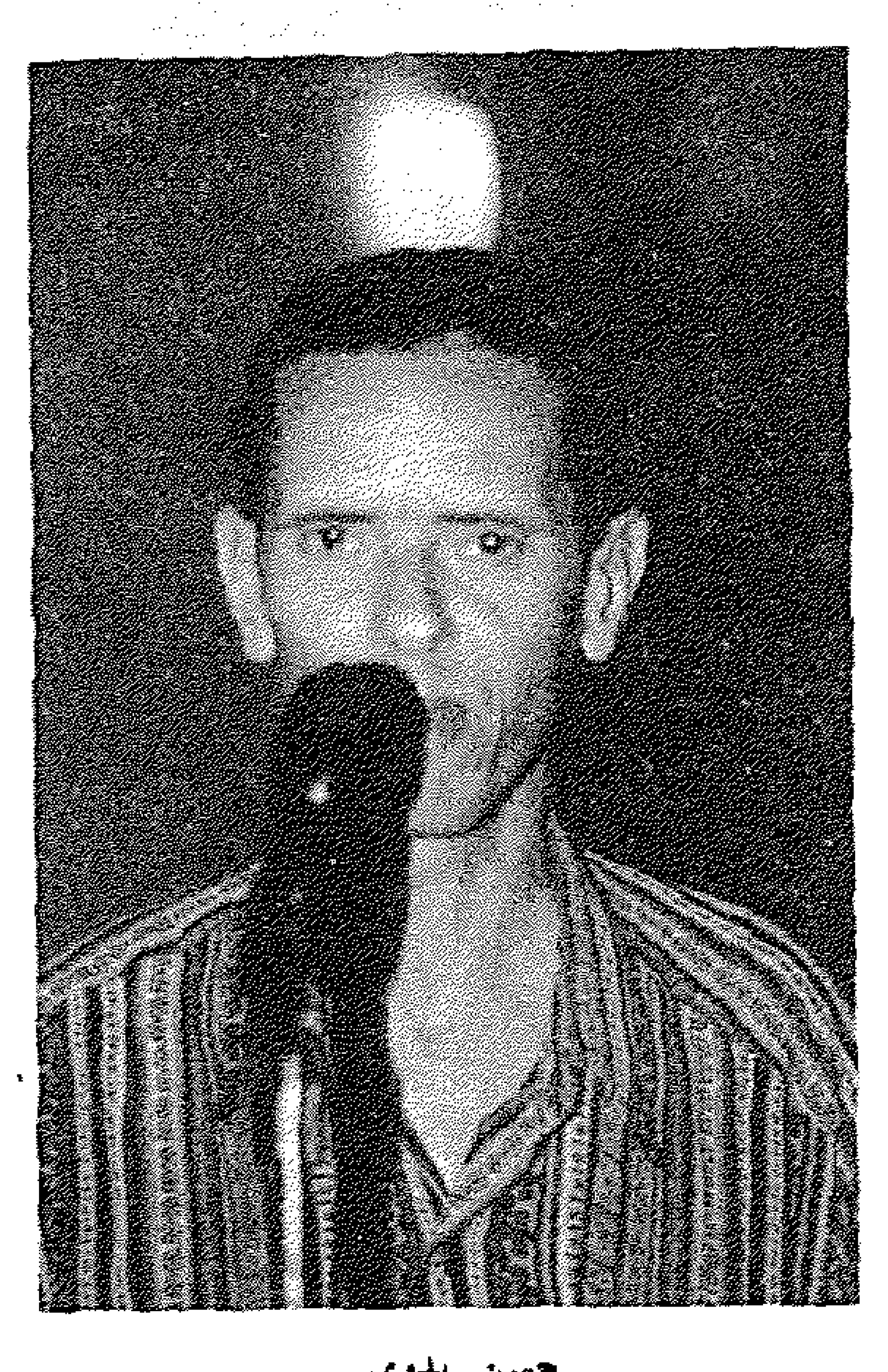
وأشار التقرير إلى استمرار تراجع الحزب الوطنى ، بعد مافاز من مرشحيه الرسميين **١٧١ عضواً فقط ، بنسبة ٣٨٪ ، من مقاعد مجلس الشعب** .. بينما كان عدد الفائزين الرسميين فى الانتخابات السابقة (١٩٩٥) **٢٩٠ نائباً بنسبة ٣١ر٦٥٪** كما أشار إلى تواضع الزيادة فى عدد ممثلى أحزاب المعارضة، والذين بلغ عددهم **١٧ عضواً** ،بعد أن كانوا ١٤ عضواً فى الدورة البرلمانية السابقة . وأضاف أن **مثل هذه النتائج تشير إلى ضعف المؤسسة الحزبية عامة ، لأسباب تتعلق بالحصار القانونى ، والأمنى المفروض عليها منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ ، أو لأسباب تتعلق بأوضاعها الداخلية ، وطريقة ممارستها للعمل السياسى.**

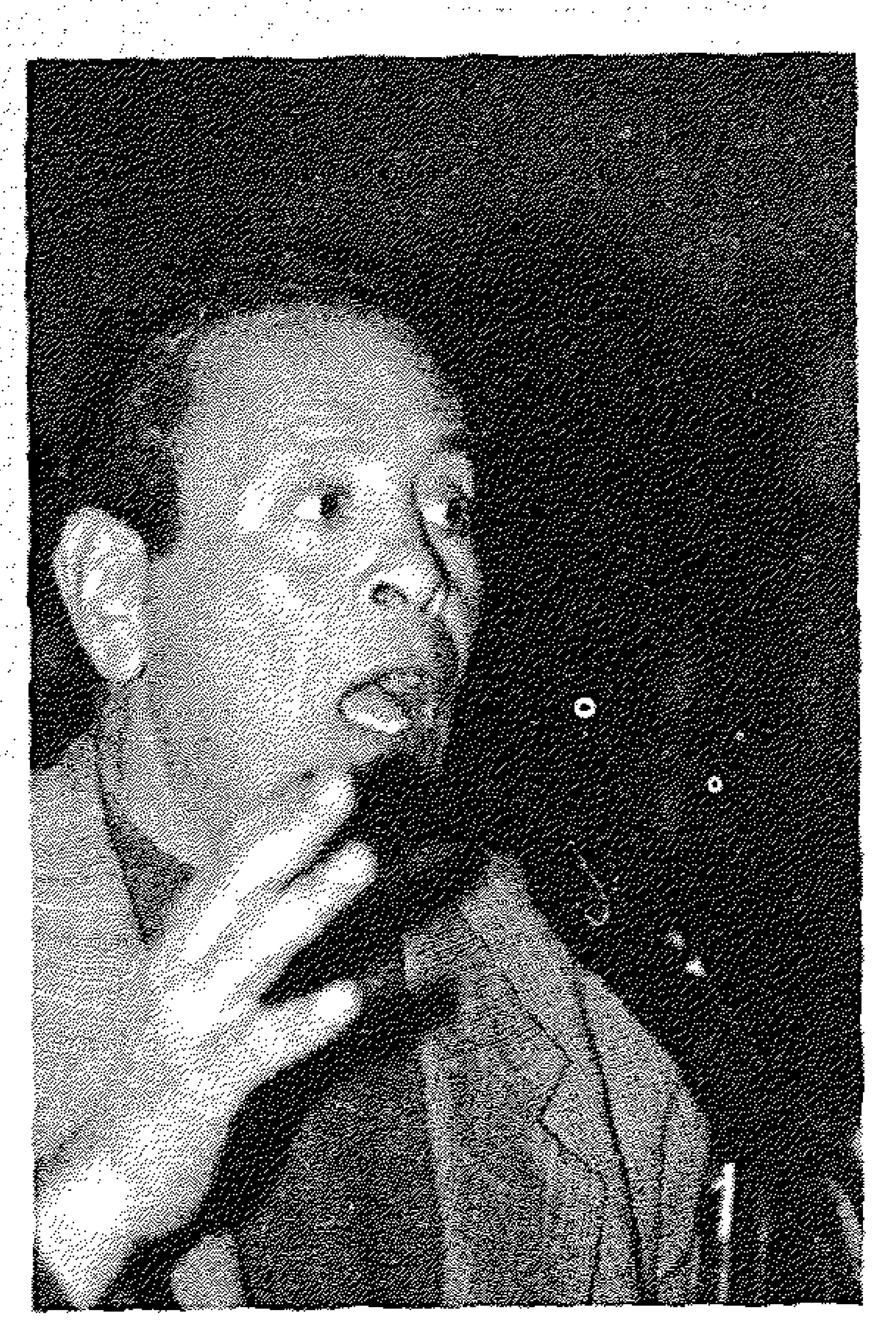
وأشار التقرير إلى الصعود النسبى **للإخوان المسلمين** فى الانتخابات الأخيرة ، وكذلك .."**الصعود اللافت لرجال الأعمال ، حيث سجل ٧٧ من أعضاء المجلس ، أنفسهم كرجال أعمال وأصحاب أعمال حرة ، بنسبة بلغت ١٧٪ من إجمالى النواب.** إلا أن عددهم الفعلى يصل إلى **١٢٠ عضواً** ، وأن نجاحهم بهذا العدد سيزيد من تأثيرهم فى القرار السياسى والاقتصادى فى الفترة القادمة . كما أن خوض رجال الأعمال للانتخابات ، جاء مقترناً بالإنفاق غير المسبوق (بالملايين) فى بعض الدوائر.

السؤال الذى فرض نفسه على اللجنة المركزية :

الأزمة طاحنة .. فما الحل ؟


أنيس البياع .. أصبحنا عمليا ضد الجميع


حسن بدوى
اسقاط حزب الحكومة


محمد بشت
مواجهة الاخوان

عقدت اللجنة المركزية لحزب التجمع يوم الخميس ١٢ أبريل دورتها الرابعة بعد المؤتمر العام للحزب (٢٣ يوليو ١٩٩٨) تحت اسم " دورة **انتفاضة الأقصى والعيد الفضى للحزب**" وشهدت على مدى ٨ ساعات مناقشات واسعة تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. كما وجه عدد من أعضاء اللجنة المركزية **انتقادات للأداء الحزبى** خلال السنوات الأخيرة . واعتبر عدد منهم فوز ٦ من التجمع كنواب فى البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة غير كاف ، بينما **رفض آخرون منطق " جلد الذات"** . وأكدوا على المعركة الجادة التى يخوضها الحزب سواء أثناء الانتخابات ، أم من خلال المجالس النيابية فى مجلسى " الشعب" و" الشورى" .

ورفض أعضاء اللجنة المركزية التحالف مع الحزب الوطنى أو التيار الدينى ، ودعوا إلى ضرورة إيجاد تحالف يضم قوى اليسار ، لمواجهة الأخطار التى يتعرض لها الوطن.. وكان الجميع يبحث عن مخرج.

قال **أنيس البياع** أن التقرير السياسى من أفضل التقارير صياغة ومنهجا ، واعترض

عبد الستار حتيتة

على تصدر النضال ضد الاخوان أولويات العمل الحزبى وقال" لقد أصبحنا عمليا ضد الاخوان والوفد والناصريين .. فماذا بقى لنا.

ورفض **أحمد عبد القوى زيدان** منطق " الرضا" عن أداء الحزب ، وقال إن ذلك يؤدى إلى تدهوره .. ودعا إلى دراسة .." **الإخوان المسلمون**" الذين تحولوا تحولاً خطيراً فى بنيتهم وأدائهم . وقال إنهم تمكنوا من جذب عدد من الجمهور ، وهذا يؤكد محاولتهم تديين السياسة ، وخلق مناخ دينى ، مستقطبين فى ذلك الطبقة الوسطى وأوضح أن الإخوان فشلوا عندما كانوا يطرحون أنفسهم كنقابيين ، ونجحوا فى

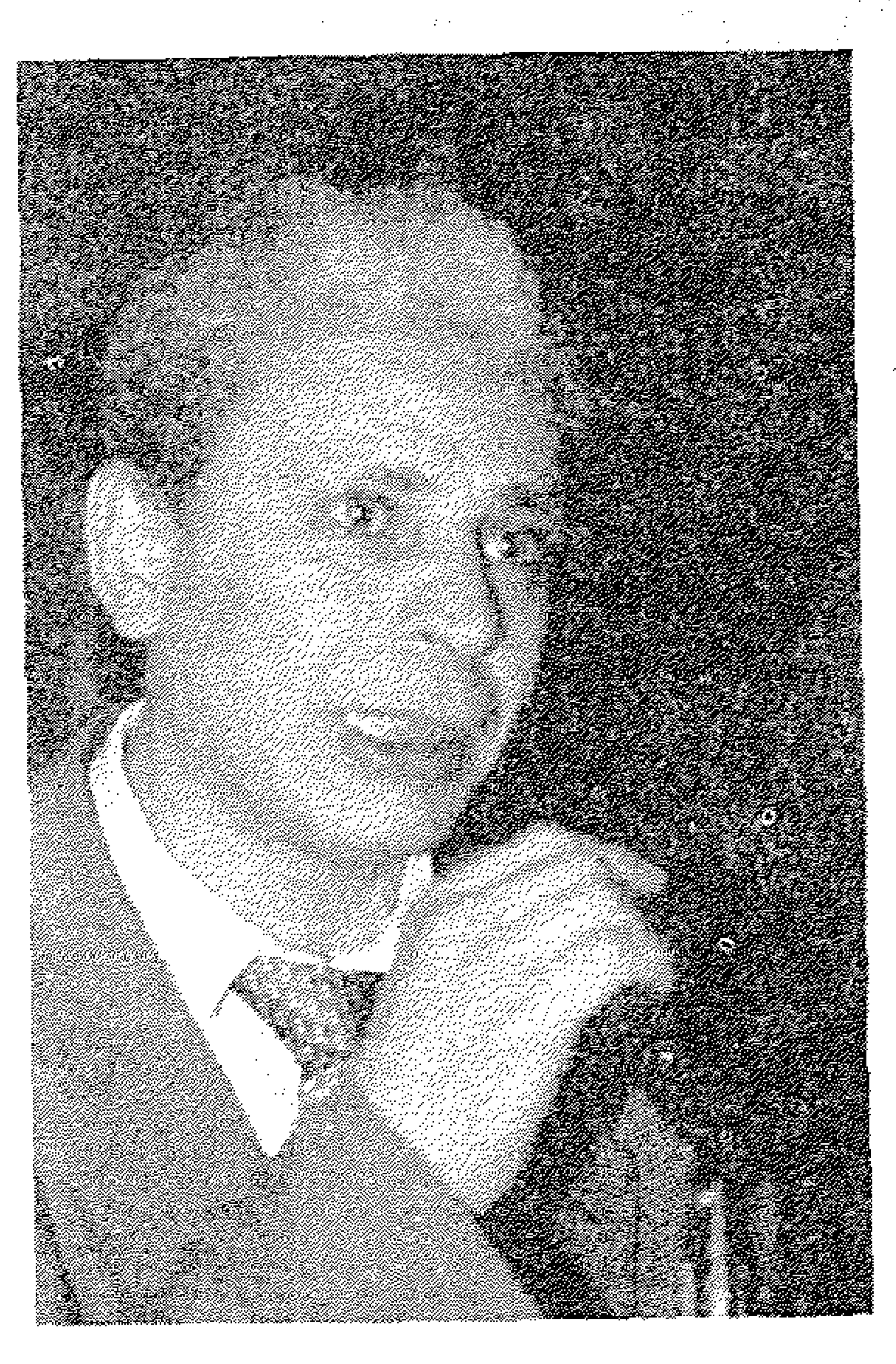
انتخابات نقابة المحامين ، عندما طرحوا أنفسهم سياسياً ودينياً.

وقال"**محمد بشت**" إن تصاعد تيار الإخوان أصبح حقيقة ينبغى ملاحظتها ، ومواجهتها . وأضاف" **أسامة شمس الدين**" الإخوان جماعة سياسية ولابد من التعامل معهم على هذا الأساس ، وليس كجماعة دينية . بينما أكد" **البدرى فرغلى**" أن الإخوان حصلوا فى انتخابات مجلس الشعب (١٧ عضوا) وهو أقل عدد حصلوا عليه منذ انتخابات ١٩٨٤ ، حتى الآن .. وقال إنه **عندما تضعف الحكومة وأحزاب المعارضة ، يقوى الإخوان المسلمون..** " إنهم أكثر تنظيماً ، لكن نحن لن نبالغ فى تأثيرهم فى الشارع السياسى ". وانضم عبد الرحمن خير . لوجهة نظر" البدرى" ، وأكد أن .." الإخوان وهم كبير .. ويعتمدون على الزعيق " . وأشار إلى أن الحزب الوطنى هو الذى دفع بالإخوان إلى مجلس الشعب.

من جانبه حذره"د.**شريف حتاته**" من زحف الإخوان خطوة خطوة نحو السلطة .

وقال: **أنا لاأستبعد أن تأتى مرحلة تتحالف فيها الحكومة مع الإخوان** . خاصة عندما تواجه بكم من المشاكل الداخلية ولفت الانتباه إلى أن الإخوان لديهم استعداد لمثل هذا التحالف ، وأن الأمريكيين سيباركون ذلك . وطالب **أحمد سيد حسن** باعداد ورقة منفصلة عن كل قضية ، بما فيها قضية الإخوان ، حتى يمكن التعامل معها وفقاً لخطة عمل حقيقية.

وقال **أشرف أيوب** إن البرنامج الاقتصادى لكل من الحكومة والإخوان ، لايعارض أحدهما الآخر .. ومصالحهما واحدة ، وخلافهما الوحيد على كرسى الحكم . وأضاف **ماهر بيومى** ،أن .." التيار



زهدى الشامى



عبد القوى زيدان

المتأسلم موجود فى الواقع ، ويشكل بالنسبة لنا (فى حزب التجمع) تناقضاً رئيسياً ، وجوده هو نفى للثقافة والأدب والاستقلال الذاتى والفن.

وأضاف أن التقرير السياسى روتينى ، ينطلق من التناقض مع النظام . وهذا خطأ منهجى.

وقلل **محمد فزاع** من شأن " الإخوان" ، وقال إن هذا " التهويل غير ممكن" ، وإن نجاحهم فى البرلمان جاء بسبب سخط الشارع السياسى على الحزب الوطنى (الحاكم) ، وأن ماحققوه من نتيجة فعلية فى انتخابات المحامين لايتجاوز ١٠ أعضاء.

وأكد"**د.رفعت السعيد**" على أن " الإخوان المسلمون" نجحوا فى إنتخابات المحامين ، بسبب انقسام مرشحى القوى الوطنية.

وأشار" **أحمد صالح**" إلى تردى أحوال الموظفين والعمال.. " الذين يسددون الضرائب من إجمالى دخولهم ، وليس من الصافى " ، فى نفس الوقت الذى تعفى فيه الشقق المفروشة من .. من الضرائب ، بالإضافة إلى توسع الحكومة فى الإعفاءات لكبار المستثمرين ورجال الأعمال. وأكد محمد بشت على خطورة خطة الحكومة التى تهدف إلى خصخصة التعليم والصحة بينما وصف "**البدرى فرغلى**" الاقتصاد المصرى بأنه .." يتجه نحو الهاوية ، وأن هناك ١٥ مليار دولار فرقاً بين التصدير والاستيراد .. وهذا الأخير توسعت فيه الدولة . وقال إن هذا الوضع لاينفع معه إصلاح . وطالب بالاعتراف بهزيمة الطبقة الشعبية ، وعلى رأسها العمال وضحايا بيع القطاع العام..

وقال"**عبد الرحمن خير**" إن العقود المؤقتة التى تفرضها المصانع والحكومة على

اليوبيل الفضي للتجمع

العمال ، هى شكل من أشكال العبودية الحديثة .. وقال إن العمال ليس لهم الحق فى الإجازات المرضية أو الاعتيادية ، ومعرضون للطرد فى أى وقت ، وفقاً لهذه العقود . وحذر"**عريان نصيف**" من نمو الاحتكارات فى مصر ، وهو ماأدى خلال الفترة الماضية إلى أزمات فى السكر والأرز والألبان والأسمنت . وطالب بالاهتمام بقضية الزراعة .." لأنها تعنى الغذاء ، والاستهلاك ، والتصدير". وقال إن التردى فى هذا القطاع ، جاء بسبب تخلى الدولة عن الفلاحين.

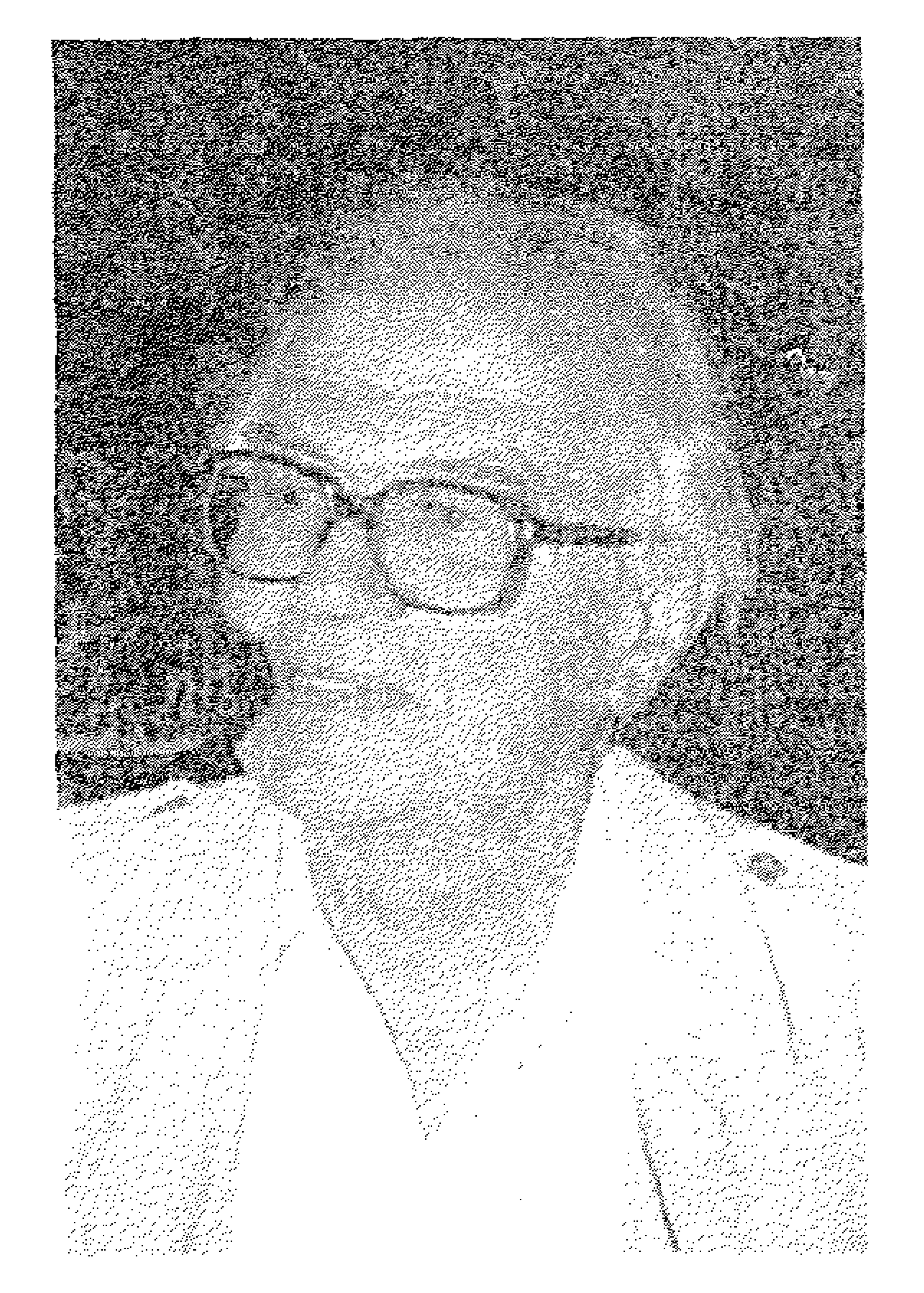
وأثارت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، خلافات بين أعضاء اللجنة المركزية ، حيث أكد " **د. زهدى الشامى**" على أن الإشراف القضائى كان خطوة للأمام ، وأطلق "**خالد حريب**" وصف " أم المعارك" على الانتخابات الأخيرة ، وتساءل كيف يطالب حزب التجمع بتداول السلطة مع النظام الحاكم ، فى الوقت الذى لم تضم قائمته الانتخابية سوى ٥٠ مرشحاً فقط ، الأمر الذى يضعنا أمام مسئولية فى إعداد الكادر السياسى ، وتأهيله ، تمهيداً لخوض الانتخابات النيابية بشكل عام . أما عن حصاد انتخابات ٢٠٠٠ ، فقد خرج الحزب خاسراً ، وذلك بفقده دائرتين (المنزلة وأجا) وكسب دائرة جديدة فى سوهاج . وهذا يفرض تنشيط دورات التثقيف لتثبيت يقين العضوية الجديدة ، وتنمية مهارات الكوادر الحالية.

وقال "**د. شريف حتاته**" إننا فى مرحلة تتسم بالخطورة ، والصعوبة على المستوى الاقتصادى (والعربى) ، وأن التدهور سوف يزداد خلال الفترة القادمة ، وعلى الحزب أن يكون مستعداً للتعامل مع المستجدات ، وأن وجود ٦ نواب فى البرلمان لايكفى.

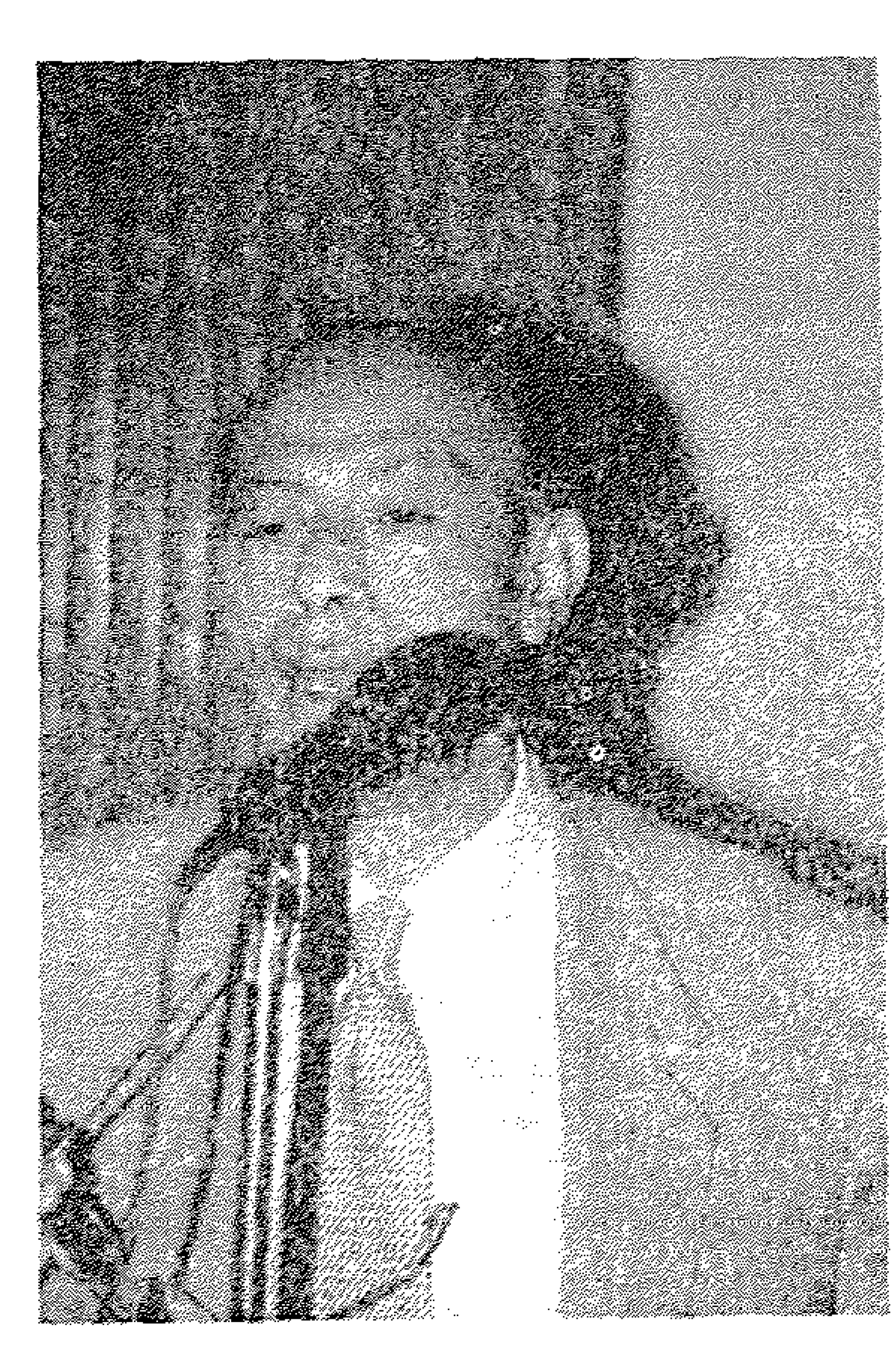


فريدة النقاش
البديل الديمقراطى

محمود حامد
الأمن مسئول



د. شريف حتاته
تحالف الاخوان والسلطة



على زهران
منع ١٠ آلاف ناخب من التصويت

★ البدرى فرغلى : الاقتصاد المصرى يسير نحو الهاوية .. والفرق بين التصدير والاستيراد بلغ خمسة عشر مليار جنيه لصالح الاستيراد !

★ ماهر بيومى : وجود التيار المتأسلم نفى للثقافة والفن

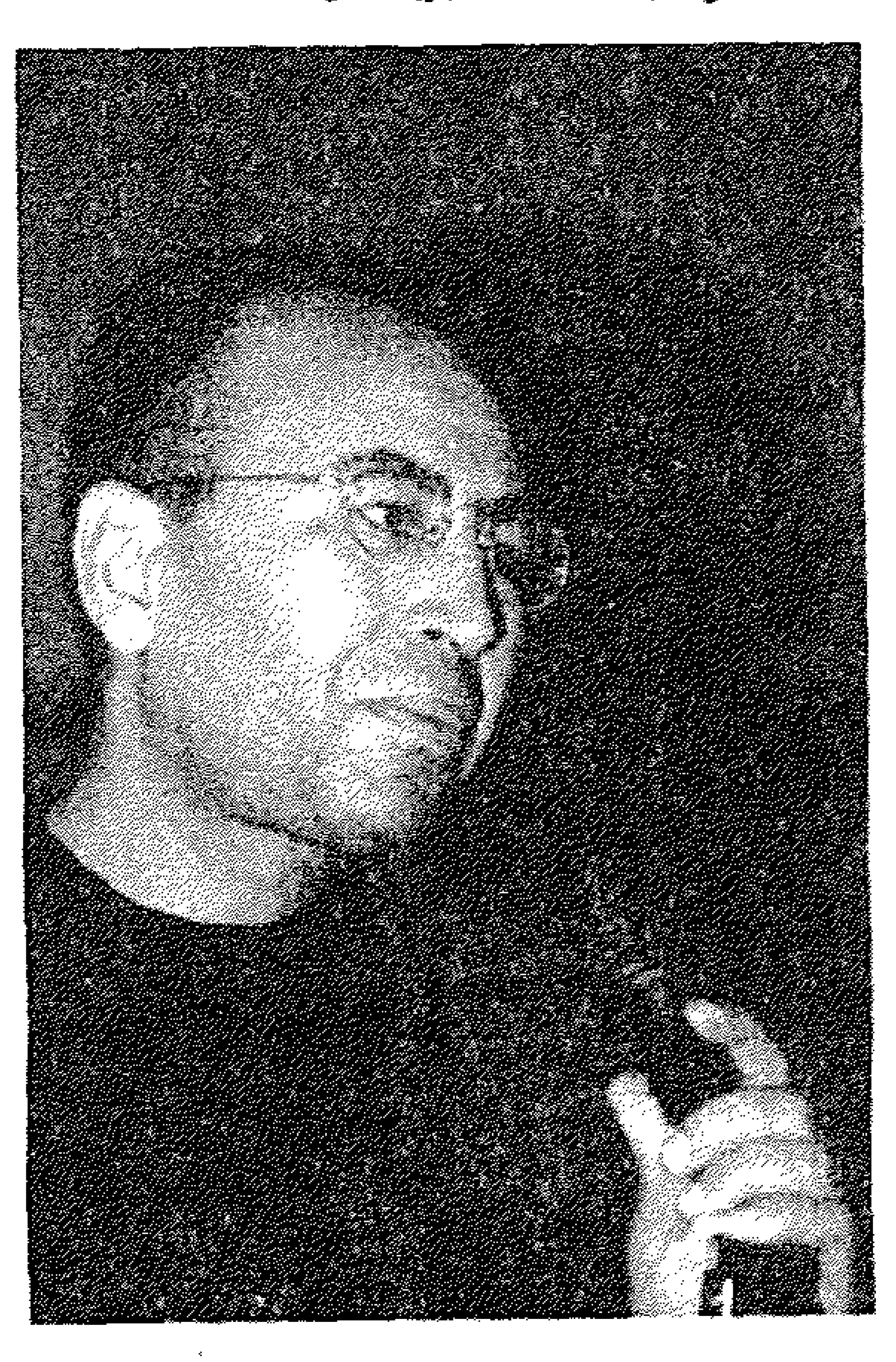
.. وفى حين أكد"**أبو ضيف مبارك**" أن" القضاء عندنا فى طهطا كان نزيهاً جداً ، والشرطة كانت محايدة تماما ، قال " **ثروت سرور**" إن" عملية الانتخابات عملية مغشوشة ". وأكد على احترام القضاء ، لكنه أضاف أنه .." حتى رجال الدين معرضين للخطأ". إلا أن"**مصطفى رمضان**" حرص على الإشارة إلى أن " القضاء هو الحصن الوحيد الباقى للمجتمع المصرى".

وحمل"**محمود حامد**" أجهزة الأمن مسئولية ماجرى فى الانتخابات الأخيرة ، وقال إن الدور الحاكم لهذه العملية سيكون لـ " الأمن" ، وإذا لم ترفع وزارة الداخلية يدها عن الانتخابات ، فان هذه الانتخابات سوف تستمر" غير نظيفة" وأوضح أن جهاز الإعلام (التليفزيون) يعمل لصالح الحزب الوطنى ، بينما بقية الأحزاب غير موجودة . وأضاف "**على زهران**" أن رجال الأمن منعوا حوالى ١٠ آلاف ناخب من التصويت فى دائرته.

وقال" **حسن بدوى**" إن الشارع المصرى تمكن من إسقاط حزب الحكومة فى الإنتخابات الأخيرة ، بسبب الإشراف القضائى فى داخل اللجان الإنتخابية . وقدم" **حمدى جمعه**" تجربة لخوض المرشح التجمعى للانتخابات ، وهى التى أدت للفوز الكاسح للبدرى فرغلى فى بور سعيد ، وأكد على أهمية الاستعداد للانتخابات المجالس المحلية القادمة.



د. سمير فياض أمين الحزب بالقاهرة يسلم خالد محيى الدين هدية الحزب بالقاهرة



حمدى جمعه .. تجربة بور سعيد

وأثارت"**فريدة النقاش**" قضية الطريق الثالث وقالت إن المخرج من الأزمة التى تمر بها الحياة الحزبية والسياسية ، وتجنب مخاطر التدهور الاقتصادي والاجتماعى ، يتطلب وجود" **بديل ثالث**" للقوى الموجودة على الساحة حالياً وهى الحزب الحاكم ، والتيار الدينى .. وأوضحت أن مهمة هذا البديل ليست سياسية فوقية فحسب ، بل مهمة اجتماعية بالأساس ، وتتعلق .." بهذا الكم الهائل من جماهير العمال ، والمضطهدين فى المصانع ، وضحايا المعاش المبكر" وطالبت بتنظيم حلقة نقاشية لدراسة هذا البديل الجديد.

تحديات جديدة أمام القيادة الفلسطينية

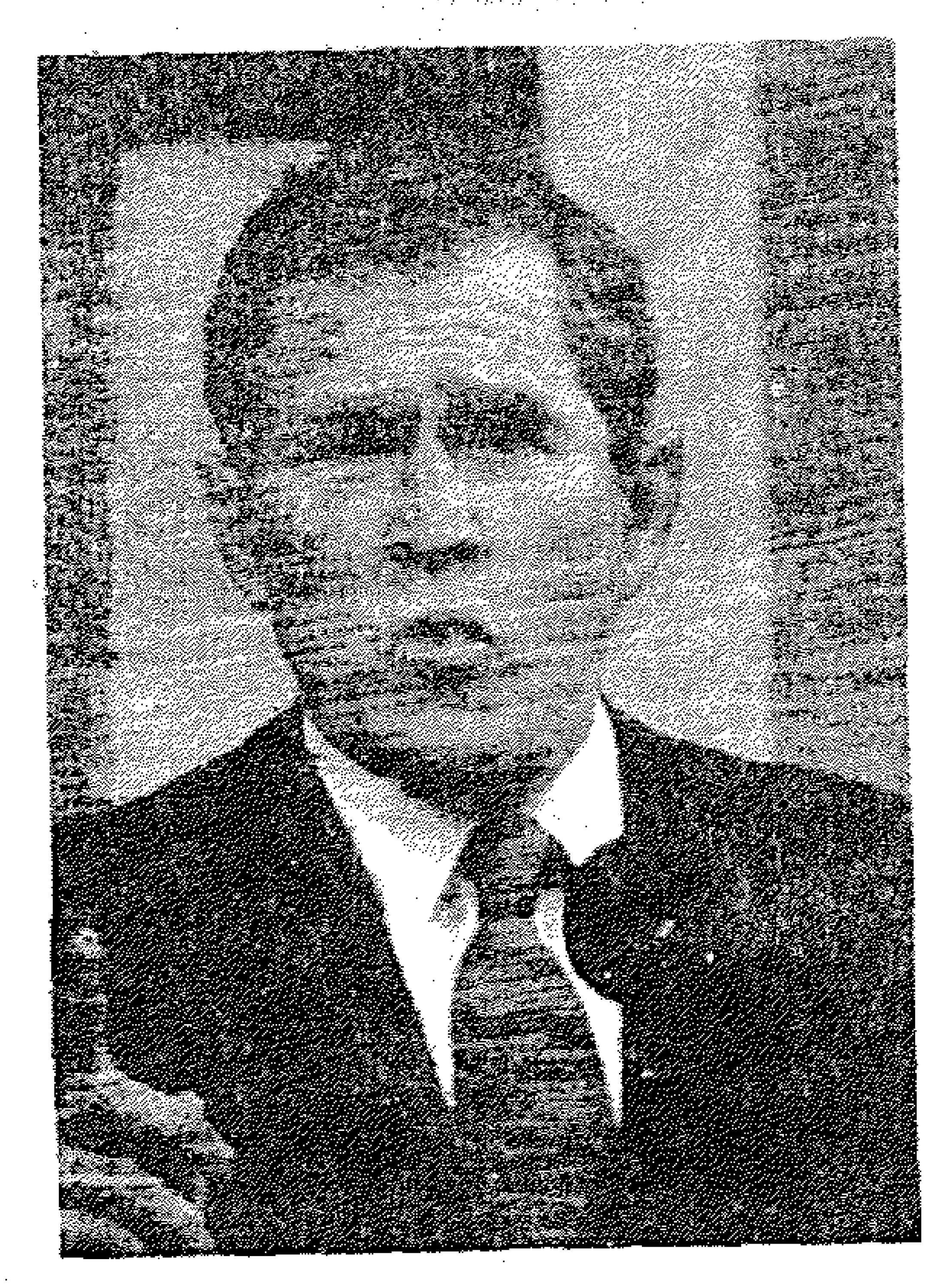
شروط بوش .. لاتختلف عن شروط شارون .. وهدفها الرئيسى التخلص من أى إنجاز للانتفاضة وتحديد نتائج المفاوضات المقترحة سلفا

حدد الرئيس الأمريكى جورج **بوش** فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٩ ، الخطوط العامة لسياسته فى المنطقة بأربعة شروط لتحقيق الهدوء ، تتمثل فى **إعلان الرئيس عرفات بلغة واضحة إدانته للإرهاب ، واعتقال منفذى العمليات، ووقف التحريض، وعودة التنسيق الأمنى مع إسرائيل . وربط بشكل غير مباشر دعوة الرئيس عرفات إلى البيت الأبيض بتنفيذ هذه الشروط !**

أما بالنسبة لسياسة التوسع الاحتلالى والحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية والقصف ، التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى ، فلم يتطرق إليها الرئيس الأمريكى ، باعتبارها ليست عنفاً وإنما تأتى ضمن سياسة **" الدفاع عن النفس"** التى تمارسها إسرائيل والتى يترتب عليها التحلى " بضبط النفس" فقط لاغير ! وفى هذا السياق بالتحديد جاءت الانتقادات الدبلوماسية التى وجهها الناطق الرسمى الأمريكى **باوتشر** فيما بعد لسياسة الاغتيالات والتوسع الاستيطانى الإسرائيلية.

ولسنا فى حاجة للتذكير ، بأن **شروط بوش الأربعة** المذكورة ، هى **نفس شروط شارون** التى طالب الجانب الفلسطينى بتنفيذها ، قبل البدء بأية مفاوضات ؛ تلك المفاوضات التى حدد نتائجها سلفاً باتفاق مرحلى جديد طويل الأمد!

ومن الجدير الإشارة ، إلى أن إعلان **بوش** لشروطه الأربعة جاء كخطوة ثانية بعد استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ضد الحماية الدولية للشعب الفلسطينى وبعد يوم واحد من انتهاء القمة العربية ، وبعد ساعات من عمليات القصف الإسرائيلى التى استهدفت مواقع " للقوة ١٧"، أو الحرس الرئاسى الفلسطينى، على حد تعبير **شارون** الذى أكد أيضا بأن **عمليات القصف ، تأتى فى إطار سياسة شاملة فى مختلف المجالات العسكرية**



والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية ، وهى – أى هذه السياسة – لاتتم بضربة واحدة فقط ، وإنما هى عملية متواصلة ، وهذا مايميزها عن السياسة التى اتبعتها حكومة **باراك** السابقة.

ومن وجهة نظر العديد من المحللين الإسرائيليين ، فإن عمليات القصف المذكورة تشكل بداية " **هجوم مضاد**" واسع على الانتفاضة الفلسطينية ، وعلى رئيس السلطة الوطنية وعلى الأجهزة القريبة منه ، وتستهدف توجيه رسالة سياسية مفادها أن لاحصانة لأحد مهما كان !

إن مغزى هذه السياسة الإسرائيلية ، والتأييد الذى حصلت عليه من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة ، أنها تنطوى على تعديلات استراتيجية فى أسلوب التعامل مع

رسالة القدس

حنا عميرة

السلطة الفلسطينية وقيادتها وأجهزتها فى جميع المجالات المذكورة سابقا ، بما فى ذلك القيام بعمليات " **عسكرية نوعية**" ، وإعادة احتلال بعض مناطق السلطة بصورة مؤقتة أو دائمة . أما **هدف هذه السياسة فيتمثل فى فرض الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية " بالقوة المباشرة " أو بكلمات أخرى فرض مرجعية الأمن الإسرائيلى مجدداً على العملية التفاوضية بالقوة العسكرية ؛ بعد الفشل فى استدراج قبول فلسطينى رسمى لهذه الاشتراطات.**

لقد نجحت الانتفاضة الفلسطينية الراهنة فى إزالة مرجعية الأمن الإسرائيلى للعملية التفاوضية ، وفتحت الطريق لإستئنافها بعد إعادتها إلى مرجعيتها الأساسية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ، وإلى ضرورة الالتزام بها وتنفيذها ، وبما يعنى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ومن هنا فان شروط شارون ، ليست مجرد شروط أمنية بريئة لتأمين الهدوء كما يدعى ، وإنما هى **شروط سياسية فى جوهرها ، تستهدف التخلص من أى إنجاز للانتفاضة ، وتحديد نتائج المفاوضات المقترحة سلفاً ، فى حدود تسوية مرحلية جديدة ! أو فرض خارطة الحل المرحلى الدائم على الشعب الفلسطينى وقيادته.**

لقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق **بنيامين نتنياهو** فى منتصف العام ١٩٩٦ ، أن يملى نفس هذه الشروط على سوريا ، عندما طلب من الرئيس **كلينتون** فى ذلك الحين ، أن يقنع القيادة السورية بوقف العمليات العسكرية فى جنوب لبنان كشرط مسبق للتفاوض حول الجولان ، لكن **نتنياهو** وكذلك **كلينتون** فشلا فى تمرير هذه الشروط التى استندت إلى مبدأ " **وقف العنف قبل بدء المفاوضات**" ، واضطرت الحكومة الإسرائيلية

في فترتي نتنياهو وباراك للتفاوض مع سوريا وأن تتراجع عن شروطها..

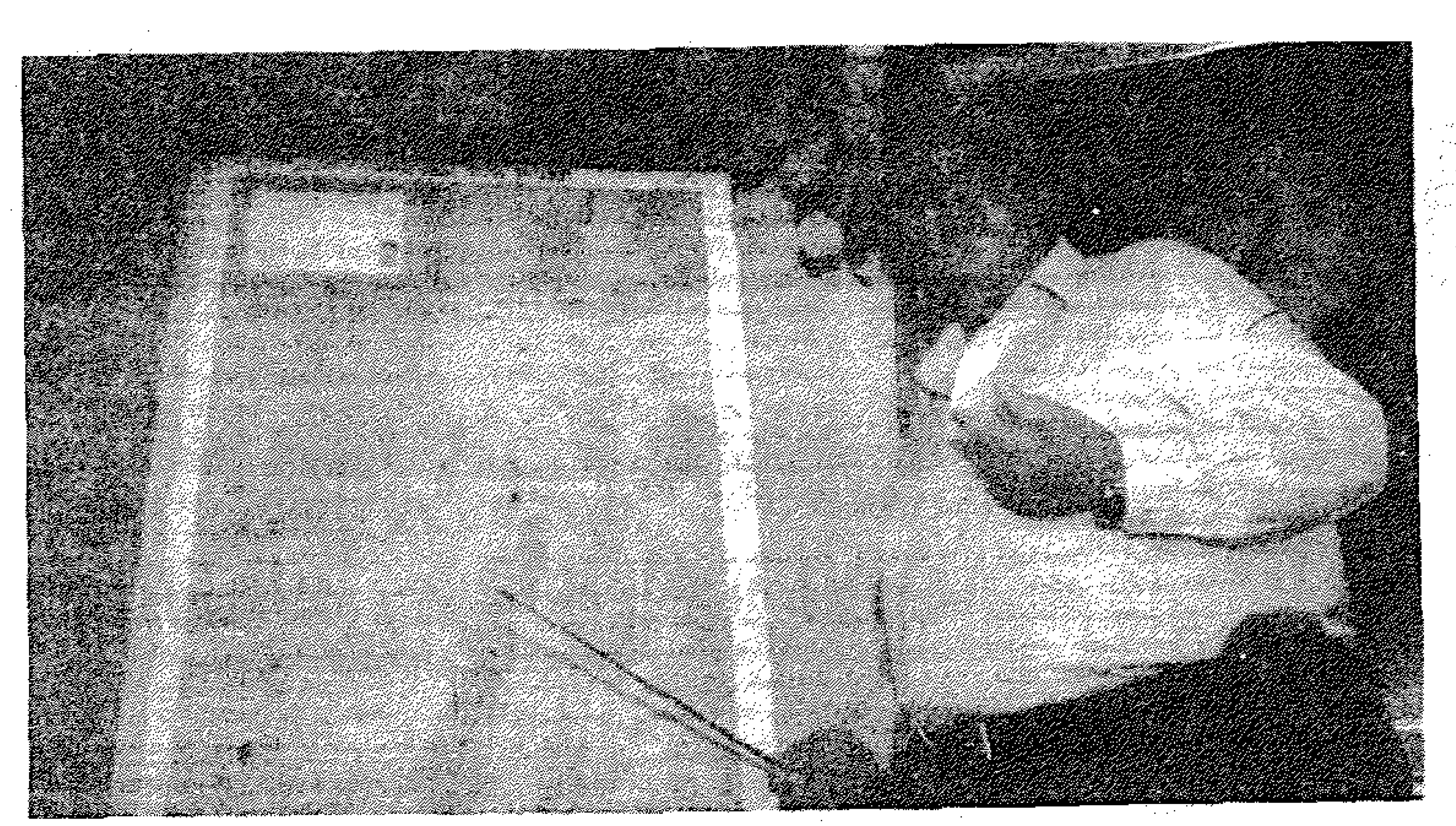
وحسب السوابق التاريخية في هذا المجال، فإن ظاهرة وقف الأعمال العدائية دون قيد أو شرط تمهيداً لبدء المفاوضات، هي ظاهرة نادرة وغير مسبوقة، إلا في حالة استسلام أحد الأطراف وخضوعه الكامل لإملاءات الطرف المنتصر. وهكذا فإنه خلال الفترة، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى العام ١٩٨٠، فإن خمس معاهدات سلام فقط من بين ٣٨ معاهدة سلام، جرى التوصل إليها بعد وقف العمليات العسكرية. ومعظم هذه المعاهدات الخمس قد تمت بعد استسلام أحد طرفي النزاع، مثل ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وهذا الأمر لاينطبق على حالة الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط.

لقد حاولت إسرائيل خلال الـ ٣٤ سنة الماضية، أي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في حزيران ١٩٦٧، أن تفرض من طرف واحد شروطها للتسوية على الشعب الفلسطيني، واستخدمت من أجل ذلك جميع أدواتها العسكرية والاستخبارية ومختلف أشكال القمع، لكنها فشلت في فرض هذه الشروط، ويأتي الآن شارون كرئيس للوزراء في إسرائيل ليطالب القيادة الفلسطينية، بتنفيذ اشتراطات عجز هو وأسلافه من رؤساء الوزراء السابقين عن تنفيذها بالقوة! وهذا أمر غير ممكن، ويستهدف خلق سابقة جديدة وغير معروفة في حالات حل النزاعات.

وحتى عندما تتوصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فإنها تفعل ذلك عادة في حال توفر شرطين أساسيين، الأول تحديد الأهداف السياسية من وراء هذا الاتفاق، والثاني وجود ضمانات بتنفيذه من طرف ثالث أو أكثر، وبدون توفر هذين الشرطين فإنه من الصعب جداً أو حتى من المستحيل، أن يصمد مثل هذا الاتفاق طويلاً.

وبالتالي وبكلمات بسيطة ومباشرة تؤكدها جميع الشواهد التاريخية، ويؤكدها أيضا نضال الشعب الفلسطيني المتواصل والذي يتجسد الآن بانتفاضته الشعبية الباسلة، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالأهداف السياسية لعملية السلام ممثلة بقرارات الشرعية الدولية، ورفضها أيضا لمبدأ المشاركة الدولية في حل النزاع، يعتبران السببين الرئيسيين اللذين يحولان دون التوصل إلى اتفاق ينهي حالة النزاع والمواجهة، ويؤسسان لحالة جديدة من السلام والاستقرار.

إن مبدأ شارون وشروطه القائمة على "وقف العنف كشرط للمفاوضات" هي محاولة



شارون يشرح على الخريطة خطته

يائسة من حكومة مرتبكة ويائسة لقلب الأمور رأسا على عقب، ولفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني ولتحديد نتائج المفاوضات سلفاً، والعودة بها إلى قيود الأمن الإسرائيلي ولما يسمى بالحل المرحلي الدائم الذي تجاوزته الانتفاضة.

لهذا يكون من الطبيعي مواجهة شروط شارون والنضال من أجل إسقاطها، وهذه عملية لاتتم بضربة واحدة، وإنما تتطلب حكمة سياسية كبيرة في المركز منها، عدم إعطائه أية مبررات قد يستخدمها غطاء لتنفيذ مخططاته، ولإطلاق آلته العسكرية العدوانية ضد شعب سلاحه الأساسي قوة إرادته وعزيمته على مواصلة النضال وعلى تضامن أشقائه وأصدقائه في الدول العربية والعالم لدعم نضاله. كما تتطلب هذه العملية تعزيزاً ديمقراطياً للجبهة الداخلية، وتعميقاً للامتداد والمشاركة الشعبية في الانتفاضة، واختياراً للأشكال النضالية التي تزمن ذلك، وعدم اللعب بالملعب الإسرائيلي بتحويل هذه الانتفاضة إلى مواجهة سريعة يكون التفوق فيها لمن يملك أسلحة أكثر وجيشا أكبر.

لابد من التلازم بين الانتفاضة والمفاوضات والتكامل بينهما باعتبارهما أداتين لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة

إن مايسعى إليه شارون وهذا هو الخطر المباشر حاليا، هو وضع القيادة الفلسطينية أمام خيارات صعبة، وتحت ضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية ودولية هائلة، واستدراجها إلى مواجهة شاملة يحدد توقيتها وأدواتها وشروطها وفق أهوائه وقوانينه، وعلى أمل أن ينجح في استنساخ "نموذج معدل ومحسن" لتجربته المريرة في غزو لبنان. لقد وعد رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجين قبل عشرين عاما، بأن يؤدي غزو لبنان وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراج قيادتها من الأراضي اللبنانية، إلى أربعين سنة من السلام، لكن الجيش الإسرائيلي اضطر للقتال عشرين سنة إضافية ومن ثم الانسحاب دون قيد أو شرط، وهذا مايجب أن يتذكره شارون جيدا، ولهذا أيضا يتوجب علينا سد جميع الثغرات التي قد ينفذ منها، واستخدام أكبر قدر من الحكمة السياسية والشجاعة لمحاصرته وتضييق هامش المناورة أمامه.

وإذا كانت خطة شارون تقتضي بصورة أساسية الفصل مابين الانتفاضة - أو أعمال العنف من وجهة نظره - ومابين المفاوضات، واستخدام القوة العسكرية لفرض اشتراطات الأمن الإسرائيلي التوسعي، كمرجعية لها، فإن الرد عليه يكون بتأكيد التلازم بين الانتفاضة والمفاوضات والتكامل بين مضمونيهما باعتبارهما أداتين لتنفيذ برنامج واحد يقوم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وذلك ضمن تحرك سياسي مثابر وخطة نضالية طويلة النفس لتحقيق هدفي الاستقلال والعودة. ولذلك فإن على المعارضين للمفاوضات من حيث المبدأ أن يعيدوا النظر بمواقفهم. أما بالنسبة للذين يمارسون الضغوط على القيادة الفلسطينية للقبول بشروط شارون فعليهم التراجع نهائيا عن هذه المواقف

اليمين الإسرائيلي يبدأ .. «الشغل»

كثير من العرب تمنوا أن ينتصر شارون لعله يدمر كل شئ ، فيعود الغرب إلى موقف الهجوم على إسرائيل والتعاطف مع الفلسطينيين .وشارون فنان ،فعلا ، فى التدمير . ولكن ، هل هذا هو كل شئ؟ وهل يشعر أولئك الأخوة العرب بالارتياح اليوم إزاء سياسته؟. وما هى حقيقة ما يفعله شارون، على الأرض؟.

* * *

على الرغم من مرور شهرين فقط على حكومة الوحدة القومية الإسرائيلية بزعامة **رئيس الليكود ،آرئيل شارون** ،وهى فترة قصيرة جدا فى عمر الحكومات ، فإن ممارساتها الأولية تدل على اتجاهاتها الأساسية للمستقبل . لا نقول إن هذه هى سياستها بشكل نهائى ولا نقول أن هذه السياسة غير قابلة للتغيير . فما زال هناك وقت حتى نتوصل إلى استناجات نهائية بشأنها ،ولكن ما تم من هذه السياسة والممارسات حتى الآن، يعطى فكرة أولية لابد من قراءتها وإمعان النظر فيها والاستعداد ،عربيا وفلسطينيا على الأقل لمجابهتها.

لقد أدرك **شارون** ،منذ اللحظة الأولى لبداية انهيار حكومة سابقه **ايهود باراك** ، إنه لكى يفوز بالحكم يحتاج إلى تغيير صورته المعروفة محلياً وعالميا . فهو فى نظر الإسرائيليين جنرال مغامر، يهدد بالتدهور نحو الحرب .وفى نظر العالم ،هو صاحب التاريخ الدموى ،المشبع بالجرائم والمذابح، **وفى نظر الطرفين هو قائد فردى لا يتردد فى الدوس على القوانين والنظام والاتفاقيات.**

لهذا ، حاول الظهور بشخصية أخرى. فتحدث عن «**السلام الآمن**» ووعد التقاء الرئيس الفلسطينى ،**ياسر عرفات** ووضع فى رأس سلم اهتمامه اقامة حكومة وحدة قومية مع **حزب العمل** ،والوحدة هى السحر الذى يجذب الجمهور الإسرائيلى كالمغناطيس ،وحتى قبل الانتخابات ،بعث نجله وأمين سره ،**عومرى شارون** ، لمقابلة أحد مساعدى **عرفات** .وفاز على **باراك** فوزا ساحقا (بفارق ٢٥ نقطة بالمائة) ، فكان ذلك فى نظر الغرب تتويجا مقنعا له كقائد شرعى للديمقراطية الإسرائيلية .فانهالت عليه برقيات التهنئة من كل حدب وصوب ، بدءا **بالرئيس عرفات** و غيره من القادة العرب وحتى الرئيس الأمريكى **جورج بوش** ، وبقية قادة الغرب.

ثم وضع شارون نصب عينيه **هدفا أساسيا** ،الوصول إلى البيت الأبيض باحترام. فنفذ وعده للجمهور بإقامة حكومة الوحدة، وظهر أمام العالم رئيسا لحكومة ، ربعها من وزراء سابقه باراك، ووزير خارجيتها **شمعون بيريز** ، حامل جائزة نوبل للسلام ، ووزير دفاعها **بنيامين بن اليعازر**من حزب العمل .وبذلك فتح الطريق على مصراعيه إلى الغرب ،وعندما زار واشنطن ،التزم بنصيحة خبرائه فلم يقدم لائحة طلبات ،حتى لا يغضب **إدارة بوش** . لا بل طرح نفسه كجزء من مخطط الإدارة الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط ، وبصم بالإبهام على قبول سياستها بوضع قضية العراق ثم إيران على رأس سلم الاهتمام.

..وهكذا كان ذلك بمثابة بداية شهر عسل بينه وبين الأمريكيين ، الذين تحفظوا على شخصيته خلال ثلاثين سنة خلت ،واعتبروه شخصية غير مرغوب فيها ، وبادلهم من طرفه هذه المشاعر **لكن أحد همومه الأساسية اليوم، الحفاظ على حلاوة هذا العسل باعتباره كنزا يضمن به الفوز القادم فى الانتخابات والنجاح فى منصبه كرئيس حكومة وتغيير صورته فى التاريخ.**

ومن هنا ،فإنه سمح لوزير دفاعه أن يحتل بعض المواقع فى قطاع غزة الفلسطينى (١٧ أبريل /نيسان) ولكنه لم يتردد فى إعطاء الأوامر بالانسحاب الفورى حالما أبدى الأمريكيين امتعاضهم من العملية .**وليس صحيحا أن الادارة الأمريكية ضغطت عليه بشئ فهو، بمجرد شعوره أن الحلفاء فى واشنطن غير راضين ،ومن دون أى نقاش أو جدل معهم ،ومن دون أن يحاول إقناعهم بهذا الاحتلال طوى ذيله وأمر بالانسحاب .وكان هذا أول اختبار له فى رئاسة الحكومة.**

فى الصحافة الإسرائيلية ولدى أوساط المعارضة وحتى فى صفوف ائتلافه الحكومى ،وكذلك فى وسائل الاعلام الغربية ، قالوا إن **شارون سقط فى الاختبار الأول** .وأثبت انه لم يتغير .وانه ما زال ذلك الجنرال المغامر المتغطرس .واتهموه فى إسرائيل بالتضحية بجيشه من أجل إرضاء الأمريكيين (كان قائد قواته فى قطاع غزة قد أعلن أنه عمل حسابه على البقاء فى المناطق المحتلة الجديدة لعدة أسابيع وربما لعدة أشهر) .(فصدر البيان الأمريكى الحاد ضد هذا الاحتلال . فتراجع **شارون** وزعم أنه كان قد قرر فى الصباح (أى بعد ساعات قليلة من الاحتلال) أن ينسحب .وأن ما قاله العقيد قائد القوات فى غزة هو عبارة عن زلة لسان مؤسفة. الأمر الذى اعتبره الجيش إساءة مباشرة له .(فمثل هذه العملية كانت مخططة بدقة. ولا يعقل أن يكون قائدها جاهلا بالجدول الزمنى الدقيق لهذه العملية).

لكن الأهم من ذلك، هو أن شارون نجح فى إفهام الأمريكيين ، بأنه لا يريد أية مواجهة معهم .وفى حال يشعر إنهم غير راضين عن تصرف له، فانه سيأخذ موقفهم بالاعتبار، على عكس ما كان يقوله فى الماضى بأن«**إسرائيل دولة مستقلة**» وأن «على الأمريكيين أن يدركوا مصالحهم فى المنطقة ،ومصلحتهم أن يروا مصالحهم بشكل متبادل مع إسرائيل».

وبهذا ،يجمّل شارون صورته ، لكنه فى الوقت نفسه يحمّل الأمريكيين مسئولية أكبر

رسالة حيفا

نظير مجلي

تجاه موقفهم من الأحداث . فهم الآن يشاركون إسرائيل فى عملياتها .فالعملية التى يعترضون عليها لن تتم، وكل عملية يقوم بها شارون هى فى إطار الموافقة الأمريكية ،وهم ما كانوا فى حاجة إلى مثل هذه الصفقة الآن، لذلك سجلوا نقطة ضده ، لكنه سيرسل وزير خارجيته بيرس إلى واشنطن ،هذا الشهر، ليصلح ذات البين وينتهى الخلاف.

وكما يبدو فان هذا السيناريو سيتكرر سجالا ، عدة مرات ، لأن **شارون ببساطة لا يستطيع أن يخرج من جلده وليس من السهل عليه أن يظل يحارب نفسه بنفسه لفترة طويلة، ولابد أن ينفجر ذلك الفول من داخله ،مهما يفلح فى كبته.**

بيد أن مشكلة شارون الحقيقية ، ، أو مشكلتنا مع شارون وحكمه ، لا تكمن فى هذه الساحة فهنا المعركة محسومة لصالحه ،حتى لو خرج عن طوره، **لأن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية علاقات تحالف استراتيجى وتتجه نحو الحلف العسكرى** .وعندما يخرج زعيم إسرائيلى عن الصف ،فإنه يعرف حدود انفلاته،كما تعرف الإدارة الأمريكية حدود الضغط عليه . وقد تتسع المسافة ما بين الطرفين أو تضيق، ولكن فقط فى إطار السقفين المعروفين . الثابتين أيا كانت الحكومة.

أما مشكلته الحقيقية ، فهى تكمن فيما يجرى على أرض الميدان ،**إن أخطر ما فى شارون وسياسته ،هو نظرية الاستيطان التى ينتمى إليها ويقف على رأس الحزب من أجل دفعها إلى الأمام** .فهو كان أول من فتح مزراب خزينة الدولة على مصراعيه ، أمام الاستيطان ،عندما كان وزيرا للإسكان فى بداية حياته السياسية سنة١٩٧٧ .وهو صاحب عدة مشاريع استيطانية تجعله بطلا قوميا فى صفوف المستوطنين المستعمرين .واليوم يعود إلى هذه السياسة ،وإن بمزيد من الخبث والسرية .**فقد دبت الحياة فى عدد من المشاريع التى كانت قد جمدت خلال فترة حكم باراك** . ويفعل ذلك وفق خارطة الحل النهائى المرسومة فى رأسه ، بهدف واضح هو: **جعل الاستيطان أمرا واقعا وأبديا لتهويد الأرض الفلسطينية** يركز نشاطاته أولا على القدس ،والتى يستهدف مخططه فيها تعميق الاختلاط والامتداد للمدينة الغربية(الإسرائيلية) **منها مع المدينة الشرقية للقدس** (التى احتلت سنة ١٩٦٧)، بحيث لا يعود ممكنا لأية حكومة من بعده أن تفكر فى الانسحاب من القدس أو أجزاء منها ولا أى من ضواحيها .ويضمن هذا المخطط تلك السيطرة على حى سلوان العربى **(والذى حسب شارون هو« مدينة داود » التاريخية)** وجبل صهيون (الذى يحتوى على الكثير من المقدسات المسيحية والمعالم التراثية العربية) وقسم آخر من الحى الاسلامى داخل أسوار المدينة المقدسة.

وهذا النهج نفسه يمارس فى مناطق فلسطينية أخرى فى الضفة الغربية ،حيث **يتم تكثيف وتوسيع البناء داخل المستوطنات اليهودية** ، بدعوى التجاوب مع التكاثر الطبيعى للسكان ،مع العلم بأن هناك حوالى خمسة آلاف وحدة سكنية فارغة فى مستعمرات الضفة الغربية لاتجد من يشغلها.

ويختار **شارون** هذا الاستيطان ، الذى يعززه هذه الأيام، بالأساس فى المواقع الاستراتيجية عسكريا (على رؤوس الجبال) أو تلك المحيطة بالبلدان العربية أو تلك الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية) .**فالاستيطان هو أولا قضية أمنية بالنسبة له. فإن لم تكن المستوطنة ذات مهمة عسكرية محددة ،فلتكن مجرد «سياج بشرى» يفصل بين إسرائيل والضفة.**

والكسر..

والأمر الثانى الخطر، الذى **يمارسه شارون** ،وتبدو معالمه واضحة خلال أول شهرين من حكمه ، هو :**طريقة القمع العسكرى للفلسطينيين.**

لقد كانت كل حكومات إسرائيل ،منذ **سنة ١٩٦٧ ، حكومات قمع واضطهاد** للشعب الفلسطينى ..وحتى حكومة **ايهود باراك** ، التى قدمت أسخن العروض السياسية للفلسطينيين بالمقارنة مع غيرها ، قدمت فى الوقت نفسه أقسى ممارسات القمع . لكن أسلوب شارون فى القمع متميز . فهو يحاول تركيز عملياته على ثلاثة عناصر أساسية هى:

أولا- دق الأسافين بين الشعب الفلسطينى وقيادته. فتحت ستار معاقبة المخربين ومرسليهم فقط ومحاولة منح بقية المواطنين أفضل شروط الحياة، يرسل قواته لقصف مصادر إطلاق النار فى المدن الفلسطينية بصواريخ مدمرة. بحيث يصاب أيضا وربما بالاساس الجيران. والأمر نفسه يفعله خلال عمليات الاجتياح والاعتقالات الليلية وفرض الحصار .وهدفه من ذلك **جعل الفلسطينيين يحملون بعضهم البعض مسئولية التوتر وما ينجم عنه من آثار سلبية.**

وثانيا: بث الفزع فى صفوف المواطنين عموما ،والأجيال الصغيرة بشكل خاص ،فهو يخطط لمواجهات طويلة الأمد جدا جدا ويريد للأجيال الفلسطينية الطالعة أن تعيش فى خوف دائم من جيشه . ويلاحظ أن من **ضمن أهداف قمعه الأساسية فى الشهرية الأخيرين ، تبرز المدارس بالذات** ،بعض المدارس تم احتلالها وتحويلها إلى مراكز عسكرية ،وبعضها يقصف من بعيد ، خلال العطل أو بعد ساعات الدوام. الأمر الذى يعطل الدراسة أياما طويلة فى فلسطين .ويضرب جهاز التعليم الفلسطينى فى كل المستويات.

-ثالثا : إطلاق يد المستوطنين اليهود المستعمرين فى الأراضى الفلسطينية ،فهؤلاء يشعرون اليوم بقوة، لم يسبق لهم أن شعروا بها فى الماضى حتى عندما كان شارون وزير دفاع .ينفذون الاعتداءات مباشرة على الفلسطينيين . يطلقون الرصاص على سياراتهم وبيوتهم . وفى الخليل **يتصرف ٦٠٠ مستوطن يهودى** استعمارى كما تصرف البيض فى روديسيا أو جنوب أفريقيا . فيسيطرون على معيشة **١٢٠ ألف فلسطينى فى المدينة**. وفى حوالى عشر مستعمرات فى الضفة الغربية أحتل المستعمرون أراضى جديدة وضموها إلى مستعمراتهم، مستغلين الحصار وحظر التجول الذين يفرضه الاحتلال. وتتم كل هذه الممارسات وسط حماية أفراد الجيش بشكل مكشوف.

عمليا ، إن شارون يطور ديناميكية الاحتلال بكل ما تحمله من ممارسات تشويه وتدمير لحياة الشعب الفلسطينى وثقافته وتطوره ، بحيث يقطع الأمل الذى نشأ بعد اتفاقات أوسلو بالحرية والاستقلال . ويعيده إلى حقب الاحباط واليأس والاكتئاب . ويوقف برامج قياداته السياسية والاقتصادية فى التقدم

وإذا كان **شارون** ، يحمل القيادة الفلسطينية مسئولية العمليات العسكرية ضد إسرائيل حتى لو نفذت من عناصر معارضة ، بدعوى أن هذه القيادة تستفيد مباشرة من نتائج هذه العمليات ،فإنه فى الواقع يحاول جنى أكبر الفوائد لسياسته من جراء تلك العمليات . إن كان على الصعيد العالمى ،حيث يركز دعايته على اتهام القيادة الفلسطينية ،أو على الصعيد المحلى -حيث يبدو القائد الحازم الذى لا يسامح الفلسطينيين على أية عملية. ويرد بقسوة متميزة ويكسر الطابو التقليدى ، فيحتل بعض المواقع فى المناطق الفلسطينية ويقتحم هذه المناطق لينفذ العمليات الانتقامية كما يحلو له.

وهكذا ،فإن **شارون** ،مستفيدامن أجواء الوحدة داخل حكومته ومجتمعه ،ومن التفهم الغربى لسياسته يعمل على **إحداث انعطاف جديد إلى الوراء فى أوضاع الشعب الفلسطينى باتجاه تدميرى** ..فى حين ينشغل العالم فى قضايا السطح : استئناف أو عدم استئناف المفاوضات ،وقف العنف أو تصعيد المواجهة وغير ذلك..

العرب

رسالة عمان

الحكومة الأردنية تتوسط لوقف العنف الإسرائيلى ..والمعارضة تدعم استمرار الانتفاضة



بعد سبعة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، ما زال الشارع الأردنى ،ومعه الحكومة الأردنية يراقبان فى حذر ما يجرى هناك على الضفة الأخرى من نهر الأردن ، تلك التى كانت يوما جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية.

لكن كلا من الحكومة ،والمعارضة التى تمثل ثقلا كبيرا فى الشارع السياسى الأردنى، ينظر إلى الضفة الغربية للنهر بعين مختلفة عن الآخر .**فالحكومة تنظر بعين السخط على الممارسات الإسرائيلية الوحشية ،وبعين الحذر على الشارع الأردنى المتفاعل بحرارة، مع انتفاضة الشعب الفلسطينى**،بما يمكن أن يجرى على البلاد استمرار الانتفاضة الفلسطينية والرد الاجرامى على فعاليات الانتفاضة من جانب حكومة آرئيل شارون اليمينية المتطرفة.

لذلك كله فإن الحكومة تريد التهدئة لأنها تدرك تماما أن استمرار الانتفاضة فى فلسطين وما تجابهها به إسرائيل من عنف وحشى ،إنما يلهب مشاعر الأردنيين ،ويخلق حالة من السخط العارم على الممارسات الإسرائيلية مع ما يعنيه ذلك من احتمالات انتقال العنف إلى الشارع الأردنى ،وهو قد يأتى فى صورة **محاولات اغتيال لدبلوماسيين إسرائيليين كما** حدث فى شهر نوفمبر من العام الماضى ، **أو قتل لسياح إسرائيليين أو غربيين كما حدث** أكثر من مرة فى السنوات السابقة أو أى شكل آخر قد يراه البعض مناسبا للرد على الهمجية الإسرائيلية المستخدمة ضد **أشقائهم فى فلسطين.**

أما الشارع الأردنى فهو ينظر إلى ما يجرى بعين السخط على إسرائيل وقسوتها المفرطة من جهة، ومن الجهة الثانية إلى **المواقف المائعة للحكومات العربية مما يجرى فى فلسطين** .فهذه الحكومات تتردد فى دعم الانتفاضة ماديا ، وذلك على الرغم من أن قراراً اتخذ بذلك فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى عمان فى شهر مارس الماضى .كما أن هذه الحكومات تلتزم الصمت حيال ما يجرى من حرب عدوانية تشنها **إسرائيل بأسلحتها** المدمرة ضد الفلسطينيين ،وهو **يستثمر كل** مناسبة للتعبير عن هذا السخط سواء من خلال المسيرات أو المظاهرات أو الاجتماعات أو الندوات أو المهرجانات **الخطابية الداعية** إلى التضامن مع شعب فلسطين فى انتفاضته المجيدة.

وقد ترجمت الحكومة موقفها المشار إليه سابقا فى **قرار صدر بمنع تظاهرات ومسيرات تستهدف التعبير وتضامن الشعب الأردنى مع شقيقه الفلسطينى** ،كانت أحزاب المعارضة قد دعت إليها .أما المعارضة فإنها انتقدت الحكومة على هذا القرار لكنها لم تعمل على تحديه..

هدوء نسبى

غير أن هذا الاختلاف بين النظرتين الحكومية والشعبية حيال ما يجرى فى فلسطين لم يؤد إلى صدام من أى نوع بين الطرفين على غرار ما حدث فى بدايات الانتفاضة فى أواخر العام الماضى حين سقط قتيل فى إحدى التظاهرات الشعبية المؤيدة للانتفاضة ، ولم تحدث اعتداءات تذكر على الدبلوماسيين أو السياح الإسرائيليين فى البلاد. وربما كان السبب فى ذلك **اتضاح الطبيعة طويلة النفس للانتفاضة** المستمرة بقوة منذ اندلاعها فى أواخر شهر سبتمبر من العام الماضى، وربما كان ذلك **بسبب موسم المعارك الانتخابية التى تخوضها النقابات المهنية** ،ففى شهر مارس الماضى جرت انتخابات نقابة المحامين التى فاز التيار الإسلامى فيها

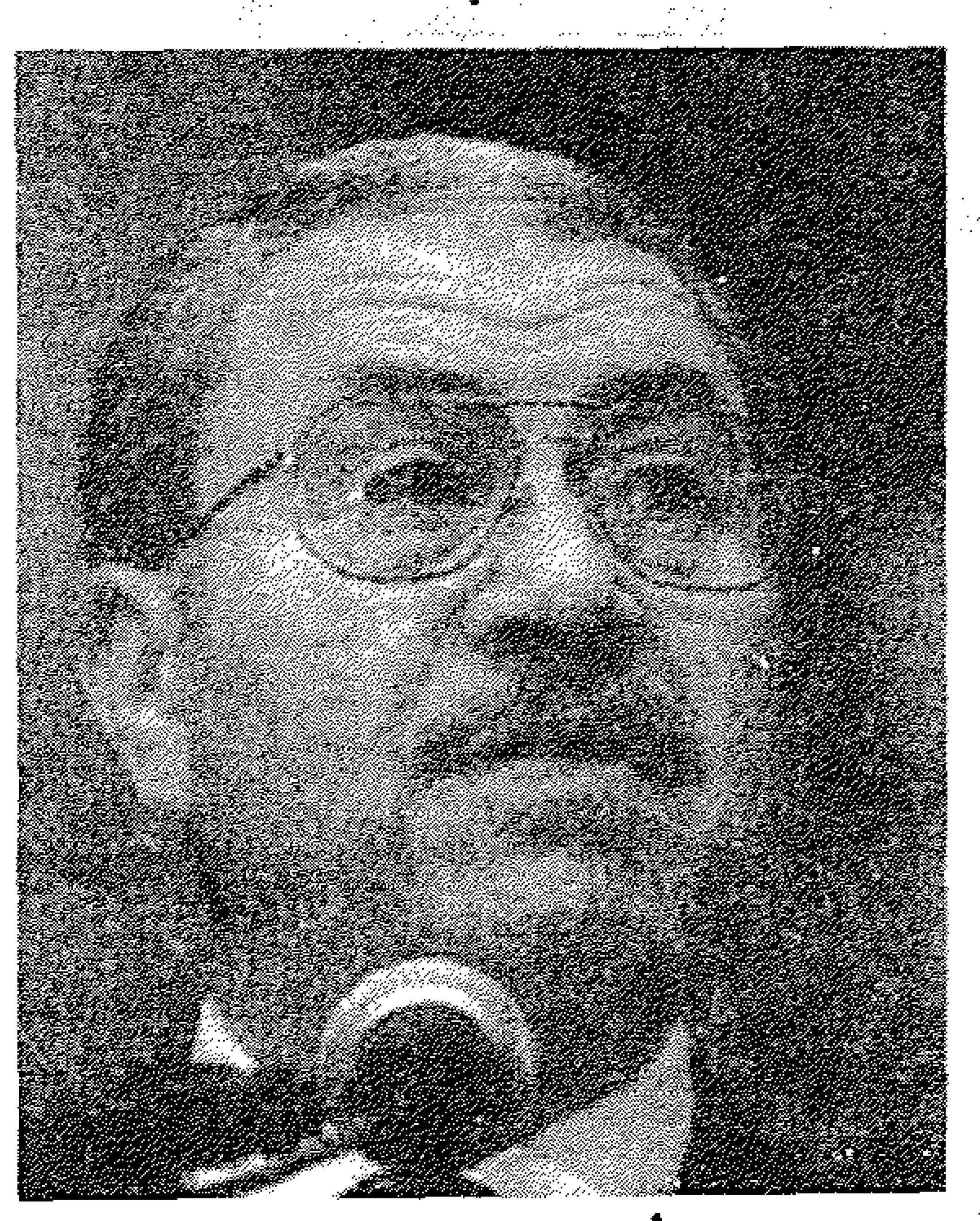
صلاح يوسف

بأغلبية المقاعد لأول مرة، وبمنصب النقيب للمرة الثانية في سابقة لم تحدث منذ تأسيس النقابة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي .والاستعدادات جارية لانتخاب نقيب للأطباء التي تتنافس فيها قائمتان واحدة للإسلاميين والثانية لليساريين والقوميين،والإعداد يجرى لانتخابات الشعب الهندسية في نقابة المهندسين عبر قائمتين إسلامية ويسارية وقومية مشتركة، في حين يحتدم التنافس استعدادا لانتخابات رابطة الكتاب الأردنيين ، التي ما زالت تحت سيطرة القوى القومية واليسارية والتي تتنافس فيما بينها للفوز فيها .وقد أصبح معروفا أن **القوى الإسلامية والقوى اليسارية والقومية التي تنسق فيما بينها العمل السياسي اليومي من خلال لجنة خاصة بهذه المهمة ،تعود هو نفسها إلى التنافس فيما بينها في** الانتخابات النقابية.كما أصبح معروفا أن «الاتحاد العام للنقابات المهنية» هي الهيئة التي تحتضن أنشطة أحزاب المعارضة ، وفيها يتم التنسيق بين مواقفها المختلفة للوصول إلى صيغة إجماعية من قضية ما أو شأن ما ،وأنه من خلالها يتم تنظيم المسيرات والتظاهرات والتجمعات والندوات والاعتصامات والمهرجانات بما فيها تلك التي تعلن التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية في الداخل.

وإن كانت جبهة أحزاب المعارضة قد شهدت خلال الشهرين الأخيرين هدوءا إلا من عدد من الندوات واللقاءات الجماهيرية والمهرجانات الخطابية ،فإن جبهة الحكومة نشطت في اتجاه التوسط لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منسقة خطواتها مع كل من مصر والفلسطينيين .وفي شهر أبريل الماضي صاغت **الأردن ومصر** ،وهما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يقيمان علاقات دبلوماسية بوضع حد للعنف ضد الفلسطينيين والعودة إلى طاولة المفاوضات إنطلاقا من النقطة التي توقفت عندها في محادثات طابا التي توقفت عشية



الملك عبد الله



علي أبو الراغب رئيس الوزراء

الانتخابات الإسرائيلية في فبراير الماضي ،والتي **مثلت أقصى نقطة يصل إليها** الإسرائيليون في مجال الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

وقدمت بنود المبادرة لإسرائيل ،لكن مصير المبادرة كان الرفض من جانب حكومة **آرئيل شارون** اليمينية التي أمعنت في العنف المستخدم ضد الفلسطينيين ،وضربت عرض الحائط بجميع المناشدات العربية والدولية بالتوقف عن ذلك.

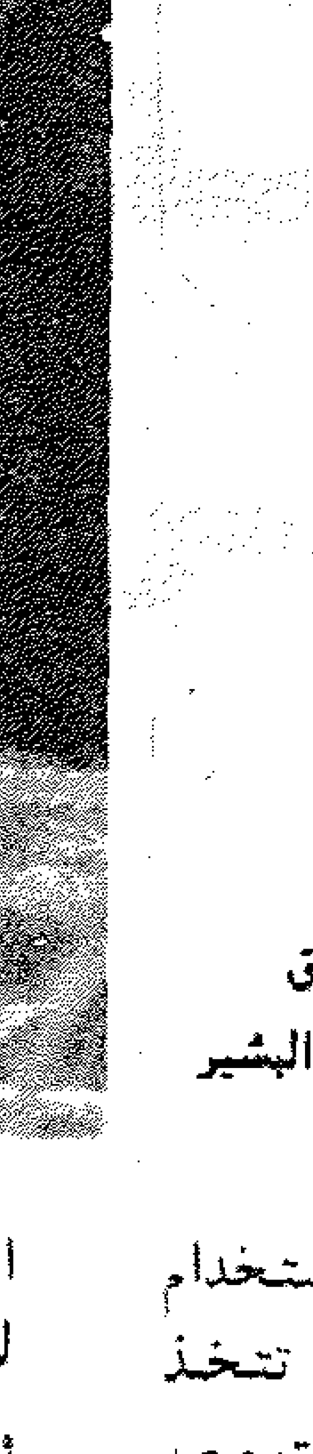
ولكن الحكومة الأردنية لم تيأس من إمكان لعب دور لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني فقامت بمبادرة أخرى بالتعاون مع مصر أيضا . ولم تكن المبادرة **مختلفة جدا عن المبادرة الأولى بل كانت نسخة عنها مع بعض التعديلات الطفيفة . لكن مصيرها لم يكن أفضل من مصير** سابقتها بل ربما كان أسوأ ،فقد تزامن الموعد المحدد للزيارة التي كان مفترضا أن يقوم بها إلى إسرائيل **عبد الإله الخطيب** وزير الخارجية الأردني لمقابلة نظيره وزير الخارجية الإسرائيلي **شمعون بيريز** ورئيس الوزراء **آرئيل شارون** ،مع بلوغ عدوان القوات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ذروة غير مسبوقة حين استخدم الجيش الاسرائيلي صواريخ أرض أرض ضد المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تزامن ذلك كله أيضا مع الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الحربية الاسرائيلية على موقع للقوات السورية في لبنان ،وهو ما رفع ذروة التوتر إلى مستوى لا مثيل له منذ سنوات.

أجواء قاتمة

في هذه الظروف غير المواتية لأي نوع من التوسط جاءت زيارة وزير الخارجية الأردني إلى تل أبيب لمقابلة المسئولين الإسرائيليين وطرح المبادرة .وقد أعلن عن إلغاء زيارة وزير الخارجية الأردني بسبب الضروب غير المواتية ، غير أنه أعلن بعد ذلك عن أن الزيارة لم تلغ وأن الوساطة ما زالت قائمة، برغم أنه كان هناك ما يشبه الاجماع الشعبي على أن الوساطة محكومة بالفشل ، وأن الأجواء لم تكن مشجعة على مثل هذه الوساطة.

ولكن الزيارة تمت في هذه الأجواء المتوترة التي كانت المنطقة فيها تشتعل بالنيران الإسرائيلية ،وعلى أي حال فإن الوزير الأردني لم يتردد في الادلاء بتصريحات تنتقد الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان ،وكذلك العنف المفرط الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير الأردني ونظيره الإسرائيلي .وكما يمكن أن يتوقع أكثر المتفائلين ،**فشلت الوساطة الأردنية الثانية التي تحركت هذه المرة أيضا باسم الحكومتين الأردنية والمصرية ،تماما مثلما فشلت وساطتهما السابقة.**

هل تدخل الأزمة السودانية حيز التدويل



الفريق
عمر البشير



أمينة النقاش

المشكلة السودانية، أصبحت أولوية أمريكية.

تصريح لوزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" ، جاء متزامناً مع المناقشات ، التي جرت أخيراً في الكونجرس الأمريكي ، وانتهت إلى المطالبة بالتدخل المسلح ، لفرض حل كونفدرالي للمشكلة السودانية يضمن حقوق الأقليات ،يحمي المعتقدات ويصون حقوق الإنسان . **ويأتي التلويح بالتدخل ، في الوقت الذي يدور فيه حوار بين الإدارة الأمريكية ، والحكومة السودانية بشأن رفع العقوبات ، المفروضة على السودان ،** بتأجيل مناقشة مجلس الأمن لقضية رفع العقوبات ، كما أقنعت دول عدم الانحياز بتقديم طلب التأجيل ، بدعوى أن الإدارة الأمريكية مازالت ، تدرس الملف السوداني ، وبرر وزير الخارجية السوداني " **د. مصطفى عثمان**" موافقة السودان على المطلب الأمريكي بحرصه " على عدم الدخول في مواجهة مع واشنطن ، خاصة أنها قد أكدت في طلبها ، حرصها على الخروج بقرار جماعي فيما يتعلق بملف السودان"

ويأتي التلويح الأمريكي بالتدخل ، في نفس الوقت الذي شهدت فيه العلاقات السودانية الأمريكية ، تطورا إجرائيا لافتا للنظر في سياق الحوار الدائر لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، **إذ اتخذ الطرفان قرارا بجعل التمثيل الدبلوماسي بينهما يقتصر الآن على مستوى القائم بالأعمال.**

المراقبون للشأن السوداني ، يربطون بين سياسة " **العصا والجزرة**" التي تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه السودان حيث تلوح باستخدام القوة والتدخل ، في نفس الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات تتجه لتحسين العلاقات معه بعاملين ، **الأول تدفق البترول في السودان الذي تلعب الشركات الأمريكية دوراً رئيسياً في التنقيب عنه وضخه وتصديره ، والثاني هو الجمود الذي أصاب المبادرات الاقليمية ، الساعية لوقف الحرب الأهلية في السودان ،** وفشلها في التوصل إلى صيغ تكفل تحديد آليات لتفعيلها ، ووضعها موضع التنفيذ ، وفي مقدمتها مبادرة دول" الايجاد" والمبادرة الليبية - المصرية المشتركة ، اللتان يجرى جدل عقيم في الساحة السودانية ، سواء في دوائر الحكم أم في منابر المعارضة ، حول التنسيق بين المبادرتين ، والسعي لإيجاد منبر واحد للتفاوض ، للتوصل إلى حل سلمي شامل للمسألة السودانية ، الذي ارتضته الآن كل القوى سواء في ذلك الحكومة السودانية ، أم معارضيها ، **حيث ارتضى الطرفان ، باقتراح المبادرة المشتركة ، بعقد مؤتمر للحوار الوطني يضم كل الأحزاب والقوى السياسية السودانية ، لمناقشة آليات الحل السياسي وقواعده.**

الأرجح أن" الدور الأمريكي" ليس بعيدا عن هذا الجمود المخيم على مبادرات الحل السياسي ، ليس فحسب لأن الإدارة الأمريكية لم ترحب بالمبادرة المصرية - الليبية المشتركة ، ولكن أيضا لرغبة الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة ، في لعب دور أكبر في القارة الأفريقية بشكل عام، وفي السودان على وجه الخصوص وهو ماعبر عنه وزير الخارجية " **كولن باول**" صراحة بقوله أم الوقت قد حان " **لنركز على السودان لمساعدته على تفهم مدى تعقد القضايا** وتداخلها مما أدى إلى تفاقم الصراع في أكبر دولة أفريقية " كما أضاف " أن الرئيس بوش شخصي ، نضع أفريقيا كأولوية ، لا لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأمريكي ، ولكن لأنها قارة تضم ٨٠٠ مليون نسمة ، لديهم احتياجات كبيرة ، وستعمل أمريكا على تحقيقها"!

الفراغ ، وإضاعة الوقت ، والصراع على السلطة ، وإتهام أطراف المعادلة السياسية السودانية كل منها للآخر بعرقلة عقد مؤتمر الحوار الوطني للتوصل إلى أسس للمصالحة والوفاق تضمن إنهاء الحرب الأهلية وإحلال السلام ، جعل التحرك الأمريكي يتصدر ساحة العمل السياسي في السودان ، ليصبح الحديث عن تدويل الأزمة السودانية ، شائعا في الخطاب السياسي السوداني ، وفي تحليلات المعلقين المحايدين.

حكومة الانقاذ لم تستجب لأي من مطالب معارضيها داخل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لتهيئة الأجواء لعقد مؤتمر الحوار الوطني ، وعلى رأسها إطلاق حرية الصحافة ، وعودة التعددية الحزبية دون شروط ، وتحرير العمل النقابي والأهلي من القيود الحكومية القانونية المفروضة عليه وإطلاق سراح المعتقلين ، وإعادة المفصولين إلى الخدمة المدنية والعسكرية . الحكومة استبدلت الاستجابة لتلك المطالب بحوار علني وسري مع رئيس التجمع الوطني " **محمد عثمان الميرغني**" لحثه على العودة إلى الخرطوم ، في نفس الوقت الذي اعتقلت فيه قيادات التجمع في الداخل ووجهت إليهم تهمة التخابر لاتصالهم بدبلوماسيين أجانب ، ليصبح التجمع في مواجهة مأزق جديد ، بعد

عودة رئاسته إلى الداخل وانسحاب حزب الأمة منه وعودته هو أيضا ، لممارسة نشاطه في السودان .

إشارات تدويل الأزمة السودانية تتزايد ، وحكومة الانقاذ منشغلة بتأديب غريمها ومنافسها على السلطة "**حسن الترابي**" واعتقاله ، بعد تأسيسه لحزب المؤتمر الوطني الشعبي ليصبح في المعارضة ، بعد أن عجزت قيادته على اقتسام السلطة مع "**البشير**" ، وبعد توقيعه اتفاق مبادئ مع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان د. "**جون جارانج**" ، اعتبرته الحكومة خروجاً على الأجندة الوطنية ، مع أن اتفاق الترابي - جارانج ، والنقد الحكومي له والاعتقالات التي شملت "الترابي" وأنصاره كليهما حلقة في سلسلة الصراع على السلطة بين قطبي إنقلاب الانقاذ "البشير" و"الترابي" ، التي **تؤكد التطورات على الساحة السودانية ، عجز الطرفين حتى الآن ، عن حسم الصراع لصالحه بشكل نهائي .**

وما اتفاق قرنق - **الترابي** إلا خطوة للخروج بالصراع على السلطة من مستوى الداخل ، إلى الساحة الدولية ، بمغازلة الترابي لواشنطن والغرب بابداء استعداده للتخلي عن قناعاته بشأن مشكلة جنوب السودان التي اعتبر خلال عقد من حكم الانقاذ ، قواها السياسية ، وبالتحديد الحركة الشعبية ، متمردين ، وجند لهم جيشا شعبيا لمحاربتهم في المعارك الجهادية ، التي حصدت أرواح مئات الآلاف من أبناء الشعب السوداني ، **لكن تغيير القناعات أمر يصغر الآن ، أمام هدف "الترابي" الوحيد : الاحتفاظ بالسلطة والانفراد بها كلما كان ذلك ممكنا .**

ولأن هدف "**الترابي**" لايختلف عن هدف "**البشير**" فكلاهما يسعى إلى احتكار السلطة لنفسه ، فقد كان متوقعا ، أن يفشل وفد الوساطة الإسلامي الذي تكون من قيادات إسلامية من السعودية والأردن وسوريا وباكستان ، برئاسة قيادة حزب التجمع الوطني اليمني للاصلاح الشيخ "**عبد المجيد الزنداني**" في رأب الصدع بين قطبي "**الإنقاذ**" وحل الخلافات بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة "**الترابي**" لم يفشل وفد الوساطة ، لتعقد العلاقة التي أصبحت تحكم سير الأحداث بين "**البشير**" و"**الترابي**" فحسب ، بل أيضا لأن مهمته لم تحظ بأي دعم من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وبالتحديد من حزب الأمة ، حيث انتقد زعيمه "**الصادق المهدي**" الوفد انتقادا لاذعا ، وقال إنه حصر مهمته في إطار حزبي ضيق ، وتجاهل القضايا السودانية المهمة ، كالحرب الأهلية وآثارها المدمرة ، **كما عبر عن استيائه من ازدواجية ، موقف الوسطاء من الديمقراطية ، ووصفهم بأنهم على استعداد لتأييد أي انقلاب عسكري يصادر الديمقراطية ، إن هو حمل شعارات ديمقراطية !.**

ومنذ وقع الخلاف بين "**البشير**" و"**الترابي**" قبل نحو عامين والتيار الإسلامي في المنطقة لايكف عن المحاولة لحل الخلاف بينهما ، دفاعا عما يسمونه "المشروع الإسلامي" ، بصرف النظر عما أحدثه هذا المشروع من انقسامات فادحة في المجتمع السوداني ، أوصلت معدل الفقر في دولة يبلغ تعدادها **٣٢ مليون نسمة ، إلى ٩٠٪ ، كما أدرجت السودان في قائمة الدول الخمس والعشرين الأقل نموا والأكثر فقرا في العالم .**

هذا فضلا عن افتقاد حديث وفد الوساطة عن الديمقراطية ، لأية مصداقية لدى الرأي العام ، وهو يربط الدفاع عنها ، بمطالبته بالإفراج عن "الترابي" وأنصاره ، وليس عن كل المعتقلين السياسيين.

الوضع في السودان سيبقى يراوح مكانه ، لأن الأطراف التي تملك أوراق تحريكه ، مستفيدة من إضاعة الوقت ، وتبديده ، لأنها تكرس انفرادها بالسلطة والقرار ولهذا فالأرجح ، **أن تبقى الأزمة السودانية ، أولوية أمريكية ، مالم تمتلك السياسة المصرية ، الإرادة السياسية اللازمة لتحريك المبادرة المصرية - الليبية المشتركة** ، لكي تصبح حل المشكلة السودانية ، أولوية عربية



صادق المهدي



فقدان العدالة فى النظام التشريعى العراقى

محمد حسن السلامى

بعد أن تحققت للمشرع العراقى سنة ١٩٦٩ إمكانية استكمال إصدار قانون جديد للجزاءات (قانون العقوبات العراقى) المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ، وعلى إثر صدوره تم إلغاء (قانون العقوبات البغدادى) الذى تم نشره فى سنة ١٩١٨ ثم تطبيقه فى ١-١-١٩١٩ من قبل المندوب السامى البريطانى آنذاك - بعد أن استكملت قواته احتلال البصرة جنوب العراق منذ سنة ١٩١٤ ، ثم بغداد سنة ١٩١٧ - علما بأن القانون قد صدر باللغة الانجليزية أصلا ، ثم جرى تعميمه على الولايات الأخرى - ولاية البصرة ، ولاية الموصل - فضلا عن ولاية بغداد بداية.

قانون العقوبات العراقى الحالى تم تقسيمه إلى أربعة أقسام أو كما سماها المشرع أربعة كتب ، فقد احتوى **الكتاب الأول** على المبادئ العامة للتشريع العقابى ، والتى تعارفت على أدراجها النظم القانونية العقابية عالميا فقها وتشريعا ، مثل قانونية الجريمة والعقاب ، والاختصاصات الزمنية والمكانية للقانون ، أو أركان الجريمة .. إلخ. أما **الكتاب الثانى** أدرج فيه مااصطلح عليه القانون (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، من حيث مساسها بالأمن الداخلى والخارجى أو التى تقع على الهيئات النظامية للدولة ، كالمؤسسات والأجهزة الحكومية والموظفون أو العاملون فيها. فاذا انتقلنا إلى **الكتاب الثالث** نجد أن النص القانونى قد تناول الجرائم التى تقع على الأشخاص الطبيعيين كجرائم القتل أو الإجهاض أو القذف والسب ، كذلك الجرائم التى تقع على الأموال. **والقسم الأخير** من قانون العقوبات العراقى احتوى على المخالفات التى تحصل فى الطرق العامة أو الصحة العامة ، أو الأملاك والأموال أو تلك المخالفات التى تجرى على الآداب العامة.

من الطبيعى أن يجد القانونيون أو غيرهم ، النصوص والمواد القانونية التى تنظم وتحدد الأفعال غير المباحة وصفا لها وإدراج أركانها ، وجسامتها ، وإلى جانب ذلك ، العقوبات المتناسبة مع تلك الأفعال الجرمية ، فيكون الهدف النهائى حماية المجتمع من ظاهرة الجريمة ، ثم تحقيق العدالة لصالح الضحية - التى يقع عليها فعل جرمى معين - فردا طبيعيا أم هيئة اجتماعية ذات شخصية اعتبارية ، كذلك إنصاف الجانى حسب ظروف الجريمة والتكييف القانونى لها.

ومادام الافتراض بأن الهدف الأساسى للمشرع يقوم على تحقيق العدالة والإنصاف ، بوضع الجزاءات المتناسبة مع الأفعال الجرمية - كما ينص عليها القانون - التى تعيق المسيرة الطبيعية للنظام الاجتماعى وقيمه وفلسفته ، فانه يعنى بالضرورة وضع قواعد

صدام حسين



ومفاهيم قانونية تسهم فى تطبيق فلسفة العدالة التشريعية والإنسانية ، وتتلاءم مع تطور الفقه والدراسات القانونية المستجدة.

كما هو معلوم فان الشعب العراقى منذ أمد ليس بالقصير ، بات يرزح تحت ثقل أخطار حقيقية كثيرة تسهم فى عرقلة سير التنمية الطبيعية لحياته اليومية - دون أن نقول تطورها - ومن هذه الأخطار:

١-**الحصار الاقتصادى الدولى** على الشعب والذى أنهك طاقته البشرية ، بل أسهم فى تفكيك البنية الهيكلية للمجتمع ومؤسساته ، دون التغاضى عن أن كثيرا من هيئات المجتمع المدنى المستقلة قد غابت تدريجيا بعد استمرار الانقلابات العسكرية خاصة بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ وتموز ١٩٦٨.

٢-**القصف المستمر للطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية** خلال عشرة أعوام خاصة أن كثيرا مايتحمل نتائج هذا القصف المدنيون البسطاء.

٣- **انهيار النظام المالى للدولة العراقية** ، خلال وبعد الحرب العراقية الإيرانية التى دفع ثمن كذبتها- حراسة البوابة الشرقية للوطن العربى أو الوصف العنصرى للشعب الايرانى بالفرس المجوس - الشعب العراقى خصوصا والشعب العربى عموما ، عبر ديون التسليح المليارية وانهيار نظام الأمن القومى العربى فيما بعد (**فى سنة ١٩٨٣ بلغ معدل الإنفاق العسكرى ٢٨٫٥٩٦ مليون دولار أى بنسبة ٦٧٪ من الدخل القومى الاجمالى)** (كتاب : مستقبل العراق الفرص الضائعة - عبد الوهاب حميد رشيد ص ٤٩ دار المدى دمشق ١٩٩٧).

٤- **استمرار هيمنة نظام الحزب**

الواحد بعناصره الأساسية هيكلا وفلسفة وممارسات ونظاما قانونيا .

وهذا مايتمثل بالضبط فى مظاهر متعددة وعبر مرحلة ثلاثة عقود متواصلة ، فلا تقتصر هذه المظاهر على **عدم تشريع دستور دائم ، أو استمرار مجلس قيادة الثورة كأعلى هيئة تشريعية فى العراق دستوريا،** مع وجود المجلس الوطنى ، كمظهر رمزى للسلطة التشريعية ، **والاستحواذ المتواصل لحزب البعث على كل المنظمات أو النقابات الجماهيرية** وقمة السلطة التنفيذية **والتشريعية** ، دون توافر إمكانية إجراء انتخابات متعددة لرئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية الفعلية (مجلس قيادة الثورة) كذلك استمرار الأساليب القمعية لحماية هذه البنية واستمرار تحكمها وفق أساليب تعتمد **تضخيم أجهزة الأمن الداخلى** باغداق الأموال الطائلة عليها ومنحها صلاحيات واسعة فى الحياة المدنية اليومية ، إلى جانب **عسكرة المجتمع لخوض حروب خارجية - ايران والكويت أو داخلية مع الأكراد أو المعارضين** .. إلخ ، كل ذلك يجرى فى إطار قانونى يتم تشريعه لصالح الإبقاء على هذه الأوضاع وإتمام التنفيذ وفق برنامج حزب البعث ، بيد أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية (الأمن الداخلى ، الأمن الخاص) ، أو ميليشيات شبه عسكرية مثل فدائيى صدام) أو منظمات حزبية تابعة لحزب البعث).. الخ

٥- عدم وجود محكمة دستورية تبت فيما يعرف اصطلاحا بتنازع القوانين ودستوريتها ، فلا تتوافر إمكانية تقديم دعوى قضائية تطعن فى دستورية قانون أو قرار رئاسى أو غيره .

وسوف نقتصر فى موضوعنا على الزاوية القانونية التى أقل مايمكن القول فيها إن كثيرا من القرارات قد صدرت لاتهدف إلى تحقيق العدالة ، بل لحماية رموز وسياسة حزب السلطة(البعث) الذى يدير الدولة العراقية بقوانين يصفها الحقوقيون عامة بالقسوة المهينة واللاإنسانية ، مع العلم بأننا سوف لانتطرق إلى الممارسات التى تضج بوقائعها اليوميات السياسية ، خارج القانون أو خارج القضاء ، والتى كان أبرزها بشاعة عمليات قطع رؤوس نساء - دون محاكمات - فى الأحياء العامة بتهمة الدعارة، قامت بتنفيذها مليشيات فدائيى صدام فى أواخر تشرين الثانى ٢٠٠٠.

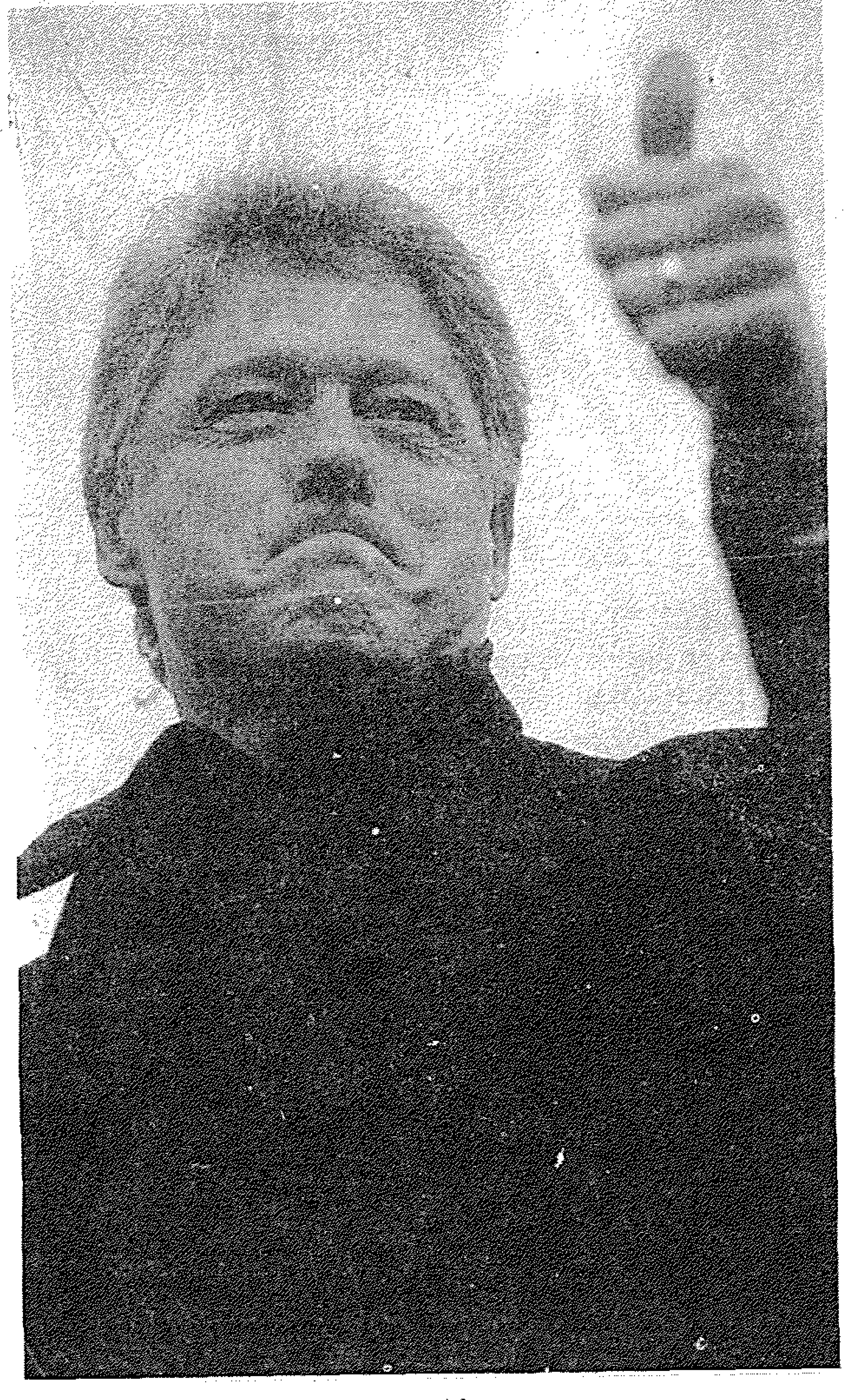
عقوبة الإعدام

قد يجد دارس، النظام القانونى العراقى كثيرا من الصعوبة جراء توزع القوانين على متون وملاحق للقوانين أو تعديلات وقرارات لاتعلن رسميا ، وفى كل عام تصدر تشريعات تمس بالأخص قانون العقوبات العراقى أو غيرها من القوانين العقابية الأخرى.

لذلك يمكن وضع قانون العقوبات العراقى فى ثلاث مجموعات تشريعية تختلف زمنيا عن بعضها.

١- قانون العقوبات العراقى المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٢- قوانين التعديلات لقانون العقوبات العراقى ، والتى تم اتخاذها من قبل مجلس قيادة الثورة العراقى فى سنوات لاحقة لسنة ١٩٦٩.



كلينتون

٣- القرارات الرئاسية (رئيس الجمهورية) التى تم إصدارها فى أوقات مختلفة من قبل رئاسة مجلس قيادة الثورة العراقى .ولابد من ملاحظة أن القوة القانونية للفقرتين ٢و٣ تماثل القوة القانونية لقانون العقوبات العراقى نفسه ، لأنها تصدر من السلطة التشريعية الحالية فى العراق وهو(مجلس قيادة الثورة).

وكما هو واضح من خلال تتبع المواد القانونية وتعديلاتها أو القرارات الرئاسية ، **أن المشرع العراقى قد استساغ وترسع فى إيقاع العقوبة التى تسلب الحق فى الحياة(الاعدام) ، حيث أدرج القانون ٤٨ مادة توقع هذه العقوبة** ، كذلك العقوبات البدنية القاسية المهينة التى سوف يأتى ذكرها لاحقا . أن المشرع العراقى له هواجسه الأمنية

والسياسية الخاصة بحزب البعث مما دفع مجلس قيادة الثورة الى تشريعات قاسية جدا لأفعال اعتبرها (جرمية) نجدها فى قوانين الدول العربية الأخرى بضع سنوات من الحبس . **الدافع الأساسى لتشديد العقوبة لايكون إلا من أجل استمرار سيطرة حزب على السلطة السياسية بأجهزتها وفلسفتها ومفاهيمها ، وفرض قبول ذلك على المجتمع بحكم القانون.**

الأمثلة على ذلك كثيرة ، منها المادة **٢٠٠ التى تحكم بالإعدام** . تنص (المادة ٢٠٠ فقرة

أ - كل من ينتمى **إلى حزب البعث العربى الاشتراكى**، إذا أخفى عن عمد ، انتماءه وارتباطاته الحزبية السياسية السابقة.

ب- كل من انتمى إلى أو ينتمى **إلى حزب البعث العربى الاشتراكى** ، إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبى ، بأية جهة حزبية أو سياسية أخرى ، أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها.

ج -كل من كسب إلى أية جهة حزبية أو سياسية ، شخصا له علاقة تنظيمية بحزب البعث العربى الاشتراكى ، أو كسبه إلى تلك الجهة ، بعد انتهاء علاقته بالحزب بأى شكل من الأشكال ، وهو يعلم بتلك العلاقة)

من خلال قراءة أولية للمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات العراقى ، نجد أن **عقوبة إنهاء الحياة - الاعدام - قد طالت كل انسان داخل حزب البعث الحاكم** الآن فى العراق ، فى حالة تحقق عدم إخبار حزب البعث عن أفكاره السياسية السابقة فقرة أ - ، أما الفقرة ب - فيستفاد منها أن الركن المادى (للجريمة) هو استمرارية انتمائه إلى جهة سياسية أخرى أو حزبية . أما الركن المادى (للجريمة) فى الفقرة (د) - من المادة ٢٠٠ فهو كسب عضو فى حزب البعث إلى حزب آخر أو جهة سياسية أخرى فى حالتى كونه مازال عضوا أو قطع صلته بحزب البعث - دون تحديد فترة الانقطاع - وتم إقناعه بالانتماء إلى حزب أو جهة سياسية أخرى ، علما بأن مرتكب (الجريمة) حسب الفقرة د - يكون شخصا ثان قد اقنع المنتمى السابق لحزب البعث بتغيير فكره السياسى ، فلايحق للبعثى أن يقرأ كتابا الا لحزبه إلى حين الموت الطبيعى أو الاعدام!

فيما يتبين أعلاه نجد أن تلك الأفعال (الجرمية) فى قانون العقوبات العراقى والتى حدد لها عقوبة الاعدام ، فى طبيعتها سياسية" - " انتماء لحزب البعث" ، "عدم إخبار عن انتماء سياسى سابق" ، "كسب لجهة سياسية أخرى غير حزب البعث" . لكننا عند البحث عن تعريف القانون نفسه للجريمة من حيث طبيعتها ، نجد أن الفصل الأول من الباب الثالث قد أوضح مفهوم الجريمة السياسية فى المادة ٢٠ حيث تقول « **الجريمة السياسية هى الجريمة التى ترتكب بباعث سياسى أو تقع على الحقوق السياسية العامة أو الفردية ، وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية**» . وارتباطا بنفس الموضوع تحدد المادة ٢٢-١ - الحكم فى الجرائم السياسية(يحل السجن المؤبد محل الاعدام عن فعل سياسى واضح الأركان).

وقد يدعو حقوقى مطلع إلى حل لهذا التنازع القانونى بتقديم دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية للبت بقرار من أهلى هيئة قضائية ، نقول إن النظام القضائى العراقى مازال خاليا من وجود محكمة دستورية ، ومازالت المادة ٢٠٠ تطبق باستمرار مع مخالفتها للمادة ٢٢ فقرة ١- المبينة سابقا.

هل يقف التشريع العقابى فى العراق عند حد حماية الحزب الذى يهيمن على الدولة العراقية منذ ١٩٤٨ قانونيا؟

يبدو أن الهلع من من الأطراف السياسية الأخرى - أيا كانت - يدعو إلى المزيد من تشديد العقاب البدنى عن أفعال يصفها القانون (بالجريمة) ، فان المادة ٢٢٥ فقرة ١- تقول (يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بطرق العلانية رئيس الجمهورية أو من قام مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربى الاشتراكى أو المجلس الوطنى أو الحكومة) . وقد أورد المشرع ظرفا مشددا فى نفس الفقرة من المادة أعلاه وتقول (**وتكون عقوبة الاعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر)** لكننا نتوقف هنا قليلا عند ملاحظات قانونية محددة ثلاث ألا وهى عدم توافر تعريف لاصطلاح ، **الاهانة** حيث أنه يحتمل التفسيرات المختلفة كرسم كاريكاتورى . كذلك ماذكرناه سابقا كون (الجريمة) سياسية استنادا إلى منطوق المادة ٢٢ فقرة ١ ، كما يمكن القول ثالثا إن جسامة العقوبة - بحيث لاتكتفى بالسجن المؤبد بل تتجاوزه إلى مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة - هذا إذا لم توقع عقوبة الاعدام أصلا على(المجنى) .

مخالفات دستورية وقانونية وفقهية

إن قانون العقوبات العراقى لم يكتف بتلك النصوص المتشددة فى إيقاع العقوبات القاسية ، بل وجد مجلس قيادة الثورة العراقى مسوغا دستوريا له بأن يصدر قرارات عقابية لها حكم القانون ، ودون مراعاة لأحكام دستورية أخرى أو مواد قانونية استقرت عليها جميع القوانين العقابية وجميع الفقهاء كذلك.

اتخذ مجلس قيادة الثورة القرار المرقم ٤٦١ فى ٣١-٣-١٩٨٠ الذى ينص على(لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبى وخائن لتربة الوطن .. لذلك قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العراقى بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقق أهدافه العملية تحت واجهات أو مسميات أخرى . ينفذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة قبل صدوره والتى لم يصدر قرار باحالتها على المحكمة المختصة).

تقول المادة ١٥٦ - (يعاقب بالاعدام من ارتكب عمدا فعلا بقصد المساس باستقلال البلاد أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدى إلى ذلك).

إن القراءة القانونية الهادئة للقرار المذكور - الذى له حكم القانون أولا ، ومازال سارى المفعول ثانيا - تنبئ عن طعون ثلاثة أساسية :

١- إن القرار فى فقرته الأخيرة يجيز تطبيق المادة ١٥٦ على(الجرائم) التى وقعت قبل أن يصدر القرار ٤٦١ أو لم تحل إلى المحكمة المختصة ، ومعنى ذلك أنه **قد خالف مبدأ عدم رجعية القوانين أولا جريمة ولاعقاب إلا بنص** ، وقد جاء فى الدستور النص التالى فى المادة ٢٥ فقرة ب -(ولاتجوز العقوبة إلا على الفعل الذى يعتبره القانون جريمة أثناء اقترافه) الباب الثالث من الدستور . كما إن المادة ٦٤ من الدستور - فقرة ب - تنص(ليس للقوانين أثر رجعى ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، على أن لايشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب ..)

٢- إن (الجريمة) التى نص عليها القرار سياسية بطبيعتها ، لذلك وضمن منطق قانون العقوبات العراقى يجب تخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد ، عند ثبوت الأفعال (الجرمية) حسب القانون.

٣- إن الأوضاع السياسية التى كانت تغذ السير حثيثا نحو تهيئة الأجواء لشن الحرب مع إيران قد دفعت مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذا القرار مع عدم دستوريته، ومخالفته لقانون العقوبات العراقى ذاته والمبادئ التى استقر عليها الفقه القانونى أيضا. وبالنتيجة، يستفاد من كل النصوص السابقة لقانون العقوبات العراقى أن المحفز لإصدارها، سياسى نصا وروحا، دون الاهتمام بالعدالة.

العقوبات البدنية فى القانون العراقى

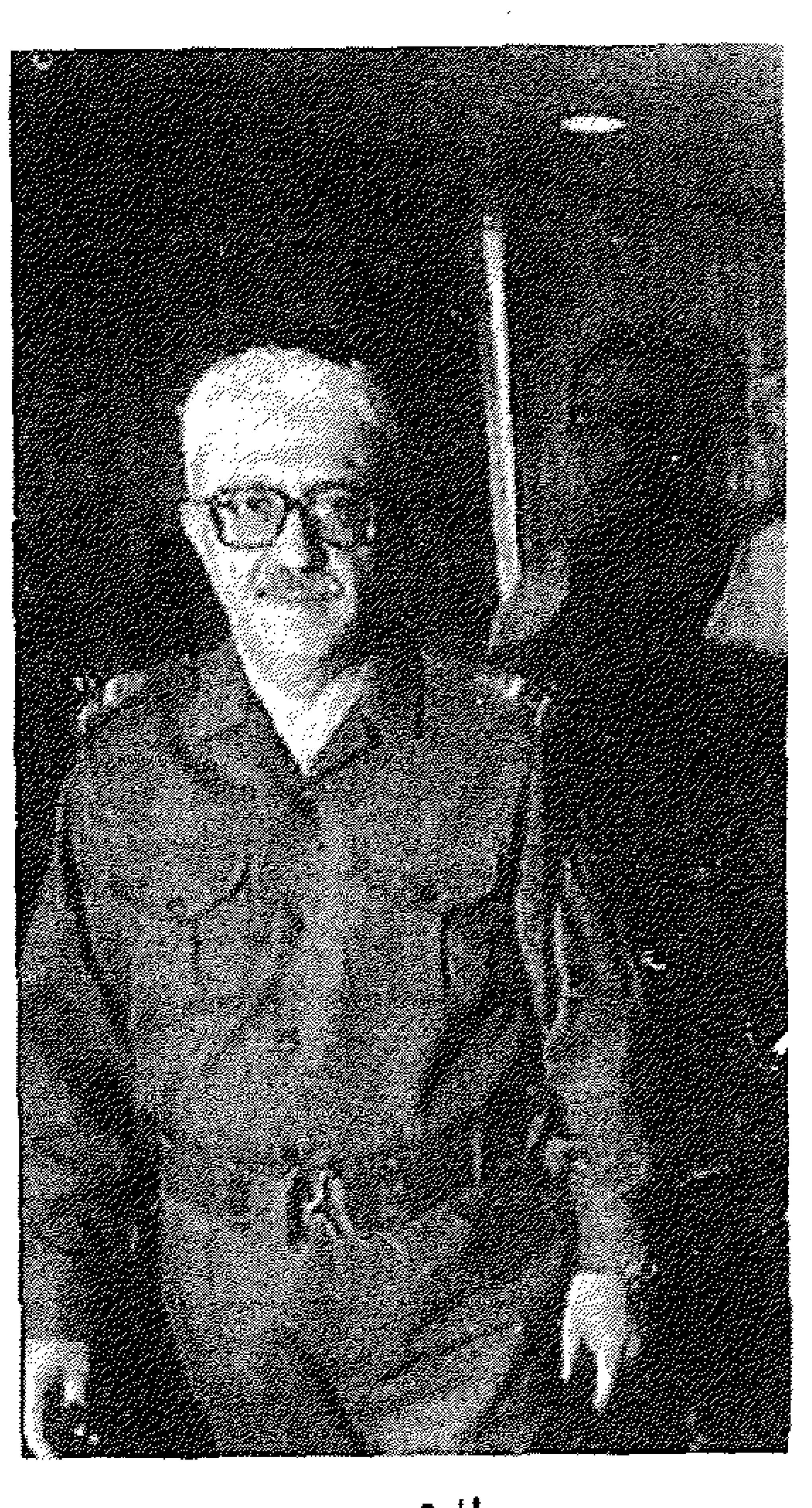
قد يكون من منطق التطور التاريخى العام، فى جميع البلدان المؤسساتية أن يستكمل النظام القضائى أدواته التشريعية وهيئاته القضائية بدرجاتها المختلفة، لإنجاز المستجدات والتطورات الفقهية والفكر القانونى عموما لتحقيق أقصى قدر من العدالة والإنصاف والإنسانية، عبر الاستقلال القضائى الكامل والتشريعات النزيهة التى تصاغ من قبل رجالات قانون موصوفون بالاختصاص والمعرفة والخبرة والنزاهة. وقد يكون التراجع عن ماستقر عليه النظام التشريعي والقضائى فى عملية تطوره فى بلد ما، انتقاصا جديا لعملية سير تحقيق العدالة، كأن تستلب من القضاء استقلاليته، أو تكون التشريعات العقابية أداة بيد السلطة التنفيذية لتحقيق أهداف مدرجة لصالح برامجها وشخصياتها، أو يتم اتخاذ الأساليب العقابية غير التى استقر عليها التشريع والفقه الحديث.

فهل إن قانون العقوبات العراقى مضافا له القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة قد سايرت التطورات القانونية - تشريعا وفقها؟ أم أنها قد تراجعت إلى مفاهيم عقابية مبتدعة مهينة ولاإنسانية وقاسية؟ مما يؤسف له، أن الانتهاكات القانونية والقضائية قد أفقدت النظام القانونى والقضائى العراقى حياديته ونزاهته وعدالته كذلك.

الأمثلة على ذلك:

١- عقوبة قطع اليد: أصدر مجلس قيادة الثورة القرار ٥٩ فى ٤-٦-١٩٩٤ فقرة ١ - الذى ينص على قطع اليد من الرسغ لـ (كل من ارتكب أيا من جرائم السرقة .. ومرتكب جريمة سرقة السيارة، وتقطع رجله اليسرى من مفصل القدم فى حالة العود).

قد يكون من المفزع حقا أن يستجدى المشرع العراقى (مجلس قيادة الثورة) عقوبة من التاريخ القديم تزيد فى عدد المعوقين - معوقى الحروب الخارجية والداخلية وضحاياه السياسيين - علما أنه لم يحصل أن أخذ أيا من قوانين العقوبات العراقية هذا النوع من



طارق عزيز

العقاب البدنى القاسى والمهين للإنسانية، كذلك لم تدرجها أغلبية التشريعات الجزائية العربية. أما القرار ٩٢ بتاريخ ٢١-٧-٩٤ فقد نص (يعاقب بالسجن المؤبد أو قطع اليد اليمنى من الرسغ كل من زور محررا رسميا) فاذا كانت عقوبة قطع اليد - تأريخيا - عن جرائم السرقة، فان مجلس قيادة الثورة قد عمم العقوبة القاسية والمهينة على جريمة التزوير بالأوراق الرسمية أيضا!!

٢-عقوبة الوشم: ينص القرار ١٠٩ المؤرخ فى ١٨-٨-١٩٩٤ الصادر عن نفس المجلس(أولا - يوشم بين حاجبى كل من قطعت يده عن جريمة يعاقب عليها القانون بقطع اليد، بعلامة (X) يكون طول كل خط من خطيها المتقاطعين سنتيمترا واحدا وعرضه ١ ملمتر).

بهذا يثبت مجلس قيادة الثورة **أن التشريع لم يكن أداة لتحقيق العدالة الجنائية، بل إجراءات جزائية مهينة للكرامة البشرية** وتبتعد عن حفظ الجوهر الإنسانى للمواطن.

٣- القرار ١١٥ المؤرخ فى ٢٥-٨-١٩٩٤ ينص على (قرار مجلس قيادة الثورة مايلى:

أولا: يعاقب بقطع صوان الاذن كل من ارتكب جريمة ١- التخلف عن أداء الخدمة العسكرية ٢- الهروب من الخدمة العسكرية. ٣- ايواء المتخلف أو الهارب من الخدمة العسكرية والتستر عليه).

فهل وجد القانونيون أو رجال القضاء جزاءات مهينة للانسانية وقاسية ومعيبة للمشرع ذاته فى حالة كونه يهدف إلى تحقيق العدالة؟؟، أم إن العقوبة إطار قانونى للبرنامج السياسى للسلطة الحاكمة!!؟؟ أما الفقرة الثانية من نفس القرار فتعاقب الجانى فى حالة العودة (يعاقب بقطع صوان الأذن الأخرى)، وتشديدا للهوان وإهدار الكرامة والحط من القيم الإنسانية للمواطن تقرر الفقرة الثالثة من القرار بأن (توشم جبهة كل من قطع صوان أذنه بخط أفقى مستقيم بطول لايقل عن ثلاث سنتيمترات).

صلاحيات قضائية لمن هم خارج القضاء

إن التعسف التشريعى الذى امتد إلى زوايا عديدة فى النظام القضائى والجزائى (وفق القانون)، قد أضاع تحقيق الهدف الأساسى من سن القوانين وتأسيس المحاكم بدرجاتها المتعددة، وإن منح مؤسسات إدارية صلاحيات تخص القضاء حصرا، مما يعنى بالتالى تداخلا لابد أن يقع بين السلطتين التنفيذية والقضائية، فينتفى بهذا تحقيق العدالة المرجوة من استقلالية السلطة القضائية، حيث إن السلطة التنفيذية تحاول جاهدة تجريم المتهم لتحقيق أهدافها السياسى:

ومثالنا على ذلك:

منح السلطات الإدارية سلطات تحقيقية أو قضائية وفق القرارات الرئاسية التى لها صفة القانون النافذ، حيث إن القرار المرقم ١٣٠ الصادر فى ٣٠-٨-١٩٩٤ ينص على (١- يخول رئيس ديوان الرئاسة صلاحية تأليف هيئة للتحقيق فى جريمة أو جرائم معينة، وتكون للهيئة سلطة قاضى تحقيق). كذلك جاء نص القرار ٨٠ فى ٥-٨-١٩٩٦ بمنح سكرتير رئاسة الجمهورية نفس صلاحية قاض تحقيق). وفى نفس الإطار تم منح أمين العاصمة ومدراء البلديات (يكتسب أمين بغداد ومدراء البلديات كل ضمن حدود بلديته صفة قاضى جنح) جاء ذلك فى القرار المرقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩٠.

بعد كل ماتقدم يجد المعنيون بمأساة شعبنا المنكوب، أن نكبته التاريخية التى سوف تمتد إلى عقود لاحقة ليس لوجود النظام الحالى والسياسة الأمريكية بفرض الحصار فقط، بل ماخلفته سياسة النظام من إجراءات على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والعسكرية والمالية وكذلك القانونية والقضائية التى أفقدت السلطة الثالثة صدقيتها وعدالتها ونزاهتها كذلك.

العالم

فى روسيا

موقفان من قضيتنا الفلسطينية.. أم ثلاثة..؟



زيوجانوف

صور تعذيب **الصبى محمد الدرة** ثم اغتياله ، التى طافت أرجاء المعمورة.. وأرقت الضمائر..وعلق عليها الرئيس **حسنى مبارك** ..وأصبحت من المعلقات فوق جدران البيوت والمنازل .. لم تجد لها مكانا ولو حتى فى زاوية معتمة أو مهملة فى واحدة من الصحف الكثيرة الصادرة فى روسيا ، التى تعربد تحت عباءة الديمقراطية!! ولم تنشرها سوى جريدتين اثنتين فقط: « **روسيا السوفيتية** » و« **زافترا** » الصادرتان عن الحزب الشيوعى الروسى والقوى اليسارية . رغم أن أشد الصحف المتطرفة فى معاداتها للعرب فى الغرب نشرتها ،وعجزت أمام طريقة قتل الطفل عن تجاهل الواقعة ، لاسيما بعد بث مراحل الاغتيال البطئ عبر القنوات التلفزيونية الفضائية . لكن وسائل الإعلام الصادرة فى روسيا لم تر ضرورة فى ذكر الحادث أصلا (**ولا أى حادث عموما حول الانتفاضة الفلسطينية من المنظور العربى العادل**) ،متجاوزة بذلك بديهيات لعبة الديمقراطية التى لا يجوز القفز عليها ، شد ما بلغ اللوبى الصهيونى من عهر وبطش فاق صلف أى نظير له فى دول أخرى ، وشد ما أحكم قبضة فولاذية نهمة على وسائل الاعلام. ذلك هو جوهر **الموقف الأول** من قضيتنا المصيرية الآن فى روسيا ، الذى وضع حجر أساسه **جورباتشوف** بعد صعوده إلى السلطة .

وكان أحد أهم الإجراءات التى أرسى بها **جورباتشوف** ذلك التوجه زيارته المذلة لإسرائيل فى عام ١٩٩١ ،وذهابه إلى حائط البراق بالطاقية اليهودية وترحمه على قبر الجندى الإسرائيلى المجهول فى تل أبيب ،وتزامنت هذه الزيارة مع:

١- أحداث انهيار الاتحاد السوفيتى.

٢- ومع إصدار الأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٩١ قرارا بإلغاء قرارها السابق العادل الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ الذى اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية.

٣- ثم مع اعتراف موسكو بقرار الأمم المتحدة الذى أزال عن الصهيونية إحدى سماتها الرئيسية.

ولم يكن تزامن هذه الأحداث الثلاثة مع زيارة **جورباتشوف** فى نفس العام ،مجرد مصادفة ، إذ سلمت موسكو بقرار الأمم المتحدة المشين حول الصهيونية فى اعتراف ضمنى- وربما رسمى -من الكرملين أثناء انهيار الاتحاد السوفيتى -أو بسبب الانهيار- ب« النظام العالمى الجديد » وبـ« الصهيونية » راية له .وكانت العجلة التى اندفعت روسيا بها للتصديق على القرار مريبة تستدعى الدراسة والبحث . فلم يكن قد انقضى على صدوره سوى أيام معدودة حتى وقعت موسكو عليه، وأسقطت رؤيتها القديمة لـ« الصهيونية » .مما يدفع للاعتقاد (وليس لدى أدلة دامغة رغم كل ما يؤيد ذلك من ظواهر مادية بينة) بأن هناك اتفاقا ما قد أبرم حول اعتماد صك الصهيونية أداة للقمع بيد هذا النظام العالمى الجديد وشكلا ينصهر فيه الاستعمار الاستيطانى القديم(فى فلسطين) والاستعمار الاقتصادى الجديد(الهيمنة الأمريكية ثم الغربية على العالم) والاستعمار الثقافى الحديث (العولمة والغزو الثقافى والروحى للشعوب) .وقبل **جورباتشوف** بشروط الولايات المتحدة المهينة . ولم تسلم روسيا بطبيعة الحال بعد الاعتراف بالقرار المشين من كل هذا وذاك.

وانتقل الموقف السوفيتى المؤيد للحقوق العربية فى الصراع مع العدو الإسرائيلى (فى حدود اعتراف القادة السوفيت بقيام دولة إسرائيل ثم السماح بتدفق هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة) إلى الموقف الروسى الذى صاغه **جورباتشوف** قبل مسرحية الاطاحة به.وجاء **يلتسين** ليخوض فى طريق **جورباتشوف** . إلا أن دوره اقتصر إلى حد كبير -فى اعتقادى-على تنفيذ ما كان قد تم الاتفاق عليه سرا فى الاجتماعات المغلقة التى طرحت خرائط تقسيم العالم من جديد بعد انسحاب المنظومة الاشتراكية من الساحة الدولية.

رسالة موسكو

منى الخميسى

وتكمن خصوصية دور **يلتسين** فى هذا السياق فى المضى بمخططات اعتماد الصهيونية إلى أقصى مدى، بينما كان من الممكن- ومن الضرورى لجم جموحها على الأقل ، ولا نقول التصدى لها . **وهكذا أصبحت العلاقات الروسية- الإسرائيلية تشمل جميع المجالات من ضمنها بيع الأسلحة لتل أبيب**، رغم أن ترساناتها طفحت بما فيها حتى أصبحت إسرائيل واحدة من الدول التى تتصدر قائمة البلدان المصدرة للسلاح فى العالم . وستر الكرملين عورة هذا النهج بمصطلح «**سياسة الموازنة**» أو« **موازنة المصالح**» بين جميع الأطراف فى الشرق الأوسط . ولم يكن فى ذلك التوجه بطبيعة الحال أية موازنة بين طرفى الصراع العربى - الصهيونى ، ولا أية مصالح لروسيا .إذ كيف يمكن المعادلة بين القاتل والضحية أو مغتصب الأرض وصاحبها الأصلى ؟وفى نفس الوقت فقدان كل المصالح الروسية فى البلدان العربية؟ كانت روسيا فى واقع الأمر بصدد موازنة النفوذ والقوة بين موسكو السوفيتية من ناحية وموسكو الفيدرالية من الناحية الأخرى ،على نحو خاطئ أضر بروسيا بنفس الدرجة التى أضعف بها الموقف العربى فى الصراع مع إسرائيل.

وكان من الطبيعى فى هذه الأثناء أن تستقر مفاتيح الاقتصاد والمال والبنوك والبورصات ووسائل الإعلام العادية والالكترونية والمراكز الحساسة فى أيادى غلاة الصهاينة .**وفى عهد يلتسين بلغت نسبة اليهود فى الحكومة وديوان الرئيس ٤٠-٥٠٪ ،وفى رئاسة المؤسسات المالية ٨٠-٩٠٪ ،رغم أن تعداد اليهود قياسا بالروس لا يتجاوز ١٪**.وكان يلتسين فى حاجة ماسة لهذه القوى . أولا كسند له فى امتطاء السلطة أثناء أحداث انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ،ثم فيما بعد لانتشاله من هوة سحيقة سقطت فيها شعبيته فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ إلى٢٪ ودفعه للفوز على **زوجانوف** زعيم الحزب الشيوعى الروسى ، الذى تجزم الصحافة الغربية الديمقراطية نفسها بأنه كان الفائز فى الانتخابات .أطلق يلتسين لتلك القوى العنان .إلى درجة بلغت أن أية مظاهرات كانت تندلع فى روسيا فى حقبته كانت ترفع شعارات مثل« **روسيا ليست إسرائيل ،وموسكو ليست تل أبيب و«لن يعبر المخطط الصهيونى عبر الأراضى الروسية»**.كان من البديهى إذن أن يرافق كل ذلك وقوع انفجار مدو فى التطرف لصالح إسرائيل .فتوحشت وسائل الإعلام الصادرة فى روسيا فى سياستها المعادية للعرب (**ولا يستثنى من ذلك قط سوى صحف الحزب الشيوعى الروسى والقوى اليسارية**) ،إلى حد بلغ ببعض المواطنين العرب فى موسكو المطالبة بـ«**محاكمة الاعلام الصهيونى فى روسيا**». وأصبحت صورة العربى القاتل الإرهابى المتخلف المضحك ذى العمامة القذرة المعتدى على(المستوطنين) الغلابة الـ، الـ، الـ، من المفردات الصحفية اليومية ،ومدخلا من اجتياح الأصولية الإسلامية للعالم عموما ولروسيا خصوصا عبر بوابة الجحيم فى شمال القفقاس من قبل أولئك «الرعاع» .ويكفى لإثبات ذلك الاستعانة بمثال واحد أو اثنين .ولنبدأ بالملياردير اليهودى المعروف **فلاديمير جوسينسكى**.

السيد **جوسنسكى** أشهر من« النار على العلم» ليس داخل روسيا فحسب ، بل على الساحة الدولية أيضا . **يمتلك جوسينسكى** ، على سبيل المثال لا الحصر، القنوات التلفزيونية :(**تى . إن تى)و(ان.. تى. فى. بلوس)** ، فضلا عن العديد من القنوات التلفزيونية المحلية التى تبث برامجها فى الأقاليم والجمهوريات الروسية. **وبذلك يصبح لجوسينسكى وحده أكثر من ربع الإرسال التلفزيونى** الروسى تقريباً! بالاضافة لذلك يمتلك الملياردير إذاعة (**صدى موسكو**)، **وجريدة «سيفودنيا»** واسعة الانتشار ومجلة **«ايتوجى» الأسبوعية ومجلة «سبعة أيام»** ..وغيرها .وهو أيضا صاحب **«بنك -موست»** أحد أغنى وأضخم البنوك الروسية مالا ونفوذا .أما أعمال البزنس التى زاولها قبل الهروب من روسيا فحدث ولاحرج. حاول**جوسينسكى** مثلا وضع يده على الشركة الروسية «**روسكوى-فيديو**» ليحتكر أسواق بيع وشراء وتأجير أشرطة الفيديو فى روسيا .**ويمتلك الملياردير اليهودى امبراطورية إعلامية أخرى فى إسرائيل ،أحد مكوناتها «الاتحاد الاحتكارى الاعلامى» المعروف بـ« معاريف»** الذى تصدر عنه صحيفة بنفس الاسم .**وجوسينسكى** بالاضافة لكل ما سبق ذكره رجل أعمال «فهلوى» ، ربح بصفقة واحدة مليارا وربع المليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط، بسلفية تبلغ مائتى مليون دولار اقترضها من مجمع شركات الغاز الروسى «**جاز -بروم**» ولم يسددها حتى الآن . وللقارئ أن يتصور حجم ثرواته التى راكمها خلال عشر سنوات من الديمقراطية والازدهار فى عهد يلتسين.

بالرغم من ذلك فإن ثرواته المالية لا ترقى لثرائه السياسى ،فهو **رئيس المؤتمر اليهودى الروسى** (أحد أفرع المؤتمر اليهودى العالمى) **ونائب رئيس المؤتمر اليهودى العالمى** وطبعا حاصل على الجنسية الإسرائيلية فضلا عن الروسية .وهو الرجل الذى أقلق مصيره جميع الأوساط العالمية السياسية والإعلامية ، عندما طالبت النيابة العامة الروسية بإجراء تحقيق معه فى يونيو العام الماضى حول ديونه لخزانة الدولة. الأمر الذى انتهى باعتقاله ثلاثة أيام فى نفس الشهر.فسارع فورا السفير الأمريكى والسفير الأمريكى والسفير البريطانى فى موسكو باطلاق تصريحات تطالب بفك سراحه .وندد بالاعتقال **ستراوب تالبوت** نائب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت** بلهجة تهديد وقحة بلغت حد التلويح بوقف المساعدات الأمريكية لروسيا!! وخرج وقتها الرئيس **كلينتون**

وسائل الإعلام الروسية لم تذكر أى حادث من منظور الانتفاضة



شخصيا من البيت الأبيض ليعبر عن قلقه العميق حول حرية الكلمة ومصير الديمقراطية فى روسيا بسبب اعتقال **جوسينسكى** !! وانطلقت رياح عاصفة فى العالم فى حملة شرسة غلفت بذرائع الدفاع عن حرية التعبير والكلمة والحقوق المدنية فى روسيا . وكانت الهجمة المسعورة التى شنتها وسائل الاعلام الروسية على النائب العام الذى تجرأ وأقدم على فعلته بالتحقيق مع **جوسينسكى** أسطع دليل على أن القضية ليست لها أى علاقة بحرية الكلمة والصحافة ،إنما بالاختلاسات وسرقات وتهريب الأموال ، التى بلغت فى بنوك سويسرا وحدها حوالى:« مائتى مليار دولار على أقل تقدير» ،على حد اعتراف رئيسة النيابة العامة السويسرية السابقة السيدة **كارلا ديلبونتا**. وذلك بعد أن ضاقت سويسرا- رغم أنها المستفيد الأول من الأموال الروسية- بعمليات تهريب وغسيل الأموال الروسية وإيداعها فى مصارفها لأنها أصبحت تهدد سمعة جنيف المصرفية فى العالم ومن ثم بتقويض المنظومة المالية والبنكية السويسرية!.

أعتقد إننا لسنا فى حاجة الآن للاستعانة بنموذج آخر مثل الملياردير اليهودى الثانى **بوريس بيريزوفسكى** الحاصل على الجنسية الإسرائيلية والذى يمتلك بدوره صحيفتى «**كوميرسانت دايلى**» و«**نيزافيسيمايا**» الأوسع انتشارا فى روسيا و٤٩٪ من أسهم القناة التلفزيونية الأولى و٧٥٪ من أسهم القناة السادسة والعديد من المؤسسات المالية والسياسية والاقتصادية إلخ.. إلخ ..ولقد تناولنا جوسينسكى بشئ من التفصيل لأنه نموذج نمطى لأولئك الذين يسيرون الأوضاع فى روسيا ،للتأثير العنيف والمباشر الذى يمارسونه فى صياغة الموقف الأول من قضيتنا المصيرية :فلسطين .على هذا النحو ترك يلتسين الأوضاع فى روسيا بعد استقالته فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩.

وبصعود بوتين كان **الموقف الثانى** حيال العلاقات الروسية- العربية قد اختمر نتيجة عدة عوامل تراكمت وتضافرت على امتداد عشرة أعوام، أهمها:

إن القيادة الروسية أدركت أخيرا عبثية الاعتماد على المساعدات الأمريكية والغربية للخروج من أزمتها الاقتصادية المعروفة.

٢- بلوغ الأوضاع الداخلية بعد هيمنة اليهود حدا أثار قلق الكرملين.

٣- قيام إدارة بوش الابن باستفزازات وقحة للجانب الروسى مثل اتخاذ قرار طرد ٥١ دبلوماسيا روسيا من الولايات المتحدة بتهمة التجسس، والإصرار على تنفيذ مشروع نشر درع الصواريخ النووى الجديد وإدراج روسيا فى فلسفة الأمن الأمريكى كدولة تهدد أمن الولايات المتحدة القومى ،وغيرها.

٤-حاجة روسيا الاقتصادية الماسة لاستئناف التعاون مع عدد من الدول الحليفة للاتحاد السوفيتى السابق ومنها بعض البلدان العربية والإسلامية.

وهكذا أعاد الكرملين النظر فى مجمل سياسته الخارجية ،فى الأثناء التى صعد فيها **بوتين** إلى السلطة .وأسفر ذلك فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية عن نتيجة يمكن ايجازها فى: **ضرورة استئناف وتحسين العلاقات الروسية -العربية** . قرر بوتين على سبيل المثال القيام قريبا بزيارة ليبيا. واستقبلت موسكو فى مارس الماضى **محمد خاتمى** فى أول زيارة يقوم بها رئيس إيرانى للعاصمة الروسية منذ أربعين عاما استهدفت تطوير التعاون العسكرى .لكن هذا التبدل النسبى فى رؤية موسكو للعلاقات مع دولنا العربية لم يمس القضية الفلسطينية .كما لم تغير وثيقة فلسفة السياسة الخارجية الروسية الجديدة التى نشرت فى يوليو ٢٠٠٠ من السياسة الاعلامية القذرة حيال العرب شيئا .وعقد البعض آمالا على **بوتين** بعد قرار النيابة العامة فتح ملفات **جوسينسكى وبيريزوفسكى** ،باعتبارهما قطبين أساسيين من أقطاب السلطة والمال والنفوذ فى روسيا ، ولأسباب أخرى تتعلق بانتماءاتهما وتوجهاتهما السياسية المعروفة. لكن .. سرعان ما خمدت جمرة الانفعال ، **بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التى زورت أحداثها ولفقت على نحو فج يثير الاشمئزاز ولا يحرك داخلك سوى شعورا ملحا بالغثيان والرغبة فى التقيؤ من المغالاة فى الكذب والافتراء على(الإرهابيين) الفلسطينيين الذين لا يتركون اليهود المساكين يعيشون فى سلام ويشيدون بلدا متحضرا وسط شعوب متخلفة لا تستحق إلا طحن أجساد أبنائها بعجلات الدبابات.**

هناك إذن (١) موقف وسائل الإعلام التى يهيمن عليها اللوبى الصهيونى و(٢) موقف الكرملين الرسمى ، الذى أدرك الضرورة المادية والاقتصادية الملحة فى الحفاظ ولو على الحد الأدنى فى العلاقات مع العرب ومد الجسور التى انهارت من قبل ، لكنه عاجز من الواقع الفعلى عن مباراة الولايات المتحدة من ناحية ،ومن ناحية أخرى لم يجد السبيل العملى لتحقيق أهداف سياسته ،وتعرقله فى نفس الوقت ارتباطاته الاستراتيجية مع واشنطن (مثل قضايا نزع السلاح وغيرها) عن النزول إلى ساحة تلك المباراة .ولم تعثر روسيا على حل لتلك المعادلة إلا عن طريق عزل العلاقات الروسية -العربية عن القضية الفلسطينية .الأمر الذى عزز من موقف اللوبى الصهيونى المتطرف لصالح إسرائيل .لذلك لابد هنا من فصل رؤية موسكو الرسمية الجديدة حيال استئناف العلاقات مع عدد من الدول العربية والإسلامية وبين موقفها من التدخل فى حل أزمة الشرق الأوسط.

لكن بارقة أمل قد لاحت أخيرا لأول مرة خلال السنوات العشر الماضية ،عندما طرأ تغيير طفيف ، لكنه ملموس بالرغم من ذلك، فى لهجة نشرات أخبار التلفزيون الروسى .وحدث هذا تحديدا يوم الاثنين ١٤ أبريل لدى تناول حادثة القصف الإسرائيلى لموقع الرادار السورى فى لبنان .فقد ذكرت القنوات التلفزيونية «الحقيقة» ،الأمر الذى يعد تطورا مهماً فى السياسة الاعلامية حيال العرب والأحداث المتفجرة فى منطقتنا! ووقع ذلك بعد **انتقال قناة(إن .تى .فى) إلى مديرها المستثمر الجديد بوريس يورجن بيوم واحد فقط**.وفى نفس اليوم وضعت السلطات الروسية يديها على بقية أملاك **جوسينسكى** الإعلامية(مجلة« **سبعة أيام**» وجريدة «**سيفودنيا**» ومجلة «**ايتوجى**») .لكن ..ما زال الحكم سابقا لآوانه على ما إذا كان هناك ارتباط ما بين مصادرة منابر **جوسينسكى** الاعلامية وبين تغيير نبرة التلفزيون الروسى التى أشرنا إليها. ولكن الجدير بالملاحظة أن تلك النبرة عمت النشرات الاخبارية فى كل قنوات التلفزيون الروسى حتى تاريخ كتابة هذا المقال.

موقف **الحزب الشيوعى الروسى** والقوى اليسارية هو **الموقف الثالث** من القضية العربية- الفلسطينية فى روسيا . ولابد من التطرق إليه، لأن إسقاطه من شأنه أن يزيل جانبا من الحقيقة ، الجانب المنصف والعادل فى رؤيته للصراع العربى ضد إسرائيل .وكان **جينادى زوجانوف** السكرتير العام للحزب الشيوعى الروسى الزعيم السياسى الوحيد فى الساحة الروسية الذى شجب صراحة ودون مواربة القصف الإسرائيلى لموقع الرادار السورى ،وحذر من خطر حقيقى أصبح يهدد بتوسيع الحرب فى كل المنطقة قائلا :« لأن إسرائيل قامت هذه المرة بقصف مواقع فى دول عربية مجاورة» وكانت صحف الحزب الشيوعى المنابر الصحفية الوحيدة التى خصصت لأحداث الانتفاضة صفحات كاملة ولأكثر من مرة. وعقدت القوى اليسارية فى روسيا مرات عديدة منذ بدء اندلاع الانتفاضة **ندوات سياسية** ولقاءات مع **السفير الفلسطينى** فى موسكو وأمسيات سياسية وحوارات ، ألقت فيها الضوء على حقيقة ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

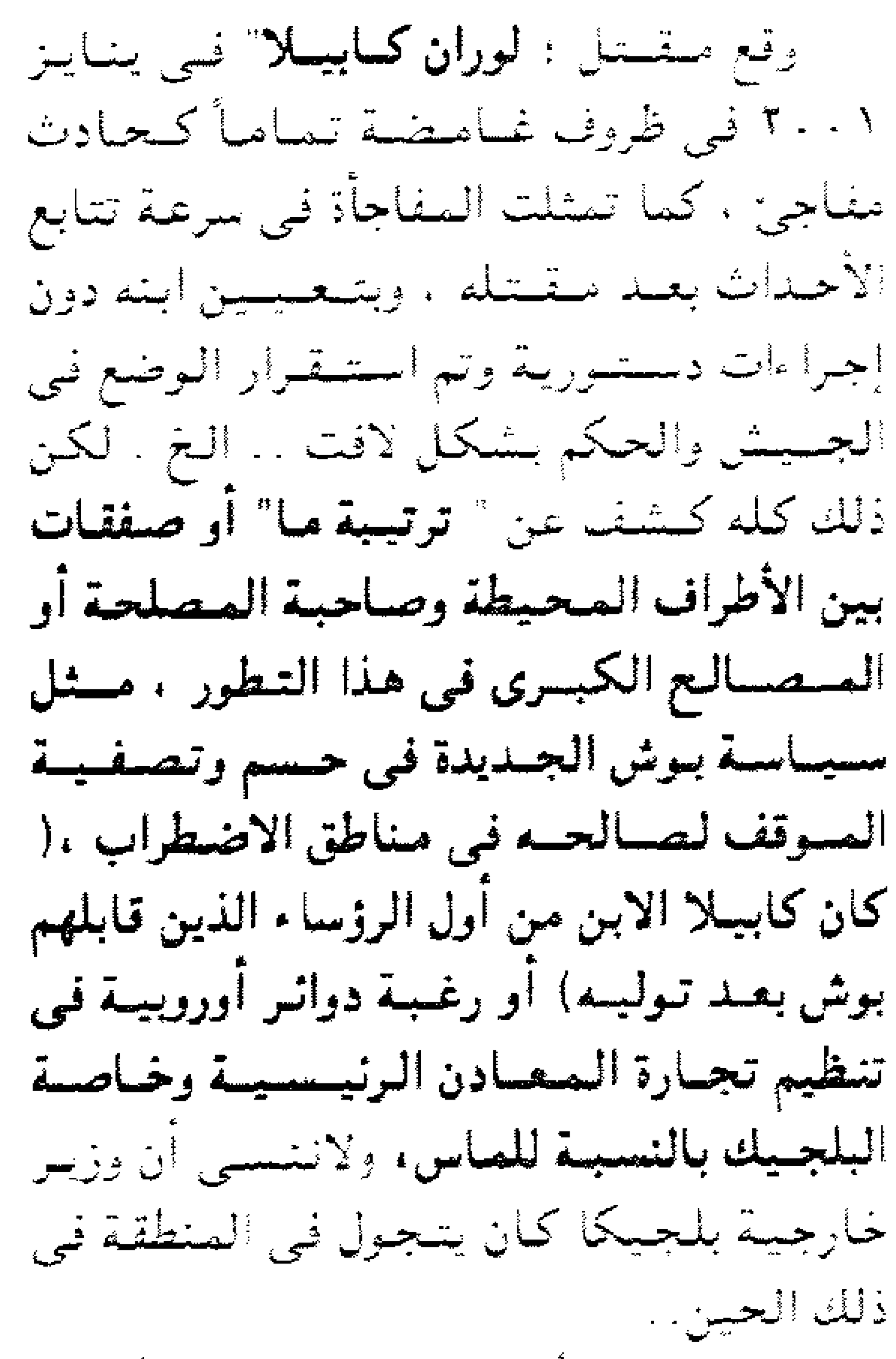
العالم



كابيلا الابن

مذبحة الجالية اللبنانية فى الكونغو

حلمى شعراوى





وقع مقتل : **لوران كابيلا"** فى يناير ٢٠٠١ فى ظروف غامضة تماماً كحادث مفاجئ ، كما تمثلت المفاجأة فى سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله ، وبتعيين ابنه دون إجراءات دستورية وتم استقرار الوضع فى الجيش والحكم بشكل لافت .. الخ . لكن ذلك كله كشف عن **" ترتيبة ما" أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى فى هذا التطور ، مثل سياسة بوش الجديدة فى حسم وتصفية الموقف لصالحه فى مناطق الاضطراب ،(كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه)** أو **رغبة دوائر أوروبية فى تنظيم تجارة المعادن الرئيسية وخاصة البلجيك بالنسبة للماس،** ولاننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول فى المنطقة فى ذلك الحين..

من ناحية أخرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل **الإسرائيليين ومندوبى فرق المرتزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين ،** بالإضافة إلى **كبار التجار اللبنانيين ، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.**

والحق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم فى أفريقيا فى ظروف لاتقل مأساوية ، أحدثها فى سيراليون وليبريا لأسباب مشابهة لما وقع فى الكونغو ، ولايتعب أحد نفسه فى تعمق الأسباب ، والبحث عن الفاعلين أو عن طبيعة " القوى الخفية" التى تضحى بهذه الأرواح فى موجة إعلان عن اضطرابات غريبة فى الموقف السياسى غالباً . لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة من " انتفاضات الشارع" التقليدية فى" داكار" أو" ابيدجان" أو " أكرا" وتحرق محلات اللبنانيين ويهرب البعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية، **تنتشر التفسيرات عن مسئولية " الغوغاء" الأفارقة وثورة الجياع، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار** . وكل ذلك لامتصاص سخط الجماهير " التى يصعب حكمها " **وهنا أيضاً بل وفى معظم الحالات - تتحمل الحكومة اللبنانية وأحيانا الجامعة العربية مسئولية - أو تهمة - عدم التدخل.**

ويحتاج موضوع اللبنانيين فى أفريقيا إلى تأمل هادئ ، ذلك أنهم دائماً فى وضع **كبش الفداء** مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة **للاحتكارات الرأسمالية** الكبرى فى أفريقيا ، أو بالنسبة **للطبقة الجديدة المستغلة** والفاسدة بالفعل فى أنحاء القارة . **وكلا القوتين لاتجد عند الأزمة إلا فئات " وسيطة" من نوع اللبنانيين تلقى عليها بالمسئولية المباشرة ، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث فى الكونغو** - فداء لمتآمرين عتاة من أوربيين وإسرائيليين ، وضباط القوى المساندة فى الكونغو من دول القارة نفسها ، أنجولا وزيمبابوى وناميبيا .. وهناك بضع نقاط فى هذا الصدد:

والمسألة الأولى أن الحادث يأتى فى جو تدخل أمريكى قوى لحل الصراع فى منطقة البحيرات حتى لاتلعب قوى محلية بالمصالح الأوروبية الكبرى ، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن فى مثل هذا" الحادث الصغير" لوقف أى تداعٍ لأحداث أكبر فى دائرة الصراع .

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى ، ومن موقع" الوسيط" فيما يجرى من أحداث، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم **يتحملون مسئولية ماتصل إليه المأساة، وأنهم هنا ليسو مجرد " لبنانيين" ولكنهم فى رأى البعض جزء من " المافيا الدولية التى لاوطن لها "** . وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية - وهى التى تتعرض لمثل هذه المأساة - تحمل جنسية أوربية وغالباً ماتكون غير مزدوجة مع اللبنانية ، ومن ثم فهم مواطنون أوربيون إن لم يكونوا" عالميين" ، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد فى فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفى اللبنانى نفسه قد أثر كثيرا فى وضع الجاليات اللبنانية فى أفريقيا ، بل وعلاقاتها الداخلية ، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة فى هذا البلد أو ذاك . ذلك أن **معظم من هاجروا إلى أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنسيين عبر مرسيليا لاستغلالهم فى تحريك " منطق السوق" و" الاقتصاد النقدى" بين الأفارقة ،** فضلا عن تحملهم لقسوة الحياة فى المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السودانى الجديدة هناك والتى لايتحمل" الفرنسى "

ظروفها بينما تحتاج فرنسا لترويج التجارة فى مثل هذا المحصول وفى مناطقه .. **وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيين فى نظر الأفريقى منذ البداية بأنه " أداة" للمستعمر أو المستغل** خلافاً لأوضاع اللبنانيين أو السوريين وغيرهم فى الأمريكتين. وكان مجئ اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة فى لبنان الجنوبى مثل **صيدا وطيرى وصبرا** .. الخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفى نفس الوقت ممارسة مايشبه " الاستغلال" للأفريقى الفقير وليس التجار الكبار . ومع ذلك فقد قابلت بنفسى فى داكار تاجر الملابس اللبنانى الذى أقسم أنه **لم يستطع خلال عشرين عاما فى السنغال أن يزور " وأولاده العشرة" قريته فى لبنان الجنوبى** ، بينما عرفت أن هناك فى سيراليون من يملك واحدة من" الماسات " النادرة فى العالم بمعنى أنها تساوى وحدها عشرات الملايين من الدولارات . وكان مما لفت نظرى ، أن الجاليات اللبنانية لاتقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقى ، بل ولاتشارك بجدية فى مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين ، مكتفين بتغلغل أغنيائهم وسط الطبقة الحاكمة أو" جماعات المصالح" الأوروبية والأفريقية . وعند **الأحداث" الغوغائية" يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع الثائر ، كبش فداء للأغنياء**. وقد أدت ظروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومات مستقرة لتنسيق المواقف والمصالح ، أو مع مشروع" **الجامعة الثقافية اللبنانية**" التى دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضاً. لذا كانت علاقات الجاليات طائفية بمثل ماكانت الحال فى لبنان ، **وقد شاهدت أواخر الثمانينات كيف كان " بعض لوردات الحرب" فى لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء " عصبياتهم" فى عدد من الدول الأفريقية ، مما لم يخلق شعور" المواطنة" عند الغنى أو الفقير اللبنانى فى أنحاء القارة .**

الدور الاقتصادى للبنانيين فى القارة

لانستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقى منذ قرنين ، فقضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية ، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد ، ثم آليات العولمة لاستمرار إدماج السوق والمجتمع الأفريقى كهوامش للسوق الأوربى - الأمريكى ، تجارة واستثماراً.

لكن مايهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التى استعملت لتيسير هذا الالحاق الغربى ، الرأسمالى ، العالمى . فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقى لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية فى عملية الاندماج الرأسمالى العالمى ، ومن هنا تشكلت فى القارة فئات " أخرى" عديدة وسيطة لهذه العملية ، كاللبنانيين فى غرب أفريقيا ، أو غرب الجزيرة العربية فى شرق ووسط أفريقيا أو الهنود والآسيويون عموماً فى أنحاء القارة وخاصة فى الشرق والجنوب . **هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقى والأوروبى وتتلقى صدمات غضب الأفريقى على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر ، ومن هنا ترتبط " الفورات" الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد .**

وتقوم الدعاية الأوروبية نفسها بتصويرهم كمستغلين " أغبياء" وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقى ، فالعرب " تجار رقيق" أو" لصوص طفيليون" أو مهربون .. إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السودانى فى غرب أفريقيا ، والمشروع التجارى ومشروعات البنية التحتية فى شرق القارة ، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة فى جنوبها ، وتتحول رءوس أموالهم إلى البنوك الأوروبية ، بل ويساندون نظما غير ديمقراطية أو فاسدة فى عديد من بلدان القارة ، وفى النهاية يتحملون صدمات الغضب . هذا الدور يجعلهم فى مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش فداء للمصالح الأوروبية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية.

والأوضاع فى بلاد المهجر متقلبة ، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال الفوضى (السبعينات) ثم دخلت فى فوضى التفتت الاجتماعى والصراعات العرقية والقبلية بعد احتوائها بسياسات التكيف الهيكلى . وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها فى ذلك كله لكنها تكون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية فى جو الانفلات الاقتصادى . مثلما حدث فى ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليبيريا حيث " تشيع الرشوة والفساد ، أو التهريب **ولكن أوضاعا من هذا النوع لاتحقق استقرار لجالية ذات رغبة فى الاستقرار ، وإنما تحقق مداخيل للراغبين فى المشاركة فى النهب** . وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العرب عموما والأسيويين إلى مايسمى بنتائج ثورة الغوغاء أو الجياع وتصبح الجالية كلها مهددة دائماً فى كل حادث مثلما رأينا فى الكونغو.

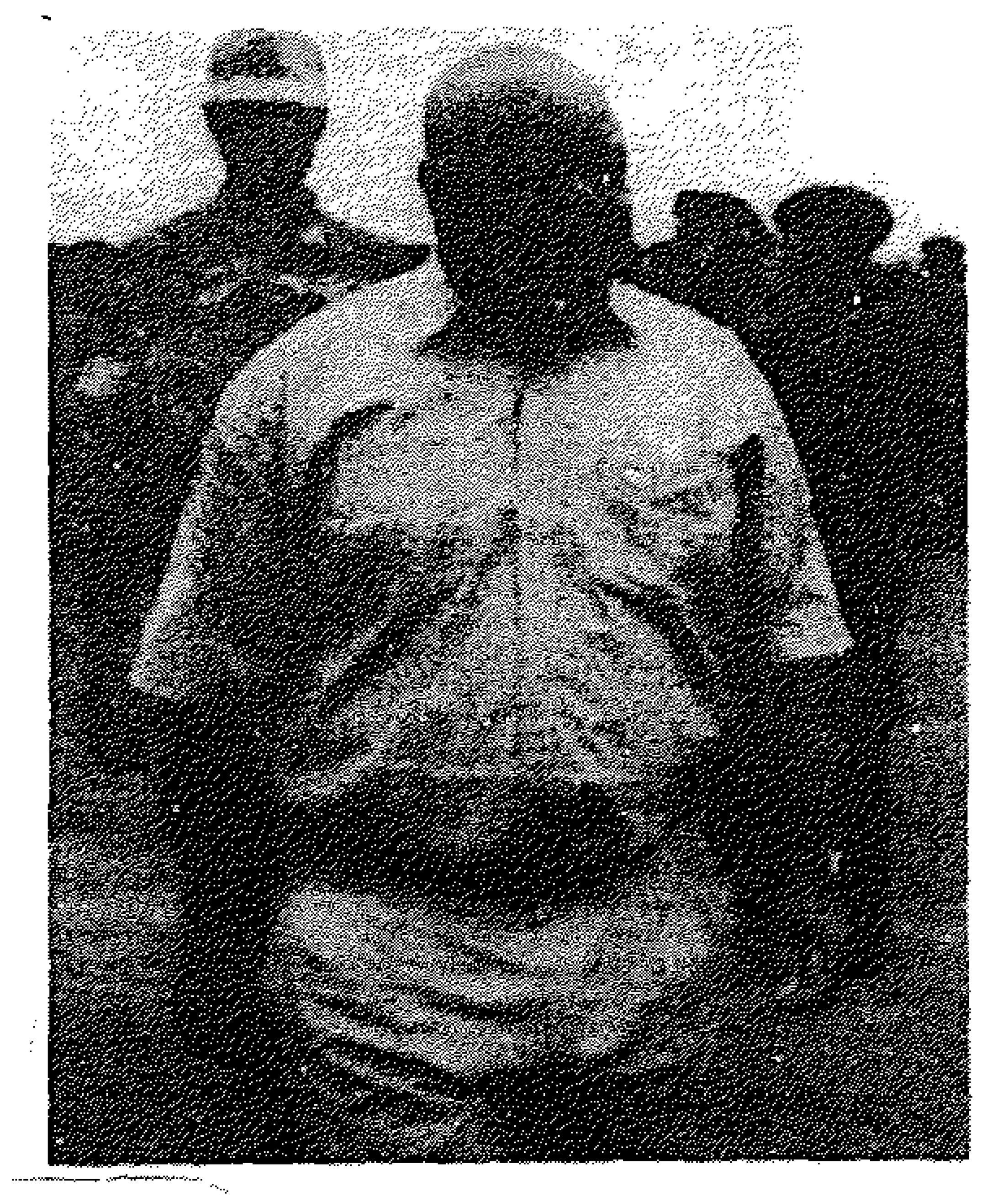
لايسع الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبنانى إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانية الحزبية والأهلية والتنسيق بينها لخلق" **روح جامعة**" أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التى لم ترض الكثيرين.

وهذه المناقشة الجادة ، بعيداً عن قداسة الاغتراب أو المغترب ، قد تساعد على دفع المغتربين فى الدول الأفريقية إلى بحث فكرة " بناء الصورة " بشكل مختلف عن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبى الأفريقى ، خاصة مع " الإعلام الخاص" والمنظمات غير الحكومية التى أصبحت ذات دور كبير الآن.

ولابد أن تتبنى دول ذات ثقل مثل **مصر وليبيا والسودان والجزائر** ضمن عملها فى أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب ، مالم يتم بسياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربى ورجال الأعمال ، وتنشط فى إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين - صحفيين .. إلخ)

إن الوقت لم يمض ، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة.

كابيلا (الأب)



العالم

مقاومة العولمة الرأسمالية تتسع

قمة كويبيك وصراع اللاعبين العالميين على سلطة السوق

في تغطية التلفزيون **لأحداث كويبيك** ركزت C N N واحتكارات الاعلام الأخرى على مشاهد العنف لتصم كل هذا الحشد الجماهيري الثقافي النقابي التعددي السلمي المعارض للعولمة الرأسمالية بالفوضوية ..نفس المنهج **الذى تستخدمه احتكارات الاعلام فى التعامل مع نضال الشعب الفلسطيني فتصمه بالعنف طبقته فى كويبيك** ..وكم هو مثير مشهد **شباب يحمل النبال فى أقصى شمال الكرة الأرضية وفى وجه تجمع يقف فى قمته الرئيس الأمريكي بوش ليذكرنا بصور أطفال فلسطين فى تصديهم لجيش الاحتلال الإسرائيلي**. أساليب مقاومة تعبر عن بحث أجيال جديدة عن سبل الدفاع عن مطالب عادلة وعن سبل التصدى للسيطرة الطاغية لاحتكارات الاقتصاد والإعلام ولسياسات الرأسمال الاحتكارى والتى عرفت بالنيوليبرالية .

ولائحة الاتهام طويلة: المسئولية عن تدمير البيئة فى كل العالم، وعن البطالة والفقر والعنصرية فى أغنى بلدان العالم،وعن الجوع والحروب فى العالم الثالث.

وفى عالم تفرض عليه قوى الهيمنة اتجاهها السياسي والإعلامي نشأ تقليد« **القمم المضادة** » التى تنعقد كلما انعقدت قمم السبعة أو الثمانية أو كما فى كويبيك .فى القمم المضادة يجتمع ممثلو المجتمع المدنى ليعبروا عن صوت من لم يكن لهم صوت ،وليكسروا بنشاطهم الاحتكار الاعلامى المصاحب لقمم الحكام.

جبهة عالمية ضد العولمة الرأسمالية

والواقع أن المعارضة للعولمة الرأسمالية تتسع لتجذب تيارات وفئات وتنظيمات غاية فى التنوع بشكل عابر للقوميات وللقارات. وإنها لتجربة مثيرة لكل من يتابع من خلال الانترنت نشوء وتشكل هذه الجبهات العريضة من تنظيمات وفئات اجتماعية واتحادات نقابية وأفراد واتجاهات ثقافية وتنظيمات دينية وجماعات أنصار البيئة ومجموعات من شباب أجيال جديدة. وهى أشكال تحالفية لا يسيطر عليها ولا يستطيع أن يسيطر عليها حزب أو تيار سياسى واحد.

وقد أصبحت هذه التجمعات من أهم أشكال تنظيم المجتمع المدنى وطنياً وإقليميا وعالمياً ومن أكثرها قدرة على إيقاظ الرأى العام المحلى والعالمى وكذلك على تركيز الضغط على نقاط مطلبية محددة مما يمكن من انتزاع حلول.

السوق كأداة اقتصادية وثقافية فى رأس المال

صدرت بالألمانية حديثا ترجمة لكتاب أثار ضجة كبيرة فى البلدان المتحدثة بالانجليزية .ونشرت الجارديان البريطانية فصولا من الكتاب من فى نهاية العام الماضى وأصبحت مؤلفة الكتاب من أشهر الشخصيات السياسية فى الغرب خلال فترة وجيزة للغاية .الاسم الجديد هو **ناعومى كلاينNAOMI KLEIN الصحفية الشابة الأمريكية(٢٩ سنة)وهى من** نشطاء الحركة العالمية لمقاومة العولمة الرأسمالية وكانت رئيسة مشاركة للقمة المضادة فى كويبيك.

عنوان كتاب **ناعومى كلاين** هو(**NO LOGO**) وعنوانه الفرعى:« **صراع اللاعبين العالميين على سطة السوق -لعبة الخاسرون فيها كثرة ،والرابحون قلة**».

والكتاب مرشح ليكون من أكثر الكتب مبيعا كما فى أمريكا وبلدان عديدة أخرى.

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

وتنطلق **ناعومى كلاين** من ظواهر السوق والتى تنشأ فيها العلاقة بين المواطن المستهلك والقوى المسيطرة على السوق. وتبحث آثار عملية زوال الحدود بين الأسواق على نطاق عالمى .فتجد أن زوال الحدود لم يأت بالحرية بل بتقليص الحرية الفردية وبالحد من فرص الاختيار ،وبطمس تنمحى معه تضاريس التعددية الثقافية .**وتسلط الضوء على ممارسات عمالقة السوق العالمية مايكروسوفت وشركة شل وغيرها. وتتمعن فى العلاقة لتجد أن مارلبورو لا يبيع سجائر فقط بل يبيع كما تكتب «حرية» وليفيزLEWISلا يبيع ملابس بل« نمطاً للحياة غير تقليدى»**. وهى تكتب أن هناك فارقا كبيرا بين الرمز (الصورة أو الرسم) الذى يرمز لماركة معينة أى ال LOGOمن جهة والمنتج ذاته من جهة أخرى .**ففى زمن الرأسمالية المعولمة «تبيع لنا الاعلانات كل ما نفتقده فى حياتنا اليومية : تحقيقنا لذاتنا ،والصداقة ،والتواصل الإنسانى ،والحرية ،والشعور بالسعادة ، بل والتأمل الروحى».**

وتحلل ناعومى كلاين حقيقة تلك الحرية والتعددية والرفاهية التى تعد بهما العولمة. وتصل ابنة المجتمع الأمريكى البعيدة عن المنابع الكلاسيكية لفكر اليسار للاستنتاج بان **دعايات الشركات الكبرى التى تروج أن المستهلك يملك حرية الاختيار دعايات خادعة لأن هذه الشركات تحد من الحرية فهى فى الواقع تسيطر** «بماركاتها » على وسائل الاعلام والمجال العام وتصل سيطرتها إلى قلب المؤسسات التعليمية.وتصف الأرباح الخرافية الناتجة عن الانتاج الرخيص الذى تديره هذه الشركات العالمية حاليا فى أندونيسيا والصين والهند والمكسيك وفيتنام والفلبين فيما يسمى مناطق التجارة الحرة حيث لا تلتزم بالاسهام فى



مظاهرات ضد العولمة فى كيبك

التأمين الاجتماعى ولا الاسهام فى تكلفة صيانة البيئة.

وتركز **كلاين** نقدها على استراتيجيات الاعلان المضللة.

ولكن كلاين- وربما كان هذا من أهم ما جاء به كتابها- تقدم عرضا للأنشطة التى يقوم بها الناس الذين لم يعودوا قادرين **على مشاهدة اعتصار العالم الثالث لحساب العالم الأول، مشاهد الأطفال الذين يعملون فى بلدان آسيا فى ظروف بشعة فى تجميع أجهزة كمبيوتر لن يملكوا مثلها ولن يتعلموا استخدامها أبدا، ولم يعودوا قادرين على الصبر على ما يجرى باسم حرية الكلمة التى حولتها أجهزة التهريج الاعلامية إلى مستنقع للجهل والتفاهة.**

من هذه الأنشطة حملات مقاطعة منتجات مثل **بيبسى كولا** ومقاطعة شركة **شل** وغيرها.

ناعومى كلاين ترى مجال المقاومة فى السوق نفسه بتنوير المستهلكين والذين بدأوا يمارسون حق النقد والاعتراض والضغط حتى إعمال سلاح المقاطعة.

وظاهرة ناعومى كلاين مبشرة باتساع المقاومة للعولمة .ولكن كتابها ليس مانيفستو جديد معارض للرأسمالية كما تقول تعليقات صحف ذات وزن(كريستيان ساينس مونيتور- عدد الانترنت ١٧ أبريل). **إذ طالما انحصرت معارضة ومقاومة الرأسمالية فى ميدان علاقات الاستهلاك وليس فى ميدان علاقات الانتاج ليس على الرأسمال أن يخاف على مستقبله . ولكن فى عالم لا تتوافر فيه بعد ظروف تغيير اجتماعى جذرى يمكن لهذه الحركة أن تتطور وتفرض اصلاحات لصالح المستهلكين ،والمهددة أماكن عملهم ولصالح إصلاحات إنسانية فى أنظمة انتاج العالم الثالث ولهذا تسهم قوى اليسار الثابت على أهدافه بقوة فى تعزيز هذه الحركة وفى تعميق وعيها الاجتماعى.**

العالم «جراى» داعية النيوليبرالية يتبرأ منها

كان جون جراىJohn gray

أستاذ **الفكر الأوروبى فىLondon School of Economics فى الثمانينات من أقوى** أنصار **مارجريت تاتشر** نفوذا . وكتبت صحيفة البرلمان الألمانية Das Parlamentانه أصبح اليوم من أشد منتقدى أنصار **تاتشر** النيوليبراليين وأولهم تونى بلير.وتعلق الصحيفة فى زمننا الحاضر يعد الشخص الذى يتنكر بالكامل لتصوراته وتوصياته السابقة أمرا نادرا، ولكنه أمر ضرورى بشكل مطلق».

وكان **جراى** قد آثار ضجة بكتابه **«الوعد الكاذب»** والذى رد فيه على الحجج الرئيسية لليبراليين.

وتلخص الصحيفة مرافعة جون جراى ضد اطروحاته هو السابقة:

يعارض **جراى** التشويه الرائج لتاريخ الاقتصاد بالادعاء بأن السوق هو المحرك الرصلى الذى دفع التطور الاقتصادى بشكل شامل فى العالم. ويعتبر **جراى** أن سوقا ينظم نفسه بنفسه ليس سوى استراحة قصيرة. ولا يكتب المعلق أن هذا النقد يمثل أحد نقاط النقد الماركسى الرئيسية لوهم السوق المنظم لنفسه .وقد بين تحليل ماركس أن وظيفة التنظيم هذه **عمياء ،وتأتى دائما متأخرة بعد أن تقع الهزات** ،وبعد دمار الانتاج والمنتجين .أى إنه ضبط وتنظيم لعلاقات الانتاج **يتحقق على حساب المنتجين** .فينهار أضعفهم ويزداد أقواهم ثراء.

ويقول **جراى** انه بالرغم من أن التقدم فى مجال المواصلات وبخاصة تكنولوجيا الاتصالات قد عم كافة مناطق الكرة الأرضية أو مسها، إلا أن الارباح الناتجة عن هذا التقدم تعود بالنفع أساسا على الدول الرأسمالية «التوربينية» ويعنى ذات التطور الرأسمالي السريع. وهو يؤكد على الاتساع الملحوظ للهوة بين الثراء والفقر فى العالم.

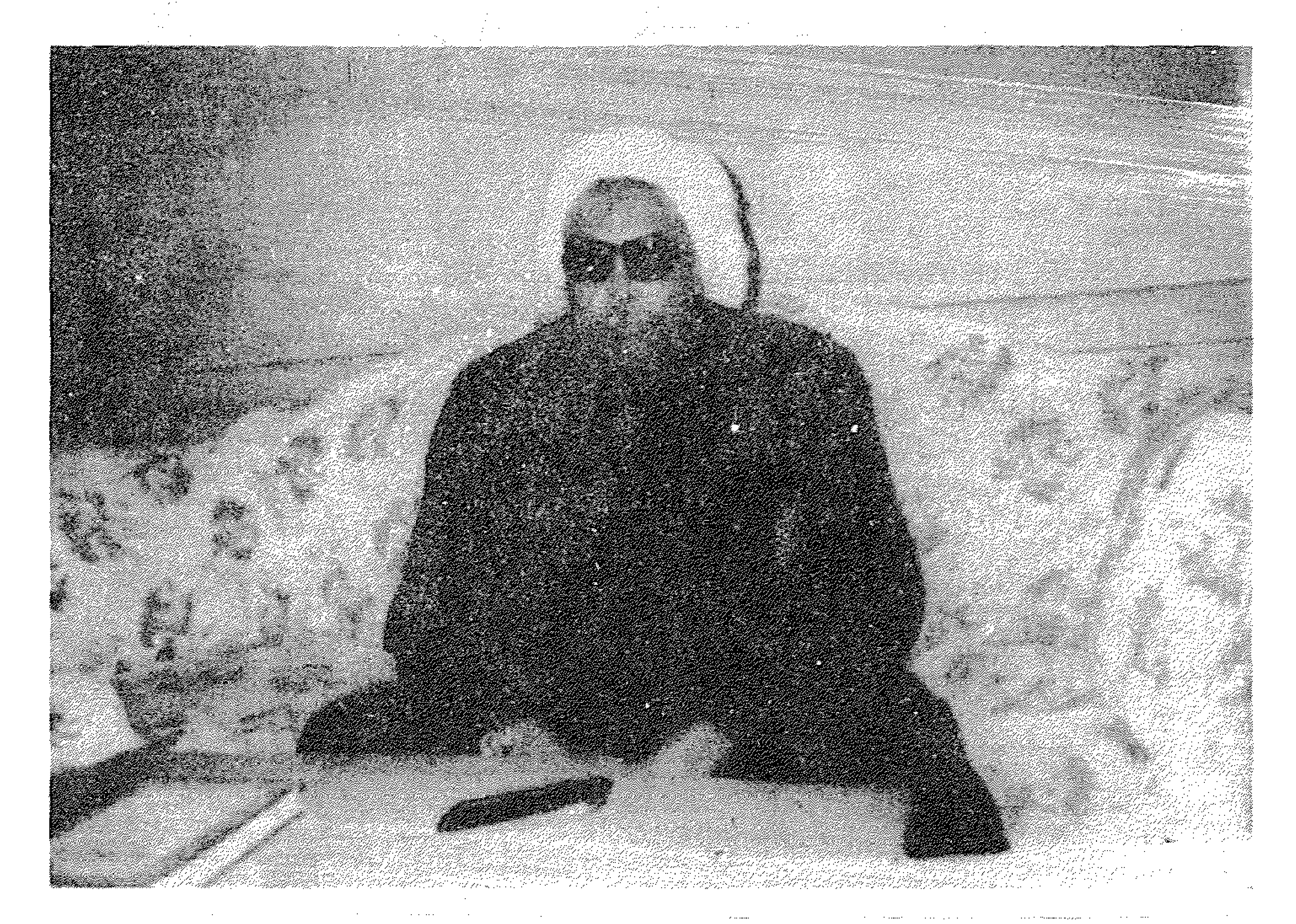
ويمضى **جون جراى** أبعد فى كشفه للعلاقات الرأسمالية الحقيقية وليس كما تصفها كتابات النيوليبراليين . فهو يعلن أن من الخطأ تصور أن **الفروق الطبقية** بين أصحاب الأعمال والعمال تزول تدريجيا. ويقول أن الصحيح هو أن جيش العاطلين يتزايد على الدوام بسبب التقدم التكنولوجى الذى يحقق توبرا فى العمل .وهنا يقترب وصف الواقع من استنتاج ماركس عن نشوء «جيش العمل الاحتياطى» بوصفه علامة تدين النظام الرأسمالى

ويوجه **جراى** نقده للايديولوجية النوليبرالية للعولمة التى تغطى بضبابها الوضع الكارثى الذى يتمثل فى سيطرة **مجموعة صغيرة من « لعيبة الأموال»** (الذين كما يقول جراى أطلق عليهم أسما لطيفا وهو اللاعبون العالميون) على ميدان الاقتصاد وبذلك على الميدان السياسى اللصيق به وذلك فى أنحاء شاسعة من العالم .هذا يجعل الدول القومية بلا حول ولا طول.

ربما ليس ثمة جديد فى نقد الرأسمالية المعولمة فى ما جاء به جون جراى .الجديد هو أن المناقشة الديمقراطية والصراع الاجتماعى فى ظل حقائق الواقع تجعل صفوف المعارضين للعولمة تتسع لتشمل حتى أنصارا سابقين للنيوليبرالية.

كتب

الإعداد للنبوة.. رؤية تاريخية



خليل عبد الكريم

قراءة نقدية لكتاب خليل عبد الكريم «فترة التكوين فى حياة الصادق الأمين»

د. عاطف أحمد

تتميز كتابات **خليل عبد الكريم** بالجرأة فى تناول الموضوعات التى يسكت عنها كثير من المهتمين بالتراث العربى الإسلامى.

فهو فى واحد من أوائل كتبه، على سبيل المثال يتناول بالتوثيق والإثبات موضوع الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية وهو موضوع شائك وحساس ولكنه لا يتوانى عن الخوض فيه كاشفا كيف أن **كثيرا من التشريعات والتقاليد التى تبناها الإسلام هى فى واقعها التاريخى جزء من التراث العربى قبل الإسلام.**

ثم هو فى كتاب آخر، **قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية** يبين كيف أسهمت العوامل التاريخية (الاقتصادية /الاجتماعية/ الثقافية /السياسية) فى تحويل قبيلة بدوية إلى تأسيس وقيادة دولة مترامية الأطراف، ذات قداسة فى أذهان الكثيرين هى دولة الخلافة الإسلامية.

وهكذا هو تقريبا فى سائر كتبه.

لكنه فى كتابه الحالى «فترة التكوين فى حياة الصادق الأمين» يتجاوز- إلا قليلا- كل المحاذير التى تحول بيننا وبين حرية التفكير والتحليل العقلانى.

فهو فى هذا الكتاب يتناول موضوعين لم يفكر فيهما من قبل: **أولا مسألة ما يسميه صناعة النبوة وثانيا مسألة مصدر الثراء فى المعارف والغنى فى العلوم التى اتسم بها النبى محمد رغم كونه أميا لا يعرف القراءة ولا الكتابة.**

فأما مسألة صناعة النبوة :فأى قادم جديد أو مأمول منتظر من الحتم اللازم أن يمر بفترة إعداد تهيئة وتشذيب وصنفرة وتعليم وتدريس ليغدو أهلاً لحمل ما سيضطلع به والذى وصفه القرآن المجيد بـ(القول الثقيل)(٢٩٦).

فهذا ما حدث لموسى حين تمت تربيته فى

البيت الكبير حيث أشرف فرعون بنفسه على أطوار التنشئة ومراحل التعليم وأشواط التربية فأحضر له الكهان والعلماء والحكماء الذين ليس لهم مثيل في العالم المتحضر آنذاك. (٢٩٧)

وهذا ما حدث مع عيسى حين تطوع لتربيته وإعداده زكريا وابنه يوحنا وأمه الصديقة التي قضت شطراً من حياتها الأولى في بيت المقدس وزوج أمه **يوسف النجار** الذي حصل قدراً لا بأس به من العلوم الدينية . ثم إنه اتصل بالكهنة المصريين واغترف من علومهم الكثير ومنها الطب والسحر (٢٩٧).

فهذا إذن هو شأن الأنبياء . يتعين على كل منهم أن يصير محيطا بمجريات بيئته وما يدور في مجتمعه وما يحدث في وسطه .وهذا لا يتأتى له إلا إذا جاء صانعوه من قلب البيئة ومن باطن المجتمع ومن داخل الوسط وهو ما لا يتحقق إلا في بشر مثله(٢٩٦).

وواسعو الأفق والمستنيرون لا يرون في ذلك تناقضا (٢٩٢) ولا يوجد في الذكر الحكيم ولا في السنة المحمدية نص واحد يحول دونه بل بالعكس فقد جاء في القرآن الكريم نفسه (ولتصنع على عيني) أي لتتم الصناعة تحت رعاية ربه(٣٩-طه) ،وهي آية تدل على أو تقطع بوقوعه (٢٩٢ ,٢٩٧).

وهكذ يثبت بالحجة القاطعة أن **موسى وعيسى** دخلا بوابة التصنيع واجتازا مراحلها وما نال ذلك من قدريهما بل أنهما يزدادان تألقا وتعاليمهما وحكمتهما تترسخان يوما بعد يوم(٢٩٧) وهكذا يتحتم أن يكون محمد قد دخل التجربة نفسها . تجربة الإعداد والصنع .وهو ما يتحدث عنه المؤلف على النحو التالي:

لقد بدأنا مع محمد قبل أن يلتقي أبوه بأمه ثم وهو جنين في بطن أمه ثم صاحبناه لبلة مولده ثم وهو مولود ثم طفل ثم صبي ثم شاب(ربما يشير بذلك كله إلى الخوارق التي صاحبت تلك الأحداث) حتى يحين وقت التجربة التي يتحدث عنها قائلا:

ثم التقطته (**سيدة قريش**) بعد أن توسمت فيه بفراسة يعز مثلها أنه هو (القادم المنتظر) الذي طال شوق أصحاب جميع الملل وكل الأديان والمعتقدات وسائر النحل إليه وعلى رأسهم سدنة الأصنام والكهان والرهبان والأحبارثم قيامها (أي السيدة خديجة) بمعونة سخية من ابن عمها (القس :**ورقة بن نوفل)** الذي استحكم في (علم الكتاب) بدور لا نجد له في تاريخ الأديان مجرد شبيه .ملحمة خالدة سلخت من عمر الطاهرة والقس عقدا ونصف عقد من الزمان في الإعداد والتصنيع والتهيئة والتأهيل حتى طرح ذلك العمل الصبور الدؤوب المتأني المخطط والمرسوم بدقة متناهية ثمرته الناضجة .حدثت واقعة (غار حراء) بصورة فذة معجبة أدهشت حتى فاعليها : سيدة نساء قريش وورقة لأنها جاءت بصورة لم تكن تخطر لهما على بال ولم يحلما بها قط(١٨).

وقد ترافقت في نظر الكاتب- عملية الإعداد هذه مع تعليم محمد وتدريبه على حفظ التوراة والإنجيل أو بعضا منهما على الأقل مما ترجمه **ورقة بن نوفل** من إصحاحات .الأمر الذي يفسر في الوقت نفسه المسألة الثانية الخاصة بمصدر الثراء في المعارف والغنى في العلوم التي اتسم بها النبي محمد رغم كونه أميا لا يعرف القراءة ولا الكتابة.

وتشكل هذه الفكرة المحور الذي تدور حوله استدلالات واستشهادات الكتاب بأكمله تقريبا .حيث يورد الكاتب عدداً وفيراً من الوقائع النصية التي تتعلق بالجوانب المختلفة لأطراف تلك التجربة، ويدعمها بعدد من الفروض التفسيرية التي تنسجها معاً في إطار متسق يصنع في النهاية الفكرة المحورية.

وتدور هذه الوقائع النصية- أي التي تستمد من ورود نصوص في الكتب التراثية بشأنها دون أن يعني ذلك بالضرورة عدم وجود نصوص مضادة أو مخالفة ودون أن يعني وجود أدلة وثائقية أي شواهد تاريخية عليها- حول النقاط التالية:

* مكانة **خديجة** وثراؤها وإصرارها على الزواج من **محمد** رغم فارق السن ورغم ثرائها الشديد وفقره البالغ.

* نصرانية **ورقة بن نوفل** وتبحره في التوراة والانجيل العبراني وإجادته العبرية وترجمته لما شاء منها إلى العربية وصلته الوثيقة بخديجة واهتمامه بتزويجها **محمد** ومشاركته في عقد قرانها .

* يتم **محمد** وفقره ،رغم انتمائه لبني هاشم من سادة قريش ،واشتغاله بالرعي ثم العمل في التجارة لدى خديجة وزواجه منها واقتصاره عليها .وتفرغه بعد الزواج لممارسة حياته الخاصة دون الالتزام بأي عمل.

* تمتعه بمواهب لغوية في الفصاحة ومنطق البيان والذاكرة اللغوية المتفردة.

* ميله للعزلة والتفكير ،وتحنثه بغار حراء دوريا ،بعد زواجه من خديجة ، التي كانت غالبا ما تصطحبه إلى هناك.

*حدوث «رؤى» غالبا منامية ،مع احتمال سماع أصوات ورؤية ضوء(أو أشياء بصرية) أحيانا.

* واقعة الغار ولقاؤه بجبريل والبشارة ،وموقف خديجة واهتمامها الشديد بالاستفسار عن حقيقة ذلك الحدث من ورقة بن نوفل وبحيرا الراهب على الأقل.

* الجهر بالنبوة وتركز الآيات المكية (الأولى على الأقل) على ترهيب وترغيب سادة قريش من خلال صور بيانية غاية في القوة والفصاحة.

* ما ورد في القرآن حول المسيح مطابق لما كانت تؤمن به الفرقة النصرانية التي انتمى إليها ورقة.

تلك هي أهم الوقائع النصية التي يوردها **خليل عبد الكريم** ، لكنه يجدها غير كافية لكي تكون عناصر الفكرة المحورية التي يتبناها ،فيضيف إلى الوقائع النصية فروضا تفسيرية بمعنى أنها افتراضات تبدو مرتبطة بتلك الوقائع ولازمة عنها منطقيا وتقوم في الوقت نفسه بتفسيرها على نحو يصل بنا إلى فكرة أن ثمة خطة يرسمها بإحكام **ورقة بن نوفل** وخديجة لتأهيل محمد للنبوة أي لتلقي الوحي. (ويلاحظ هنا أن خليل عبد الكريم يؤكد في أكثر من موضع أن ذلك لا يمس بأ حال من الأحوال ألوهية الوحي والنبوة).

ويمكن تحديد تلك الفروض على النحو التالي:

١- **أن ورقة -وخديجة بالتالي-** تيقن من أن هذا هو النبي المنتظر الذي سيأتي على يديه دين جديد للعرب وفقاً للنبوءات والعلامات التي صاحبت مولده والخوارق التي حدثت في مختلف أطوار حياته الأولى.

٢- أن **ورقة** كان يترجم إصحاحات من التوراة والانجيل ويكتبها ويعطيها **لخديجة** لكي تعلمها لمحمد وتناقش معه أحداثها ومضامينها وتتأكد من استيعابه لها، وهذا هو المصدر الوحيد **لمعارف محمد.**

٣-أن **خديجة** كانت تجيد القراءة والكتابة ،وإنها كانت تنتمي فكرياً للحلقة النصرانية بمكة.

٤- أن زواج **خديجة من محمد** كان هدفه الأول والأخير هو إعادة للنبوة التي حددت هي- بالاشتراك مع **ورقة** -مراحل الطريق إليها ووفقته إلى تنفيذها.

٥-أن **محمداً** لم تكن له أية ثقافة،أو معارف أو ميول دينية- حتى تلك المتداولة والشائعة ولم تكن له أية تطلعات معرفية حتى تزوج خديجة فقامت هي بتربية وتنمية تلك الخصائص فيه.

ومثل هذه الفروض التفسيرية ذات وجاهة عقلية من زاوية ما، لكنها تظل مع ذلك قلقة وأحياناً غير مقنعة، ليس فقط لافتقادها

لنصوص تؤسسها ، بل أيضا لأن كثيراً منها يعاني عدم اتساق داخلي من ناحية ،ويترتب عليه نتائج متناقضة من ناحية أخرى.كذلك فبعضها مفارق للواقع الملموس والعقلاني أصلا مثل خوارق النبوة والمعجزات التي رافقتها.

فالخوارق والمعجزات النبوية : رغم كونها **حقائق سوسيولوجية : بمعنى أن المجتمع يتعامل معها كحقائق ويسلك وفقا لذلك ، ورغم كونها حقائق تاريخية : بمعنى أنها وجدت فعلا بل وسادت في أزمنة معينة، إلا أن ذلك لا يجعلها حقائق معرفية: بمعنى أنها** تفتقد تماما إلى ما يثبت إمكان حدوثها في الواقع الملموس أو إلى ما يجعل التفكير المنطقي يتقبلها كأفكار تتسق مع معطياته.

طبعا **خليل عبد الكريم** سيقول إنه استخدمها أو وظفها بالمعنى السوسيولوجي لأنها كأفكار ومعتقدات منتشرة لدى الناس في ذلك الوقت فإن سلوك هؤلاء الناس كان مترتبا ومبنيا عليها .هذا صحيح إذا ظل الأمر داخل تلك الحدود. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هو أننا نتحدث عن نبوءات ومعجزات خاصة بفرد معين بذاته ،وليس ثمة ما يؤكد أنها كانت موجودة فعلا وقت حدوث ما تشير أي أنها ليست حكايات تنسب إلى أحداث ماضية بعد وقوعها بزمن طويل أي حكايات تصاغ بأثر رجعي. لذلك كان على المؤلف أن يناقش هذا الاحتمال وأن ينفيه من خلال تقديم أدلة مقنعة .ذلك أن **مثل هذا الاحتمال أي احتمال أن تكون الخوارق النبوية حكايات تمت صياغتها بعد النبوة أو بتعبير أدق بعد أن انتصر محمد كنبي وترسخت حقيقته كمتلق للوحي من السماء، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحا من بين الاحتمالات الأخرى** .لعدة أسباب:

أولا: أنها تيمة مألوفة بالنسبة لعظماء كل أمة خاصة القديسين أو الأولياء. **فالنور** الذي شع من وجه أبيه وهو في طريقه إلى إنجابه ،**والفداء** الذي كان على **عبد المطلب** أن يفديه به وفاء للنذر،**والنور** الذي انطلق من آمنه لحظة ولادته حتى أضاء بصرى،**وجلوسه تحت شجرة لا يجلس تحتها إلا نبي** ،وخاتم النبوة على حده ،**والغمام** الذي أظله في رحلته إلى الشام والذي هو جناحي ملائكة يستظلانه في الهجير ،أو صياح من كان في هيئة رجل بنساء تيماء أنه سيكون في بلدكن نبي يقال له أحمد يبعث برسالة الله تعالى فأيما امرأة استطاعت أن تكون له زوجة فلتفعل-وهي بشرى تكررت بصور مختلفة منها مثلا: اليهودي الذي أتى نساء قريش وقال لهن : أنه يوشك فيكن نبي فأيتكن استطاعت أن تكون فراشا له فلتفعل ،وكذلك اليهودي الذي أنبأ ليلة مولده بأنه قد ولد هذه الليلة نبي هذه الأمة الأخير بين كتفيه علامة فذهبوا إلى آمنه فوجدوا العلامة بين كتفي محمد. كل هذه النبوءات والعلامات تتوافر في المعتقدات القديمة وتدور حول ذوي الشأن من القديسين والأولياء والأنبياء بعد ظهورهم ورسوخ مكانتهم.

ثانيا: لا يوجد دليل واحد على أن واحدة منها قد وقعت في حياة النبي قبل البعثة .

ولو أنها قد حكيت وقت حدوث الواقعة التي ترتبط بها ،لانتشرت في حينها ولشاعت بين الجميع ،ولعرف القاصي والداني أن محمدا هو نبي العرب القادم .فأخبار من هذا النوع في مجتمع شفاهي محدود العدد كل فرد فيه يعرف الآخر أو يستطيع التعرف عليه ، لا يمكن الاحتفاظ بها في نطاق السرية. بل ولعرف محمد نفسه- فيما بعد- ما حدث لأبيه وأمه عند مولده والعلامات التي ظهرت فيه والنبوءات التي أشارت إليه كنبي ،ولو حدث ذلك ،أي لو عرف الناس وعرف محمد بتلك الأمور لما عمل بالرعي ثم بالتجارة ولما ظل يعامل كيتيم وفقير وأجير .لأن الأمر لن يقتصر في هذه الحالة على ورقة ولا خديجة بل سيشيع بين الناس جميعا .وفيهم سادة قريش وأغنياؤها الذين كانوا لإيمانهم بالنبوءات والعلامات التي تأتي على هذا النحو سيحتضنون وليدهم بالرعاية والحماية القصوى حتى يبعث نبياً .فيكون موضع فخرهم لا تصديقهم فحسب. ولكانت أم هانئ التي شدته إليها عاطفة دفعته إلى خطبتها قد تمسكت به أيا كانت العوائق وقتذاك.

وإذا كانت مثل تلك النبوءات، فضلا عما يشير إليه المؤلف من ورود البشارة بنبي اسمه أحمد في الانجيل ،هي التي دفعت ورقة إلى إدراك أن هذا هو النبي المنتظر، فإن الدافع الذي يجعله يتخذ من إعداد هذا النبي وتهيئته هدفا لحياته، يظل غير معروف وإذا عرف فسيظل غير مقنع . ذلك أن النبي القادم لن يكون ، إذا كان سيأتي بدين جديد ،نصرانيا ، وورقة نصراني مؤمن بالنصرانية داع لها ومعلم لتعاليمها فما الذي جعله يسهم في صنع من يأتي بدين جديد غير النصرانية .وهل هناك بالنسبة للمسيحي (أو النصراني بالتعبير الأثير لدى الكاتب) بعد المسيح نبي؟ أليس هو المخلص الذي جاء ليفتدي البشر عن خطيئتهم الأولى ويمهد لهم الطريق إلى الرب؟ أليس هو القادم من ولادة عذرية والمؤيد بالروح القدس؟ فلماذا لا يكون هدف ورقة هو جذب محمد إلى النصرانية وليس تهيئته للإتيان بدين جديد ؟ **هذا إذا قبلنا فكرة أن ورقة كان يعطي ما يترجمه من إصحاحات إلى خديجة لتعلمه محمدا ،وهي عملية من حيث الثبوت النصي أو التاريخي ، بلا سند من أي نوع . وإن كانت مقبولة عقليا دون أن تكون بالضرورة مقصورة على محمد.**

وثمة سؤال كان من المفروض أن يطرح نفسه على الكاتب بخصوص هذه النقطة:

لماذا لم يقم ورقة بدلا من ذلك بتعليم محمد القراءة والكتابة ليس بالعربية فحسب بل بالعبرية أيضا: حتى يمتلك ناصية البحث والتكفير والتعبير بنفسه؟.

على أن دور ورقة بالنسبة لمحمد ، لا يقتصر على عملية التعليم بل يبرز أيضا في مسألة تزويجه من خديجة . إبنة عمه. فعلى الرغم من أنه كان قد خطبها لنفسه هو فلم توافق (١٧٠٩) .إلا أنه كان من أشد الناس حرصا على تزويجها من محمد حتى أنه- حسب رواية معينة- عقد قرانها على محمد بنفسه: بأن ألقى كلمة أهل العروس وأشهد قريشاً أنه قد زوج خديجة من محمد(١٣٦).

والسؤال هنا لا يختص بهذه الواقعة التي سيتم تحليلها فيما بعد ، لكنه يدور حول : إذا كان ورقة في نيته مخطط باكر يقتضي تزويج خديجة من محمد ،فلماذا طلبها لنفسه هو؟.

وقد استلزم استكمال عناصر الفكرة المحورية نقطتين بالنسبة **لخديجة** افترضهما **خليل عبد الكريم :أولا إجادتها القراءة والكتابة وثانيا نزعتها الدينية (النصرانية).**

والقرائن التي يقدمها حول إجادتها للقراءة والكتابة لا تستند إلى نصوص بل إلى استدلالات من نوع : فما دامت قتيلة بنت نوفل تقرأ وتكتب ومثل أخيها طالعت الكتب فإن معرفة سيدة نساء قريش بالقراءة والكتابة تغدو أثبت وأعمق خاصة أنها أصبحت صاحبة تجارة وسيعة تستدعي إجادة القراءة والكتابة ومن ثم يصير أمر استعارتها للصحف التي ترجمها ورقة من التوراة والإنجيل قريب الاحتمال(٣٦).

وعلى الرغم من أنه يرى في موضع لاحق من الكتاب(١٢٣) أن لديه براهين تؤكد معرفتها التامة للقراءة والكتابة فإن ما سماه براهين لم تخرج تقريبا عن مثل تلك الاستدلالات : كيف تسنى لها أن تدير تلك التجارة العريضة وتزدهر لو أنها أمية؟ كيف يستسيغ العقل أن فاطمة بنت نوفل وفاطمة الخثعمية كل منهما تقرأ وتكتب وسيدة نساء الأرض وتجهلها .هل يجوز أن تتسيد نسوة

قريش ورجال قريش جميعهم أمية لا تعرف القراءة والكتابة؟(١٢٤).

ولعل الخبر الوحيد المباشر هو الخاص بكتابتها لبحيرا الراهب تسأله عما حدث لمحمد(وفي خبر آخر: ركبت له بالشام) (١٢٥) لكن حتى هنا فالكتابة إلى بحيرا لا تعني أنها لم تمل على أحد وإنما كتبته بنفسها .وبالتالي لا يدل هذا الخبر في حد ذاته على أنها تكتب.

فمسألة البراهين هنا مسألة مبالغ فيها وخاصة إذا اقترنت بمعرفة تامة بالقراءة والكتابة. وبطبيعة الحال ليس ثمة ما ينفي احتمال أن تكون على معرفة بالقراءة لكن أليس أمرا مدهشا أن تتحدث النصوص التراثية عن معرفة نساء أقل منها بكثير بالقراءة والكتابة دون أن تذكرها هي إذا كانت تقرأ وتكتب مثلهن؟.

هذا عن إجادة القراءة والكتابة: أما عن النزعة الدينية فالكاتب يلمح ويكاد يفصح عن انتمائها للنصرانية ف: خديجة من عشيرة قرشية فشت فيها النصرانية من دون أبطن القبيلة ومن فرع داخلته ديانة المسيح فاعتنقها ثلاثة أفراد من بني عمومتها وتعمقوا فيها حتى حازوا فيها القنا باذخة. وليس هذا فحسب بل إن خاصة عبدانها وأقرب وليجتها وألصق بطانتها بها نصارى وهذه المعارف جميعا مستقاة وموثقة من كتب السيرة المحمدية (١١٩) كذلك فثقافة خديجة إنما كانت ثقافة كتابية : أول القرائن على ذلك تلقيبها بالطاهرة وثانيها ما بذلته في سبيل الزواج من محمد لسموه الروحي يجعلها بطريق اللزوم تتمتع بثقافة دينية خاصة ذات منزع لا يغيب عن العين البصيرة(١٣٨) ومصدر ذلك أن الطاهرة شدتها صلة وثيقة وعلاقة حميمة وأصرة متينة برؤوس أهل الكتاب في مكة والحجاز وإذ أنها برزة فالراجح بل المؤكد أنها جالستهم ونشبت بينها وبينهم محاورات قوامها العلم الكتابي مما يزيد ثقافتها الدينية عمقا(١٤٣) كذلك فترجمات ورقة(القس) التي من المؤكد أنها وفيرة... هذه الترجمات بطريق الحتم استعارتها منه خديجة فقرأتها واستوعبتها وشكلت قسماً وسيعا من ثقافتها الدينية ثم هي بدورها طفقت تقرأها ل(الخاتم) بعد أن نكحته وغدت له بعلا وهو بدوره قد اختزنها في حافظته الواعية وذاكرته القوية(١٤٤).

على هذا النحو تبدو أسباب إصرار خديجة على الزواج من محمد ذات طبيعة دينية بحته (قالت خديجة لمحمد : قد أخبرني ناصح غلامي وبحيرا الراهب أن أتزوجك من عشرين عاما(٣٨).

ومن ثم أخذت تركز وتدقق في سيرة محمد وشخصيته حتى تحققت من أنه النبي المنتظر.

إذن انتقاء السيدة الطاهرة لمحمد لم يتم بدافع جسدي أو عاطفي بل نتيجة تمحيص وتدقيق وفحص واقتناع بأنه الآتي الذي فاض كيل الصبر في انتظاره والتشوق إليه(٣٩).

ويسفه **خليل عبد الكريم** من الآراء التي تذهب إلى أن شباب محمد ووسامته هو ما جذب إليه السيدة خديجة دون أن يفكر في احتمال أن تكون هناك أسباب متنوعة اجتمعت معاً من بينها ذلك السبب . أو أن تكون تلك الأسباب المتنوعة المجتمعة في محمد جعلتها تحبه ،أصبح حبها له هو الدافع لأن تبذل كل تلك الجهود لكي تقترن به . ولا ينفي ذلك توسمها في محمد أن يكون ذا شأن في المستقبل أو حتى أن تهيئ الظروف التي تيسر له ذلك. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن تجربة غار حراء قد فاجأتها وجعلتها تستفسر عن طبيعتها باهتمام عظيم. إذ لو كانت على يقين من نبوته لتوقعت فورا أن تشهد بوادرها.

ولا أدري لماذا يصر **خليل عبد الكريم** على تحويل السيدة خديجة إلى قديسة . إذ هو يجعلها تبدو لنا وكأنها راهبة ذات رسالة عليا فوق دنيوية . رغم أنه من الواضح البين أن اهتماماتها الدنيوية عظيمة الشأن : سواء استدللنا على ذلك من مهاراتها التجارية وثرائها البالغ الذي لم يأت من فراغ حتى لو كانت قد ورثت مالا كثيرا من أحد زوجيها ، أو من زواجها مرتين وإنجابها العديد من الأنجال ، بل وحتى من إنجابها من محمد نفسه مما يعني أن العلاقة بينهما لم تكن مجرد تواصل روحي . لكن متى كانت هذه الاهتمامات ذات الطابع الدنيوي أو حتى الحسي حائلا بين الإنسان وبين أن يكون ذا شخصية عالية الخلق نبيلة الأهداف؟ المسألة إذن هي أننا لسنا أمام بدائل يقصي بعضها بعضا . بل أمام تكوينات بشرية متعددة المستويات والجوانب.

لكن تصور البدائل المتناقضة بالضرورة والتي يقصي بعضها بعضا يستمر مع **خليل عبد الكريم** في تصويره لشخصية محمد ذاته.

فإذا استثنينا الخصال الشخصية التي أوردها **خليل عبد الكريم** (٣١٥) والتي يبدو واضحا فيها الأسلوب الإنشائي التمجيدي ،فإنه يجعله من الجانب الآخر: أميا لم يقرأ صحيفة ولم يكتب كلمة ولم يمسك قلماً ولم يخط حرفا. وذلك بشهادة القرآن العظيم . إنما عوض الأمية بذاكرة واعية وحافظة تسمع الجملة فتختزنها وتستوعبها لاتخرم منها لفظة مفردة(٣١٥) بيد أن الأهم من ذلك كله أنه ليست لديه ثقافة دينية من أي نوع (٣١٧) .لماذا؟.

- لأنه تجرع مرارة اليتيم صغيرا فطبعه بطابع الحزن ثم ذاق شظف العيش مع راعيه وكافله فاستشعر بأن الحياة ظلمته مما ضاعف أساه وانتهى به الأمر إلى إيثار العزلة والبعد عن الناس والنفور من الاختلاط بهم. ثم امتهن رعي الغنم وهي حرفة تستلزم مفارقة الناس .وبعدها عمل أجيرا تجاريا فقام بسفرتين إلى سوق حباشه ورحلة إلى الشام مع مسيرة لحساب خديجة وحدثنا العيد عن عزوفه عن الاجتماع برجال القافلة ،وحتى أنه لم يفعل واندمج معهم ومع المشترين والبائعين فهم جميعا بلا ريب مليطون من أي ثقافة وخاصة الدينية.

فالذي حاز الثقافة الدينية آنذاك هم نفر من النخبة القرشية أما الآخرون وهم العامة فلا يفكرون فيها مجرد تفكير.

إثبات ذلك.. أي خلو محمد من أية ثقافة ..أنه عند عودته من الشام جلست إليه (خديجة) وحاورته فيما حدث وسألته عمن التقى فتأكد لها أن صفحته الثقافية الدينية بيضاء من غير سوء . ويواصل **خليل عبد الكريم** قائلا ولقد رضيت كل الرضا لأنه بهذه المثابة **يغدو هو المطلوب تماما لأن حاويته أو وعاه فارغ بالكلية من أي أخلاط عقائدية** أو شوائب ومن ثم فهو الأصلح لأن يمتلئ بما تصبه فيه تحت إشراف اليعسوب الماهر المجرب(ورقة) (٣١٨).

فهنا **يصل خليل عبد الكريم** إلى الصورة المنشودة : فمحمد هنا يبدو شخصية تتسم بالسلبية المطلقة (العزلة/ الأمية/ الخلو من أي ثقافة من أي نوع / القابلية العالية للاستيعاب) وبالتالي بالقابلية العالية للتشكل .وهذا ما يتواءم تماما مع مخطط الثنائي ورقة/ خديجة لكي يصنعا منه النبي المنتظر.

وتمضي مراحل التجربة كما يستعرضها الفصل الأخير من الكتاب:

بالتفرغ من الالتزام بأي عمل ، إلى الاختلاط بالناس والمشي في الأسواق والدخول في حوارات مع أصحاب العقائد والملل المختلفة والإنصات للشعراء، والتحنث في غار حراء بانتظام ، ثم تلقي العلم الكائن في التوراة والإنجيل من ترجمات ورقة. هذه

التجربة استمرت ما لا يقل عن خمسة عشر عاما نضجت ثمرتها فى واقعة غار حراء.

ويعبر **خليل عبد الكريم** عن ذلك قائلا: إن المراحل التى تنقل فيها (الشهم= محمد) فى مسيرة التجربة وقصص أنبياء بنى إسرائيل التى دأبت الطاهرة(خديجة) وابن عمها القس يحكيانها له مترجمة عن التوراة ، ما انفكت تؤتى ثمارها المرجوة بأن تفرز إيحاءات متنوعة عليه من سماع أصوات إذا أبعد وخلا دون أن يرى مصدرها وقد عبر عنها مرة(بنداء) وثالثة تخاطبه باسمه ففزع وخشى على نفسه إما من الجنون أو أنها مس من الشيطان فينطلق هاربا وكالعادة لا يوجد ملجأ أو منجى إلا بين ذراعى الأم الرؤوم وفى الحضن الدفئ للبعل الحبيب **خديجة** فتهدهده وتهدئة وتهنهنه وتطمئنه وسنرى أن الفعل تكرر مرات عديدة وأهدته إيانا مصادر كثيرة(٣٤٤).

ما أريد إبرازه هنا هو **الصورة السلبية لشخصية محمد** حتى بعد أن شارف على الأربعين ،وبعد أن اكتسب خبرات حياتية وثقافية متعددة.

على أن هذه الصورة لا تستند إلى مصادر تراثية نصية مثلما هى الحال بالنسبة للوقائع النصية التى وردت من قبل ، بل تستند إلى استدلالات خليل عبد الكريم المبنية على تصورات معينة تتعلق بالمجتمع العربى قبل الإسلام وبظروف محمد الشخصية والاجتماعية،و وتتعلق أكثر بالفكرة المحورية التى يتبناها والتى يتصور-خطأ-أن تحققها إنما يقتضى توافر مثل هذه العناصر. ذلك أنه لا فكرة صناعة النبوة (بمعنى توافر عوامل أرضية بشرية معينة تهيئ لظهورها) ولا فكرة تحقق ذلك بالنسبة للنبى محمد، أساسا من خلال علاقته الوثيقة بخديجة وورقة ، تقتضى مثل تلك الصورة السلبية لشخصية محمد . كذلك لا تقتضى أى من هاتين الفكرتين استبعاد عناصر أخرى لعبت دورا مؤثرا فى التكوين الثقافى لمحمد ، أشار خليل عبد الكريم نفسه إلى بعضها.

ففضلا عن شعر ورقة(١٩٢) ذكر خطب **قس بن ساعدة** (٣٢٢) وشعر **أمية بن أبى الصلت**(١٩٠) ،باعتبارهما من المصادر الثقافية التى تأثر بها **محمد** . لكنه فى الوقت نفسه استبعد تماما وسفه تسفيها خطابيا أخلاقيا- الرأى القائل بوجود علاقة ما لمحمد بواحد أو أكثر من العبيد النصارى بمكه كانوا يقرأون الكتب ويعلمون علمهم وفقا لما تشير إليه الروايات النصية التراثية ذاتها التى يستند الكاتب إلى مثيلاتها فى إثبات الوقائع النصية . **والواقع أن الأدلة التى استند إليها فى رفضه لتلك الروايات تبدو غير مقنعة للعقل المحايد . خاصة أن النص القرآنى لا ينكر الواقعة فى حد ذاتها وإنما يحتج باختلاف اللسان وهو أمر يقبل التأويل.** وليس المهم هنا هو إثبات أن شخصا أو أشخاصا معينين بذاتهم هم الذين كانوا مصدرا ثقافيا لمحمد بل ما يهمنا بالدرجة الأولى هو الإشارة إلى الوضع الثقافى الاجتماعى العام الذى كانت عليه مكة فى ذلك الوقت . وقد ذكر **خليل عبد الكريم** بوضوح عندما تحدث عن انتشار النصرانية فى مكة بدرجة أكبر من اليهودية (١٣٣-١١٩-و١٧٣-١٧٧) ، أن هناك عديدا من النصارى الذين يعلمون الكتاب والذى أشار أحدهم ،هو **ناصح غلام خديجة** ، عليها بالزواج من محمد قبل عشرين سنة من حدوثه ، لعلمه أنه النبى المنتظر.

واقع الحال إذن وفقا لما لدينا من مصادر هو أن «**صلات مكة كانت قوية بالشمال حيث كانت النصرانية هى ديانة أهل الشام ،كما كانت منتشرة بين القبائل التى تعيش على تخوم الشام وعلى الطرف الشمالى للعراق كما كانت منتشرة فى الحبشة واليمن** ... ومن هذه الجهات قدم عدد كبير إلى مكة إما بتشجيع بعض القرشيين ليكون عندهم من يقوم بما هم فى حاجة إليه من الصناعات وإما بسبب اضطهاد وقع عليهم ..ومن المحتمل أن يكون بينهم جماعة من المبشرين ،فقد كان المبشرون يطوفون أنحاء الجزيرة العربية للدعوة إلى النصرانية وقد شجعت حكومتهم هذا التبشير لمآرب سياسية بعيدة الأهداف ، وقد كانت تبغى من وراء ذلك كسب العرب إلى صفها ومحاربة أعدائها الفرس بسلاح الدين» ويتابع الباحث قائلا: : ومنهم من كان متميزا فى ثقافته الدينية بحيث كان أهلا للاستشهاد به فى أمر الرسالة المحمدية» ويذكر نفس المصدر آيتين تقطعان بوجود إسرائيليين فى مكة كما ذكرت كتب السير والتراجم صلة بعض اليهود بالمكيين ومحالفتهم لهم وإقامتهم بمكة للاتجار».

تبقى نقطة أخيرة فى هذا الموضوع ، تتعلق بنوع الثقافة التى نتحدث عنها ومدى شيوع مثل هذه الثقافة فى المجتمعات المعنية.

فالثقافة التى نعنيها هنا ليست هى الثقافة الرفيعة وليست هى الثقافة الكتابية المتخصصة وإنما هى الثقافة الشفاهية العمومية التى تتكون غالبا من حكايات سردية ومرويات وأعاجيب تشكلت من التراث **الشعبى المتداول والمعتقدات القديمة. ومثل هذه الثقافة ليست مقصورة على الفئات العليا بل هى متاحة تقريبا للجميع حيث تتداول فى الاجتماعات العامة وفى حلقات السر وما إلى ذلك ،لأنها تتعلق بتساؤلات إنسانية عامة** ويختلط فيها الشعر بالنثر بالحكى بالتمثيل ،وقد أشار **خليل عبد الكريم** إلى أهمية أسواق العرب فى التكوين الثقافى لمحمد، وإلى ما كانت تشهده من مناظرات شعرية وجدالات عقائدية من كل نوع (٣١٩) وحضور مثل هذه الاجتماعات العامة كان متاحا للجميع .الأمر الذى يعنى أن مثل هذه الثقافة لم تكن مقصورة على الفئة العليا فى المجتمع.

يمكننا إذن قراءة الوقائع النصية التى أوردها **خليل عبد الكريم** ،فى ضوء جديد ،يجعلنا نستغنى عن الفروض التفسيرية ،ونتجنب ثغراتها، وفى الوقت نفسه نستغنى عن نظرية الخطة السرية التى تبدو أشبه بالمؤامرة والتى يبدو فيها **محمد مجرد** ألعوبة تحركها خيوط خفية دون أن يدرى.

والقراءة التى أقترحها لتلك الوقائع النصية بسيطة- وربما عملية- للغاية. أن ورقة الذى أصبح نصرانيا مؤمنا وقارئا وكاتبا للتوراة والإنجيل أحب خديجة وخطبها لنفسه فلم توافق .وخديجة بدورها أحبت محمدا ورغبت فى الزواج منه ، ولوثوق علاقتها بابن عمها ساعدها فى ذلك .وهيأ الوضع الجديد لمحمد أن يحيا فى جو ثقافى ذى نزعة دينية، فكان مصدرا من بين مصادر أخرى لثقافته التى جمعت إلى حكايات الأنبياء، والخلق والتكوين التوراتية ،حكايات أخرى ذات طابع عربى أكثر . وشكلت جميعا خلفية مواتية تماما لتلقى الوحى.

وأيا كان التفسير الذى يجد قبولا أكثر لدى القارئ ،فإننا لسنا بصدد تصورات نهائية ولا قاطعة ،وإنما هى احتمالات وترجيحات تقبل أيضا صياغات وتفسيرات مغايرة.

لكن المشترك فى كل تلك التفسيرات هو أنها تجعلنا نمارس تفكيرا عقلانيا نسبيا يقبل التعددية والرأى الآخر .وفيما يتعلق بموضوعنا بالذات،فإن مثل هذا التفكير من شأنه -فى المدى البعيد- أن يجعلنا نرى فترة الاعداد للنبوة فى ضوء تاريخى جديد.

من أوراق أسبوع المدى الثقافى دمشق ٢٣ مارس ٣ أبريل ٢٠٠١



ماذا بقى من الناصرية بعد رحيل جمال عبد الناصر؟

د. ماهر الشريف

للإجابة عن السؤال المطروح علينا فى هذه الندوة .لابد ،بداية ،من تحديد المعانى الملموسة التى ينطوى عليها مصطلح الناصرية. وهنا أقول :**إن الناصرية هى زعامة ثورية مصرية تجاوزت بتأثيرها حدود مصر لتشمل كل الأقطار العربية ،من جهة ،وتيار فكرى وسياسى اندرج فى إطار حركة القومية العربية وحمل مشروعاً تغييراً متميزاً من جهة ثانية.**

فالناصرية ،باعتبارها زعامة ثورية حققت إنجازات كبيرة ، على الصعيدين المصرى والعربى ،واحتلت مكانة علمية بارزة ، أصبحت من إرث الماضى ، وذلك من منطلق أن التاريخ لا يعيد نفسه ، إلا أن ذكرى الرجل الذى جسدها ستبقى بالتأكيد حية فى الذاكرة العربية ، فمن منا فى وسعه أن ينسى وقفة **جمال عبد الناصر** لدى إعلانه **تأميم قناة السويس** ، أو لدى توجهه إلى جماهير دمشق المحتشدة للاحتفال بإعلان **دولة الوحدة**، أو ينسى مشهد الملايين المصرية التى خرجت إلى الشوارع لثنى الريس عن الاستقالة إثر هزيمة حزيران ، أو مشاهد الملايين العربية المنتحبة على رحيله ؟.

إن الانجازات التاريخية التى حققها جمال عبد الناصر غطت ، فى الذاكرة الشعبية ،على أخطائه وجعلت شباناً ولدوا بعد رحيله يتماهون مع شخصيته وقيمه وبرنامجه السياسى، كما تبين من نتائج تحقيق أجرته **دينا الخواجه** قبل خمس سنوات مع عينة من الشبان المصريين الذين عرفوا أنفسهم بأنهم ناصريون، لأن عبد الناصر كان ، فى رأيهم ، أول زعيم من أبناء مصر يحكم البلد ،وبقى مهموماً بمصير الفقراء ،واحترم تقاليد الشعب المصرى ،وكان بسيطاً فى حياته ،وحقق الإصلاح الزراعى وضمن مجانية التعليم ،وكان لديه طموح إلى وحدة العرب فى مواجهة الإمبريالية .. إلخ.

أما الناصرية ، بوصفها تياراً فكرياً وسياسياً ،فقد تميزت بحملها مشروعين مترابطين: مشروع وطنى هدف إلى **بناء دولة حديثة فى مصر**، مشروع قومى طمح إلى **توحيد العرب** وجعلهم كتلة مندمجة فاعلة ومؤثرة فى العالم ، فهل الناصرية ، بهذا المعنى ، لا تزال حية؟.

للإجابة عن هذا السؤال ،قد يكون علينا أن نفكك الناصرية إلى مكوناتها الرئيسية ،ومن ثم نضع كل مكون من هذه المكونات على تماس مع معطيات واقع مصرى وعربى ودولى شهد تغيرات كبيرة ومتسارعة فى الفترة التى تفصلنا اليوم عن تاريخ رحيل **جمال عبد الناصر** ،وسأبدأ بمكون الثورة وأداتها.

لم يكن عبد الناصر بعيداً عن الواقع عندما أعطى للانقلاب الذى وقع فى مصر فى الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ صفة الثورة ، وذلك الانقلاب ،وعلى الرغم من طابعه الفوقى ،**نقل السلطة فى مصر من أيدى التجار وأصحاب الأملاك العقارية وكبار الموظفين إلى أيدى ممثلى الفئات الوسطى فى المجتمع** .وقد رأى عبد الناصر فى ثورة يوليو الطريق الذى يضمن عبور مصر من الماضى إلى المستقبل والوسيلة الوحيدة للقضاء على عوامل القهر والاستغلال والتخلف ومواجهة تحدى التنمية ،حيث تعامل معها ،فى« **فلسفة الثورة**» ،باعتبارها ثورة فى ثورتين: سياسية واجتماعية ، ثم قدر بعد ذلك بسنوات ،فى« الميثاق» ،بأن ثورة يوليو ، التى غيرت حياة المصريين تغييرا عميقا ، ستطلق الشعب المصرى من قيود الاستغلال والتخلف وتدفعه نحو التقدم ، وصولاً إلى بناء مجتمع حديث تسوده علاقات اجتماعية جديدة وقيم أخلاقية جديدة وثقافة وطنية جديدة.

ودون الانتقاص من أهمية الانجازات التى

• الظروف ما زالت مهيئة لأن تلعب الناصرية دورا فى المجتمع العربى.. ولكن لابد من إعادة النظر والمراجعة النقدية لتجربة عبد الناصر..

• تعاظم دور الجيش بعد الثورة أدى فى نهاية المطاف إلى عسكرة النظام وتركيز السلطة فى أيدى فئة قليلة من أهل الثقة.

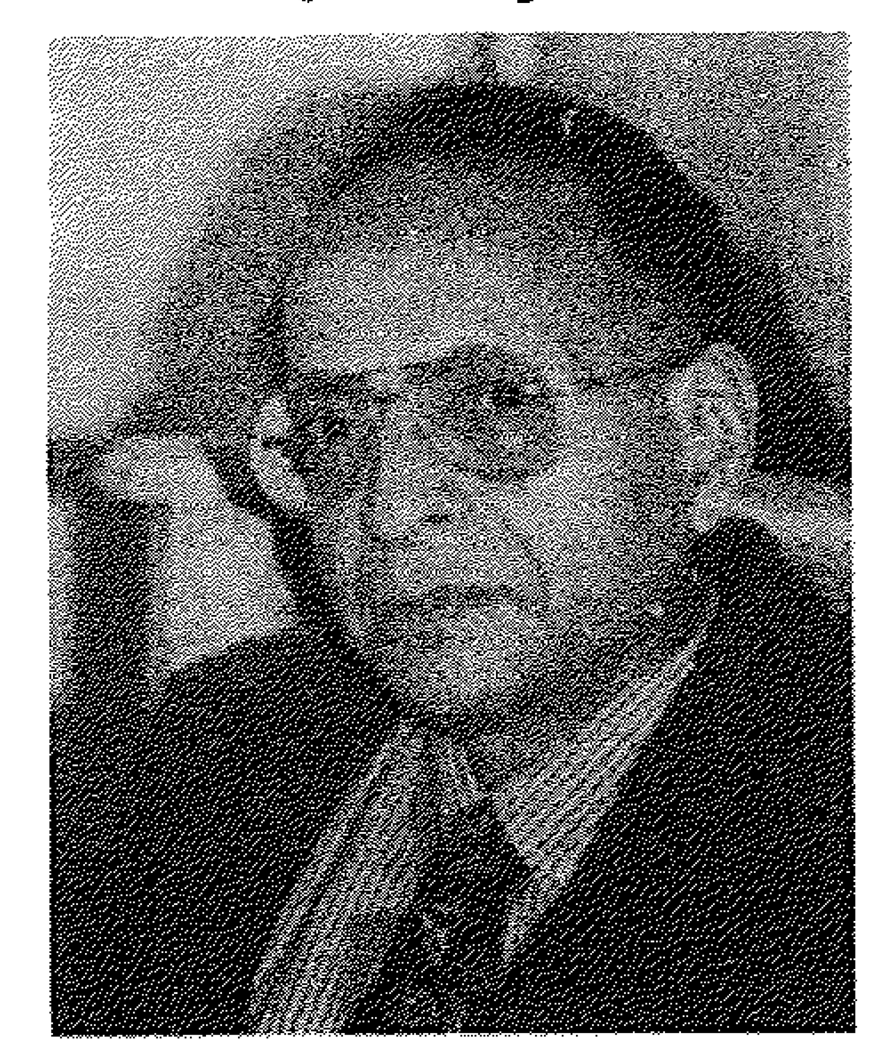
حققتها ثورة يوليو فى مختلف الميادين ، إلا أن الهدف الذى طمح إليه عبد الناصر ببناء مجتمع حديث بقى ، فى الواقع ،معلقا ، وذلك لأسباب عديدة ، يأتى فى مقدمتها ، فى اجتهادى ،**قصور الناصرية عن إدراك أهمية المسألة الثقافية ولجوئها إلى أساليب سلطوية فى التعامل مع المثقفين** .من الصحيح أن عبد الناصر قد أضاف ،فى مطلع الستينات ، إلى البعدين السياسى والاجتماعى للثورة بعداً ثقافيا ، لكنه قصر مفهوم «الثورة الثقافية» ،على إشاعة العلم على نطاق واسع بين صفوف الشعب ونزع طابعه الطبقى ، ولم يدرك حقيقة أن **ازدهار العلم والنجاح فى استخدامه يشترطان وجود بيئة تسود فيها الحرية فى البحث والعقلانية فى التفكير وينتشر فيها التعليم الحديث القائم على مناهج التحليل لا التلقين ،وتترسخ فيها قيم حب العمل والتحكم فى الوقت** .والأهم من ذلك ،أنه لم يع ضرورة أن تمتد هذه الثورة الثقافية إلى مجال فهم الدين ، بما يمهد الطريق أمام **إحياء حركة الإصلاح الدينى التى انطفأت قبل أن تحقق أهدافها** .والواقع أن قصور الناصرية عن تحقيق ثورة ثقافية ، ولا سيما فى مجال فهم الدين ،قد أضاع على المصريين والعرب فرصة تاريخية نادرة، وذلك لأن عبد الناصر كان قادراً ، بما تمتع به من تأييد شعبى واسع ،على تمرير مثل هذه الخطوة .**علماً بأنه كان معجباً -كما بدا ذلك فى كتاباته- بمحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى** .وكان ، فى موقفه من علاقة العروبة بالإسلام ، أقرب إلى **ساطع الحصرى** منه إلى **ميشيل عفلق** ،وبقى خطابه نزاعاً إلى روحنة الدين وتجنب الخلط بين المجالين السياسى والدينى . وقد حال بقاء الناصرية حذرة تجاه المسألة الثقافية ، وذلك نتيجة تحسبها من ردات فعل القوى التقليدية فى المجتمع وداخل المؤسسة الدينية الرسمية وفى أوساط الإسلام السياسى المنافس ، **حال دون ترسيخ قيم الحداثة فى المجتمع وأفقد التحديثات التى طرأت على البنيان الاقتصادى والاجتماعى قاعدة صلبة تستند إليها.**

وقد تعمق هذا القصور ، الذى عانت منه الناصرية ، نتيجة استمرار رهان عبد الناصر على التغيير الفوقى، وكذلك نتيجة موقفه السلبى من الديمقراطية السياسية.

فقد رأى عبد الناصر فى الجيش ،وعلى رأسه تنظيم« **الضباط الأحرار**» ، «أداة الشعب ، لصنع الثورة» لأنه كان ، كما قدر ، القوة الوحيدة المنظمة والواعية بينما كان الشعب ، على حد قوله ، «منقسماً على نفسه» وكانت الجموع «أشياعا متفرقة وفلولا متناثرة» . ومع أنه توقع بعد الثورة مباشرة بأن يكون دور الجيش محدوداً ،بحيث يلعب هذا الدور الحارس الذى يحمى الثورة «لمدة معينة بالذات موقوتة الأجل» ، إلا أن هذا الدور استمر وتعاظم فى الواقع ، وأدى ،فى نهاية المطاف ، إلى **عسكرة النظام وتركيز السلطة فى أيدى فئة قليلة من« أهل الثقة»** .والواقع أن رهان عبد الناصر على دور الجيش فى صنع الثورة وتحقيق أهدافها لم يكن معزولا عن الموقف المتحفظ الذى اتخذه من قيادة ثورة العام ١٩١٩ ،ومن تجربة العمل الحزبى التى شهدتها مصر فى أعقابها ،حيث اعتبر بأن قيادة تلك الثورة ،ولكونها أغفلت مطالب التغيير الاجتماعى ،قد حرفت الثورة عن أهدافها ، وأن الحكم الذاتى الذى صارت تتمتع به مصر لم يكن سوى «منحة» من الاستعمار ، وأن دستور العام١٩٢٣ أوقع الوطن فى الخلاف على الغنائم دون نصر ،بحيث «أصبح الصراع الحزبى ملهاة تشغل الناس».

طبعا ، لقد كان من المشروع أن يطمح عبد الناصر إلى تجاوز ثغرات تجربة النضال الوطنى السابقة ، ولا سيما فيما يتعلق بغياب البعد الاجتماعى عن ذلك النضال ، لكن المشكلة كمنت ، فى ظنى ، فى أنه **استهان بكل إنجازات الجيل الأول لمرحلة النضال من أجل الاستقلال** ،ولم يلتقط سلسلة الكفاح من حيث أفلتتها أيادى هذا الجيل ،الأمر الذى ترك انعكاسات سلبية على مسيرة كفاحه اللاحق. وهكذا ،فقد انطلق عبد الناصر من أن الديمقراطية التى عرفتها مصر قبل ثورة يوليو»،«**ديمقراطية الواجهات الدستورية**» كما أسماها ، كانت ديمقراطية «مزيفة» و«رجعية» ، وطرح فى مواجهة مثل هذه الديمقراطية مفهوم «الديمقراطية السليمة» ، لكنه **وقع فى محظور من نوع آخر عندما ركز على المضمون الاجتماعى للديمقراطية على حساب مضمونها السياسى**، معتبراً أن تبنى مصر« الحرية المجردة» أو« الديمقراطية المجردة» سيعنى نهاية الثورة ، وأن المواطن لا يملك حريته السياسية «إلا إذا تحرر من الاستغلال» . وهكذا ، وبدلاً من الاستناد إلى المكاسب الديمقراطية التى انتزعها الشعب المصرى بنضاله والسعى إلى تعميقها وتجاوز سلبياتها وثغراتها ،**أهيل التراب على تجربة ديمقراطية انطلقت ، فى شكلها الجنينى ، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر** ،وكان من إنجازاتها صدور دستور العام١٩٢٣ الذى ضمن حرية التفكير وأباح تعدد الأحزاب ووفر فرصة قيام البرلمان وشرع حرية اصدار الصحف. وبالتنكر للديمقراطية السياسية ،وتمكين «أهل الثقة» ومن ثم تكريس سلطة الحزب الواحد ، الذى صور بأنه الصيغة التى تجسد «السلطة الشعبية»،**ضعفت إمكانية بناء نظام سياسى حديث قائم على التعدد والتداول والمشاركة الشعبية وبعيد عن شخصنة السلطة**.وانطلقت ، شيئا فشيئاً

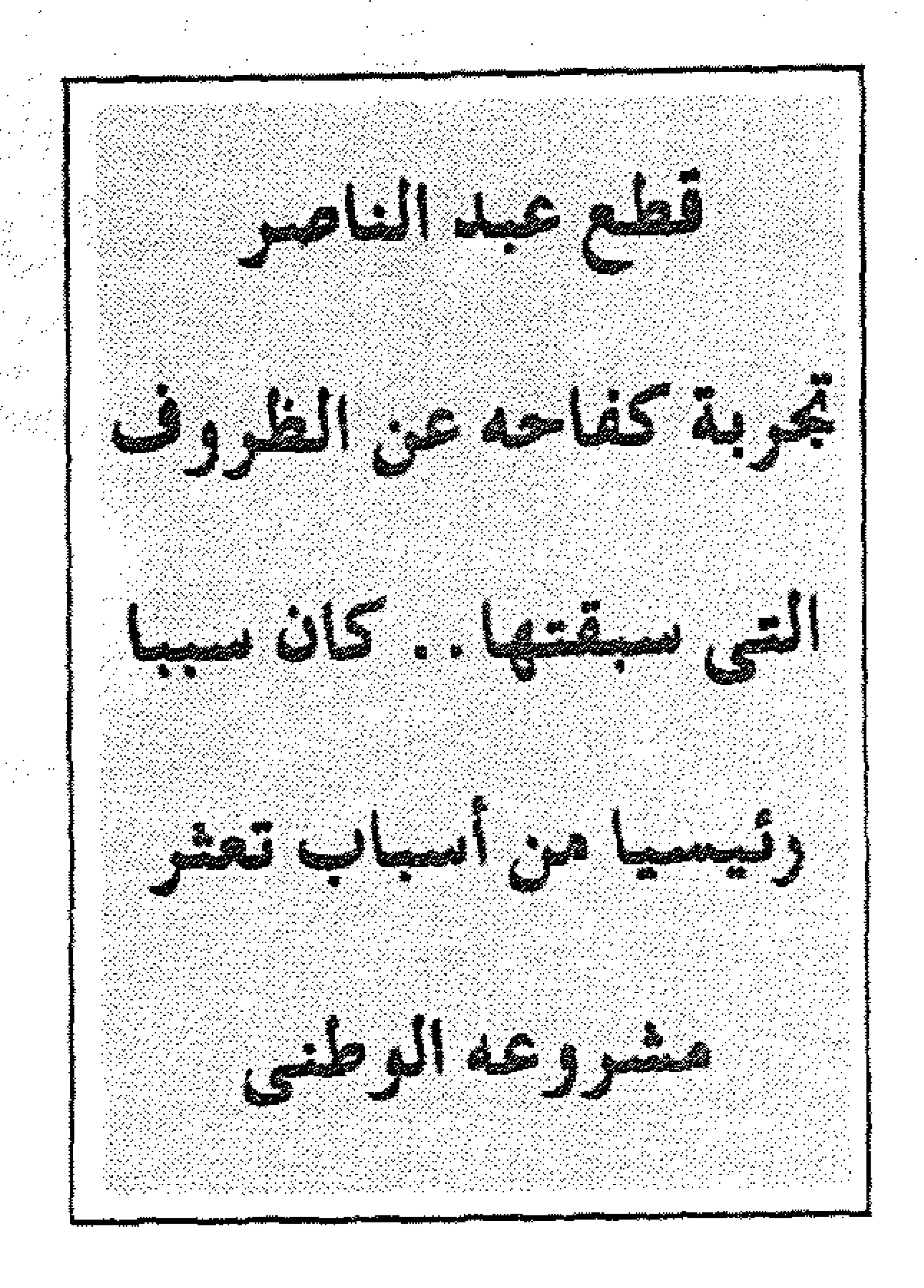
د. رفعت السعيد



السيرورة التي أفضت إلى نزع السياسة وإبعاد جموع الشعب عن الاهتمام بالشأن السياسي.

ومرة أخرى لم يكن هذا المآل بعيداً عن الموقف الذي اتخذ من مكون آخر من مكونات الناصرية، ألا وهو الحرية. فقد تعامل عبد الناصر، على المستوى النظري، مع الحرية، ببعديها، أي بوصفها حرية للوطن وحرية للمواطن في آن، لكنه، في الممارسة العملية، **جعل حرية الوطن- التي وسع دلالتها لتشمل حريته في السيطرة على ثرواته- جعلها على حساب حرية المواطن**، وهو قصور ارتبط، من جهة، بالتركيز على المضمون الاجتماعي للديمقراطية على حساب مضمونها السياسي، ومن الجهة الأخرى، بالموقف الذي تبناه عبد الناصر من جدلية العلاقة بين الداخل والخارج. فالقوى الخارجية المعارضة للأمة، ممثلة في الاستعمار والصهيونية، ظلت في الخطاب الناصري- وكما تلحظ **مارلين نصر** في كتابها عن التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر- أكثر حسماً بالنسبة لمستقبل هذه الأمة من العقبات الداخلية والعوائق الاجتماعية- التاريخية، بحيث **لم يدرك ذلك الخطاب حقيقة أن الخارجي لا يفعل فعله إلا بقدر ضعف الداخلي وتخلفه.**

حقاً، لقد وعى عبد الناصر الآثار الخطيرة التي ستنجم عن ديمومة التخلف، وكان وعيه ذلك واحداً من أبرز العوامل التي دفعته إلى تبني الاشتراكية. لكنه، في الواقع، قصر هذه الاشتراكية، الهادفة إلى ضمان «الكفاية والعدل» على التنظيم الاقتصادي وحده. من الصحيح أن الإجراءات التي ارتبطت بها، مثل التأميم والإصلاح الزراعي والسير على طريق التصنيع الثقيل، قد وفرت للعمال والفلاحين مكاسب اجتماعية عديدة ورفعت مستوى معيشة المصريين وخففت من حدة الاستغلال وضمنت حداً معقولاً من الكفاية، **إلا أن هذه الإجراءات، التي اتخذت في غياب الحريات السياسية وافتقاد الرقابة الشعبية والمحاسبة وفي ظل تسلط البيروقراطية، راحت تفقد فاعليتها مع الوقت وتحولت إلى حاضنة لنمو فئات اجتماعية جديدة اغتنت على حساب غالبية الشعب**. والأخطر من ذلك، أن تلك النظرة الاقتصادية للاشتراكية قد أحلت إشكالية التنمية، بمفهومها الضيق، محل إشكالية النهضة، وطمست كل الأبعاد الثقافية لمسألة التخلف، بحيث أصبح من المشروع التساؤل- كما فعل **ياسين الحافظ** - عما إذا لم يكن تحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أكثر فاعلية للسير على طريق



قطع عبد الناصر تجربة كفاحه عن الظروف التي سبقتها.. كان سببا رئيسيا من أسباب تعثر مشروعه الوطني

الحداثة من هذه الاشتراكية التي تم تبنيها.

وقد ترك ذلك القصور المتعدد الجوانب، الذي عانت منه الناصرية في سعيها إلى بناء دولة حديثة في مصر، ترك تأثيره السلبي على الشق الثاني من مشروع الناصرية، والخاص بتوحيد العرب وجعلهم كتلة مندمجة ومؤثرة في العالم.

وفي هذا الصدد، لابد من الإقرار بأن عبد الناصر- وإلى جانب الانجاز التاريخي العظيم الذي ساهم في صنعه والمتمثل في دولة الوحدة بين مصر وسوريا- قد رسم في ميدان العمل القومي العربي خطوطا لن يستقيم أي عمل وحدوي عربي خارج إطارها، أولها ضمان انفتاح مصر على العروبة ونقلها، على حد تعبير **محمد حسنين هيكل**، إلى الكيان والطموح والوجود العربي كجزء لا يتجزأ منه، وثانيها النظر إلى الوحدة بوصفها شرطا أساسيا لنهوض العرب، وثالثها التأكيد على أن العرب أقوياء، لكن الكارثة تتمثل في أنهم لا يدركون مدى قوتهم ومصادر هذه القوة، المتجسدة -في نظره- في ترابط الشعوب العربية بروابط مادية ومعنوية، وفي موقع الأرض العربية الاستراتيجي المهم.

وفي أهمية البترول العربي، ورابعها التقدير بأن المعركة من أجل فلسطين قد وحدت مصير شعوب العرب جعلت المنطقة العربية كلاً واحداً. ومع أن مصر الناصرية قد دفعت غاليا ثمن عروبتها، لكن تجربتها في ميدان العمل الوحدوي العربي لم تثمر -كما يلحظ **رفعت السعيد** في تأملاته في الناصرية- الثمرة التي تليق بكل التضحيات التي قدمتها، وذلك لأن **الناصرية -وعلى الرغم من صحة توجهها نحو العروبة- أخطأت في توجهها نحو الجماهير العربية**

الشيخ محمد عبده

وقواها الوطنية، بحيث اجتازت سلبيات النظام السياسي المصري، المفتقد إلى التعددية، الحدود المصرية لتجد لنفسها مرتعاً خصباً في الأقطار العربية الأخرى.

والآن، وبعد أن فككت الناصرية، كتيار سياسي وفكري، إلى مكوناتها الرئيسية واستعرضت بصورة خاطفة ما لها وما عليها، سأحاول أن أسائل هذه المكونات في ضوء معطيات الواقع الذي نعيشه اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على رحيل **جمال عبد الناصر** لكنني، وقبل أن أفعل ذلك، أود لفت الانتباه إلى أن الناصرية، التي التزمت التجريبية، لم تبق في الواقع جامدة، بل دفعتها تجربتها نفسها إلى تجاوز بعض ثغراتها وإلى ممارسة أسلوب النقد الذاتي، ولاسيما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧.

فصدمة الانفصال فرضت على عبد الناصر **إعادة النظر في الموقف من الوحدة** وجعلته يتلمس العقبات الموضوعية التي تعترض طريقها، حيث اعتبر، في «الميثاق»، بأن الوحدة لا يمكن أن تكون فرضاً، وأنها ليست صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، وأن الدعوة السلمية هي المقدمة لها، وأن أي وحدة جزئية تمثل إرادة شعبين أو أكثر هي خطوة على طريقها، مشدداً على أن: «الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل (وأن) تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية».

وفي إطار المراجعة النقدية التي أجراها بعد هزيمة حزيران، تبنى عبد الناصر مفهوم الثورة المفتوحة التي كانت تعني اللجوء إلى

• انجازات عبد الناصر التاريخية غطت على أخطائه وجعلت شبانا ولدوا بعد رحيله يتماهون مع شخصيته وقيمه وبرنامجه السياسى

النقد والنقد الذاتى وقول الحقيقة للشعب ومحاسبة المسئولين عن« الانحرافات والأخطاء» السابقة. ومع أنه لم يذهب، فى الميدان السياسى، إلى حد الدعوة إلى التعددية الحزبية والعمل الجبهوى ،وبقى ينظر إلى الحزب الواحد ،ممثلا فى« الاتحاد الاشتراكى العربى» ، بوصفه الصيغة الوحيدة لتجسيد «وحدة قوى الشعب العامل»،**إلا أنه صار يشدد على أن بناء الدولة الحديثة لا يمكن أن يتم إلا على قاعدة الديمقراطية ،وأن حماية الثورة لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل سيادة القانون.** فبيان الثلاثين من مارس ١٩٦٨ ،تجاوز التمييز القديم الذى أقيم بين« ديمقراطية سليمة» و« ديمقراطية مزيفة» ، وأكد أن على الدستور الجديد أن ينص على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن يوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن لجميع المواطنين ، وأن يضمن حصانة القضاء ويكفل حق التقاضى ، ذلك أن القضاء «هو الميزان الذى يحقق العدل».

هل كان عبد الناصر قادراً ، لو تأخر رحيله المبكر لعقد أو لعقدين ، على تعميق هذه المراجعة النقدية ووضع الناصرية عن سكة جديدة تجنبها الأخطاء التى وقعت فيها؟.

إن من المستحيل بالطبع على أحد أن يجيب الآن على سؤال كهذا ، إلا أن السؤال نفسه يظل، فى الواقع ، مطروحا على كل أولئك الذين يتماهون ، بهذا الشكل أم ذلك، مع تراث الناصرية فى ضوء حقائق العصر الذى نعيشه.

وهنا سأسمح لنفسى بأن أطرح عدداً من الأسئلة والاجتهادات :

لقد كان **مفهوم الثورة** واحدا من أبرز مكونات الناصرية ، فهل هذا المفهوم لا يزال فاعلا فى واقع اليوم؟.

جوابى هو نعم ، ولكن شرط أن ننقل دائرة فعل هذا المفهوم من حقل السياسة ،بمعناها الضيق ، إلى حقل الثقافة ، بمعناها الواسع ،بحيث **تطاول الثورة طرائق التفكير وأنماط السلوك ومناهج التعليم وفهم الدين والنظرة إلى العمل والموقف من المرأة والتعامل مع الغير المختلف**.. إلخ، فما نحن فى حاجة إليه اليوم هو استكمال الثورة الثقافية الحداثية التى أطلق رواد النهضة فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شرارتها الأولى ،والتى لم تجد من بعدهم من يستكملها ،حيث أن الاستعمار الأوروبى ، الذى سيطر على بلداننا وقصر خطواته التحديثية البرانية على الميادين التى تضمن له مصالحه ، لم يكن معنياً بنشر القيم التى تنقل مجتمعاتنا من التقليد إلى الحداثة الجوانية ، بينما لم يمتلك التجار والملاك العقاريون الذين وقفوا على رأس الحركة الاستقلالية الجرأة الكافية للذهاب بعيداً على طريق قد تشكل تهديداً للعلاقات التقليدية التى كانت تضمن مصالحهم الطبقية واستمرار هيمنتهم الاجتماعية ،فاكتفوا بتبنى بعض إجراءات تحديثية طاولت البناء السياسى للدولة دون غيره ،فى حين أن القوى القومية الممثلة للفئات الاجتماعية الوسطى التى صعدت إلى السلطة فى مرحلة ما بعد الاستقلال ،ومن بينها الناصرية ، لم تدرك أهمية إنجاز هذه المهمة ، التى بقيت بالتالى مطروحة على جدول أعمال قوى التغيير العربى.

أما **مفهوم الحرية**، بوصفها مكوناً رئيسيا آخر من مكونات الناصرية ،فينبغى إعادة بنائه على قاعدة التفاعل الجدلى بين حرية المواطن وحرية الوطن ودون تغليب للواحدة على الأخرى ، وذلك من منطلق أن **المواطن الحر الذى يتمتع بحقوقه ويشعر بكرامته هو أفضل ضمانة لحماية الوطن من كل الأخطار الخارجية التى تتهدده،كما أن الوطن الحر هو وحده القادر على تلبية حاجات مواطنيه وضمان حياة مزدهرة لهم.**

وبخصوص **مفهوم الديمقراطية** ، أعتقد أنه بات من اللازم تجاوز الفصل الاعتباطى الذى أقيم بين ديمقراطية اجتماعية وديمقراطية سياسية ،والتعامل مع الديمقراطية بوصفها قيمة إنسانية متعددة ومتداخلة المضامين : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وإذا كان من الطبيعى اليوم، وفى ضوء تجربة الناصرية ، إبراز المضمون السياسى للديمقراطية ، إلا أنه ينبغى تجنب أن يكون ذلك على حساب مضامينها الأخرى المتداخلة.

ومن مفهوم الديمقراطية أنتقل إلى **مفهوم الاشتراكية** فأقول إن إعادة النظر فى هذا المفهوم ، فى ضوء تجاربنا وتجارب الشعوب الأخرى ، يجب أن تنطلق من التعامل مع الاشتراكية بوصفها مشروعا لتطوير الحداثة المجتمعية بجميع أبعادها ،ونتاجا لسيرورة تحويلية طويلة تهدف إلى تجاوز الرأسمالية تجاوزاً جدليا من داخلها ، وذلك عبر تعميق مضامين الديمقراطية كافة،، بصورة تراكمية ،الأمر الذى يعنى بأن نجاحنا ، كعرب ،فى تجميع شروط الحداثة هو الذى سيضعنا على طريق الاشتراكية.

ويبقى ،أخيرا، **مفهوم الوحدة**، الذى بدأ عبد الناصر نفسه عملية إعادة النظر فيه ، بعد صدمة الانفصال ،وسعى إلى عقلنته ،وفى اتجاه إغناء عملية إعادة النظر تلك ، قد يكون من الضرورى تجاوز النظرة القومية التقليدية التى لا ترى فى الوحدة العربية سوى شكل واحد هو شكل الدولة العربية الواحدة ،واعتبار أن الوحدة قد تعنى شكلاً من أشكال الاتحاد العربى الذى يحترم الكيانات القطرية ولا يحتاج إلى« **بلد قاعدة » أو دولة قائدة**، وتعميم القناعة بأن الوصول إلى هذا الشكل من الاتحاد يقتضى تعظيم شأن المصالح المشتركة وإبراز المنافع الاقتصادية المتبادلة التى سيجنيها العرب جميعا منه . كما يتطلب زيادة المشاركة الشعبية فى صنع القرار السياسى ،كى لا يبقى تحقيق هذا الهدف ، الذى أصبح يتمتع بأهمية مصيرية فى عالم اليوم، متوقفا على إرادة الحكام العرب وأمزجتهم المتقلبة.

وختاما ، فقد اعتقد **جمال عبد الناصر**، فى سعيه إلى نقل مصر من التخلف إلى التقدم ونقل العرب من التجزئة إلى الوحدة ، اعتقد بأن عليه أن يقطع مع تجربة الكفاح الذى سبقه وأن يبدأ تجربته الثورية من نقطة الصفر ،فكانت تلك القطيعة ،فى ظنى ، سبباً رئيسا من الأسباب التى جعلت مشروعه يتعثر ،ولهذا ،**ولكى لا يظل تاريخنا العربى تاريخ انقطاعات تكثر وبدايات تتكرر ولكى يصبح فى وسع قوى المستقبل العربى أن تحقق المراكمة النضالية اللازمة للتغيير ، سيكون عليها أن تسعى إلى تمثل كل خبرات التجارب الثورية السابقة والبناء على مكتسباتها ، وبهذا المعنى ،هل يعود هناك ما يحول دون أن ينفتح الماركسى العربى على الناصرية؟.**

المراجع

جمال عبد الناصر- فلسفة الثورة، القاهرة، مطابع دار التعاون ، **الميثاق** ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ،١٩٦٢ ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات ، القاهرة وزارة الارشاد القومى-مصلحة الاستعلامات (١٩٦٢) ،**وثائق** : خطب وأحاديث وتصريحات ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٣.

-**مارلين نصر** : التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصرى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠.

-**رفعت السعيد**: تأملات فى الناصرية ، دمشق ، دار المدى-٢٠٠٠ (الطبعة الثالثة)

NASSER -25 ans , in Peuples. mediterraneens', Paris, n 74-75 janvier- juin 1996. 44

محـــاولات

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

شئ اسمه الماركسلامية!!

خلال جولة فى شوارع دمشق لفت الزميل الاستاذ **عبد الغفار شكر** نظرى إلى كتاب يتصدر إحدى المكتبات.. أغرانى أو بالدقة أغوانى بشرائه، دفعت فيه ثمنا باهظاً وندمت على ما فعلت، وقرأته بإمعان فندمت على ما أضعت من جهد ووقت. **فالكاتب يستند فى مناقشاته إلى أسلوب «غليظ» فى الحوار يستند إلى حيل شكليه يصورها على أنها منطق، وإلى إلحاح وتهويمات يصورها على أنها نقد، وإلى تفكير نصى جامد كالحجر الصلد يصوره على أنه صحيح الدين.**

الكاتب: **المحامى محمد صياح المعراوى.**

الكتاب: الماركسلامية والقرآن.

أو

الباحثون عن عمامه لداروِن وماركس وزوجة النعمان .

قراءة فى دعوى المعاصرة.

ولعلى لو تأملت هذا العنوان وأعملت فيه بعضاً من عقل لكفيت نفسى شر مجاهدة قراءة هذا الكتاب المتضخم عن عمد **(١٠١٤ صفحه**. نعم. ألف وأربعه عشرة صفحة) والمجلد عن عمد تجليداً يشبه تجليد المصحف.. لكننى فعلتها «وذنبى على جنبى».

ويبدأ المؤلف بتفسير مصطلحاته، «الماركسلاميه: **هى الظاهرة التى بدأت تتسرب إلى الساحة الفكرية من خلال طروحات ماركسيين عرب يسعون إلى تسويق الماركسية بعباءه إسلاميه.**

ويبدأ المؤلف كتابه بفصل عنوانه **«الإسلام فى مواجهة الباطل»** .. والإسلام هو ما يقول به سيادته والباطل هو ما يقول به مخالفوه، أو بالدقه من خالفهم هو فى الرأى أو الفهم والموقف.

وهو يقول فى صراحة مثيرة للدهشة إن أخطر وسائل محاربة الإسلام هى «الوسيلة التى تتخذ من الثقافه والعلم ساتراً تختفى وراءه، وتعمد بدهاء لجعل بعض المسلمين - وبعض مثقفيهم بخاصة - أدوات لهذه الحرب، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه» [ص١٩]. **ومن هذا المنطلق اتخذ المؤلف من «الثقافه» و «العقل» والقائلين بهما هدفاً غير مبرر ، لأنه غير منطقى.**

فالأمر عند المؤلف هو مجرد مؤامره تحاول «إتيان الاسلام من الداخل. من الساحة الاسلامية نفسها. من المسلمين أنفسهم من مثقفيهم».. «إذ تتلقى النهضة الاسلامية أفكارها واتجاهاتها الفنية عن الثقافة الغربية وخاصة عن طريق مصر» ثم «هذه الأفكار الفنية لا تقتصر على أشياء الحياة الفكرية الجديدة التى يتعودها الشباب المسلم شيئاً فشيئاً، بل إنها تمس أيضا وبطريقة غامضة، ما يتصل بالفكر وما يتصل بالنفس، **وفى كلمة واحدة ما يتصل بالحياة الروحية»** [ص٢١]. **إنها نظرية المؤامرة التى يتشبث بها المؤلف عبر صفحاته الألف. وبرغم أن الكتاب فى مجمله موجه ضد المفكر د. محمد شحرور الا أنه يصمم على أن مصدر المؤامرة هو مصر.. والمثقفون المصريون أساساً.**

ويوجه المؤلف اتهامه الأساسى إلى عدد من المثقفين ورجال الدين المصريين .. فمن هم..؟

يقول المؤلف «أتهم الذين إستغلوا عملية الاستشراق كأبشع ما يستغل عمل راق نبيل، فلبسوا عباءتها ليحاربوا الاسلام مختبئين متسترين، فدنسوا العباءة التى استتروا بها وجعلوا الناس منها فى ريبة وحذر بالغين» ويواصل المؤلف عريضة إتهامه «أتهم بعض بعض مثقفينا الذين كانوا - فى ما أظنهم - مسلمين على مضض، إذ بلعوا الطعم الذى ألقى لهم من كم العباءة وظنوا أنهم وجدوا المخرج المناسب لمضضهم»

ثم يقدم نماذجاً لهؤلاء الذين كانوا «مسلمين علي مضض» ثم وجدوا المخرج المناسب..

د. رفعت السعيد

طه حسين والاستاذ الامام محمد عبده .. الشيخ على عبد الرازق

ويقول المؤلف «فى الواقع أن طه حسين المذكور (!) لم يكن صدى وبالع طعم وحسب، بل كان متأثراً بمناخ أوجده من قبل الشيخ محمد عبده». ثم «الشيخ على عبد الرازق» [ص٢٨]

أما ما يقوله هؤلاء الثلاثه وعلى رأسهم الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصريه فهو بالنص:

«نوع من التضليل الفكرى بقى موجوداً ومسيطراً على أذهان كثير من المثقفين الذين يضيقون بالإسلام ذى التكاليف والنواهى ذرعاً ، وهم فى بنفس الوقت لا يستسيغون لسبب أو لآخر أن يُتهموا بالتحلل من إسلامهم».. «يتظاهرون بإسلام زينه لهم الشيطان، فأضلهم وأضل بهم كثيراً عن سواء السبيل»

وهو يصفهم بأنهم «مفكرون محسوبون على الإسلام والمسلمين» [ص٣٠]

ثم يعود المؤلف إلى نظرية المؤامرة «والآن لنا أن نتساءل: **هل كان ظهور هذه الافكار وفى مصر بالذات، وفى نفس الفترة تقريبا نوعاً من المصادفة، أم أنه كان ضمن خطة معدة مسبقاً؟»**

..«ثم هل كان أمثال الشيخ محمد عبده وطه حسين وعلى عبد الرازق وأتباعهم ومؤيدوهم من واضعى هذه الخطة؟ أم إنهم تم استغلالهم بسبب أفكارهم هذه، لدفع خطة محاربة الاسلام من قبل خصومه خطوات كبيرة إلى الأمام؟» ثم يقول: «وبصراحة أوضح هل كان هؤلاء وأتباعهم هم خصوم الإسلام الذين يحاربون من خلال الساحة الإسلاميه نفسها وهم من رموزها ومن لابسى جلبابها؟»

.. يحاول المؤلف أن يتملص من الإجابه مدعياً أنه لا يتهم مسلماً بكفر إلا عن بينة.. لكنه يمضى وعبر صفحات كثيره ومملة من

كتابه لينسج أدله اتهام تتهم الشيخ محمد عبده بأنه مجرد صنعية للاحتلال الانجليزى.. ويمضى المؤلف ليطعننا جميعا متهماً إيانا بالمروق، وبالخضوع للنمط الغربى، وبأننا مسلمون - أو حتى كنا مسلمين - على مضض حتى وجدنا مخرجاً من هذا المضض .. نحن جميعا من الشيخ **محمد عبده** حتى **حسن حنفى ونصر حامد أبو زيد** .. فى نظر المؤلف «مسلمون على مضض يعيشون فى بيئة ذات طابع إسلامى - كانت لديهم الرغبة فى الانعتاق من هذه البيئة.. فوجدوا فى ادعاء المنهج الديكارتى ، وفى ارتداء عباءة الحداثة والمعاصرة، ما يتيح لهم إكساء رغباتهم، وبالتالى إكساء الحياة الغربية عباءة الإسلام، والجهر بعد ذلك بأنهم هم الذين وقعوا على جوهر الإسلام وحقيقية »[ص٣٣]

ثم.. «إلا أن جهودهم فشلت، ولم تؤد محاولاتهم كلها إلى أية نتيجة، فالإسلام باق، كما أراد له الله أن يبقى، يئس الشيطان من تغييره تحت شعار تطويره أم لم ييأس» [ص٣٥].

ثم يعود المؤلف إلى نظرية المؤامرة المصرية على الدين ويسأل هل المخططون على غباء يمنعهم من التفكير السليم؟

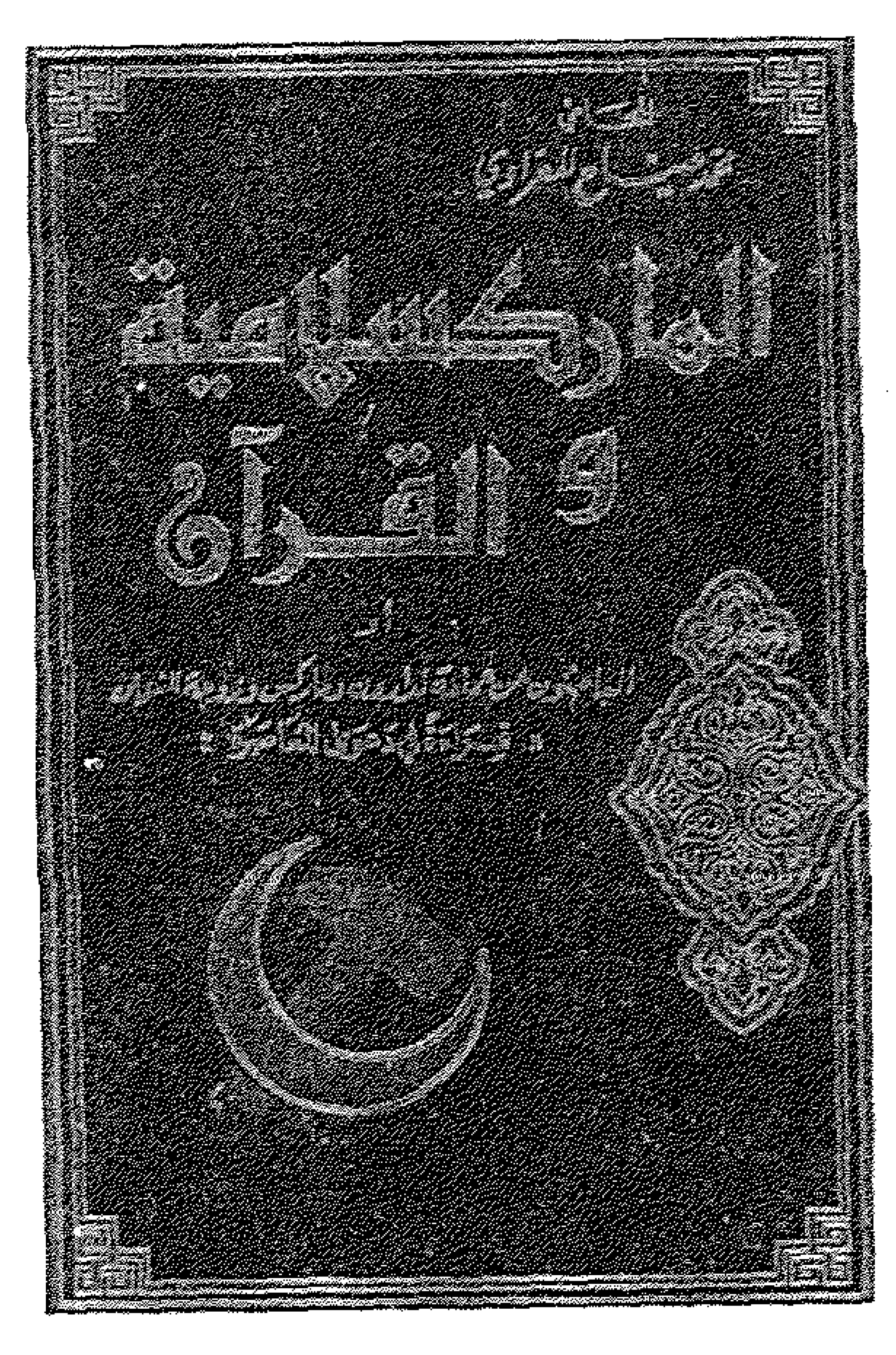
أبداً فهم علماء وفلاسفة ومثقفون. إذن ما السبب؟

السبب بسيط.. بسيط.. بسيط يعرفه المؤمن ويطمئن إلى النتيجة فالمعركة بالنسبة إليه محسومة سلفاً «قال رب بما أغويتنى لأزين لهم فى الأرض ولأغوينهم أجمعين» فهل اتضحت صورة المعركة؟ فى جانب الله وجنوده، وفى جانب إبليس وجنوده، ووسيلة إبليس فى المعركة إلى يوم الدين هى: «لأغوينهم أجمعين» [ص٣٨]..

هكذا وببساطة.. كل هذه المسيرة من المثقفين من محمد عبده وحتى الآن كلهم - إن أعملوا العقل ورفضوا النقل - فهم جنود إبليس..

وهو ينعى على هذا الرعيل كله أنهم «ما أعلنوا يوماً أنهم كفرة وملحدون.. لكن وسيلتهم فى المعركة مكر، وفتنة وحيلة ودهاء، وتلاعب بالعقول والنقول، وتحريف للحقائق وتزييف.

ثم يكشف المؤلف الغطاء عن جوهر الفكرة التى قادته الى هذه الاتهامات.. «عندما يكون الانسان علمانياً مسلماً فهذا يعنى أن نتائج البحث العلمى بالمستوى العقلى البحت، او بالمستوى التجريبى الحسى أصل يقيس به العلمانى ويزن ما نقل اليه من نصوص الوحى .. فان صح الوزن والقياس



أخذ بالنص.. وإلا لجأ إلى التأويل» **ونلاحظ أن أول من قال بضرورة التأويل حتى يتعايش المسلم مع إسلامه ومع مستحدثات العلم والعصر.. هو جمال الدين الأفغانى.. وهكذا تمتد سلسله الاتهام لتشمل أيضا «الافغانى».**

والسبب فى اتهامه للعلمانيين «أن العلمانى ينطلق من عقيدة تكونت لديه بعد افتتانه بالفلسفة ومتاهاتها وبعد النظر إلى العقل على أنه ميزان الترجيح بين الخطأ والصواب» [ص٦٦]

الفلسفه فتنة ومتاهات .. والنظر الى العقل على أنه ميزان الترجيح بين الخطأ والصواب .. جريمة فأى ميزان للترجيح يريد المؤلف؟.

والمؤلف يرفض وبشكل قطعى أى تجاوب مع الواقع، أو حتى أى التفات إليه، أو حتى تفسير النص ليتلاءم مع الواقع، وربما مبدأ محاوله تفسير النص فهو يقول «وهكذا آيات كثيرة أناطت بالنبى (صلم) مهمة البيان دون سواه» وأيه محاولة من جانب الإنسان للتفسير أو التوضيح أو بيان ما هو المقصود «تعنى أننا أصبحنا أمام حالة فراغ تبيينى. وفى هذا ما فيه من الخطورة على النص، حيث يصبح إما نصاً عاماً لا بيان له، أو نصاً مفتوحاً لكل إنسان أن يبينه على هواه، ويدعى فهمه وفق الغرض والمصلحة، مما يفتح باب العبث بالنص ودلالاته على مصراعيه» [ص٩٨٩]. **ولست أدرى اذا ما كان البيان غير مفترض من جانب البشر.. فلماذا يحاول المؤلف نفسه أن يقوم بالبيان ؟!**

وهو يرفض أيه محاولة لفهم النص وفق الظروف المرحلية وللتفسير التاريخى «وهذا منهج يحول الغرض الأساسى للإسلام من إقامة مجتمع وفق نظام موحى بقواعده وأسسه من الله عز وجل إلى مجتمع تبنيه وتقيم نظامه الظروف المرحلية، ووفق الشروط التى تمليها حركة التاريخ. أى أنه منهج ينحرف بالاسلام إلى أن تصبح مهمته إعطاء الغطاء الشرعى لعلاقات أنشأتها الظروف المرحلية وفق مصالح وحاجات هذه المرحلة أو تلك، أو بمعنى آخر اختراع إسلام إجتماعى نتيجة العلاقات الاجتماعية فى كل زمن وكل عصر من العصور. وهذا لعمرى، إما أنه فهم سقيم للإسلام، أو أنه محاولة للتخلص من الإسلام بدعوى المرحلية والتفسير التاريخى» [ص٩٩٠].

.. إنها أفكار شكرى مصطفى صاحب التنظيم الأكثر تطرفاً من بين المتطرفين المتأسلمين .. تنظيم «التكفير والهجرة» الذى انتهى به الأمر إلى تكفير الحاكم والمحكومين جميعاً

وبعد..

ماذا يريد الأستاذ **محمد صياح المعراوى** أن يقول؟

باختصار هو يريد **أن يقول ما قاله غلاة المتأسلمين «يعود الإسلام غريباً كما بدأ»**.

ويفسرونها على أنها عودة ليتطابق الحاضر مع ما كان منذ أكثر من أربعة عشر قرنا حرفاً بحرف وشبراً بشبر. إنه تطابق متطابق يتجاهل كل ما مر بالإنسانية عبر كل هذه السنين والقرون من متغيرات سياسية وجغرافيه واقتصادية واجتماعية .. ثم يكفرون كل من يقول بغير ذلك . ناسين أن **الإسلام جاء صالحاً لكل زمان ومكان.. أى متوافقاً مع الواقع فى كل زمان ومكان .. ولن يكون ذلك ممكنا بغير التوافق مع كل جديد وبغير التأويل وهو ما يعتبره المؤلف كفراً.**

على أيه حال .. اشتريت الكتاب وأجهدت نفسى عبر محاولاته اليائسة والبائسة فى تفسير مالا يفسر، وتأكيد مالا يمكن أن يقنع أحداً . أقصد أى أحد عاقل ورشيد ويستخدم العقل ولو بأقل قدر.. ومنه لله الصديق **عبد الغفار شكر** ، إذ أغرانى بشراء ما لا يستحق الشراء.

أما المؤلف فإننى أغيظه وأؤكد له اننا **فعلا جيل من المثقفين من تلاميذ الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده وطه حسين وعلى عبد الرازق .. وكل من يكرههم .. ويعتبرهم إنهم كانوا مسلمين على مضض .. وكأنه قد مُنح رخصة من السماء تخوله الحق فى تحديد من تقبل الإسلام على مضض ومن تقبله على الرحب والسعة.**

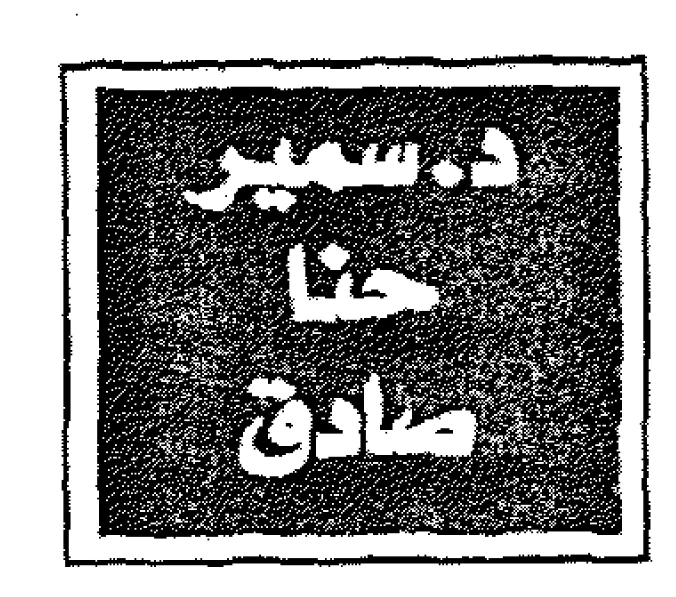
رحيق السنين

الوحوش التى نتعولم تحت قيادتها

٢- حـــرب الـيـونـــان

علينا أن نساعد من ردوا على سياتل ودافوس





د. سمير حنا صادق

تعتمد الرأسمالية الأمريكية المتوحشة فى تحقيق أغراضها من التمادى فى لوى عنق التاريخ، على جهازين أساسيين ،للاستمرار فى نهب شعبها وشعوب العالم لأطول فترة ممكنة.

أولا: **آلة حربية رهيبة** تتطور يوميا بالبحث العلمى وتمول بتريليونات الدولارات (آلاف آلاف الملايين) وتسترد نفقاتها بما تنهبه من أموال الأمم التى تسيطر عليها وبما تبيعه لها من حثالة إنتاجها الحربى.

ثانيا: **جهاز إعلامى سرطانى** ضخم تمكن من السيطرة على إعلام العديد من الدول العميلة وفرض فلسفته وثقافته بما تقوم عليه من فردية وعنف وجنس.

ولقد نجح هذا الجهاز فى تشويه وعى جانب كبير من الجماهير : فهو يحدثنا بعطف عن أطفال **أنجولا** البؤساء متناسيا أن السبب فى تعاستهم هو حركة «يونيتا» التى أنشأتها وموّلتها حكومة الولايات المتحدة، والتى تعيش على تصدير الماس إلى الرأسمالية الغربية وتسترد بقيمته المبخسة سلاحا . وهو يبكى بدموع التماسيح على **بؤس أفريقيا متناسيا ما صنعه ريجان وتاتشر** بها من تقييدها بالديون المرهقة بعد ارغامها على ما سمى «**بإعادة هيكلة اقتصادها**» ومتجاهلا للتدخل المستمر فى قتل القادة الوطنيين المخلصين (**هل تذكرون لومومبا ؟**) وتعيين قادة مجرمين فاسدين محلهم (هل تذكرون موبوتو؟).

ومن حوادث التاريخ الحديث التى «يعتسها» جهاز الاعلام الأمريكى ، ما صنعته هذه **الطبقة المتوحشة فى اليونان بعد الحرب العالمية الثانية**.

وقد وصف **ناعوم تشومسكى** فى كتاب رائع * هذه المرحلة من تاريخ العالم:

يقول **تشومسكى** إن الولايات المتحدة قد قامت بأول عملية حربية بعد الحرب العالمية الثانية فى اليونان فى عام ١٩٤٧ . .فبعد انسحاب النازى دخلت بريطانيا اليونان ووضعت فى الحكم العناصر الملكية والمتعاونين السابقين مع النازى وأخمدت حركة المقاومة اليونانية ،وأعطى تشرشل توجيها إلى القوات البريطانية في أثينا قال فيه بالنص «**يجب أن تتصرفوا وكأنكم استوليتم على مدينة تسيطر عليها روح التمرد**». ولقد أشعل فساد القوات البريطانية روح المقاومة، ونظرا للضعف الشديد للقوات البريطانية بعد إرهاقها بالحرب ،فقد تولت الولايات المتحدة قيادة القتال ضد الحركة الوطنية اليونانية (**التى قامت بالنضال ضد النازى**) **بينما وضعت فى الحكم أمثال الملك بول والملكة فريدريكا** الذين تمت تربيتهما فى صفوف الشبيبة الفاشية ،وعينت أيضا **مافروميكاليس Mavromichalis** كوزير للداخلية وهو المعروف بتعاونه مع قوات الغزو النازية.

ولم يكن إخماد التمرد عملية بسيطة ، ففى الحرب التى قامت **تم قتل ١٦٠ر٠٠٠ (مائة وستين ألف) يونانى وتحول ٨٠٠ر٠٠٠ آخرون إلى لاجئين** ، ووضعت السفارة الأمريكية سياسة للتخلص ممن وصفهم **السفير الأمريكى ماكفى-Lincolm Mac Veagh** بأنهم : قوات تمرد اجتماعى أدت إلى نمو روح الوعى الطبقى والبروليتارية الغريبة عن **المجتمع-Class consciousness and proletarianism** وأنه يجب التخلص منهم بلا رحمة حتى تتمكن الدولة من التأكد من «**إخماد انتفاضة اللصوص**» (**ألاتذكركم هذه العبارة بمثلها**)؟.

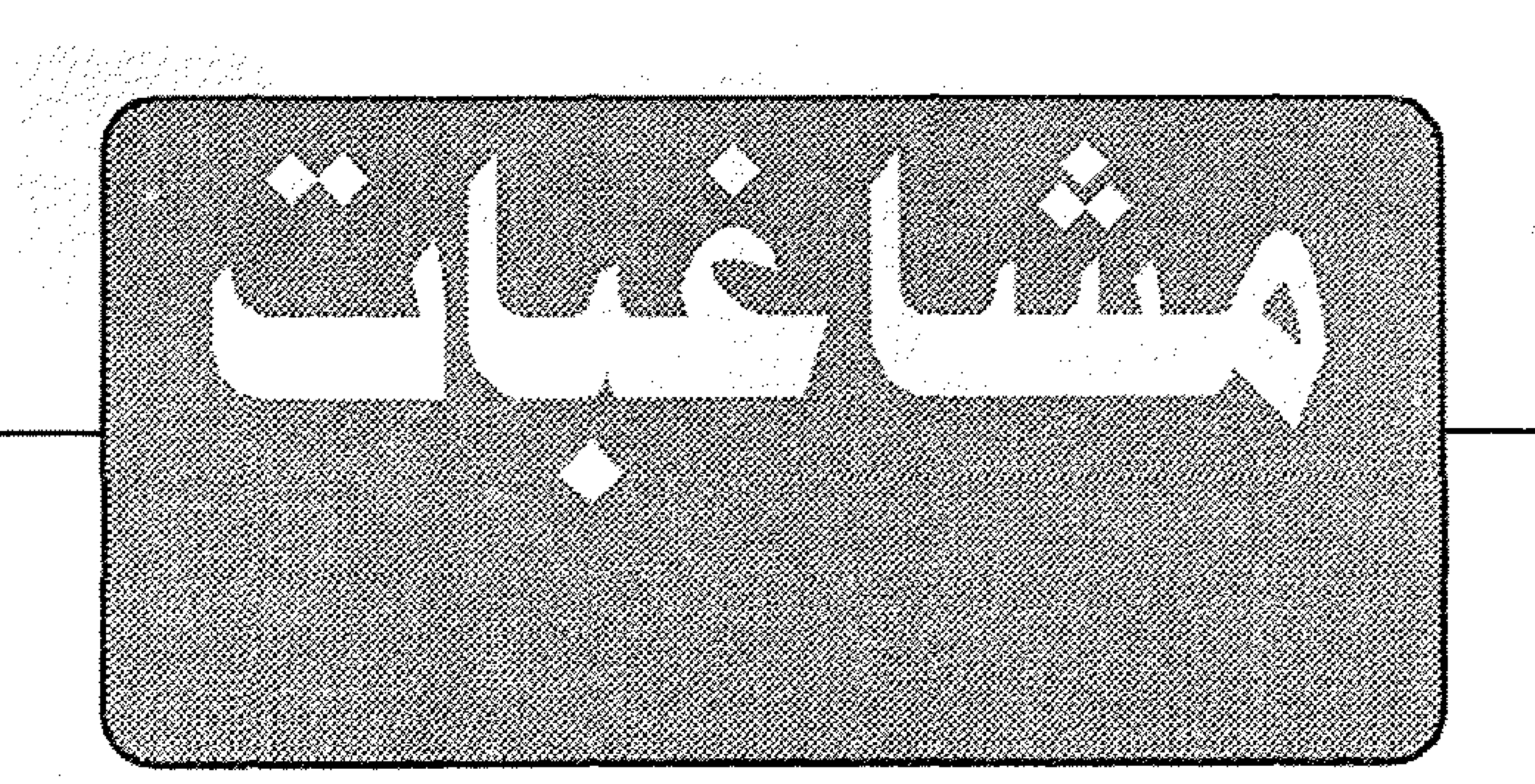
وبتأييد ومساهمة من السفارة الأمريكية تم نفى الآلاف من اليونانيين ،و وأرسل عشرات الألوف إلى سجون خاصة على جزر معزولة حيث تم تعذيبهم ثم إعدامهم وحطمت اتحادات العمال وأخمدت حتى الاتحادات الاشتراكية (المعادية للشيوعية) وتدخلت السفارة الأمريكية بفجور لإنجاح من تريدهم من الخونة فى الانتخابات.

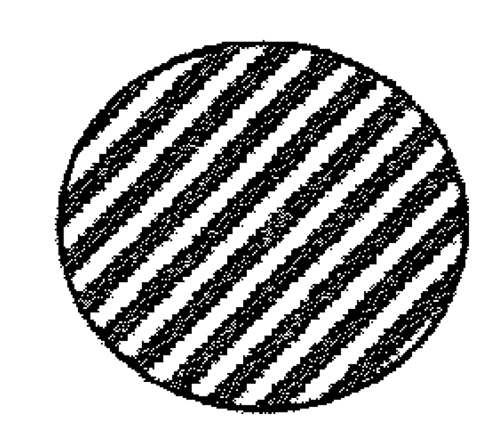
وقد نبع الانقلاب الفاشى العسكرى الذى حدث فى عام١٩٦٧ بتأييد من الولايات المتحدة من نفس الجذور.

كانت هذه المعركة فى رأى **تشومسكى** ، أول المعارك المرتبطة بسياسة أمريكا نحو بترول المنطقة ،وتلتها طبعا عملية إتمام زرع إسرائيل.

ونحن لا نطالب بالمستحيل ولا ننادى بالمناطحة مع هذه القوة العاتية ، ولكن علينا أن ننتبه وأن نتعاون مع القوى التى بدأت فى إبداء شئ من المعارضة . **علينا أن نساعد من ردوا على سياتل ودافوس ، وأن نتحالف مع حركة التذمر التى بدأت فى الظهور فى آسيا بل وفى أوروبا.**

Noam Chomsky. 'The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians' South end press, Boston ,MA, 1983.





الاتحاد الاشتراكى العربى للاخوان المسلمين

لا يزال الأصوليون الاسلاميون هم عقدة الديمقراطية العربية ومرضها المتوطن، وإليهم يعود الفضل فى كل ما تتمتع به من ديكتاتورية و شمولية وطوارئ وخلافه من خوارق النظام العربى، الذى يصر على أن يحتفظ بتركيبته الحالية ويحرص على آن يظل واحداً من عجائب الطبيعه السياسية للقرن الحادى والعشرين، كما كان من عجائب هذه الطبيعة فى القرن العشرين.

صحيح أن النظام العربى ليس فى حاجة إلى ذريعة لكى يواصل كراماته من الديكتاتورية إلى الشمولية ومن الطوارئ إلى القعود إلى الأبد على الكراسى لكى يدحرج علينا التماسى، لأن تلك طبيعته، ولأنه هكذا خُلق. وبالذات فى النصف الثانى من القرن العشرين، ولكن من الصحيح - كذلك - أن الاصوليين الاسلاميين يعطونه مبرراً إضافياً، لكى يزعم أن ناره أرحم من جنتهم، وأن طوارئه ومعتقلاته ومحاكمه العسكريه، والتصاقه - بالغراء - فى كراسى الحكم، اكثر ديمقراطية، من قنابل المتزمتين و المتطرفين منهم، ومن سلاسلهم وجنازيرهم وبونياتهم الحديد، ودعاوى الحسبة التى يقيمونها للتفريق بين الأزواج، وأحكام الكفر التى يقيمونها بواقع ٣٠ حكماً فى الثانية، وهو ايقاع أسرع من ايقاع دقات المدافع الرشاشة، التى تعودوا آن يحسموا بها معاركهم الفكرية..

من مظاهر العقدة التى يضعها الأصوليون الاسلاميون أمام منشار الديمقراطية، أنهم دفعوا فصائل سياسية لا شك فى إخلاصها لقضية الديمقراطية، ومنها بعض فصائل اليسار، لتغيير تحالفاتها، ليصبح التناقض مع «الفاشية» الريفيه - التى هى الأصولية - رئيسيا، ويصبح التناقض مع «الفاشيه» المدنية التى تحكم بالفعل، تناقضا ثانويا، انطلاقا من قاعدة آن من شاف فاشية الأصوليون، تهون عليه فاشية الحاكمين..

وقد يستسهل البعض، القول بأن الموقف الصحيح، الذى يتوجب على الديمقراطيين والحريصين على الديمقراطية اتخاذه ، هو أن يرفضوا هذا الخيار الشرير، ويجابهوا الفاشيتين - القائمة والقادمه - لكن الله لا يكلف ديمقراطيا فوق طاقته والذى يده فى الماء ليس كالذى يده فى النار، وليس منطقيا أن يشيل الديمقراطى منا معزه، فيحدث له ما يشير اليه المثل الشعبى، ومع ذلك يضمن أن يشيل الفاشيه..

ومن الانصاف للذين اختاروا أن يجعلوا من التناقض مع أنظمة الحكم القائمة، تناقضاً ثانوياً، وأن يتحالفوا معه لمواجهة خطر من يسمونهم بجماعات التأسلم ، أن نعترف لهم، بأنهم على حق في مخاوفهم، على الرغم من أنها تدفعهم أحيانا لبعض الشطط، بحيث تقودهم إلى دعوة استئصالية، تستهدف حذف تيار الاسلام السياسى من الخريطة السياسية العربية، وهى دعوة يصعب قبولها، ويستحيل تنفيذها، لأنه تيار أصيل من تيارات الحركة الوطنية المصرية (العربية) أثبتت كل التجارب، أن استئصاله مستحيل، بل خطر، ولا نتيجة له، إلاّ دفعة للتطرف وللعنف..

لكن هذا الشطط، لا ينفى أن المعتدلين فى التيار الاسلامى، الذين تمثلهم بالاساس جماعة الاخوان المسلمين، لم ينجزوا بعد مهمتهم الرئيسية، وهى القيام باجتهاد خلاق يسمح لهم بالبقاء على الخريطة السياسيه، فى إطار دولة مدنية ديمقراطية، يطمئن الجميع، على أنهم مخلصون حقا لما يرفعونه من شعارات ديمقراطية، وأنهم لا يتعاملون مع هذه الشعارات، بمنهج ذرائعي يستهدف الوصول إلى الحكم، فاذا وصلوا إليه سكوا على الطلب، رفضوا المولد الديمقراطي، وأقاموا دولة دينية، وألغوا التعددية الحزبية، انطلاقها منذ أنه لا يجوز أن يوجد إلى جوار حزب الله - الذى هو حزب الاخوان المسلمين - حزب آخر.


وحتى الأن، لا يزالون يشنون الغارة على من يصفونهم بالعالمانيين الكفره، انطلاقا من أن العلمانية مناقضه للدين، وهو أمر غير صحيح، أما الصحيح، فهو أن العلمانية - فى مفهومها السياسى - هى حق الناس فى أن يشرّعوا لانفسهم بأنفسهم بما يوافق زمانهم، من دون أن يعنى هذا خروج على مقاصد الشريعة، فهى بهذا المعنى التطبيق العملى للقاعدة الديمقراطية الاصيله، التى تقول بأن الأمة مصدر السلطات، وليس لرفض الاخوان المسلمين، لمبدأ علمانيه الدولة معنى إلا أنهم ينوون أن يقيموا دولة دينية..

وحتى الأن لا يزال الاخوان، يعتمدون التفسير المتطرف الذى قال به أبو الأعلى المودودى - للآيات القرآنية، التى تحكم بكفر أو فسق أو ظلم من لم يحكم بما انزل الله، على الرغم من اختلاف الفقهاء فى تفسيرها، على نحو ينتهى به فى التطبيق. وفضلاً عن أن الحكم بما أنزل الله عز وجل سناط ببشر يفسرون أقواله، فإن اعتماد هذا التفسير المتزمت انتهى فى التطبيق، إلى رفع شعار ينتهى بالاخوان وحلفائهم، بأن التعددية الحزبية، هى التعددية التى تقوم على الالتزام بالحكم بما أنزل الله، وهو كلام لا معنى له ألا أن الاخوان يريدون بالفعل أن يعودوا بنا إلى صيغه الاتحاد الاشتراكى العربى، التى لا تزال قائمة حتى الأن، فى صورة الحزب الواحد فى قالب تعددى!

أما والأمر كذلك، فمن حق الذين يرفعون شعار نار الحكومة ولا جنة الاخوان، أن يرضوا بالقدر الحالى من الديكتاتورية، باعتبار أن من شاف بلاوى الاخوان، هانت عليه بلاوى الحكومة، ومن واجب الإخوان، أن يغيروا اسمهم إلى الاتحاد الاشتراكى العربى للأخوان المسلمين!

والله أعلم

صلاح عيسى





٢٥ عاماً من النضال (التجمع)